

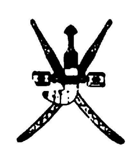
سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الثاني

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م



سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الثاني

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٦ م



فذو التعـــدّى بكسر حبّـه وع ذا
وجهين هـرّ وشــد علّـه عــلا

وبت قطعـا لم . . . .
. . . .

أى إن أردت بيـان المضاعف المفتوح المتعدى المكسور عين مضارعه ندوراً فاعلم أنـه على قسمين :

أحـدهما : ورد بالكسر فقط ، وهو كلمة واحـدة ، وهى حبـه يحبـه بكسر حاء المضـارع كسراً منقولا لا من بائه الأولى التى هى عينه ، وفتح يائه ، فأصـل حب حبب بفتح الياء الأولى سلب فتحها ، وأدغمت فى الثانية ، وأصـل مضارعه المذكور يحببه بفتح الياء المثناة ، وسكون الحاء ، وكسر الباء الأولى ، نقل كسرها الى الحـاء ، وأدغمت فى الثانية ، والكسر شـاذ ، ولم يرد معـه الضـم وبذلك قرأ أبو رجاء العطارى : (فاتبعونى يحبكم الله) بفتح المثناة وكسر الحاء نقـلا من الباء المدغمة ، وفتح الباء الثانية ، المدغم فيها للتخفيف فتحاً مانعاً من ظهـور الجزم المنوى فيهـا ، ولو ظهر مع الإدغام لالتقى ساكنان .

قال فى الصـحاح : حبّه يحبه بالكسر شـاذ ، لأنه لا يأتى فى المضـاعف المتعدى بالكسر إلا ويشاركه يفعل بالضـم ، وحب الثلاثى المذكور لغـة فى أحبه يحبه بضـم الياء ، وكسر الحاء رباعياً كأكرمه يكرمه ، وبه قرئت الآية فى السبع ، واسم مفعول الثلاثى محبوب على القياس ، والمصـدر حُبّ وحِبّ بالضـم والكسر كذا ورد ، وورد أيضـا الحباب بكسر الحاء والحُباب بضـمها ، والمحبة مصدر ميمى .

وأمـا الرباعى فاسم مفعـوله القياسى محب بضـم الميم وفتح الحاء ، لكنه قليل الاستعمال ، فهـو شـاذ استعمالا فصيح قياساً ،

والغالب مجيء اسم مفعوله بلفظ محبوب كالثلاثي يقال : أحبه فهو محبوب شاذّ قياساً فصيح استعمالا ، وقياس مصدره الإحباب بكسر الهمزة ، والأكثر الاستغناء عنه بالمصادر المذكورة .

الثانى : ما ورد بالضم على القياس ، وبالكسر على الشذوذ . وهو خمسة ألفاظ :

الأول : هر زيد الشيء يهره بضم الهاء نقلا من الراء المدغمة الأولى ، وهو القياس وبكسرها كذلك على الشذوذ ، وأصل هرّ هرر بفتح الراء الأولى سلب فتحها ، وأدغمت فى الثانية ، وأصل يهر يهرر بسكون الهاء ، وضم الراء الأولى أو كسرها ، نقل ضمها أو كسرها الى الهاء ، وأدغمت وهكذا فى مثل ذلك مما يأتى وغيره ، والمعنى كرهه يكرهه ، وكذا هرته الحرب تهره وتهره بالضم ، والكسر كذلك والمصدر ، هرّ وهرير وأصلهما من هرّ الكلب يهر بالكسر دون الضم هريراً ، وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد ؛ كأنه كره البرد وهو لازم ، ولكونه الأصل لهما جاء فيهما الكسر .

وأما هرّه البرد أى صوته فالمضارع له يهر بالضم فقط على القياس ، وكذا هر البعير سلحه أطلقه من بطنه ، وأما هر الشوكة اشتد يبسه أو يبس ، وتتفش مطلقاً ، وهرت القوس صوتت ، وهر أكل هروز العنب ، وهر بسلحه رمى به ، وهر سلحه استطلق ، وهرت الإبل أكثرت من أكل الحمض فالمضارع فيها بالكسر فقط على القياس ، لأنهن لوازم مثل هر الكلب .

الثانى : شدّه يشدّه بالضم قياساً ، والكسر شذوذاً ، وداله مهملة أى أوثقه أو قوّاه ، وأصله شدّ الشيء باللزوم أى اشتد ، ولذا جاء الكسر لأن شدّ الشيء بالرفع أى اشتد مضارعه بالكسر على القياس ، لأنه لازم ، وكذا شدّ حمل فى الحرب ، وشدّ

عـدا ، وشدت النار ارتفعت ، وقيـل مضـارع شـدّ بمعنى عـدا مضموم العين لزوماً شذوذاً وهو ما عليه النظم كما يأتى •

وأما شـذّ بذال معجمة بمعنى خرج عن الجمهور فمضارعه بالضم والكسر ، وهو مفتوح عين الماضى ، لأنه لازم ولم يذكره ، وأما شـذّه بالمعجمة والتعدى ، أى أخرجه عن الجمهور فمضـارعه بالضـم على القيـاس •

الثـالث : علّه يعلّه بالضـم على القيـاس ، ويعلّه بالكسر على الشـذوذ ، أى سقاه السقية الثانية ، أو سقياً بعد سقى تباعـاً ، أو سـقيا بعـد رىّ ، وهى العلل بفتح العين واللام الأولى ، وأما الأولى فتسمى النهل بفتح النون والهاء ، ويقال أيضـا : العل وإنما جاء فيه الكسر لأن أصـله علت الأرض تعل بالكسر أى كثر ماؤها ، وهذا لازم : ويقال : عل بنفسـه يعـل ويطل بالوجهين ، أى شرب ثانيـاً وهو لازم لا شـاهد فيـه •

وأما علّ يعل بالبنـاء للفاعل أى مرض فالمضـارع فيـه بالكسر فقط على القياس للزومه ، واحترز بقـوله : علا من عـله الله بدون همزة ، أى مرضـه بناء على جوازه ، وعل إبله صرفها قبل الرّى ، فإن مضارعهما مضموم على القياس •

الرابـع : بتّ الشىء يبته بالضـم على القياس ، وبالكسر على الشذوذ ، أى قطعه كما فسره بقوله : قطعاً قاله أبو يحيى •

قال صـاحب فتح الأقفال : لم يظهر لى وجـه تقييد الناظم له بقوله : قطعاً إلا أن يكون تفسيرا ا هـ •

قلت : يجوز أن يريد به التفسير والاحتراز عن بتّ أى هزل ،

فإنه لازم مكسور المضـارع على القياس ، وعن بتّ بمعنى انقطـع إن قلنـا بوروده فإنه لازم مكسور المضـارع كذلك ، وإنما جاء الكسر فى مضـارع بتّه بمعنى قطعه ، لأن أصـله بتّ بمعنى انقطع ، المكسور المضـارع للزومه ، وتاء الكل مثناة ، وأما بثه بمثلثة أى فرقه ونشره فمضـارعه مضـموم مكسور كذلك ، ولم يذكره وأما بث الغبار بمثلثة أى هيجه فمضـارعه مضـموم على القياس .

الخامس : نمّ الحـديث ينمّه بالضـم قياسـاً ، وينمه بالكسر شـذوذاً ، نقله سواء أفشـاه وفرقه أم لا ، وقيل : أفشـاه وفرقه : وسـواء نقله على وجـه الصـلاح أو الفساد ، وقيل : على وجـه الفساد ، وأما على وجه الصـلاح فيقال : آنمه أى نقله على الصلاح ، وكذلك نم زيد عمراً أى أغراه ، ونم الكلام زينه ينمه وينمه فيهما بالكسر والضـم وهو القياس ، وكلام الناظم شـامل لذلك ، فحمل صـاحب فتح الأقفال وغـيره كأبى يحيى وصاحب التحقيق لكلام الناظم ، على نم الحـديث فقط ، إمـا قصـور وإما اقتصـار ، نجانا الله منهما .

وقد يجاب : بأن وجـه الحمل عليـه فقط أنه هو الذى يقال فى حيزه : نم الحـديث بالرفع أى انتقل ، أو فشى ينم بالكسر فقط على القياس لزومه وهو أصـله ، فلذا جـاء فيه الكسر مع الضـم لا الضم وحـده ، وأما نم المسك أى سطع فمضارعه بالكسر فقط على القياس ، والله أعـلم .

وظاهر كلام المصـنف فى هـذا النظم وغـيره أنه لم يجىء من فعل المفتوح المضـاعف المتعدى مضـارع مضموم العين مكسورها غير تلك الخمسة ، وليس كذلك ، فإن بث بمعجمة أى فرق كذلك وصر كذلك بمعنى جمع ، قرأ ابن عباس : (فصرهن اليك) بضـم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة ، وهو أمر يصر بضـم الصاد وكسرها نقلا من

الراء المدغمة ، ذكره الزمخشرى ، ورم الشىء يرمه بالضــم والكسر أى أصــلحه كذلك ، ذكره صاحب تحقيق المقال ، وصاحب القاموس •

وهش الورق يهشــه ويهشه بالضــم والكسر كذلك ، وبهما قرىء : (وأهش بهــا على غنمى) والكسر قراءة النخمى ، أى أهش الورق وأصــله من هش الخبز بالرفع يهش بالكسر اذا كان ينكسر ، وهــذا لازم ، ولكونه أصــلا للمتعدى المذكور ، جاء فى ذاك المتعدى الكسر مع الضــم ، ذكر تلك المــادة الزمخشرى ، وصــاحب القاموس ، وتحقيق المقال ، وقــد تقــدم التمثيل بهــا للمضاعف المتعدى •

ونث الخبز ينثه وينثه بالضــم والكسر أى أفشاه ، ونث الجرح ينثــه وينثه كذلك أى دهنــه ، وهما بنون فمثلثة ذكره فى القاموس ، وشج رأســه يشجه ويشجه كــذلك كسره ، وكذا شــج البحر يشجه ويشجه شــقه ، وشج المفازة يشجها ويشجها قطعها ، وشــج الشراب ويشجه مزجه ذكره فى القاموس •

وأضــه يؤضــه ويؤضــه كذلك أى أبلغه المشقة ، أو كسره أو ألجــأه الى كذا ، ولم يذكر فى القاموس فيــه إلا الضــم ، لأنــه ذكر ماضــيه بدون مضــارعه ، فهو ككتب يكتب كما تراه فى ترجمته ، فبطل قول صــاحب فتح الأقفال أنه ذكر الوجهين فى القاموس ، فهــذه سبعة أفعال مفتوحة متعدية مضــاعفة ، جاء فى مضارعها الضم وهو القياس ، والكسر على الشــذوذ ، مثل الخمســة التى ذكرها الناظم ، والجمــلة اثنــا عشر ، ولولا العجل منى لبحثت فأزيد على ذلك إن شــاء الله ، والأمر بيــده •

ويعــلم من قولى أصــل هرّه هو هــر اللازم الذى هو فعــل الكلب ، وأصــل شــدّه شــدّ اللازم بمعنى اشتد ، وأصــل عــله

علّ اللازم المستعمل للأرض بمعنى كثر ماؤها ، وأصل بتّه بتّ اللازم بمعنى انقطع ، وأصل نمّه نمّ اللازم بمعنى انتقل ، أو فشى ، وأصل هشّه هش اللازم بمعنى انكسر ، أن الذى سهل مجىء الكسر مع الضم هو أن أصلها فعل لازم ، واللازم كما صرحت به ، وأنها تتعدى مرّة وتلزم أخرى .

تنبيهان :

الأول : المضارع المضاعف المجزوم مطلقاً وأمره ، يجوز فكهما وهو لغة الحجاز ، وهو الأفصح ، وبه جاء القرآن غالباً نحو : (إن تمسسكم حسنة) ، (ومن يحلل عليه غضبى) ، (واغضض من صوتك) ، (ولا تمنن) والإدغام وهو لغة تميم .

قال السيوطى : وغيرهم ووجهها اعتداد بتحريك الساكن فى بعض الأحوال نحو : لم يردد القوم ، واردد القوم ، وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك ، وجاء عليها : (ومن يرتد) فى بعض القراءات فى المائدة : (ومن يشاق الله) فى الحشر ، وقول جرير :

* فغضّ الطرف إنك من نمير *

وتجب همزة الوصل فى الأمر الثلاثى على لغة الحجاز لأجل تسكين الحرف الأول ، ويجب طرحها على لغة تميم لعدم الاحتياج اليها ، لأن الأول عندهم متحرك ، وذكر الكسائى أنه سمع من عبد القيس إثبات همزة الوصل مع الإدغام قالوا : أرد واغض وأمر ولم يحك ذلك أحد من البصريين ، واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع ، أو ياء مخاطبة ، أو نون توكيد ، أبقى الحجازيون وغيرهم الإدغام لأن الفعل متحرك قبل هذه العلامات ، فتحريكه ليس بعارض ، فلا يرددان من شرط الإدغام عدم عروض حركة الحرف الثانى من المثلين .

قال بعضهم : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة كردها ، ولم يردّها لأن الهاء خفية فلم يعتدّوا بوجودها ، فكان ما قبلها متصلا بالألف بعدها ، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو : ردّه ولم يردّه ، وحكى الكوفيون ضمه وكسره قبل هاء الغائبة ، وكسره وفتحه قبل هاء الغائب ، وذلك فى مضموم الفاء وهاء الغائب ، يضمها الحجاز بعد ضمة وفتحة وكسرة ، وياء ساكنة وغيرها ، ويكسرها غيرهم بعد ياء ساكنة أو كسرة ، وحكى ثعلب فتح المدغم فيه وكسره وضمه قبل هاء الغائب •

قال الشيخ خالد : وغلطوه فى تجويز الفتح •

قلت : مرّ عن الكوفيين حكاية الفتح ، فلا وجه لتغليطه دونهم ، ولا وجه لتغليظ واحد ، لأن من حفظ حجة وأما الكسر فالصحيح أنه لغة ضعيفة ، سمع الأخفش من ناس من بنى عقيل مدّه وغضّه بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن كرّد القوم ولم يرد القوم ، وردّ ابن زيد لأنها حركة التقاء الساكنين فى الأصل ، وبنو أسد يفتحون قبل الساكن •

قال فى التسهيل : ولا يضم اﻫ ، وحكى ابن جنى الضم وبالحركات الثلاث ، روى :

* فغض الطرف إنك من نمير *

والضم قليل ، وإن لم يتصل بالمدغم فيه واو الجماعة ، ولا ياء المخاطبة ، ولا نون التوكيد ، ولا هاء الغائبة ، ولا هاء الغائب ولا ساكن ففيه سواء كان مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، وهو لغة بنى أسد وغيرهم ، والكسر مطلقا ، وهو لغة كعب ونمير ، والإتباع لحركة الفاء وهذا كثير فى كلامهم ،

واذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك وجب الفك عند جمهور العرب ، ولو أدغم لالتقى ساكنان ، لأن لغتهم تسكين ما قبل ذلك الضمير ، والإدغام لغة ضعيفة حكاها سيبويه عن الخليل عن ناس من بكر بن وائل ، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول الضمير ، وأبقوا اللفظ على حاله بعد دخوله ، أى لم يسكنوا آخره كما يسكنه غيرهم لذلك الضمير ، فلم يلتق ساكنان ، وإنما جاز الفك والإدغام فى المضارع المجزوم ، والأمر لعروض سكون المضارع ، والأمر محمول عليه .

وعن على باشا فى شرح التسهيل : أن من يدغم من بكر بن وائل إنما يدغم مع زيادة حرف ساكن نحو : ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها كغيرهم ، وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير .

الثانى : أن فى قوله : وضم عين معداه ويندر ذا كسر ، كما لازم ذا ضم احتملا ، وقوله : فذو التعدى بكسر حبه الى قوله حر نهار لفاً ونشراً مرتبين ، هذا هو الحق ، لأن البيت الأول مشتمل على اللف جميعاً والأبيات بعده مشتملة على النشر جميعا ، وأما أن يكون اللف والنشر بين البيتين الأولين ، أى مع زيادة قوله : وبث قطعا ، ونم كما زعم أبو يحيى فباطل ، لأن البيت الأول مشتمل على جملة اللف ، والثانى مع ما ذكر مشتمل على بعض النشر فقط ، فتأمل .

الإعراب : الفاء رابطة لجواب شرط ما جازم أو غير جازم ، محذوف أو عاطفة للجملة الاسمية بعدها على الفعلية فى قوله : ويندر ذا كسر ، وهى (ح) للترتيب الذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو : (فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه) لأن قوله : ويندر ذا كسر كما الخ مجمل ، وقوله : فذو التعدى منصل قاله الشيخ أبو يحيى ، والترتيب الذكرى وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب

الذكر لفظاً لا أن الحكم عليه وقع بعد الحكم على المعطوف عليه كما فى المعنوى قاله خالد ، وفيه أن الترتيب الذكرى بذلك المعنى موجود مع إسقاط الفاء .

والجواب : أن لو أسقطت الفاء لم يفهم انعطف ، فلا يرتبط الكلام ، بل يحتاج فى تصحيحه الى طول بأن يقال : فى قام زيد بكر ، قام زيدٌ قام بكر ، والأولى تفسيره بأنه بيان أن المعطوف متأخر ، ذكرا لتأخر رتبته على رتبة المتقدم ، وأكثر ما يكون بل غالبه فى عطف مفصل على مجمل ، وتمثيل أبى يحيى مبنى على أن يراد اخراجهما مما كانا فيه من النعم والكرامة ، وإلا فلو أعدنا الضمير فى عنها الشجرة أو الجنة ، فلترتيب المعنوى فى الأول ، وللتساوى فى الثانى ، لأن اخراجهما من الجنة بعد الإزلال عن الشجرة ، والذى كانا فيه هو الجنة .

وذو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه واو محذوفة من اللسان ، والمكتوبة خطا دليل عليها ، وعلة حذفها دفع التقاء الساكنين وانتعدى مضاف اليه وبكسر متعلق بمحذوف حال من حبه أى كائنة بكسر ، أو ملتبساً بكسر ، فالباء للمصاحبة .

وحبه بجملته اسم واحد محكى خبر ، أى بعض حبه ، لأن المتعدى بكسر هو حب ويضعف كون قوله بكسر حالا من ذو لضعف مجىء الحال من المبتدأ ، ويجوز تعليقه بمحذوف خبر ، وحبه بدل من ذو بدل كل ، والخبر ليس بأجنبى من المبتدأ ، فجاز فصله بين البدل والمبدل منه .

والواو للاستئناف أو لعطف الجملة الطلبية على الاسمية التى هى ذو انتعدى الخ ، وع فعل أمر مبنى على حذف آخره ، وهو الياء ، والفاعل مستتر وجوباً وفاؤه محذوفة كما حذفت فى يعى ولم يع ،

ومعناه احفظ ، وإنما لم يلحقه هاء السكت لأنـــه فى الوصـــل ، وإذا وقف عليه فلابد من هاء السكت لئلا يلزم الابتـــداء بالساكن ، أو سكن الوقف ، ولئلا يلزم الوقف على المتحرك لو حـــرك وقفـــا وهكذا فى كل فعـــل بقى على حرف واحـــد ، ولا محل للاطالة فى ذلك هنا .

وذال حال من هر ، ويقدر لكل واحـــد من شـــد وعل وبت وغم حال حذف لدلالة الأول عليه ، أو يقـــدر الجميع حال واحد ، أى ذوات وجهين ، حـــذف لدلالة الأول ، أو يجعـــل ذا حالا من الجميع بتأويله بالفريق أو الصنف أو نحوهما ، أو بتأويل ذا بمعنى ذوات ، ويجـــوز جعل شد وما بعده مبتدأ ومعطوفاً عليه محذوفا خبره ، أى وشـــد وعل وبت ونم كـــذلك .

والجملة مستأنفة وهى مفعول ع ، ويجـــوز جعل ذا مفعولا به لع ، وهر بدلا منه بدل كل باعتبار ما عطف عليه ، أو بيـــان أى احفظ هـــذا الذى اذكره هر وشـــد الخ ، ويجوز جعل ذا مفعولا به ، وهو خبر لمحـــذوف أى هو هر الخ أو مفعولا لمحذوف أى ، أعنى هر الخ .

ووجهين مضاف اليه ، والمعطوفات كل معطوف على ما يليه أو على الأول ، وعله علا معطوف بواو محذوفة ، والمجموع كلمة واحـــدة أريد لفظها ، لكن المراد حقيقة بعضه وهو عل .

وقطعـــا منصوب على نزع الخافض أى فى القطـــع أو للقطـــع ، أو على نزعه وتقدير مضاف أى بمعنى القطع يتعلق بمحذوف حـــال من بت ، لأنه يدل على القطـــع اذا أريد المعنى ، أو يقدر مضـــاف حال أى دال قطـــع أو مفيد قطـــع ، وليس مفعـــولا مطلقاً لبت كمـــا قد يتوهم ، لأن المراد لفظ بت فبت اسم كرجل فى البيت أى لفظـــاً بت المستعمل بمعنى انقطع ، ويجـــوز كون بت قطعاً كلمة واحـــدة محكية قصـــد بعضها ، وهو بت أصلها ان بت فعـــل وقطعاً مفعـــول مطلق ، وبذلك كله يقال فى عله علا .

واضــمن مـــــع اللـــــزوم
في أمـــر ربـــه وجـل مثـل جـلا

عبـــت وذرت وأج كرهـــم بـــه
وعـــم ذم وســـح مـل أى ذمـــلا

وأل لمعـــا وصرخـــا شـك أب وشـــ
ـد آى عدا شق خش غل أى دخــــلا

وقش قــوم عليـه الليـل جــنَّ ورش
المـــزن طش وثـــل أصــــله ثللا

أى رات طـل دم خــب الحصــان ونبـــ
ــت كم نخل وعســت ناقـة بغــــلا

فســـت كـــذا . . . . . .

. . . . ..

أى اضمم ولابــد عــين مضــارع هــــذه الأفعــال المفتــوح ماضيها عين المضــاعفة اللازمة وانقيــاس الكسر وهى ثمانية وعشرون :

الأول : مر به أو عليه يمر بالضم مراً أو مروراً خطــر وذهب ، أو ذهب وجاز ، ولو لم يكن الخطور والمنصــوب بعده على نزع الخافض ضرورة ، وقيل وسعة لا على التعدى ، وظاهر القاموس أنه على التعدى فالضم فيه متعدياً قياسى ، وفيه لازما سماعى ، وقيده الناظم بقــوله : به احتراز من مرّ ضـــد حـــلا ، فإنه فعـــل بالكسر ومضارعه يمـــر بالفتح ، وفى الحــديث القدسى : « يا دنيـــاى مـــرى على أوليـــائى ولا تحلولى فتفتنيهم » .

وقال فى القاموس : يفتح ويضم ، وظاهره أن ماضيه فعل بالفتح ، ومن مرّ بعيره شــد عليه الحبــل فانه متعد مضموم المضــارع ومن مررت بالمزاج أى غلبت على المرة بالكسر ، وهى مــزاج بدنى فانــه مبنى للمفعــول •

الثانى : جل عن موضعه يجل بالضــم جلولا زال عنه ، مثــل جلا عنه يجلو أى انكشف عنه وزال ، واحترز بقوله : مثل جلا أى مثله فى المعنى كما رأيت عن جل بمعنى عظم أو أسن أو احتنك ، فان مضارعه يجل بالكسر ، وكذا جل الشىء فى العين ، وجــل احتقر وصغر ، وعن جل البعر والعذرة جمعهما والتقطهما ، وعن جللت الدابة أجلهــا ألبستها الجل ، وعن جللت هــذا على نفســك حننته ، فانهــا متعديه مضموم عين مضارعها •

ويقال أيضا : جلت الدابة بالكسر أجلها بالفتح لكن جلا غير صريح فى المــراد ، لأن له معانى ســوى الارتحــال عن الموضع مثل جــلا الخبر أى اتضح ، وجــلا بثوبه ألقــاه ، ولكن فعل ذلك اشهرة جــلا بمعنى زال عن موضعه ، وما كان متعــديا من معانى جلا يخــرج بأن جل المتكلم فيه لازم ، فتفســيره باللازم أليق ، ولأن معانى جلا كلها لا تخرج عن بعض معنى الزوال والارتحــال ، والناظم حافظ على جل الذى بمعنى زال وارتحل ، واحترز عن غيره فأخل بطرده ، ولو قال وجل أى رحلا كان أولى فى الأفهام وأبين ، وان فاته التنبيه على أنه وجــلا مترادفان وجــلا فى البيت واوىّ اللام •

الثالث : هبت الريح تهب بالضم تحركت هبــاً وهبوباً وهبيبــاً ، وهب من نومه هبّــاً وهبــوباً انتبــه ، وهب الســائر نشط وأسرع هبا وهبوباً وهباباً بكسر هاء الأخير ، وهب السيف اهتز ، وهب غاب ،

وهب فى الحرب انهزم ، وهب يفعل طفق ، وهببت به دعـوته ليترو ، ولا يقال هببته على التعدى خلافاً للجوهرى ، وهب جاء •

فمضارع الكل بالضم فتقييد الناظم فى بعض كتبه ، وصاحب فتح الأقفال كصاحب تحقيق المقال وأبى يحيى ، هب بالريـح ليس بشىء ، وقد يقال : ليس ذلك بتقييد ، وخرج هبه يهبـه بالضم لأنه متعـد ، أى قطعه أو أيقظـه من النوم ، وخرج هب التيس يهب بالكسر ويهب بالضم نب للسفاد فهو بالوجهين •

الرابع : ذرت الشمس بـذال معجمة تذر بالضـم ، أى طلعت ، أو فاض شفاعها على الأرض ، وذر البقل يذر طلع ، وذر الرجـل يذر تخدد ، والكل بالضم فتقييد صاحب فتح الأقفال بذرت الشمس قصـور أو اقتصار ، وخرج ذر الرجل أى شاب مقـدم رأسه ، فان مضـارعه يذر بالفتح شاذاً ، وخرج ذرت الأرض النبت أطلعته ، فانه متعـد ، وعين مضارعه مضمومة على القياس •

الخامس : أج الرجل أو المرأة أو غيرهما يؤج بالضم أجاً أسرع ، وأج الظليم أسرع أوعـدا ، وأجـت النـار تؤج تلهبت ، أو سـمع لها دوى ، وأجت الريح سمع لها دوى ، وكون أج الظليم يؤج بالضم فقط هو ما عليه صاحب فتح الأقفال ، وصاحب تحقيق المقال ، وهـو باطل ، ومثله قول أبى يحيى : أج الرجـل فانـه جاء أيضـا بالكسر على القياس كما فى القاموس ، فلا ينبغى تخريج النظم عليه •

وأما أج المـاء أى مرّ أى لم يحل فهو بالفتح فى الماضى ، والضم فى المضارع ، ككتب يكتب ويأجج بفتح الجيم والماضى أجج بكسر ، ويأجج بضمها ، والماضى أجج بفتحها ويأجج بكسرها ، والماضى بفتحها ، وليس داخلا فى كلام الناظم ، كما لا يدخل فيه آجج بالفتح يأجج بالفتح أيضـا أى حمـل على العدو •

السادس : كر على قرنه بكسر القاف أى كفؤه فى الشجاعة يكر بالضم ، أى رجع ، وكر الى الشىء مطلقاً يكر ، وكر عنه رجع يكر ، ولا فائدة فى تقييده بكر على قرنه ، ولو فعله صاحب فتح الأقفال ، وخرج كر أى صات من صدره صوتاً كصوت المنخنق ، فانه مكسور العين ، ومضارعه مفتوحها ، ويجىء أيضا مفتوحها ومضارعه مكسورها •

السابع : همّ بالأمر يهم بالضم أى قصده وأراده ، وقيده بقوله به ليخرج همت خشاخش تهم أى دبت ، فانه بالكسر على القياس ، وليخرج همه الأمر يهمه أحزنه ، وهم السقم جسمه أذابه وأذهب لحمه يهمه ، وهمه ما أهمه أى أذابه ما أغمه ، وهمّ الشحم أذابه ، وهمّ اللبن حلبه ، وهم الناقة جهدها ، فانها متعديات مضموم عين مضارعها •

الثامن : عم النبات والنخلة تعمان ، أى طالا وهو بعين مهملة ، وكذا عم بمعنى صار عما فتقييد صاحب فتح الأقفال بعم النبات والنخلة قصور أو اقتصار ، وخرج عمه يعمه بالضم أى شمله ، فانه متعد ، وخرج غمه بغين معجمة يغمه أحزنه ، وغم الحمار وغيره يغمه ألقم فاه ومنخريه الغمامة بالكسر ، وغم الشىء غطاه ، فانها مضموم مضارعاتها على القياس لتعديها ، وأما غم اليوم بالمعجمة أيضاً اشتد حره ، فانه لازم مضموم المضارع مثل عم النبات والنخل بمهملة •

التاسع : زمّ بزاء معجمة يزم بالضم تكبر ، وزم البعير بأنفه ، أو برأسه رفع رأسه ، وزمت القربة بالرفع امتلأت ، وكذا غيرها ، وزم تقدم فى السير أو تكلم ، وكلام الناظم شامل لذلك ، وأما زم العصفور أى صات صوتاً ضعيفاً فمضارعه يزم بالكسر على القياس ،

وهو وارد على الناظم ، وأما زم الشيء بمعنى شده ، وزم القربة أو غيرها أى ملأها ، وزم البعير خطمه وأوثقه ، وزم النعل جعل لها زماماً فمتعديات مضموم عين مضارعها •

العاشر : سح المطر يسح بالضم أى نزل بكثرة ، وسحت العين أى نزل دمعها بكثرة ، وسح الماء والزيت واللبن ونحوها سال من فوق ، ويقال فى ذلك سحه يسحه بالتعدى ، والضم قياساً صرح به صاحب تحقيق المقال وأشار اليه فى القاموس بقوله : السح الصب والسيلان ، فان الصب متعد والسيلان لازم ، وهو بمهملتين ، ومثله شخ بمعجمتين ببوله صات ، وشخ فى نومه غط ، فانه لازم مفتوح فى الماضى مضموم فى المضارع •

وأما شححت بالشين المعجمة والحاء المهملة والفتح فمضارعه يشح بالكسر قياساً ، والضم شذوذاً وأما شححت بالكسر فمضارعه مفتوح ، وأما شجّ بالمعجمة وجيم فقد تقدم ، وأما سجّ بمهملة فجيم بمعنى رق غائطه ، فمضارعه ضموم مثل سح بالمهملتين ، وكذا سخ بمهملة فخاء معجمة أمعن فى الحفر أو فى السير ، أو غرز الجراد ذنبها فى الأرض •

الحادى عشر : مل يمل بالضم بمعنى أسرع كذمل أى أسرع أو مشى فوق العنق ، أو مشيا لينا ما كان ، واحترز بقوله : أى ذملا عن مل الخبزة أو اللحم بمعنى أدخلها الملة وهى الرماد الحار أو الجمر ، فإن مضارعه مضموم قياسا لتعديه ، وعن مللته بالكسر ومللت منه فمضارعهما أمل بالفتح ، وعن مل السهم أو القوس بالنار عالجه بها ، ومل الشيء فى الجمر أدخله فيه •

وعن مل الثوب خاطه فان مضارع الكل مضموم متعد ، وقيل مفتوح

وأن الماضى مكسور ، وعن مل عليه السفر أى طال يمل بالفتح فى المضارع والكسر فى الماضى ، وكذا مل بمعنى تقلب مرضاً أو غما ، وعن مللته بالفتح أمله بالضم أى قلبته فإنه مضموم متعد .

الثانى عشر : ألّ السيف يؤل بالضم أى صفا ولمع ، كما أشار اليه بقوله : لمعاً ، وألّ الظليل وغيره يؤل صرخ كما أشار اليه بقوله : وصرخا وكذا فى شرح التسهيل ، واحترز بقوله لمعاً وصرخاً عن ألّ بمعنى أسرع أو اهتز أو اضطرب ، فان مضارعه بالضم على الشذوذ ، والكسر على القياس للزومه .

وعن ألّ فلاناً طعنه وطرده ، وألّ الثوب خاطه تضريباً ، وأله عليه حمله ، فإن مضارعها بالضم قياسا لتعديها ، وبالكسر شذوذاً ، وبقى على الناظم ألّ الفرس أى نصب أذنيه وحددهما ، وألّ الصقر أى أبى أن يصيد ، فان مضارع الكل مضموم لازم .

وجعل فى القاموس مضارع ألّ الحزين والمريض أى أنّ وحنّ ، ورفع صوته بالدعاء ، وألّ صرخ عند المصيبة مكسوراً فقط على القياس ، وجعل مضارع ألّ بمعنى لمع بالضم والكسر مثل : صدّ وأثّ وخرّ .

الثالث عشر : شك فى الأمر يشك بالضم تردد فيه ، وشك البعير يشك بالضم أى ظلع ، وشك فى السلاح يشك كذلك أى دخل فيه ، وكلام الناظم شامل لذلك فلا فائدة فى تقييد فتح الأقفال بالأول ، وكذا تحقيق المقال وشامل أيضاً لشك البعير لزق عضده بالجنب ، وأما شكه بالرمح انتظقه فمضارعه مضموم على القياس لتعديه ، وأما شككته وشككت اليه أى ركنت فهو مكسور ، والمضارع مفتوح .

الرابع عشر : أب يؤب تهيأ لسفر أو لذهاب ما كـذا فى الصحاح والضياء وشرح التسهيل بالضم ، وجعـل فى القاموس مضـارع أب المذكـور ، ومضـارع أبّ الى وطنـه أى اشـتاق بالضـم والكسر ، وأما أبّ بيـده الى سيفه ، وأبّ بسيفه أى رد يـده ليأخذه فمضارعه بالضم شـذوذاً ، فكلام الناظم شامل له .

وأما أب يده الى سيفه أى ردهـا ليسـله فمضـارعه بالضـم قياساً لتعديه ، وكذا أبه أى حـركه ، وأما أب أبه أى قصـد قصـده فبالضم شذوذا إن جعل لازماً ، وقياسا ان جعل متعـدياً ، واما أبت إبابتة أى استقامت طريقته فضم مضـارعه شـذوذاً للزومه ، وكـذا أب بمعنى هزم وأب تيسر .

الخامس عشر : شد يشـد بمهلة بمعنى عـدا أى تعدى ، وظلم أو مشى نوع مشى ، وأما شده بالتعدى فقد مر أنه بالضم والكسر ، وعنه احترز بقوله : أى عدا ، فانظر ما مر هنالك .

السادس عشر : شقّ عليه الأمر يشق شقا وشـقه اذا أضر به ، وشق بصر الميت نظر الى شىء نظراً لا يرتد اليـه طرفه ، وشق عمود الصبح لاح ، وشـق ناب البعير طلع ، وشـق عليه أوقعه فى المشقة . إما لثق الشىء صدعه أو فرقه ، وشـق العصى فارق الجماعة ، فالضم فى مضارعه قياسى لأنه متعد ، ويرد على الناظم شق الرجل أى طـال ، فان مضارعه يشق بالفتح ، إلا إن قيل : إن الماضى مكسـور العين .

السابع عشر : خشَّ فى الشىء يخشُّ بالمعجمتين أى دخل ، وخش السحاب جاء بالليل ، وكلام الناظم شامل لذلك ، فليس قوله أى دخـلا تفسير لخش وغل جميعاً ، بل لغل فقط ، وزعم أو يحيى أنه تفسير لهما ، وليس بشىء ، لأن خش السحاب أى جاء بالليـل ، مثل خش بمعنى

دخل إلا إن قيل : خش السحاب بمعنى جاء بالليل فيه معنى دخل فى الليل .

وأما خششت فلانا أى شنأته ولمته فى خفاء ، وخششت البعير أدخلت فى أنفه الخشاش ، وهو ما يدخل فى أنفه من خشب فمضارعه مضموم قياسا لتعديه .

الثامن عشر : غل فيه يغل ، أى دخل وفسره به الناظم احترازا من غل الشىء يغله بالضم أى سرقه ، فانه متعد ، فضمه مقيس ومن غل يغل أى حقد ، وغل يغل أى لم يرو عطشا ، فان مضارعهما بالكسر ، وفى القاموس غل بالبناء للمفعول أى لم يرد فهو عطشان ، وغل البعير يغل بفتحهما ، وقد يقال بتعدى خش وغل اذا كانا مثل دخل كما يعلم من باب التعدى واللزوم ، وبسطته فى غير هذا .

التاسع عشر : قش القوم يقشون حسنت حالهم بعد بؤس ، قاله أبو يحيى ، وقال صاحب التحقيق : حيوا بعد الهزال ، وقال فى القاموس : صلحوا بعد الهزال ، والأول أعم ، وقشوا أكلوا من هاهنا وهاهنا ، وقش لف ما قدر عليه ، وقش مشى مشى المهزول أو أكل ما يلقيه الناس على المزابل ، أو أكل كسر الصدقة ، وقش النبات يبس ، وقش القوم انطلقوا .

وأما قش الشىء جمعه أو حكه بيده حتى يتحات ، قش الناقة أسرع حلبها فضم مضارعاتها مقيس ، لأنها متعدية .

المتمم العشرين : جن عليه الليل يجن أظلم ، وقيده بقوله : عليه احترازاً من جنه الليل ، فإن ضم مضارعه مقيس لأنه متعد ، أى ستره ، وعن جن الشىء ستره كذلك بضم مضارعه قياسا لتعديه ، وعن جن

فى الرحم يجن بالكسر على القياس أى استتر ، وعن جُنّ بالبناء للمفعول أى أزيل عقله ، وعن جنت الأرض بالبناء للمفعول أى أنبت فيها الزهر والنور .

قال صاحب تحقيق المقال : ومادة جن تدور مع الستر حيثما دار سترنا الله بستره فى الدنيا والآخرة بجاه سيدنا محمد ، أى عندنا صلى الله عليه وسلم .

الحادى والعشرون : رشّ المزن يرش أى جاء بالرش أى أمطر مطراً ضعيفاً ، والمزن السحاب الأبيض أو السحاب مطلقاً ، أو ذو الماء خلاف ، ورشت الطعنة جاءت بالرش أو اتسعت فتفرق دمها ، وأما رش الفصيل حك ذنبه ليرتضع ، ورشّ الفرس عرقه بالركض فضم مضارعهما لتعديهما .

الثانى والعشرون : طش المزن يطش أمطر مطراً خفيفاً دون الرش ، وفوق الرذاذ ، والذى فى القاموس أن مضارعه بالكسر والضم ، وظاهر الصحاح أنه بالكسر فقط على القياس حيث أطلقه ، ولم ينبه على شذوذه كعادته ، ولم يضبطه ، وخرج كش الرجل بالبناء للمفعول أى أصابه داء كالزكام .

الثالث والعشرون : ثل الفرس والحمار ونحوهما يثل بمثلثة أى راث أى أخرج الروث ، وفسره براث احترازاً من ثل البئر يثلها أى أخرج منها التراب ، ومن ثله أهلكه ، ومن ثل التراب المجتمع أو الكثيب حركه بيده أو من إحدى جوانبه ، ومن ثل التراب أهاله ، ومن ثل الدراهم صبها ، ومن ثل الله عرشه أماته وأذهب ملكه ، أو عزه .

فإن ضم مضارعاتها قياسى لأنها متعدية ، ولا فائدة فى قوله

أصـــله ثلاً لأنه معـــلوم أنه مفتوح ، لأن الكلام على فعل المفتـــوح المضـــاعف الا تتميم البيت ، وقـــد يقال : إنه نبـــه على أصـــله الفتح فأدغم إشعاراً بأنه فتح ، ولو كان من الأعراض ، والغالب فى الأعراض الكسر ، وفيه أنه معلوم أنه بالفتح ، لأن الكلام فى المفتوح بدون تنبيه ، فيظهر أن فائدته تتميم البيت ، وأن وزنه فعـــل بالفتح فأدغم والتنبيه على الفتح من هـــذا الجانب غير التنبيه المطلق المعترض ، بأنه لا حاجة اليه ، لأن الكلام فى المفتوح فافهم •

والرابع والعشرون : طل دمـــه أى بطل وضـــاع ولم يعاقب الجانى عليه ، وهو مرادف لهـــدر ، وقيل : الإهدار أخص من الطل ، لأن الطل لا يقتـــل قاتله ، ولا تعطى فيه ديـــة ، والإهـــدار أن يكون القتل مباحاً آمنـــاً فاعله ، ولا يتبع بجريرته ، ولا تخشى عاقبته ، وذلك مبنى على استعمال طلّ مبنيا للفاعل والمشهور وهو الأكثر بناؤه للمفعول كما فى القاموس ، وعلى استعماله لازما ، واحترز عما اذا استعمل متعدياً نحو : طل زيد دم عمرو ، فان الضـــم فى مضـــارعه مقيس ، وتعـــديته هى الموافقة لبنائه للمفعول ، ونيابة الدم أو ضـــميره عن الفاعل ، فتعديته أكثـــر •

وورد طل يطـــل بالكسر على القياس ، وجاء طلِلته بكسر اللام أطله بفتح الطـــاء نقـــلا من اللام المدغمة ، ولا شـــاهد فيهما ، وخرج أيضـــا طل طلاله أى أعجب ، فإن عينه مكسورة ومضارعه مفتوح العين ، وخرج طله لـــدة يقصـــه إياه ، وطله أحقه أبطله ، وطـــل غريمـــه مطله ، وطله حقـــه منعه ، وطله أى طـــلاه فان مضـــارعاتها مضمومة قياساً لتعديتها •

وأما طلت الأرض نزل عليها الطل أى المطر الضـــعيف ، أو أخفه وأضـــعفه ، أو الندى أو فوقه ودون المطر فمبنى للمفعول •

الخامس والعشرون : خبّ الحصان وغيره يخب أسرع ، وخبّ النبات يخِب طال بسرعة ، وقيل : خب مشى مشيا دون الإسراع ، وقيل : بمعنى مبادىء الجرى ، وقيل من العدوّ ، وقيل : كالرّمل ، وقيل : أن ينقل الفرس أيامنه جميعا وأياسره جميعا ، وقيل : أن يراوح بين يديه •

قال بعض : وخبّ النبات طال وارتفع ولم يقيده بسرعة ، وخب الرجل منع ما عنده ، وخب نزل المنهبط من الأرض ليجهل موضعه بخلا ، وخبّ البحر اضطراب ، وكذا خبّ الماء مطلقا ، وخب الشراب ، وخب زيد صار خداعا •

وخرج ، خب زيد غش فانه مكسورة عين الماضى ، ومفتوحة عين المضارع ، والحصان بكسر الحاء الفرس الذكر ، وقيل : الفرس الضنين بمائه ، وفى الصحاح سمى حصانا لأنه ضنّ بمائه فلم ينز إلا على كريمة ، ثم كثر ذلك حتى سموا كل ذكر من الخيل حصانا •

السادس والعشرون : كمّ النخل يكم طلعت اكمامه أى أوعيته طلعه ، وكم النبات والشجر طلع غطاء نوره ، وكم الناس اجتمعوا •

وخرج كم فم البعير يكمه غطاه لئلا يعضّ ، وكم الحبّ يكمه شدد رأسه ، فان ضم مضارعاتها قياسى لتعديها ، وخرج أيضا كمت النخلة فهى مكموم بلا هاء ، وكم الفسيل أشفق عليه فستر حتى يقوى لأنهما مبنيان للمفعول متعديان •

السابع والعشرون : عست الناقة تعس بعين وسين مهملتين أى رعت وحدها ، كما أشار اليه بقوله : بخلا أى بموضع خال ، وأصله

المدّ قصر ضرورة ، والباء ظرفية ، وهذا أولى وأظهر من جعل الخلا بمعنى الحشيش الرّطب ، فيكون مقصوراً على الأصل ، والباء بمعنى فى ، أى رعت فى الحشيش كما قال صاحب التحقيق ، أو بمعنى من كما قال صاحب الفتح ، ومنه أخذت المخلاة لأنه يجعل فيها الخلا العلف ، والواحدة خلاة ، ووجه كون ذلك أولى وأظهر مع أن فيه استعمال ضرورة قصر الممدود أن فيه إشارة الى تفسير عست ، وعست معناه رعت وحدها فى موضع خال ، سواء رعت من الحشيش الرطب أم من اليابس •

وكذلك عست الناقة تعس أى لا تدّد حتى تباعد الناس ، وعس زيد يعس طاف بالليل ، وعس خبره أبطأ ، وأما عس زيد القوم أى أطعمهم شيئا قليلا فضم عين مضارعه قياسى لتعديه •

والخلاء بالمدّ مقلوبة همزته عن واو ، وألف الخلى بالقصر عن ياء ، فان أزيد الأول فى البيت كتب بالألف لأنها مقلوبة عن واو ، بل لأنها وسط ، لأن الهمزة مقدرة بعدها ، وهذه الهمزة هى المقلوبة عن واو ، وإن أزيد الثانى كتب بالياء •

والثامن والعشرون: قست بقاف وسين مهملة ، أى رعت وحدها . قال فى تحقيق المقال : ولولا قوله : قست كذا لاحتمل أن يكون عست ، معناه لا تدر حتى تتفرد عن الناس ، وقس الرجل مشى بالنميمة واغتاب ، لأنه أيضاً بالضم فى المضارع شذوذاً ، وأما قسه أى أذاه بكلام قبيح فضم مضارعه قياسى لتعدّيه •

فهذه ثمانية وعشرون فعلا مفتوح عين ماضيها مضاعفة لازمة ، مضموم عين مضارعها شذوذاً ، ولم تكسر مع أن الكسر هو القياس المضاعفة واللزوم هذا مراد الناظم ، وسبق الانتقاد عليه فى أل وأب

وطش وغيرها ، وبقيت على الناظم ثمانية وعشرون فعلا أخرى ، هى مثل الثمانية والعشرين التى ذكرها فى فتـــح عين الماضى والمضـــاعفة واللزوم ، وانفرد الضـــم شذوذاً فى مضارعاتها ، فاذا حســبناها مع ما ذكر الناظم يكون الخارج ستة وخمسين فنقول :

التاسع والعشرون : متّ اليه بقرابة يمتُّ بالضــم ، أى توسل ، ولا يقال فى التوسل بغير قرابة خلافاً لبعض •

المتمم الثلاثين : ثجّ الماء يثج بمثلثة سال ، ويستعمل متعدياً فيكون ضـــمه قياسا ، ثجه يثجه أى أسأله ، وليس مختصًا بالمـــاء ، بل يقال أيضـــا : ثج دم الهـــدى يثج أى ســـال •

الحادى والثلاثون : سج زيد يسج بمهملة فجيم أى رق غائطه ، وأما سجّ الحائط يسجّه أى طينه فمتعدّ مضموم قياساً •

الثانى والثلاثون : أحّ الرجل يؤح بهملة سعل •

الثالث والثلاثون : سخّ فى الحفر أو الســير يسخّ أمعن ، وقـــد تقـــدم هـــذا والذى قبله ، وسخت الجرادة غرزت ذنبها فى الأرض أى لتبيض وقـــد مرّ أيضـــا •

الرابع والثلاثون : أدّ البعير يؤد هدر ، أو رّجع الحنين فى جوفه ، وأدت الناقة تؤدّ أى حنت ، وأد فى الأرض ذهب ، وأما أد الشىء يؤده مدّه فالضـــم فيه قياس لتعديه ، وأما أدته الداهية فمضـــارعه مضموم على القياس ، ويكسر ويفتح على الشذوذ •

الخامس والثلاثون : حـــدّ يحـــدّ غضـــب ، وأما حـــدّ يحـــدّ

أى طاش وخف عند الغضــب فمضــارعه بالكسر قياســاً ، والضــم شـــذوذاً .

السادس والثلاثون : عرّ الظليم يعرّ بمهملتين صــاح ، وأما عرّ البعير مثلا يعرّ أى جرب فمضــارعه بالضم والكسر .

السابع والثلاثون : حصّ الحمــار يحصّ ضــم أذنيه ، وحرك ذنبه ، وضرب به ، وحص يحص ضرط أو مشى شــديداً ، أو جرب ، وأما حصّ الشعر يحصــه فمتعدّ ضــمه قياسى .

الثامن والثلاثون : لطّت الناقة بذنبها تلط أى ألصقته بين فخذيها مطلقاً ، وقيل : عند المسمى بالعــدو ، وأما لطّ الخبر أى طواه ، ولط الباب أغلقه ، ولططت الشىء ألصــقته ، ولطّ حقّه جحده ، والمضارع فيها مضمــوم قياس لتعديتها ، وأما لطّ بالأمر أى لزم ، ولط عليــه ستر فمضارعهما مكسور قياسا للزومه .

التاسع والثلاثون : كفّ بصره يكف أى عمى ، ويقال أيضــا : كف بصره بالبنــاء للمفعول فهو متعــدّ لازم ، وكفت الناقة تكف أى تآكلت أسنانها من الكبر حتىّ تكاد تذهب ، وكفّ الشاعر يكف أســقط الحروف السابع الساكن من الجزء .

وأما كف الثوب أى خاط حاشيته ، وكف الإناء ملأه مفرطاً ، وكف رجــله عصــبها بخرقة ، وكفّ العيبة شــدّها ، وكفه دفعــه وصرفه وصرفه فمضــارعاتها مضمومة قياساً لتعديتها ، وأما كف عنــه فلازم مضــموم شذوذاً فينبغى عــدّه .

المتمم الأربعين : بقّ يبق أى كثر كلامه ، وبق النبات طلع ، وبقت المرأة كثر ولدها ، وبقت السماء جاءت بمطر شديد ، وبق الوادى خرج

بقاقه ، وبقت الغنم ولدت ، وهى مهازيل ، وبق أوسع فى العطية ، وأما بق عيابه أى نشرها ، وبق ماله فرقه ، وبق الجراب شقه ، فضم مضارعاتها قياسى لتعديها .

الحادى والأربعون : شقّ بصر الميت يشق تبع روحه .

الثانى والأربعون : عكّ اليوم أو الليلة كذا قيل ، والذى فى القاموس كسر مضارعه على القياس أى اشتد حرّه ، وسكنت ريحه ، وأما عكّه عليه عطفه ، وعك فلانا حدثه بحديث فاستعاذ منه مرتين أو ثلاثا ، وعك فلاناً ماطله بحقه ، وعكه بشر كرره عليه ، وعكه عن حاجته صرفه ، وعكه بالحجة قهره بها ، وعكه بالأمر ردّه عليه حتى أتعبه ، وعكه بالسوط ضربه ، وعك الكلام فسره ، فضم مضارعاته على القياس لتعديها .

الثالث والأربعون : فكّ يفك هرم ، وفكت يده انكسرت ، وفك منكبه استرخى ، وانفرج ، وأما فك أى حمق فى استرخاء فهو مكسور العين ، مفتوح العين فى المضارع كعلم يعلم ، ومضمومها ككرم يكرم ، وأما فكه أى خلصه أو فصله ، وفك الرقبة أى خلصها أى أعتقها ، وفك يده فتحها عما فيها ، وفك يده كسرها ، فضم مضارعاتها على القياس .

الرابع والأربعون : أمّت المرأة تؤم صارت آمّا ، وأما أمّه أى قصده ، وأمّه أصاب أم رأسه فضم مضارعيهما على القياس لتعديهما .

الخامس والأربعون : غمّ اليوم يغمّ اشتد حرّه ، وكذا الليلة ،

وغم فى الحرب اشتد عليه الأمر ، وأما غمّ الهـلال وغمّ الخبر فمبنيان للمفعـول به •

السادس والأربعون : حنّ عنه يحنّ أى صـدّ وأعرض •

السابع والأربعون : ذبّ عنه بالذال المعجمة يذبّ أى دفـع ، وذب يذبّ اختلف ، ولم يستقم فى مكان ، وذبّ الغـدير جفّ فى آخر الحر ، وذب هزل ، وذب النبات ذَوِى ، وذب النهار بقيت منه بقيـة قليلة ، وذبّ فلان شحب لونه ، وذب أتعب فى السير ، وأما ذبت شبته جفت عطشا فمضـارعه بالكسر على القياس •

الثامن والأربعون : نص على كذا ينص عينه وأظهره أو أسـنده الى الرئيس الأكبر ، ونص الشواء صـوّت على النار ، ونصت القـدر غلت •

وأما نص الحـديث اليـه رفعـه ، ونص ناقته استخرج أقصى سيرها ، ونصـه حركه ، ونص أنفه حركه غضـباً ، ونص الأشياء جعل بعضـا على بعض ، ونصـه استقصى سؤاله عن الشىء ، ونص العروس اقعدها على المنصة أى ما ترفع عليه ، ونصه أظهره ، فضـم مضارعاتها على القياس لتعديها •

التاسع والأربعون : غض من طرفه بمعجمتين يغض أى خفضه ، وغضّ منه نقص كغض من صوته ، وغض من قدره وضع منه ، وقيل غض طرفه بالتعـدى أى خفضـه ، وغض منه باللزوم نقص ، فالضـم فى متعديه قياسى كالضـم فى مضـارع غض الغصن أى كسره ، ولم ينعم كسره وغضّ الشىء نقصـه ، وأما غضت البقرة أى كانت قريبة العهد بالنتاج ، أى نتجت قريباً فمكسـورة عينـه مفتوحة عين مضـارعه ، ومفتوحة عينـه مع عين مضـارعه •

المتم الخمسين : حطّ بالمكان يحطّ أى نزل ، وحط من علوّ الى أسفل ، وأما حطه أى وضعه وحط الجلد صقله ونقشه ، فمضارعهما بالضم على القياس لتعديهما •

الحادى والخمسون : خطّ بالقلم يخطّ أى كتب ، وخط منه أى أكل عنه قليلا ، وأما خطه أى كتبه بالتعدى وخطها أى جامعها نوعا من الجماع فضم مضارعهما قياسى لتعديتهما •

الثانى والخمسون : حفّ القوم به يحفون أى أحدقوا ، وأما حفّ رأسه أى بعد عهده بالدّهن ، وحفت الأرض يبس بقلها ، وحف سمعه ذهب كله ، وحفّ الفرس سمع عند ركضه صوت ، وحفت الأفعى صاتت بجلدها ، وحفّ الطائر كذلك ، وحفت الشجرة صاتت ، فمضارعاتها بالكسر على القياس ، وقيل بالضم شذوذاً ، واما ضم مضارع حفّ رأسه أو شاربه أخفاهما ، وحفت وجهها قشرته فقياس لتعديهما •

الثالث والخمسون : صفوا يصفون أى وقفوا صفوفا ، وأما صف الناقة أى حلبها فى محلتين أو ثلاث ، وصف الطائر جناحيه أى جمعهما مصطفين ، وصفت الناقة أقداحا من لبنها ، وصفت ثديها عند الحلب ، وصفت قوائمها ، وصففت القوم أقمتهم صفوفا ، وصففت السرج جعلت له صفة ، فضم مضارعاتها قياسى لتعديها •

الرابع والخمسون : عقّ عن والده يعق ، وعقّ عن المولود ذبح عنه ، وعق بالسهم رمى به نحو السماء ، وعقّ انشقّ •

وأما عقّ والده يعقه فضمه قياس لتعدّيه ، وأما عقت الفرس أى صارت حاملا أو حائلا أو هو على التفاؤل فمضارعه بالكسر على القياس •

الخامس والخمسون : حلّ بالمكان يحل أى نزل به ، وسمع كسره على القياس ، وأما يحلّه فضمه على القياس لتعديه ، وأما يحل من إحرامه ويحل أى لم تحرم فمكسوران قياساً .

السادس والخمسون : منّ عليه يمنّ أى أنعم عليه ، ومنّ الشىء نقص ، وأما منّه أى لمتنّ أى ذكر له ما أنعم عليه به ، ومن الحبل قطعه ، ومنّ الناقة حسرها ، ومنه السير أضعفه وأعياه ، فضم مضارعاتها مقيس لتعديها .

ومنّ تتبع كلامنا فى أثناء بيان تلك الستة والخمسين ، فإنه يجد أكثر من ذلك ، وإنما جاء الضم فى ذلك مع اللزوم لملاحظة التعدية ، فإن كثيراً منها يستعمل متعدّياً ولازما ، وأصل المعنى واحد مثل : خطّ بالقلم فانه يقال : خط المسألة ، بل قد يقال فى خط بالقلم إنه من باب حذف المفعول ، أو من باب عدم إرادته ، ومثل : طل ، وكثيراً فى معنى ما هو متعدّ مثل : ثل أى راث يقال : ثل التراب أى أهاله وصبه ، فكأن الدابة ثلت روثها أى صبته .

ومثل : زم فإنه يقال زمه أى رفع زم البعير رأسه رفعه ، وزمّ الشىء شدّه ، وقد قيل أصله زمّ متعدّ لأجل ذلك ، وأصل ملّ التعدى ملّه ، أى ضجر منه ، وأصل شدّ التعدى شدّ المتاع يشدّه ، وأصل غلّ كذلك غلّه سرقه وأخفاه ، وأصل ثل كذلك ثل التراب منه ، وكذا أصل جل ، وهبت الريح ، وذرّت الشمس ، وسحّ المطر ، وخش وغل ، وجنّ الليل ، ورش المزن ، وكم النخل ، وحل البعر يحله التقطه ، وكال القوم عند جلائهم التقطوا أمتعتهم ، ثم حذف المفعول ويقال : هبّه من النوم ، وكأن الرّيح هبت الأشجار أى حركتها .

ويقال : درّ الملح وغيره ، وكأن الشمس درت شعاعها أفاضته ، وسحت الماء ، وخش متاعه وغله أى أدخله وأخفاه ، وجنّه الليل ستره ، ورش المكان بله ، وكأن المزن رش الأرض ، وكممت الشيء سترته وأصل ذلك التعدى ثم طرأ عليه اللزوم ، وأبقى الضم وكذا غيرها ، وكذا ذبّ أصله التعدى ذبّه يذبّه ، ونصه رفعه أو أظهره ، ويستعملان كذلك ، وغضّ طرفه ، وحط رحله ، وحفّه (وحففناهما بنخل) وصفّ قدميه ، وصف الطائر جناحيه ، وعقّ العقيق ، وحلّ المنزل أى نزله ، ومن عليه النعمة أى ذكرها (وتلك نعمة تمنّها) وغير ذلك مما يعلم مما مرّ فى تلك المواد ، وكون الشيء أصله التعدية لا ينافى عدّ ضمه بعد لزومه شذوذاً باعتبار ، وكون فعل لازم وافق لفظ فعل متعدّ لا يوجب كون أصله التعدية •

فائدتان:

الأولى : أنه وقع فى عبارة الناظم وغيره ، وعبارتى ذكر الشيء وتفسيره ، وقد نصّ الأدباء على أن جمع المفسر والمفسر باطل •

والجواب : أنه ذكر السيد فى حواشى الوافية وابنه فى الرشاد ، أن محل البطلان ما اذا لم ينشأ الإبهام فى المفسر إلا من حذفه ، وأما المفسر الذى فيه إبهام بدون حذفه ، فيجوز الجمع بينه وبين مفسره ، كقولك : جاءنى رجل أى زيد ، وما فعلناه من هذا القبيل •

الثانية : ذكر ابن هشام وغيره أنه اذا وقعت أى المفسرة بعد تقول ، وقبل فعل مسند للضمير المذكور قبلها ، حكى الضمير كقولك تقول : استكتمته الحديث ، أى سألته كتمانه ، يقال ذلك بضم التاء أى تاء سألته كما ضمت تاء استكتمته ، ولو فتحت تاء استكتمته لفتحت تاء سألته ، وكذا الكسر •

ولو جئت باذا مكان أى فتحت فقلت : اذا سألته ، لأن اذا ظرف لتقول ، وهو للخطاب فيكون ما بعده كذلك ، ويضم بعد اذا إن سبقها لفظ أقول ، وإن كان القول مبنياً للمفعول جاز الوجهان : الضم بعد اذا على إرادة أقول ، والفتح على إرادة تقول .

وقد ناقش التفتازانى الزمخشرى فى قوله : لقيته ولاقيته اذا استقبلته ، فقال التفتازانى : حق التكلم تقول بلفظ الخطاب أو أى استقبلته بضم التاء ، وبأى المفسرة ، وذلك أنه اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم ، فان أتى بكلمة أى كان ما بعدها مطابقاً لما قبلها ، ويجوز فى صدر الكلام تقول على الخطاب ، ويقال بالبناء للمفعول وإن أتى بكلمة اذا كان صدر الكلام فى موضع الجزاء ، فيجب أن يكون ما بعد اذا على لفظ الخطاب ، أى اذا استقبلت تقول لقيته ، ولا يستقيم اذا استقبلته ، يقال : لقيته إلا اذا قدر القائل هو المخاطب .

قال فى فتح الهادى شرح جمل المجرادى : اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم بأى ضممت تقول : استكتمته سرّى ، أى سألته كتمانه بضمها ، لأنك تحكيه ، واذا فسرتها باذا فتحت لأنك تخاطبه أى تقول ذلك اذا قلت ذلك القول ، وفى بعض حواشى الكاف السرّ فى الضم إن أى مفسرة فينبغى أن يطابق ما بعدها لما قبلها .

الإعراب : الواو للاستئناف ، أو لعطف جملة طلبية فعلية بعده على اسمية خبرية فى قوله : فذو التعدى إلخ ، أو على مثلها فى قوله : وع ذا وجهين ، بل هو الأولى لأنه يمنع تعاطف الخبر والإنشاء ، واضممن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الشديدة ، ونون التوكيد الشديدة والفاعل مستتر وجوباً .

ومع ظرف متعلق بمحـذوف حال من مستتر اضممن ، ويجـوز تعليقه بمحـذوف حال من امرر به ، وما بعـده لإجازة الناظم ، سبق الحال أو ظرفه الاستقرارى على صاحبه المجرور بحرف جرّ ، ولكنـه ضـعيف هنا إن لم يمنع ، لأن قوله فى امرر به على حـذف مضـاف أى فى مضـارع امرر به ، والحال الآتى من المضـاف اليه لا يتقـدم هو ولا معموله على المضـاف ، إلا إن قيل : اذا قـدّر المضـاف أو لوحظ كانت الحالية منه لا من المضـاف اليه ، ويبقى بعد فيه ما مرّ من سبق الحال أو معموله على صاحبه المجرور بحرف جرّ ، ويضـعف من حيث المعنى تعليق مع باضمم ، ومفعول اضمم محـذوف أى واضممنّ العين فى مضـارع امرر بـه ، ومضـارع جـل ،ومضـارع هبّت وهـكذا بتقـدير مضاف مع كل مادة .

والمختصر تقديره مرة قبل أمر به جمعا أى فى مضارعات امرر به ، وجل وهبت إلخ أو مفردا أريد به الجمع ، وانما احتجنا لتقـدير ذلك ، لأن الضم فى عين المضـارع لا فى الماضى والأمر ، ولو كان الضـم فى غيره لكن تبعا للمضارع ، والمقصود هنـا المضارع ، وكون امـرر فعل أمر وبه متعلقا به ، وجل وما بعده أفعالا ماضـية ، والتاء للتأنيث هو بحسب الأصل .

وأما الآن فأسماء محكية مع المجرور والجـار ، ومع التـاء كمـا مر مثل ذلك ، ويقـدر مضاف آخر فى امرر به وهم به ، وقش قـوم عليه الليل جن وطل دم ، وخب الحصـان ، وكم نخـل ، وعـت ناقة ، وفى هبت وذرت وقست أى أبعاض ذلك ، أى بعض امرر به ، وبعض هبت وهـكذا وهى مجرد تلك الألفاظ بدون الجـار والمجرور والتاء ، أو أفعال ذلك ، أو يقدر ذلك تعبيرا بالكل وارادة البعض كما مر ، لأن المضـارع انما هو لامرر لا لامرر به ، ولهم لا لهم به واجن لا لجن عليه الليـل ، ولقش لا لقش قوم وهكذا .

ولهب لا لهبت ، ولذر لا لذرت ، واللزوم مضاف اليـه ، وفى امرر به متعلق باضمم أو بمحـذوف حـال من مفعول اضـمم ، وهو لفظ العين المقدر ، وتلك المواد معطوفة على امرر به ، أو كل على متلوها بعضها بعاطف مذكور ، وبعضها بعاطف محذوف ، كما ترى •

ومثل بالنصب حال من جل واضافته لمعرفة لا تفيده تعريفا وهى لفظ جلا لأنه علم على الفعل الماضى الذى فى مثل جلا زيـدا ، وخبر لمحذوف أى هو مثل جلا ، فالجملة تفسيرية لا محل لها ، واستئنافية نحـوية أو حالية محلها النصب ، أو مثل بدل أو بيان من جل ، وجلا مضاف اليـه ، وهبت اسم واحـد وهكذا مثله والأصـل فعل ، وتاء التأنيث وأى حرف تفسير ، وذمل بدل أو بيـان من مـل باعتبـار تقدير مضـاف أى مل دال ذمل أى الدال على معنى ذمل

وعلى قول الكوفيين أى حرف عطف وما بعدها معطوف ، وسبطت الكلام عليه فى النحو ، وهكذا قوله أى عدا مع قوله شـد ، وقوله أى دخـلا مع قوله غل ونحـو ذلك •

وهمّ به كلمة واحـدة محكية وأصـلها فعل ، وجـار ومجرور • وقش قوم كلمة ، وأصله فعل وفاعل ، وعليـه الليـل جن كلمـة ، وأصله جار ومجرور متعلق بجن ، والليـل مبتدأ ، وجن ماض مستتر الفاعل خبره ، والجملة نعت قوم هذا فى الأصل •

وظل دم كلمة وهكذا خب الحصان ، وكم نخـل وعست ناقـة ، والأصل فعل وفاعل ، وتاء التأنيث فى الآخر ، بل خب الحصـان ونبث كلمة واحـدة أصلها فعل وفاعل ومعطوف ، وفى قوله لما ما مر فى قوله علا ، وقوله قطعا وصرخا معطوف على لمـا ، وأصـل مبتدأ ، والهـاء مضاف اليه ، وتلا اسم مفرد خبره حكى فتح آخـره منذ كان فعلا ، والجملة حال من مثل أو استئنافية استئنافا نحويا •

وقست مبتـدأ وكـذا متعلق بمحـذوف خبره أولا يتعلق وذلك المحذوف خبر ، والاشـارة بذا الى عست أى مثل عست فى المعنى ، وفى ضم عين المضارع شذوذاً مع اللزوم ، والمضاعفة فيهما ، وهـذا لكثرة وجه الشبه فيه ولقربه ، ولعدم التأويل أولى من كون ذا اشارة الى ما مـر كله ، لأنه يأول (ح) ما مـر من المواد بقولك ما ذكـر حتى تصح الاشارة اليه باللفظ الموضوع لامفرد ، ووجه الشبه (ح) هو مجرد كسر عين المضارع شذوذا فى اللزوم ، والمضـاعفة ، ويصـح جعل الكاف اسـما خبر المبتـدأ مضافا لذا ، ويصح عطـف قسـت على ما قبـله .

وكذا متعلق بمحذوف حال منـه أو الكاف اسم حال منـه مضاف لذا ، ونصف البيت فى اللام الأولى السـاكنة المدغمـة من قوله مـع اللزوم ، وياء فى محـذوفة نطقا لالتقاء السـاكنين ، وهى دميم امرر ومدلول عليها بكتابتها خطا ، ونصف البيت فى الدال الساكنة المدغمـة من قوله : وشـد ونصف البيت أيضا فى الشين السـاكنة المدغمـة من قوله : ورش ونصف البيت أيضـا فى باء نبت .

نبت وع وجهى صـــدّ أث وخـرّ
الصدّ حـدّت وثرّت جـدّ من عملا

ترت وطـــرت ودرت جـم شـب حصا
ن عى فحت وشـذ شـح أى بخـلا

وشـطت الدار نس الشىء حـــرنها

أى احفظ الوجهين الضم شذوذاً والكسر قياسا فى عين مضارع هذه الأفعال لثمانية عشر المفتوح عينها المضاعفة اللازمة •

الأول : صد عن الشىء يصد بالكسر والضم أى أعرض عنـه ، وصد منه ضج ، وبالوجهين قرىء (اذا قومك منه يصدون) والأصل صده عنه يصده بالضم فقط لتعديته ، ولكونه أصله جـاء الضم مـع الكسر فيه ، والذى فى القاموس أن صد عنه يصد هو بالضـم فقط ، وصـد منه أى ضج يصـد بالكسر والضم ، وهما فى الآيـة بمعنى يضجون ، وقيل الضـم بمعنى يعرضون ويصـدلون ، فالكسر بمعنى يضجون ، وقيل فى قراءة الكسر معناه يضجون ، ولا يضم ما بمعنى الضحك ، وقيل : يصد عنه بالضم يعرض ، ويصد منه يضج يتعدى كل بما يتعدى به الفعل الذى بمعناه ، فيصدّ فى الآية بمعنى يضج ، ووجه ضحكهم أنهم سمعوا : (إنكم وما تعبدون من دون) الخ فقالوا : (آآلهتنا خير أم هو) أى عيسى صلى الله عليـه وسلم ، وذلك لأنـه نسب اليه ما لا يليق بمخلوق من الألوهية ، وضحكوا تعجبا وسروراً ، ورأوا أن عيسى صلى الله عليه وسلم وآلهتهم سـواء فى كونهم حصب جهنم ، فأنزل : (ولمـا ضرب ابن مريم مثلا اذا قومك منه يصدون) أى يضحكون وقوله : (ما ضربوه لك إلا جـدلا) أى إلا إرادة للجدال والتغـو فى الحق •

وقد علموا أن المراد بحصب جهنم معبوداتهم من الموات ، وأنزل أيضا زيادة فى البيان ودفعا للبهتان : (إن الذين سبقت لهم منا الحسنى

أولئك عنها مبعدون) الخ فشملت عيسى والملائكة ، ومن عبد من دون الله، ممن سبقت لهم الحسنى ، والذى ضربه مثلا هو ابن الزبعرى قبل اسلامه ، ومحل بسط ذلك كتب التفسير .

ومن متعلقة بيصد ان كان بمعنى يضحك أو يضج أو يعرض أو يعدل ، لأنها للتعليل ، أى يعدلون لأجل ضربه مثلا ، ولا يمنع من ذلك كون صد بمعنى أعرض وعدل من أجل أنها حينئذ انما تتعدى بعن ، لأن تعديتها بعن انما هو لطالبها من المعرض عنه ، والمعدول عنه ، وقد قلنا : ان من للتعليل ، وهذا كما تقول : أنت من أجل كذا معرض عنى ، ولك أن تقول : ان من اذا فسرنا صد بأعرض متعلقة بمعنى الكلام السابق والتقدير : اذا قومك من أجل المثل يعدلون ، وكأنه على هذا متعلق بمحذوف ، أى يوجدون من أجل المثل معرضين ، أو بما فى المفاجأة من معنى الفعل .

والظروف والمجرورات يسهل فيها مثل هذا ، ولا يبعد ، والله أعلم .

ومصدر صد المتعدى صداً ، واللازم الذى بمعنى أعرض صدود وبمعنى ضج صديد ، وهو قياس لأنه صوت ، قاله صاحب تحقيق المقال .

الثانى : أث النبات أو الشجر أو الأغصان أو الشعر يئث ويؤث بمثلثة التف وكثر .

وقال فى القاموس : انه مثلث يضم ويكسر ويفتح ويرد على الناظم أثت المرأة تئث عظمت عجيزتها ، فانه جاء مضارعه بالكسر فقط على القياس ، وذكر أث ولم يستثنه ، وظاهر القاموس أنه مثلث بل مضموم فقط .

الثالث : خر الصلد أى الحجر يخر ويخر سقط من علو إلى

أسفل ، وكذا خرّ الانســان لوجهه ، والكسر أفصــح ، وعليه أجمع القراء : (ويخرون للأذقان سجداً) ، (ويخرّون للاذقان يبكون) .

وكذا خرّ المــاء أو الريح أو الهوة أى صــاتت ، وخرت العقاب حفت ، وخرّ الانســان مات ، وخر على الشىء أقام .

قال فى القاموس : الخر السقوط أو من علو الى أسفل ، والصلد بفتح الصــاد وتكسر : الصلب الأملس أى من كل شىء لا من الحجارة فقــط .

الرابــع : حدت المــرأة تحــدّ وتحــدّ تركت الزينــة لمــوت زوجها ، أو للعدة ، فهى حاد لا حادة ، وأصله حــده أى منعه يحــده بالضم فقط لتعديه ، وكأنهــا حدت نفسها من الزينة أى منعتها منهــا فامتنعت ، فالضم باعتبار التعدى ، والكسر باعتبــار اللزوم ، وقيل : انه يقال أحــدت المرأة أى امتنعت من الزينة رباعيا لأحــدت ثلاثيــا ، وعليه الأصمعى فهى مُحــد لا مُحــدة ، وأثبت فى القاموس الرباعى والثــلاثى .

قال صاحب تحقيق المقال : ولعل قــول المصنف حــدت بالتأنيث احتراز من حددت على الرجل أحد حدة وحدا وحدداً من الترق ، وهو الخفة والطيش والانفعال للغضب ، فانه بالضــم وهو مما بقى عليــه مما جاء بالضم أ . هـ .

قلت : الــذى فى القاموس أن هــذا بالكسر ، وأما حــد بينهــم أى حجز فبالضم شذوذاً ، وأما حــده أى منعه أو دفعه ، أو أخــرج الحــق من فاعل الذنب الكبير ، فمضارعاتها بالضم قياساً لتعــديها ، وكذا حده بمعنى ميزه ، وحد السكين مثلا أى مسحها بحجر أو مبرد ، ومطاوع هذا بالكسر للزومه يحــدها بالضم فتحد بالكسر ، وأما حــد عليه أى غضب ، فمضارعه بالكسر قياسا .

الخامس : ثرت العين بمثلثة تثر وتثرُ ، أى غزر دمعهــا ، وثرت السحابة كثر ماؤها ، وثرت عين المــاء كثر ماؤها ، وثرت عين المطـر وهى مطر أيام لا يقلع ، وسحابة تأتى من قبل قبلة العراق ، وثر بحر العين وبخر العين بالحــاء والخاء ، وبنات بحر وبخــر سحائب يجئن قبــل الصيف رقاق بيض منتصبات ، وبنــات مخر بالميم أيضــا مع الخــاء المعجمة ، وأصله من ثر التراب يثره أى صبه وهو بالضــم قياســاً لتعديه ، ولكونه أصــل ثرت المذكــور جاء فى ثرت المذكــور الضــم مع الكسر •

والذي فى القاموس : أن مضــارع ثرت العــين ، وثرت الناقة أو الشــاة ، أى كثر لبنها ، أو وســع إحليلها ، وثرت الطعنة كثر دمها يكسر ويضم ويفتح ، وان ثرت المرأة كثر كلامها ، وثره فرقه أو بدده ، وثر أى وســع ، وثر السحاب كثر ماؤه مضارعاتها بالضم إلا الأول ، فلعله بالكسر •

قلت : ويجــوز أن يكون تر فى البيت بمثنــاة ، من تر العظــم يتر ويتر بان وانقطع ، فانه بالوجهين أيضا ، والتأنيث لا يمنعه لجــواز أن يريد ترت العظام أى بانت وانقطعت •

السادس : جــد فى عمــله يجد ويجدّ بالجيم والــدال المهمــلة أى قصده بعزم وهمة ، وكذا جد فى الأمر ومعنــاها اجتهد أيضــا ، وعزم عليه وأصله جد الحبل أو غيره قطعه يجــده بالضم فقط قياساً لتعديه ، والضم فى اللازم لكون هــذا أصله كأنه قطع عنــه كل شاغل ، واحترز بقوله : من عمــلا بفتح الميم الأولى من جد فى الشىء ضــد هزل ، ومن جــدّ الشىء صــار جديداً ، فان مضارعهما بالكسر على القياس ، قاله صاحب تحقيق المقــال •

والذى فى القاموس : أن مضارع جد ضــد هزل يكسر ويضم ، ومن جد البيت يجد أى قطر ، فإنه مكسور المضــارع على القياس ،

ومن جدت المرأة تجد أى صغر ثديها ، أو قطع أذنها ، أو ذهب لبنها ، فانه مكسور عين الماضى مفتوح عين المضارع ، ومن جد يجد أى عظم ، أو صار ذا بخت أو حظ أو حظوة أو رزق أو سمن أو عظم بدنه أو عجل أو حقق أو بالغ فى التحقيق ، أو خلقت ثيابه ، فان مضارعاتها بالضم شذوذاً فقط ، ومن جده أى قطعه وجد النخل صرمه فان مضارعهما بالضم قياسا لتعديه .

السابع : ترّت بالمثناة ترت يده تتر وتتر بانت عند القطع ، وكذا ترت النواة وثبت من تحت المرضاخ ، وقيل : فتت ، وقيل : لم يحكموا بالوجهين إلا فى النواة ، ومثله : تر العظم بان وانقطع كما مر ، ويحتمله البيت ، فيكون التأنيث باعتبار ترت العظام ، ويكون تر العظم يتر بالضم والكسر بطل قول من قال لم يحكموا بالوجهين إلا فى ترت النواة مثل صاحب تحقيق المقال ، إلا إن دال القصر فى عبارته اضافيا الى تر بمعنى سمن أو بض فانه قال : وأما الترارة بمعنى السمن والبضاضة ففعلهما فعل بالكسر ، أى فالمضارع يفعل بالفتح يتر بفتح التاء .

وأما تر عن بلده أى تباعد ، وتر امتلأ جسمه وتروى عظمه . وترت النعامة ألقت ما فى بطنها ، فمضارعاتها بالضم فقط شذوذا .

الثامن : طرّت يده بانت وطارت عند القطع ، تطر وتطر ، وأصله وأصل الذى قبله طرها وترها بالتعدية يطرها ويترها بالضم فقط ، أى أبانها .

قال صاحب تحقيق المقال : وأما طر النبات والشارب نبتا فمضارعهما بالضم ، قلت : صرح فى القاموس أنه بالكسر والضم ، وكذا وجهان فى طر يطر بمعنى سقط .

وأما مضارع طر حوضه أى طينه ، وطر الشىء أى شده أو ساقه

ســوقاً شديداً ، وطر الإبل ضمها من نواحيها ، وطر السكين وغيرها حدّدها ، وطر البنيان جدده ، وطر الشيء قطعه أو شقه أو خلســه أو لطمه ، فالضم قياسا لتعديها •

وأما طر الفتح من قرعة واحدة ، فمضارعه بالضم أيضا لــكن شــذوذاً •

التاسع : درت بالدال المهملة أى جرى لبنها كثيراً ، وأصله درهــا يدرها بالتعدية والضم أى استدرها ، والأكثر درها بالتضعيف ثانياً ، ودر اللبن أى كثر كذلك مضارعه بالوجهين •

وظــاهر القاموس أن در اللبن بالوجهــين ، ودرت الناقة باللبن بالضــم •

وأما مضارع لا درّ درّه أى لا نكأ عمله ، ودر النبات التف ، ودر العرق ســال ، ودرت السماء بالمطر ، ودر الســوق نفق متاعه ، ودر الشيء لان ، ودر الســهم دار على الظفر ، ودر صاحب الســهم أى أدر سهمه ، ودر السراج أضاء ، ودر الخراج فبالضم شذوذاً •

وأما مضارع در الفرس أى عدا شديداً أو عدواً سهلا فبالكسر على القياس ، وأما در وجهه أى حسن بعد علة فمضارعه بالفتح ندوراً •

العاشر : جم المــاء يجم ويجمّ كثر واجتمع ، وكــذا غير المــاء . وأصله يجمه بالضم والتعدية أى أكثره وجمعــه ، وكذلك جــم البئر رجع ماؤها ، وجم الفرس ترك الضراب فاجتمع ماؤه ، وجم الفرس ترك فلم يركب ، وأما جم الأمــر بمعنى دنا فمضارعه بالضــم فقط شذوذاً ، وأما جم المــاء يجمه أى تركــه يجتمع فبالضم فقط قياســا لتعــديه •

الحادى عشر : شب الحصان يشب ويشُب مرح ونشط فرفع يديه ، واحترز من شب الشيء أى ارتفع ، فانه بالضم فقط شذوذاً ، ومن شب النار أو الحطب يشبها أى أوقدها ، فبالضم قياساً لتعديه ، وكذا شب الخمار أو الشعر لون المرأة أى زادها حسنا ، وأظهر جمالا ، ومن شب الغلام وغيره فانه بالكسر فى المضارع على القياس ، ومن شبت النار فان مضارعه بالضم على الشذوذ ، وأصله من شبتها أشببها بالتعدية والضم قياسا ، فهو متعد لازم ، ولا يقال من اللازم شابه اى متقدة ، بل يقال من المتعدى مشبوبة •

الثانى عشر : عنّ له الشيء يعنّ ويعُنّ عرض ، وعن الرجل كثر اعتراضه للامور ، وجعل فى القاموس مضارع عن بمعنى ظهر أمامك واعترض بالكسر فقط •

وأما مضارع عن الكتاب يعنه أى كتب عنوانه ، وعننت اللجام جعلت له عنانا ، وعننت الفرس جعلت له عناناً أو حبسته به ، وعننت زيداً أعطته ، فبالضم فقط قياساً لتعديه •

الثالث عشر : فحت الأفعى تفح وتفُحّ أى صاتت بفيها وهى بالحاء المهملة ، وأما كشت فمعناه صاتت بجلدها ، ويقال أيضا : فخت بالخاء المعجمة أى صاتت بفيها ، وظاهر فتح الأقفال أنه بالوجهين فى المضارع ، ونص صاحب تحقيق المقال أنه بالكسر فقط على القياس ، لا بالوجهين اللذين فى فحت بالمهملة ، ولا يرد على المصنف فح الرجل أى نفخ فى نومه من حيث ان مضارعه بالضم فقط كما هو ظاهر القاموس ، أو بالكسر على القياس كما هو ظاهر التحقيق ، لأنه قد قيده بتاء التأنيث المناسبة للأفعى دون الرجل ، وقد يقال : هذا مع ما بعده لا يتم ، لأنه يقال : فحت المرأة أى نفخت فى نومها ، ويقال : فخ بالمعجمة أى نفخاً فى نومهما يفخان بالكسر ، وفخ أى نام

بعد الجمــاع أو نام على القفا ، أو نام فى الغــداة ، ونفخت الرائحــة فاحت بالمعجمة مضارعاتها بالضم شذوذاً •

الرابع عشر : شذ بمعجمتين يشذ ويشذ انفرد عن الجمهور ، وأما شذه أى أفرده فمضــارعه بالضم على القياس •

الخامس عشر : شح يشـــح ويشحُ بخــل ، كما فسره الناظم ، وقيل : بخل مع حرص •

وفى القاموس : مثلثة البخل والحرص ، وأما يشح بفتح الشين فمضـــارع شح على وزن فعل بالكسر فهو على القياس ، وفسره الناظم ليتم البيت برويه •

السادس عشر : شطت الدار تشط وتشط بعــدت ، وكــذا شــط الرجــل وغــيره •

وأما شــط عليه فى حكمه أى جار وشط فى سلعته تباعد عن الحق ، وشط فى الســـوم أبعد ، فالمضــارع بالكسر على القياس ، وأما شــطه شق عليه وظلمه فمضارعه بالضم على القياس لتعديه •

السابع عشر : نس الشىء ينس وينس أى جــف ، وذهبــت رطــوبته •

وأما نس ينس أى لزم المضاء فى كل أمر أو ذهب سريعاً ، أو ورد المــاء خاصــة ، فبضم المضــارع شــذوذاً ، وأما نســه أى ســاقه أو زجره فمضارعه بالضم قياسا لتعديه •

الثامن عشر : حرّ النهــار يحرّ ويحرُ حميت شمسه ، وأما يحرَ بالفتح فمضارع حرّ بوزن فعل بالكسر وهو قياس ، ومثله حرّ اليوم والليلة وغيرهما من الأشياء •

وفى القاموس : حررت بالكسر أحر بالفتح ، وحررت بالفتح وأحــر بالكسر ، وحررت بالفتح أحر بالضم •

وأما حر المملوك أى عتق ، وحر الرجل انتفت عنــه العبــوديه من الأصــل ، وحر عطش فبكسرها وفتح مضارعها كما علم يعلم •

قال أحمد بن يحيى : وتقــول حر يومنا يحر حراً ، وتقــول من الحرية حر المملوك يحــر حراراً •

وقال على بن حمزة فى تعقبه عليــه : الصواب حر المملوك يحــر بكسر الحــاء فى المستقبل نقلا من الراء وفتح الراء قبل الادغــام فى الماضى أ • هـ •

وهكذا توهم بعض شراح الفصيح على أحمد بن يحيى أن حــر المملوك يحر بالفتح فى الماضى وفى المضــارع ، وأن فتح المستقبل (ح) لا وجه له كما توهم عليه ذلك على بن حمزة حتى قال : الصــواب حــر المملوك الى آخر ما مر عنــه ، وحتى قال بعض شراح الفصيح هــذا يعنى كلام على بن حمزة هو القياس دون كلام أحمد بن يحيى •

وأجاب صاحب تحقيق المقــال بأن هــذا لا يصــح أن يفهم عن أحمد ، لأن الأفصح عنه أو الفصيح الفتح فى المستقبل ، وانما يــكون ذلك إذا كان ماضيه مكسوراً كما قاله غــير واحــد ، نعم نقــل عن الكسائى أنه قال : حــر المملوك يحــر بالكسر فى المستقبل والفتح فى

الماضى لا غير ، فان أراد بالصواب هذا فيقرب الحال ، والله أعلم أ ٠ هـ ٠

وبقى على الناظم أحد عشر فعلا مثل تلك الثمانية عشر ، فيكون المجموع تسعة وعشرين فنقول ٠

التاسع عشر : جفَّ الشىء يجفُّ ويجفُ ، وأما جف يجف بكسر الماضى وفتح المضارع فأنكره الكسائى ، وأثبته غيره ٠

المتم العشرين : دم يدم ويدم بالدال المهملة قبح وصغر حبسه ٠

الحادى والعشرون : عل يعل ويعل بالمهملة شرب بنفسه كما مر ٠

الثانى والعشرون : شت الأمر يشت ويشت تفرق ، وأصله شته أى فرقه يشته بالضم والتعدية ، والأكثر تشتته بالتضعيف ثانياً ٠

الثالث والعشرون : عرت الإبل بالمهملتين تعر وتعر أى سلحت ، أو أصابها يتمعط منه وبرها ٠

الرابع والعشرون : قر اليوم أو الليلة أو غيرها يقر ويقر ، قال فى القاموس : ويقر بالفتح ٠

الخامس والعشرون : أزت القدر تئز وتؤز سمع لغليانها صوت أى صات غليانها حتى سمع ، أى اشتد غليانها حتى سمع ، وقيل غلت غلياناً شديداً ٠

السادس والعشرون : رزت براء فزاى الجرادة ترز وترز غرزت ذنبها لتبيض ، من رزه يرزه بالتعدية والضم ، والأكثر رزه بالتضعيف ثانيـاً .

السابع والعشرون : أصّت الناقة تئص ّ وتؤص اشتد لحمها وسمنت وتلاحكت ألواحهـا .

الثـامن والعشرون : كع ّ عن الشىء يكع ويكع ّ جبن وضعف ، من كعه يكعه بالتعـدية والضم أى كرهه وقيـل : انما يقـال كع بالفتح يكع بالفتح أيضـاً ، وكع بالكسر يكع بالفتح لغتان .

التاسع والعشرون : خل ّ لحمه بالمعجمة يخل ويخل أى هزل ، من خله يخله بالضـم والتعـدية ، والأكثر خلله بالتضـعيف ثانيـاً ، أى أفسـده .

ومن تتبع كلامى السابق والآتى ، أو تتبع كتب اللغة وجـد أكثر من ذلك ، ووجـد أمثـلة المفتوح اللازم المضـاعف جميعـاً أكثر من مائة وأربعين .

قال الفراء : ما كان على فعلت بالفتح من ذوات التضـعيف غير واقع ، فإن يفعل منه مكسور العين مثل عفَفت تعف ّ ، ويعنى بغـير الواقع اللازم ، وما كان واقعـاً أى متعـدّياً مثل رددّت فإن يفعـل منه مضموم العين إلا شـدّه وعله ونم الحـديث ، فإن جاء مثل هـذا مما لم نسمعه فهو قليل ، وأصـله الضـم اهـ .

ولم يذكر الناظم فعل المكسور المضـاعف ، لأن مضارعه مفتوح على القياس أبداً إلا نادراً كما مر ّ فهو داخل فى قوله : وافتح موضع

الكسر فى المبنى من فعلا ، سواء كان متعديا نحو : ودلو يفعل حذا يود ، أصل ودّ ودد بكسر الدال الأولى ؛ سلب كسرها وأدغمت فى الدال بعدها ، وأصل يود بفتح الواو يودد بسكونها وفتح الدال الأولى ، نقل فتحها للواو ، فأدغمت وهكذا فى مثله مما يأتى وغيره .

وودّه يوَدّه بفتح المضارع أحبه ، وبرّ والده يبرّه ، ومصّه بلسانه يمَصه ، وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع ، ومضّه السقم يمَضه أوجعه ، وسف الدواء يسَفه ، ومل الشىء يملّه كرهه وضجر منه ، ومسه يمسه وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع .

وشمّ الرائحة يشَمها وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع ، أو لازما كخب يخَب خدع ، وصب يصَبّ عشق ، وطب يَطب صار طبيبا ، وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع ، ولج بالجيم يلج تمادى ، وبح صوته يبح ، وبذّ يبذ ساءت حاله ، ولذ الشىء يلَذ لذاذة ، وبر الرجل يبرّ أطاع الله ، وبر فى يمينه يبر ، وحرّ العبد يحرّ عتق وقر بالمكان يقر ، وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضارع ، وقرت عينه تقر وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضارع .

ومر طعم الشىء يمر مرارة ، وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع ، وحسّ بالخبر يحَس علم ، وخس يخَس أى صار خسيساً ، وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضارع ، وبشّ به يبش لقيه بطلاقة وجه ، وهش له يهش ارتاح ، وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضارع .

وغصّ بالطعام يغَص ، وغصّ المجلس بأهله يغَص ، وعضّ عليه بأضراسه يعَضّ ، وفظ الرجل يفظ صار فظاً غليظاً ، وشلت يده تشَل فسدت ، وظل نهاره يعمل يظل ، ومل من الشىء يملّ ضجر

منـه ، وجمت الشاة تجم صـارت لا قرن لهـا ، وحمّ المـاء يحـم صـار حاراً ، وضن بالشىء يضَنّ بالضـاد المعجمة بخل ، وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضـارع •

وعلى الطالب أن يعتنى بحفظ ما ورد منـه ، فإنى اختبرت غير واحـد من الطلبة فوجدتهم يلتبس عليهم فعل المكسور المضـاعف من المفتوح المضـاعف ، حتى إنّ ما كان منه متعـدياً يضـم مضـارعه متوهماً أنه من فعل المفتوح المضـاعف المتعدى ، وما كان منـه لازمـا يكسر مضـارعه متوهماً أنه من فعل المفتوح المضـاعف اللازم مع أنه مكسور عين الماضى ، مفتوح عين المضـارع ، فتلك الأفعال كلها مكسورة الماضى ، مفتوحة المضـارع ، إلا ما فيه لغـة بأن كان من باب ضرب ، أو من باب نصر •

ويكون للأعراض كصـم وشم أى ارتفعت قصـبة أنفه ، وصك صـارت ركبتاه تصطكان ، وسك صغرت أذناه ، وزل صغرت عجيزته ، وزبّ طال شـعره ، وزج دق حاجباه ، والنطق بالمضـاعف الماضى كله سواء مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً ، ويظهر الفرق فى المضـارع بنقل حركة عينه لافاء أو بظهورها عند الفك للجـازم فى العين ، كيرُدّه ولم يـردده ، ويحنّ له ولم يحنن ، ويلبّ ولم يلبب ، ويمس ولم يمَسس •

فاذا أراد العارف إظهار ذلك مثل بالمضـارع أو بما يوجب الفك كالجازم والأمر ، واذا أراد إظهار حركة عين الماضى لمن جهلهـا أسنده الى ضـمير الرفع البارز المتصـل المتحرك كتاء الفاعل ، ونونه فيجب فى اللغـة الفصحى فك الإدغام ، فتظهر الحـكة فى العين كرددت بفتح الدال الأولى ، ولببت بضم الباء الأولى ، وحننت بكسر النون الأولى ، ومسست بكسر السين الأولى تتمة الفعل الثلاثى المكسـور المضـاعف المسند الى تاء الفاعل أو نون الإناث ، أونا الذى هو فاعل فيه ثلاثة أوجـه :

الأول : وهو الأصـــل المتفق عليه استعماله تامــا نحـــو : ظللت بفتح الظاء وكسر اللام ، بعدها وسكون اللام الأخيرة •

الثـــانى : حـــذف عينه مع سلب حركة الفاء ، ونقل حركة العين اليهـــا نحو : ظلت بكسر الظاء وســكون اللام الأخـــيرة التى هى لام الكلمة ، وحـــذف اللام الأولى التى هى عين الكلمة بعـــد نقل حركتها ، وهى الكسرة الى الظاء ، وهو فاء الكلمة ، فكسرت الظاء بعد أن كانت مفتوحة ، وإنما حـــذفت للتخفيف ، ونقلت حركتهـا اســتبقاء لهـــا ، ودلالة عليهـــا •

الثـــالث : حذف عينه بدون نقل حركتهـــا للفـــاء ، فتبقى الفـــاء مفتوحة ، وسبب الحـذف التخفيف ، فالمحذوف هنا عين الكلمة وحركتها نحـــو : ظلت بفتح الظاء وسكون اللام ، وهى الأخيرة ، واللام الأولى التى هى عين الكلمة محذوفة مع كسرتها ، والمحذوف فى الثانى حركة الفاء وعين الكلمة فقط دون كسرتها ، لبقائها فى الفاء نقـــلا ، وإن زاد الفعل على الثلاثة ، وكان مفتوح العين تعين الإتمـــام نحـــو : حللت وهممت بتشديد اللام الأولى والميم الأولى ، وشـــذّ هممت بفتح الميم بعـد الهاء غير مشدّدة حكاه ابن الأنبارى •

وإن كان ذاك الفعل الثلاثى المضـــاعف المكسور مضـــارعاً متصلا بنون الإناث ، أو أمـــا متصـــلا بها جاز الإتمام نحـــو تقررن واقررن يا هنود بسكون القـــاف وكسر الراء الأولى ، واسكان الثانية ، وجـاز حـــذف العين ونقل حركتها للفـــاء نحـــو : تقرن وقرن بحـــذف الراء الأولى ، وهى عين الكلمة ، ونقل كسرتها للقاف قبلها فتكسر القاف بعـد أن كانت ساكنة ، وتحـــذف همزة الوصـــل التى فى أقررن لعدم الحاجة اليهـــا لتحريك ما بعدها ، والماضى قررن بالفتح للقاف والراء الأولى ،

وبالحذف والنقل قرأ بعض : (وقرن فى بيوتكن) بكسر القاف كسراً منقولا من الراء الأولى التالية لهـا المحذوفة •

وإن كان الماضى مفتوح العين ، أو كان المضارع مفتوح العين ، فالإتمام نحو : رددت بفتح الراء والدال الأولى ، وإسكان الثانية ، وقررن فى المكان بفتح القاف والراء التالية لهـا فى لغـة من جعل قر بالمكان من باب ضرب يضرب ، ونحـو : يقررن بسكون القـاف وفتح الراء الأولى مضـارع قررت بكسر الراء ، من باب علم يعـلم وهـو لغـة ، وقل حـذف العين فى الماضى نحو : ردت بفتح الراء وسـكون الدال الثانية ، وحـذف الأولى بينهما ، وقل حـذف العين فى المضارع ، ونقل فتحتها للفاء فتفتح بعـد أن كانت سـاكنة نحـو : يقرن وقرن بفتح القاف بعـد أن كانت ساكنة نقلا من الراء الأولى المحذوفة التى عين الكلمة ، وحذف همزة الأمر الوصـلية لعدم الاحتياج اليها لتحريك ما بعـدها ، وعلى هـذا قراءة نافع وعاصـم : (وقرن فى بيوتكن) بفتح القاف نقلا من الراء الأولى المحذوفة ، وحذف الهمزة •

ووجه قلة الحـذف فى الماضى المفتوح ، وقلة الحذف مع النقل فى المضـارع المفتوح ، وقلة النقل وحـذف العين وهمزة الوصل فى الأمر المفتـوح ، أن ذلك تخفيف للخفيف ، لأن المفتوح خفيف فلا حاجة إلى تخفيفه ، وتحتمل قراءة : (وقرن) بكسر القاف أن يكون فيها أمر من الوقار ، وقر يقرّ كوعد يعـد ، فالقاف عين الكلمة ، والراء لامها وفاؤها محذوفة ، وهى واو ، وتحتمل قراءة : (وقرن) بالفتح أن يكون فيها أمر من قار يقار ، كخاف يخاف بمعنى الاجتماع ، ولا يترجح كون قرن بكسر القاف أمراً من قررت بفتح الراء الأولى ، لا من وقَر يقِر لمجرّد توافق قراءة قرن بفتحها ، لأنا نقول يتمّ هـذا الترجيح لو كان قرن بالفتح متعينا لأن يكون أمراً من قررت بكسر الراء ، وليس كذلك لجواز كونه أمراً من قار يقار كما مرّ •

هـذا والمشهور فى قررت بالمكان أقر فتح الماضى وكسر المضارع لا العكس ، وقررت عينا أقرّ عكس ذلك ، ولا يجوز حـذف العين فى المضارع المفتوح والأمر المفتوح بدون نقل الفتح ، لأنه يلتقى ساكنان ، لأن فاء الكلمة مسكنة ولامها مسكنة للضمير ، ولا يدعى النقل فى الماضى المفتوح مع الحذف أو غيره ، لأن فاءه مفتوحة قبل إمكان ادعاء النقل ، وقد يجوز الحذف بدون النقل فى المضارع والأمر المفتوحين فى لغة من لا يفك ، وإن كان الماضى مضموما أى مضموم العين فالإتمام نحو لبُبت ، ويجوز حذف العين بدون نقل نحو لبت بفتح اللام وحذف الباء المضمومة •

ويجوز مع النقل نحو : لبت بضم اللام نقلا من الباء المحذوفة ، لأن المضموم لثقله أحق بالتخفيف بالحذف وحده أو مع النقل ، وكذا فى مضارعه وأمره المتصلين بنون الإناث ، ولقد أجاز ابن مالك فى الكافية وشرحها إلحاق المضارع المضموم العين بالمكسورها ، فأجاز فى اغضضن أن يقلا : غضن بحذف عين الكلمة وهى الضاد الأولى ، ونقل ضمتها الى الغين المعجمة وهى فاء الكلمة •

قال خالد : واحتج له بأن المضموم فك أثقل من فك المكسور واذا كان فك المفتوح قد فرّ منه الى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك المضموم أحق بالجواز •

قال ابن مالك : ولم أره منقولا ، هذا وظاهر قوله فى الخلاصة (وقرن) نقلا بفتح القاف أن النقل فى المضارع والأمر المفتوحين المتصلين بنون الإناث لا يطرد ، وصرح به فى الكافية فهو غير مقيس ، وأما فى المكسورين فصرح فى الكافية بقياسه قال : وقرن فى اقررن ، وقس معتضدا •

وذكر غيره أنه غير مطرّد أى لا يقاس وهو ظاهر التسهيل ، بل

ذهب ابن عصفور الى أن الحذف فى نحو : ظللت غير مطرد ، وقد صرح الإمام بشذوذه وبأنه لم يرد إلا فى ظلت ومست من الثلاثى ، وفى أحست من الرباعى بحذف السين الأولى التى هى عين الكلمة ، ونقل فتحها للحاء فتفتح الحاء بعد إسكان ، ويرد على سيبويه وابن عصفور أن الحذف فى نحو ظلت لغة سليم كما فى التسهيل ، فكيف لا يطرد مع أنه لغة ؟ فالحق اطراده أى قياسه كما صرح به الشلوبين ، وهو ظاهر إطلاق التوضيح ، بل قال خالد : إن اطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثى ومزيده •

ويجاب بأن مرادهما بالاطراد اللزوم لا القياس ، وأنهما أرادا لا يطرد فى غير لغة سليم أو أرادا به القياس ، أى لا يقاس بالنظر الى لغة غير سليم لقلة وروده فيها مطلقاً ، أو لقلته بالنسبة لغة سليم إذ هو فى لغة سليم أكثر ، وكثيراً ما يراد بالاطراد القياس ، وذكر ابن جنى أن كسر الظاء من ظلت أفعل لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم •

قال خالد : وينبغى العكس فإن الفتح جاء فى القرآن ، والقرآن نزل بلغة الحجاز •

قلت : لم ينزل بلغتهم فقط ، بل نزل بعضه بلغتهم ، وبعضه بلغة غيرهم ، وبعضه بلغتهم ولغة غيرهم ، مثل : (يشاقق) بالفك و (يشاق) بالإدغام ، بل فتح الظاء أفصح ، وعليه أجمع القراء فى : (ظلتم تفكهون) وما مرّ من أن المحذوف هو عين الكلمة ، هو مذهب ابن مالك فى التسهيل ، وهو ظاهر كلام الإمام ، ووجهه أنها قد تغيرت بالإدغام فلتغير بالحذف اذ التغيير يأنس بمثله وقيل المحذوف اللام بقيت العين تالية لضمير ، فسكنت بنقل حركتها للفاء ،

حيث كان النقل ، وبحـــذف حركتها حيث لم يكن ، وهو مذهب ابن مالك في شرح الكافية .

ووجهه أن الثقل إنما حصـــل بها ، ولأنها آخر الفعل ، والآخر أولى بالتغيير ، وأما تغييرها بالسكون فكلا تغيير ، ونصـــف البيت في قوله : وخرّ الصَّلد الراء الساكنة المدغمة ، وفي قوله : شبّ حصان ألف حصـــان ، وفي قوله : حرّ النهار ألف نهـــار .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على اضممن أو على ع في قوله : وع ذا وجهين ، ووجهى مفعول علامة النصب فيه الياء ، وهـــو مثنى حـــذف نونه لإضـــافته لصـــدّ ، والمعطوفات بعـــده بمذكور أو محـذوف معطوفة عليه ، أو كلّ على متلوّه ، وخرّ الصـــلد كلمة واحدة معطوفة ، وأصـــله فعل وفاعـــل ، والمقصـــود بالذات خـــرّ وكـــذا مثـــله .

وحدت وثرت ونحوهما مما فيه تاء كتائهما كلمة معطوفة ، والأصل فعل ، وتاء تأنيث ، وأصل جد من عملا وفعل وفاعل بعدهما فعل مستتر الفاعل ، وشبّ حصـــان ، وشطت الدار ، ونس الشيء وحر نهار مثل خـــر الصـــلد .

والحاصـــل أن إعراب ذلك كإعـــراب الإبيات قبله ، والله أعـــلم وأحـــكم .

والمضــــارع من فعــلت إن جعـــــلا
عينـــا لـــه الواو أو لامـــاً يجـاء به
مضـــموم عين . . . . . .

أى المضـــارع المشـــتق من مصـــدر فعـل المفتـــوح الذى هـــو غير مضـــاعف ، يجب ضـــم عينـــه إن كانت عينـــه أو لامـــه واواً ، وانمـــا فهمنا أن المراد بفعلت فعل المفتوح ، لأن الكلام فيه منـــذ قال وأدم كسر العين مضـــارع يلى فعلا ، فلا يقطع عنه إلا الدليل ، ولأن الغالب إيصالهم فى التمثيل تاء الفاعل بفعـــل المفتوح لخفته ، فليحمل البيت على الغالب ، ولأن المعرفة اذا أعيدت معرفة فالمقصـــود بهمـــا واحـــد ما لم يدل دليل ، ولا دليل هنا ، فإن فعلا فى قوله : يلى فعـــلا معرفة بالعلمية على الماضـــيات المفتوحة ، وحيث أعـــد فعل فى هـــذا البيت ولم يقيـــد حملناه عليه ، فهو بالفتح مثله فهما فعـــل بالفتح ، ولا يضرّ تخالفهما باتصـــال الأول بألف الإشباع ، واتصال الثـــانى بتاء الفاعل ، فان المقصـــود منهما فعل بفتح العين لا بقيد ألف الإشباع وتاء الفاعل .

وفهمنا منه أن المراد فعل المفتوح غير المضـــاعف ، لأنه شرط أن تكون عينه واواً أى ولامـــه غير واو أو لامـــه واواً ، أى وعينه غـــير واو ، فاذا كانت عينه واواً دون لامـــه ، أو لامـــه واواً دون عينـــه ، فأين التضـــعيف إذ لم تكن العين واللام (حَ) من جنس واحـــد ، فمضـــارع الواوى العين يجب ضـــم عينه ، سواء كان متعدياً : كساءه يسوءه وجابه يجوبه خرقه وقطعه ، أو أتى به ، وشاب اللبن يشـــوبه خلطـــه ، وصـــابه يصـــوبه بمعنى أصـــابه يصـــيبه ، ونابه أمـــر ينـــوبه نزل به ، وفـــاته يفوته ، وقاته يقوته ، وماثه يموثه ، مثلثة أذابه ، ومثله : ماسه يموســـه ، وحاجه عن الطريق يحوجه عوج به ، وأودَه بهمزة مفتوحة فواو مفتوحة يئوده عطفه ، وداده يدوده طرده ،

وراده يروده طلبه ، وساده يسوده ، وعاد المريض يعوده أى زاره ، وقاده يقوده ، وساقه يسوقه ، وزاره يزوره ، وشار العسل يشوره استخرجه من الخلية .

وصاره يصوره أماله ، ويقال أيضا يصيره ، وبهما قرأ : (فصرهن) بسكون الراء ، وكسر الصاد وضمها ، وقاره يقوره خرقه مستديراً ، وكار العمامة يكورها أدارها ، وهار البناء يهوره هدمه ، وحازه يحوزه حواه ، ورازه يروزه حزره وقدّره ، وضازه يضوزه حقه نقصه ، وواسه يؤوسه ، وباسه يبوسه قبّله ، وجاس خلال الدّيار يجوسها تردّد بينها ، وداسه يدوسه وطئه ، وساسه يسوسه أدبه ، وحاش الإبل يحوشها ساقها ، وناشه ينوشه رفعه وتناوله ، وحاص الثوب يحوصه خاطه وشاصه يشوصه دلكه ، وماصه يموصه غسله ، وحاضه يحوضه أى جمعه .

وخاض الماء يخوضه دخل فيه ، وراض المهر يروضه أدبه ، وعاضه الله يعوضه أخلفه عليه ، وقاض البناء يقوضه هدمه ، وحاطه يحوطه صانه ، وساطه يسوطه ضربه بيده ليخلطه ، ولاطه يلوطه ألصقه ، وناطه ينوطه علقه ، وراعه يروعه أفزعه ، وزاعه يزوعه حركه ، وصاغ الحلى يصوغه هيأه على مثال .

وداف المسك يدوفه بله وخلطه ، وسافه يسوفه سحقه ، وجافه يجوفه جلاه ، وباقه يبوقه خانه ، وذاقه يذوقه ، وراقه يروقه أعجبه ، وعاقه يعوقه منعه ، وشاقه يشوقه هاج شوقه ، وفاقه يفوقه ، وباكه يبوكه حركه ، وحاكه يحوكه ، وداكه يدوكه سحقه ، وساكه يسوكه كذلك .

وشاكته الشوكة تشوكه أصابته ، ولاكه يلوكه علكه ، وغاله

يغوله أهلكه ، وقال يقول ، ورامه يرومه طلبه ، وسامه يسومه ، وصام يصــوم ، وفيه خــلاف وبحث اطلتهما فى النحو •

ولامه يلومه ، وخــانه يخونه ، وصــانه يصــونه ، ومانه يمونه قام بكفايته ، أو كان لازما كفاه يفوه نطق ، وهان يهون سهل أو ذل ، وكان يكون ، وبان عليهم يبون فاق ، وقــام يقوم ، ودام يدوم وحام الطــائر يحــوم دار حول المــاء ، وعال الميزان يعول مــال ، وطــال يطول على ما مر ، وصال يصول سطا ، وشالت بذنبها تشــول رفعته ، وزال يزول ، ودال الثوب يدول بلى ، وحال يحول حجز ، وحال الحول يحول دار ، وحال الحال تغير •

وجال يجــول طاف ، وبال يبول ، وآل يئول رجــع ، وتاق يتوق اشتاق ، وشاف بمعنى تشوف للنظر أى علا يشوف ، وما شاف يشوف أى نظر فمتعد ، وساغ الشىء يسوغ سهل ، وراغ الثعلب يروغ مال فى خفية ، وراغ غيره كذلك ، وضــاع المســك يضــوع فاح ، وراع يروع فزع ، وجاع يجــوع ، وباع الفرس يبوع ، وســع خطــوه ، وشاظت النار تشوظ التهبت ، وجاظ يجوظ ساء خلقه ، وغاط فى الشىء يغوط خل ، وشاط الفرس يشوط جرى مرة الى غاية •

وخاض فى المــاء يخوض فيه ، وكــذا غير المــاء ، وناص عنــه مــال ، وناص اليه التجــأ ينوص ، وغاص فى المــاء يغوص ، وناس ينوس ناح ، وعاس فى الليل يعوس طاف ، وفاز يفوز ظفر أو نجــا ، وجاز يجوز مر ، ونار ينور أضــاء ، ومار يمور اضطرب ، وفار المــاء يفور جاش ، وغار المــاء يغور ، وصــار يصور صــاح ، ودار يدور ، وخار العجل يخور صــاح ، وخار يخـور ضــعف ، وخــارت قــواه ضــعفت •

وحار يحور رجع ، وجار يجور ، وسار غضبه يسور ، وثار يثور تحرك ، وبار يبور هلك ، وبار السوق أو غيره كسد ، وناد ينود مال ، وهاد يهود رجع ، وعاذ به يعوذ التجأ ، ولاذ به يلوذ توارى ، وعاد يعود ، وجاد يجود سخا ، وساخت رجله فى الأرض تسوخ ويقال أيضا : تسيخ ، وداخ يدوخ ذل ، وباخت النار تبوخ سكن لهبها •

وناحت المرأة تنوح ، وكذا غيرها ، ولاح يلوح ، وفاخ المسك يفوخ ، وفاج يفوج ، وفاح يفوح بمعنى ، وزاح يزوح تنحى ، وراح يروح ، وباح السير يبوح ظهر ، وباح به يبوح أظهره ، وماج يموج اضطرب ، وعاج يعوج عطف ، وراثت الدابة تروث أخرجت الروث ، ومات يموت ، ويقال أيضا : يميت ، وناب عنه ينوب ، ولاب الطائر يلوب أى حام حول الماء ليرده ولم يصله ، وصاب يصوب مال ، وصاب المطر يصوب نزل بكثرة ، وراب اللبن يروب ، وذاب الشىء يذوب ، وحاب يحوب أثم ، وثاب يثوب ، وتاب يتوب ، وآب يؤوب بمعنى ، وناء ينوء نهض بمشقة ، الى غير ذلك من المتعدى واللازم من تلك المواد مسندة الى غير ما ذكر ، ومن غير تلك المواد وسواء فى لزوم الضم فى ذلك ما كانت لامه غير حرف حلق أو حرفه كما رأيت فى تلك المواد •

وقال أحمد بن يحيى فى بغية الآمال : إن عين مضارع فعل المفتوح الواوى العين تضم سواء كان متعديا أو لازما ، إلا أن يكون لامه حرف حلق فانه يجىء على يفعَل بالفتح ويفعُل بالضم قال : ماهت البئر تموه وتماه كثر ماؤها أو ظهر ، وظاهر التسهيل أيضا أنه إن كانت لامه حرف حلق فتح وهو ظاهر إطلاقه أيضاً فى قوله :

❋ فى غير هذا لذى الحلقى فتحا أشع ❋

الى قوله :

من دخــلا •

كذا قال صاحب فتح الأقفال بإشارة •

والحق أن الحــكم بقوله : والمضــارع من فعلت إن جعلا عينا له الواو أو لاما يجيء به مضــموم عين لا لقــوله فى غير هــذا : لدى الحلقى إلخ فهو مقيد بقوله : والمضــارع من فعلت إن جعلا إلخ فنقول الآن وهو الحق : ان ظاهر إطلاقه فى قوله : والمضـارع من فعلت إلخ أنه لا اثر لحرف الحلق فى المفتوح الواوى العين ، وكذا فى الواوى اللام والعين حرف حلق ، ثم إن الحق عندى لزوم ضم الواوى العين المفتوح واطراده ، بحيث لا ينتقض ، وأن ما جاء منه بالكسر فيه لغتان لا فيه وجهــان ، وهو واوى العين كما هو ظاهر كلام بعض : كفاح يفوح ، ويفيح من قال يفوح فهو عنده واوى ، ومن قال : يفيح فهو عنده يائى ، وكــذا صــار يصور ويصــير أى ضم ، قرأ : (فصرهن اليك) بسكون الراء مع ضــم الصــاد وكسرها •

وجاء يجوء ويجيء ، وطاح يطوح ويطيح كما مرّ ، ومات يموت ويميت ، وساخ يسوخ ويسيخ ، وعال الميزان يعول ويعيل ، وصــار وجهــه يصــوره ويصــيره أقبل به ، وقــد ظفرت أنا بمثال جاء مفتوحا فى القاموس وبغية الآمال ، ولم يظفر به صــاحب فتح الأقفال ، وهو : ماهت البئر وغيرها تمــاه وتموه •

وقد يقال : لا نسلم أن تمــاه مضــارع ماه المفتوح ، بل مضارع مــاه المكسور عسى أنه وجــد ، فماهت تماه كخاف يخــاف ، وجــاء أيضــا ماهت تميه ، فماه هذا الذى مضارعه تميه بوزن فعل بالفتح ، لكن ألفه عن ياء ، وإنما التزم ضــم عين مضــارع فعل المفتوح الواوى

العين ، لأن الضـمة تناسب الواو ، ولئلا يلتبس يائى العين لو كسر ، ولئلا يخفى كونه واوياً أو يائيا لو فتح ، بل يلبس اذا فتح بباب علم ، ونظير ذلك تقـدم فى قوله : أو اليا عينـا ، ولأن اليائى المفتوح ينقل الى فعل بالكسر نحو : باع وبعت ، فى قول على ما يأتى إن شاء الله ، والواوى الى فعل بالضـم كقـال وقلت فى قول على ما مرّ ، ويأتى إن شـاء الله • •

وفعل بالكسر يتردد بين الفتح فى المضارع وهو قياس وبين الكسر ، وقد علم أن فعل المضموم يلزم طريقة واحدة ، فالتزم فى اليائى ما جاز فى غيره ، إما لأنه فرع بالنظر الى التحـويل فأعطى الكسر الذى هـو فرع فعل بالكسر ، وإما لئـلا يخرج عن طريق فعـل بالفتح إذا كان صحيحا ، وإما لئلا يفوت البيان فيتوهم أنه مكسور أصالة : كخـاف يخاف ، وإما لئلا يوقع فى اجمال واحتمال ، لأنه لو فتح المضارع صح فى الجملة ، واحتمل أن ألفه عن ياء أو عن واو •

قال ابن عصفور : شذ من الواوى المفتوح : طاح يطيح ، وتـاه يتيه فى لغـة من قال ما أطوحه وما أتوهه •

ويجاب : بأنهما مضارعا طاح يطوح ، وتاه يتوه ، استغنى باليـاء عن الواو تخفيفا ، وقال (س) والخليل : طاح وتاه الواويان فعل يفعل بكسر المـاضى والمضـارع ، يدلك على الواويـة : طوحت وتوهت ، وما أطوحه وأتوهه ، ومن قال طيحت وتيهت فقد جاء بهـا على بـاع يبيـع •

ورده ابن عصفور بأن فعل يفعل شاذ فى الصحيح والمعتل ، وفعل يفعل وإن شذ فيما عينه واو غـير شـاذ فى الصحيح ، فليحمل على ما يكون غير شـاذ فى حال •

وأجيب : بأن الشذوذ المرتكبة هو غير موجود نظيره فى النوع ، والذى ارتكب غيره موجود النظير فى النوع ، ومراعاة النوع فى النوع أولى من مراعاة النوع فى الجنس ، والله أعلم .

ومضارع الواوى اللام المفتوح ، يجب ضم عينه لبيان أنه واوى اللام ، ولأن الضم يناسب الواو ، ولئلا يلتبس بذوات الياء لو كسرت العين فتقلب الألف ياء ، ولئلا يحتمل القلب عن ياء لو فتحت العين فتبقى الألف ، وسواء فيه المتعدى كأسى الجرح يأسوه داواه ، وآلاه يألوه قصر : (لا يألونكم خبالا) وبلاه يبلوه اختبره ، وتلاه يتلوه تبعه ، وتلا القرآن قرأه ، وجفاه يجفوه هجره ، وجفا البلد يجفوه خرج منه ، وجلا السيف يجلوه صفاه ، وجلا العروس أراها الناس ، وجلاه يجلوه أظهره وأخرجه ، وحباه يحبوه أعطاه ، وحدا الإبل يحدوها غنى لها ليسوقها ، وحذاه يحذوه أعطاه ، وحساه يحسوه شربه جرعا ، وحشا الوسادة يحشوها ، وذراه يذروه فرقه ، ورجاه يرجوه ، ورشاه يرشوه ، ورفا الثوب يرفوه ألحمه ، وشجاه يشجوه أطربه ، وشجاه يشجوه أيضا أحزنه ، وعداه يعدوه جاوزه ، وغزاه يغزوه ، وقفاه يقفوه تبعه ، وكساه يكسوه ، وهجاه يهجوه شتمه بشعر .

وهكذا تلك الأفعال متعدية الى غير ما ذكر أو آتية بمعان غير ما ذكر كما تراه فى القاموس فى أواخره ، جاعلا صاحبه الواو قبل الكلمة حمراء ، أو كبيرة سوداء ، علامة على أن الألف فى آخر الكلمة منقلبة عن واو ، أو على أن الواو فى آخرها أصل أى غير منقلبة عن ياء ان صرح بها ، واللازم كآلا يألو اللازم ، وبدا يبدو أى ظهر أو سكن البادية ، وبذا يبذو فحش فى الكلام ، وجلا يجلو ظهر ، وحبا يحبو مشى على بطنه ، وحنا يحنو عطف ، وخبت النار تخبو سكنت ، وخطا يخطو أى مشى ، وخلا يخلو ، ودجا الليل يدجو أى أظلم ، ودنا

يدنو ، وذكت النـــار تذكو أى اشتعلت ، وربا يربو زاد ، ونما ينمو كذلك ، ورسا يرسو ثبت ، ورنا اليـــه يرنو نظر ، وزكا يزكو ، وسجا يسجو ، وسطا يسطو ، وسلا اليه يسلو وفيه لغـــة سلى يسلى كرضى يرضى ، وأخرى سلى يسلى بفتحهما كأبى يأبى شاذاً أو مركبـــا من اللغتـــين •

وسما يسمو ارتفع ، وشـــبا يشبو مثله ، وشدا يشـــدو غنى ، وشذا المسك يشذو فـــاح ، وصبا يصبو مال ، وصحا يصحو ، وصفا يصفو ، وضفا الثوب يضفو ، وطرا يطرو حدث ، وطفا يطفو أى علا على المـــاء ، وعدا يعدو جرى ، وعشـــا يعشو الى النـــار قصـــدها من بعد ، وعفا يعفو ، وغدا يغدو ، وغفـــا يغفو نام ، وغـــلا يغلو جاوز الحد ، وفشا الخبر يفشو ، وقسا يقسو ، وكبا يكبو ، ونبا ينبو ، ونجا ينجـــو خلص ، ونزا ينزو وثب ، وهفا يهفو زل •

وهكذا تلك المواد اذا كان فاعلهـــا أو متعلقها غير ما ذكر ، وغـــير تلك المـــواد أيضا كما ترى ذلك فى القاموس فى أواخـــره ، وســـواء فى ذلك كانت عينه حرف حلق أم لم تكنه ، واشترط أحمد بن يحيى فى بغيـــة الآمال ، والناظم فى التسهيل للـــزوم الضم هنـــا أن لا تكون عينه حرف حلق ، فإن كانه حرفه فالضم غير لازم ، فمنـــه ما يجىء بالضم وحـــده كثغت الشاة تثغو صاتت ، وحجا التراب يحجوه جرفه ، ودعـــاه يدعوه ، ودهته الداهيـــة تدهـــوه أصـــابته ، ورحوت الرحى أرحوها أدرتها ، وسخا يسخو جـــاد ، وأما يسخى بالفتح فمضـــارع سخى بالكسر كرضى ، ورغـــا البعـــير يرغو صـــات ، وسها يسهو ، وشغت سنه تشـــغو خالفت غيرها بزيادة أو خـــروج ، وصحا يصحو ، ولحاه يلحوه أى عذله ، ولحـــا الشـــجر قشره ولخـــاه الدواء يلخوه أسعطه إيـــاه ، ولغـــا الشىء يلغو لم يعتد به ، ولهـــا يلهو ، ونخا ينخو افتخر ، وغير ذلك من المتعلقات مع تلك المواد •

ومن المعانى لتلك المـواد ومن مواد غير تلك المواد •

ومنه ما جاء بالضم والفتح كدحا الأرض يدحوها ويدحاها بسطها ، وسحا التراب سحوه ويسحاه جـرفه ، وصفا يصفو ويصفا ، وضحا للشمس يضحو ويضحا برز ، وطها اللحم يطهوه ويطهاه أنضجه طبخـا وشيا ، ومحـاه يمحوه ويمحاه كذا لصاحب فتح الأقفال •

قلت : وجاء أيضـا يمحيه بالكسر ونحـا نحـوه ينحو وينحـا وغير ذلك ، ومنه ما جاء بالفتح فقط كلحـا الأرض يلحاها ، وطغى يطغى وفيـه لغـة طغى بالكسر يطغى بالفتح أيضـا ، وفخـا التراب يفخـاه جـرفه •

ومنه ما جاء بثلاثة أوجـه : كمحاه يمحـــوه ويمحاه ويمحيه ، فكلام صاحب بغية الآمال ، والناظم فى التسهيل صحيح ، لأنهما اشترطا عدم كون العين حـرف حلق للزوم الضم لا لوجـوده ، أو لوجـود غيره ، فاعتراض صاحب فتح الأقفال لناظم ، واسـتدلاله بما ذكـر مما جـاء بالضم ، وما جاء بالفتح ، وما جاء بهمـا ، وبأنه لم ينفـرد الكسر إلا فى قليـل باطل جاءه من عـدم إمعـان النظر ، كمـا بطـل قوله : إن ظاهر قوله فى غير هذا لدى الحلقى الخ اشتراط أن لا تكون تلك العين حرف حلق ، لأن قوله : فى غير هـذا الخ مقيد بأن لا تكون اللام واواً لا العكس كما مر فى واوى العين •

ولو سلمنا اعتراضه فى حد ذاته ، لم نسلم استدلاله لصحة أن يقال : ان تلك الأفعـال الواردة بالفتح وحده أو مع الضم ، وما جـاء بالكسر وحده أو معهـا من تداخـل اللغات ، وكذلك كونهـا من التداخل مبطـل لادعـاء الناظم ، أن مثل تلك الأفعال التى جاءت بالضم مـع غيره ، أو بغير الضم خارجة عما تقرر من لزوم الضم ، لأنا إذا قلنـا بالتداخل فالمضـارع الآتى بغير الضم ألفه عن ياء لا عن واو ، وهـو

لغة فالضم فى الواوى اللام المفتوح العين مطرد لازم لا ينتقض بحرف الحلق ، فقد قال صاحب تحقيق المقال : إن ما جاء منه بالكسر فلان فيه لغتين مثل : نما ينمو وينمى ، فمن قال ينمو فألف نما عنده عن واو ، ومن قال ينمى فألف نما عنده عن ياء ، وكذا أتى يأتو ويأتى ، وقلا يقلو ويقلى ، وطما يطمو ويطمى ارتفع ، وطباه يطبوه ويطبيه دعاه ، وبرأ يبرؤ ويبرى وهو كثير مرت منه أمثلة خلاف ما يوهمه كلام بعضهم ، أنه محصور فى أفعال ذكرها الضرير فى نظمه ، فتوهم الخصوص بها وأما طباه عن كذا صرفه فالفه عن ياء .

فائدتان :

الأولى : قال فى بغية الآمال : إن مضارع فعل المفتوح الواوى اللام مضارعه على يفعل بالضم ، سواء كان متعديا أو لازماً ما لم يكن عينه حرفا من حروف الحلق نحو قولك : صفا يصفا ، وطغى يطغى ، وقالوا محا يمحى ، فان المضارع منها جاء على يفعل بالفتح واللام واو لمكان حرف الحلق ، وانقلبت الواو والياء ألفا فى المضارع لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولم يفعلوا ذلك فيما عينه واو وياء نحو : قال يقول ، وباع يبيع ، لئلا يلتبس بما ماضيه فى الأصل فعل بالكسر ، ولأن الحركة لا تظهر للزوم سكون العين أ . هـ .

ومراده بقوله : ما لم يكن عينه الخ أنه اذا كان عينه حرف حلق فليس الضم بلازم ، بدليل تمثيله بمحا يمحا مع أنه قد مثل به فيما مضى هكذا محا يمحو بالواو ، محا يمحى بالياء ، وبدليل ذكره صفا يصفو بالواو ، فلو أراد أنه اذا كانت عينه حرف حلق ، فانه يفتح حتما لتنافى كلاماه .

الثانية : سمى المضارع مضارعا لأنه مشابه للاسم فى الإبهام والتخصيص والمضارعة المشابهة ، مأخوذة من الضرع كأن كلا المتشابهين

ارتضعا من ضرع واحد ، وأصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع ، بأن تأخذ كل واحدة بحلمة من الضرع ، فهو الاسم أخوان رضاعاً ، ووجه الشبه الإبهام والتخصيص ، فان نحو رجل حر النكرات مبهم ، يصلح أن يكون لزيد أو لعمرو أو غيرهما ، والمضارع يصلح للحال والاستقبال ، ويخصص الاسم بنحو : اضافة أو وصف كرجل أحمر ، ورجل هند ، والرجل ، وهذا الرجل ، وكذا زيد ونحوه من المعارف المتعددة الوضع ، مبهم لصلوحه لكل واحد ممن سمى به ، فيخصص بذلك نحو : زيد الحداد ، وزيدنا ، ولا تدخله أل على الأصح •

ويخصص المضارع للاستقبال بنحو : ان ولن وغيرهما من النواصب ، وسوف والسين ، والحال بنحو : الآن ، والمراد بالتخصيص هنا غير التخصيص فى باب الاضافة ، فانه فى بابها التخصيص بالحرف المقدر كاللام ، ومن وهما لا يقدران فى الفعل ، فلا يقال : انهم نصوا فى بابها أن التخصيص والتعريف لا يكونان إلا فى الاسم ، تكون فى الجملة أو دائما على خلاف لأجلهما •

وقد يقال أيضا : مرادهم بذلك أنهما لا يكونان جميعا إلا فى الأسماء ، فلا يرد أنه يكون أحدهما فى الفعل وهو التخصيص ، أو المراد أنه لا يكون التخصيص بالأصالة الا فى الاسم ، وما ذكر من احتمال المضارع الحال والاستقبال عند عدم القرينة قول ، والقول الآخر انه حقيقة فى الحال ، مجاز فى الاستقبال ، والقول الآخر عكس ذا ، وبسطت ذلك فى النحو •

وقيل : وجه الشبه قبول لام الابتداء ، فان كلا منهما يقبلها نحو : لزيد قائم ، وانه ليقوم ، ومنه ليقومن ونحوه فى قول ، وفى ذلك بسط ذكرته فى غير هذا •

وقيل : وجه الشبه الجريان على اسم الفاعل ، ولو باعتبار الأصل فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد نحو : يضرب وضارب ، فان كلا منهما متحرك الأول ساكن الثانى ، متحرك الثالث ، ونحو : يقوم وقائم ، فان أول يقوم فى الأصل متحرك ، وثانيه ساكن ، وثالثه متحرك ، لأن أصله يقوم بفتح الياء وسكون القاف وضم الواو ، كما أن قائما محرك الأول والثالث ، مسكن الثانى ، ولا يضر اختلاف الحركات بأن يقابل كل من الضم والفتح والكسر بالآخر ، ولا اختلاف الساكنات بأن يكون أحد الساكنات صحيحا ، والآخر معتلا ، أو أحدها حيا والآخر ميتا ، ونحو : ينطلق ومنطلق باختلاف حركة الأول .

والأصول فى الاسم هى الأصول فى الفعل ، وما سواها زوائد ، فالزائد فى يضرب الياء قبل الضاد ، وفى ضارب الألف بعدها ، ومثله قائم ويقوم الزائد فى قائم الألف بعد القاف ، وفى يقوم الياء قبلها ، وفى منطلق وينطلق الميم والنون والياء قبل الطاء ، ومثل تلك الميم والنون والياء فى الزيادة همزة الوصل المحذوفة .

وقيل : وجه الشبه جميع ما ذكر ، ولا يبعد أن يقال وجه الشبه قبوله معانى مختلفة كالاسم ، ووجود بعض تلك الأوجه الشبهية فى الماضى لا يوجب تسميته مضارعا ، لأن وجه التسمية لا يوجب التسمية ، مثل أن الماضى يحتمل الزمان القريب والبعيد الماضيين ، وتقربه قد للحال على قول ، ويقبل لام الابتداء ، ولو مجرداً على قول نحو : انه لقام ويقبل اللام بعد لو ، وهى قيل لام الابتداء ، ويجرى على الاسم فى مثل فرح فهو فرحٌ ، وأشر فهو أشرٌ ، وغلب غابا ، وجلب جلباً ، ولا يضرنا أن المضارع قد لا يجرى على الاسم فيما مر ، لأنه يكفى جريانه فى بعض وجريان بعض الأفعال المضارعات دون بعض .

وقد يقال : وجه الشبه أنه معرب كالاسم ، ولا يبطله قولهم أن المضارع أعرب للحمل على الاسم لمشابهته لأنا نقول : هذه العلل مناسبات لا موجبات ، والمراد بالحال عند النحاة والصراف أو آخر الماضى وأوائل المستقبل ، أو بعضها والكلام على ذلك كله بسطته فى النحو •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف جملة اسمية خبرية أو طلبية أن قيل : يجاء به بمعنى جىء به على فعلية طلبية ، وهى آدم بناء على جواز ذلك ، أو هى ضم عين معداة أو على كذا المضاعف ، أو على اضممن ، أو على ع ذا وجهين ، أو على ع وجهين صد ، وذلك كله من عطف قصة على أخرى ، والجامع كون كل واحدة فى مضارع فعل المفتوح ، وفى حركة عينه ، وانما قلت بالعطف محل الأول والأوسط والآخر ، مع اشتهار أن العطف على الأول أو على الآخر فقط اذا كان العاطف غير مرتب لجواز ذلك ، أو لأنه اذا عطفت على واحد جاز ذلك العطف على ما هو الآخر بالنظر اليه ، ويتوهم أن العطف على الأول والأوسط لمجىء المتعاطفات قبل وبعد ، أو قبل وبعد وهذا اذا صح فى المعطوف المسبوق بمعطوف أو أكثر ، أو معطوف عليه المتقدم عن معطوف أو أكثر أن يكون استئنافا فافهم •

وهكذا يقال فيما مر أو يأتى ، والمضارع مبتدأ ، ومن فعلت متعلق بمحذوف صفة المضارع لأن أل فيه للجنس ، بل ولو قدرناها لغير الجنس بناء على اجازة كثير من المتأخرين وصف المعرفة مطلقا بالجملة وشبهها ، ويضعف كونه حالا من المضارع ، لأنه مبتدأ ، ويجوز كونه حالا من هاء به بناء على جواز تقديم الحال ومعمولها ، وأحدهما على صاحبها المجرور ، والتعليق بجاء ان جعل خبر المبتدأ ،

وان جعل جوابا أو بعض جــواب فلا يعلق به ، ولا يجعــل حــالا من هاء به إلا على مذهــب من أجــاز تقديم معمــول الجــزاء على أداة الشرط .

وإن حرف شرط ، وجعل فعل ماض مبنى للمفعول فى محل جزم بأن على الشرط ، وعينا مفعوله الأول ، والواو نائب فاعله وهو المفعول الأول فى الأصــل ، ولا معطوف على عينا ، وجعل ونائبه لا محل لهما ، لأن الجازم طلب محل الفعل وحــده كما بسطت ذلك فى النحو ، وله متعلق بجعل ، أو بمحــذوف ونعت لعينا ، أو مفعول ثان ، وعلى هــذا الأخير فعينا حال من الواو ، ومن ضــمير الاستقرار ، أو تعدد المفعول الثانى ، ويجاء مضــارع مبنى للمفعول .

ويه جار ومجرور متعلق به فى محل رفع نائب يجاء ، أو النائب هو المجرور فهو وحــده فى محل رفع ، والجملة خبر المبتدأ فى محل رفع ، والرابط الهاء ، وهى دليل جــواب الشرط المحذوف أو لا جواب للشرط لسد الخبر مسده ، كما أجازه فى التسهيل أو جملة يجــاء به بعض الجــواب خبر لمحذوف ، أى فهو يجاء به ، والمبتدأ والخبر جــواب ، والفاء محذوفة للضرورة أو لجواز حذفها سعة لكثرة وروده ، كما بسط فى محله أو جملة يجــاء به جواب مع قد المحذوفة مقرونة بفاء مقدرة ، أى فقــد يجاء به .

وقــد لغير التقليل والشرط والجــواب خبر المبتدأ ، وكذا اذا جعل يجــاء هو الجواب بلا تقدير ، ولم يجزم لأنه لمــا لم يعمل أداة الشرط فى الشرط عمــلا يظهر فيه أثره ، بل عمل فى محله ضــعف عن العمل

فى الجـواب ، وفى ذلك مبحث ذكرته فى النحـــو ، ومضـــموم حال من هاء به مضـــاف لعين ، والله أعـــلم •

تنبيـــــه :

الأولى فى إعراب كلام كل مصنف وتخريجه ان يعرب ويخرج على مذهبه من المنع والجواز والترجيح ويجوز تخريجه على ما لم ينص على منعـــه ولو نص على ترجيح غيره •

* وهــذا الحــكم قــد بذلا *

لمــا لبــذ" مفاخـر وليس لـــه

داع لزوم انكســار العــين فــمـلا

أى وهــذا الحــكم الذى هو ضــم عين مضارع فعل المفتوح قد أعطى للمضارع الذى هو لغلبته المفاخر الذى ماضــيه فعل بالفتح الذى ليس فيه موجب الكسر ، وهو كون الفا واواً وكون العين أو اللام ياء ، سواء وجــد حرف الحلق عيناً أو لامــاً أم عــدم ، وذاك الذى فيـه موجب الكسر هو مثل قلى على لغــة كون لامه ياء تقول قلانى فقليته فأنا أقليه ، أى فأنا غلبته فى القلاء ، وهو البغض بكسر أقليــه ، واو دل" على غلبة المفاخر ، لأن لامــه ياء ، ومثل واعدنى فوعدته فأنا أعده بكسر عين أعــد ، ولو دل على المفاخرة لأن فــاءه واو ، ومثل بايعنى فبعته فأنا أبيعه بكسر أبيع ، واو دل على غلبة المفاخر ، لأن عينه ياء •

ومثال ما يلزم ضــمه لدلالته على غلبة المفاخر ، مما ليس فيــه داعى الكسر : سابقنى فسبقته فأنا أسبقه بفتح باء ســبقته وضم باء أسبقه أى غلبته فى السبق وجادلنى فجادلته فأنا أجـدله بضــم دال أجــدل ، أى غلبته فى الجــدال ، وإنما لزم الضــم فى الدال على غلبة المفاخر مما ليس فيه داعى الكسر للمناسبة ، لأن الغلبة فيها اســتعلاء فأعطى الفعل الدال عليها ما كان أشرف الحركات ، وهو الضم ليناسب اللفظ المعنى ، ولأن الضــم قوى فألزم باب المغالبة ليدل" على معناها ، وليكون منبهة على معنى طرأ فى الفعل ، لأن لزومهم إياه مشعر به •

فأصــل أسبق واجــدل المضمومين فى المثالين أسبق وأجدل بكسر الباء والدال ، لأنهما مضــارعا سبق وجدل الثلاثيين المفتوحين ، ولما طرأ

عليهما الدلالة على غلبة المفاخر ضمَّ وكسروا المضارع الدال على المفاخرة اذا كان فاؤه واواً ، أو عينه أو لامه ياء لاستثقال الضم فيه ، وأيضا لو ضم ما عينه أو لامه ياء لقلبت الياء واواً ، فيلتبس يائى العين ويائى اللام بواويهما •

وكذلك ضم الصحيح الدال على المفاخرة مع ، أن أصله الكسر لفتح ماضيه ، لما فى الضم من القوة المناسبة للمفاخرة والغلبة ، وهو قابل للضم المطلوب ، ولو لم يضموه لاختلط بالمعتل ، فالتزموا فى الصحيح فى باب المغالبة ما جاز فى غيره ، وحكم المضاعف اللازم المفتوح حكم غيره ، فيضم مضارعه فى باب المغالبة كالمفتوح المضاعف المتعدّى فى باب الغلبة وغيرها ، لأن موجب الكسر وهو اللزوم قد زال لتعديه بسبب المغالبة •

واذا كان مضارع فعل المفتوح مضموما قبل الدلالة على الغلبة مثل : نصر ينصر ، وجبه يجبه ، وصبه يصبه ، فالضم الذى فيه بعد الدلالة على الغلبة غير الذى قبلها ، ولا يصاغ المضارع للغلبة من فعل ناقص مثل كان الناسخة اتفاقاً ، ولا يصاغ المضارع للمغالبة من الماضى المكسور العين ، والمضموم العين لا مضموما عند عدم موجب الكسر ، ولا مكسوراً عند عدمه هذا مذهب ابن عصفور •

وإنما يصاغ من فعل المفتوح المتصرف التام ، وصوغه مقيس ، وإنما خصه بالمفتوح لأنه لم يأت استعماله عنهم إلا منه •

وقال غيره : يصاغ قياساً من كل فعل ثلاثى تام متصرف مفتوح العين ، أو مضمومها أو مكسورها ، ولكن تفتح عين الماضى ، ولو كانت قبل المفاخرة مضمومة أو كسورة ويتعدّى ، ولو كان قبلها لازما نحو : كرمته بفتح الراء خفيفة أكرمه بضمها كما فى المغنى وغيره ، وإنما يقاس لكثرة وروده كثرة ماء •

وقال صاحب بغية الآمال : وباب المغالبة سماعى ، إنما تقف فيه عند ما سمع من العرب ، وروى عنها قال : قال سيبويه : وليس فى كل شىء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : نازعنى فنزعته ، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك ، يريد أنهم قد يقولونه من غير لفظ الأول كقولهم : نازعنى فغلبته ، وذلك مسموع اهـ .

ومعنى بذلا بذال معجمة أعطى ، والمضارع يبذل بضم الذال وكسرها ، والماضى بذل بفتحها ، والإشارة بذا الى المجىء بالمضارع مضموم عين المفهوم من قوله : يجاء به مضموم عين ، أو الى الضم المفهوم من قوله : مضموم عين .

وقال صاحب تحقيق المقال : الى لزوم الضم أى لزومه المفهوم من قوله : يجاء به مضموم عين ، لأنه قال : يجاء به ولم يقل : قد يجاء به ، ولا يجاء به جوازاً ، ولا مثل ذلك ، أو لأنه يؤول يجاء بالطلب الدال على اللزوم .

والبذّ بفتح الباء وتشديد الذال المعجمة بمعنى الغلبة ، وهو مصدور ، ومثله البذيذ ، والفعل بذّه يبذّه ، كنصره ينصره .

ومفاخر بكسر الخاء وضم الميم اسم فاعل ، إضافة بذّ اليه إضافة مصدر لفاعله ، أو بفتح الخاء ، وضم الميم اسم مفعول ، فالإضافة إضافة مصدر لمفعوله ، قاله صاحب تحقيق المقال ، وليس بمتعين لجواز أن يكون اضافة بذّ لمفاخر بكسر الخاء إضافة مصدر لمفعوله ، أى لغلبتك من فاخرك ، وإضافة بذّ لمفاخَر بالفتح إضافة مصدر لفاعله ، أى لغلبة من فاخرته إياك ، ويجوز على بعد أن يكون مفاخر بضم الميم وفتح الخاء مصدراً ميميا بمعنى مفاخرة ، والمصدر

الميمى قيل : مصـــدر وقيل : اســـم مصـــدر ، وعليه المكودى خـــلاف أوضـــحته فى النحـــو .

وزعم صاحب تحقيق المقال : أنه يجوز كونه اسم مصـــدر بمعنى افتخار ، أما كونه اسم مصـــدر فهو قول كما رأيت ، وأما كونه بمعنى افتخار فلا حاجة اليه ، بل المناسب بمعنى المفاخرة ، لأن مصـــدر فاخر مفاخرة لا افتخاراً ، ومفاخر اســـم ذلك المصـــدر ، إلا إن أراد مطلق مطلق المعنى . لأن معنى افتخار من حيث كونه يقع من شخص فى مقابلة شخص فى معنى مفاخرة ، ولو كانت لفظـــة المفاخرة للمفاعلة بين اثنين دون افتخر ، وافتخار ، ويجـــوز فتح الميم وكسر الخاء جمع مفخر أى فخر فيمنع من الصرف ، ويجوز صرفه للبناء على القول بجـــواز صرف مفـــاعل ســـعة ، وضرورة لا للضرورة ، لأن الوزن يقبل تنوينه وعـــدم تنوينه بناء على أنّ الضرورة ما لا مندوحة للشـــاعر عنه ، وهو مذهب الناظم وفيها مبحث طويل ذكرته فى النحـــو .

وفى كثير من النسخ لمـــا لمبدى اسم فاعل أبدى يبدى رباعيـــاً بمعنى أظهر يظهر ، ومفاخر (حَ) بفتح الميم وكسر الخاء وهو جمـــع مفخر بفتح الميم والخـــاء ، وتتابعت الإضـــافات فى قوله : داعى لزوم انكســـار العين ، بأن لم ينـــون داعى وتتابعهما لا يخرج الكـــلام عن الفصاحة ، وقـــد وقع فى التنزيل قال الله تعالى : (مثل دأب قوم نوح) وقال : (ذكر رحمة ربك عبده) .

وزعم بعضهم أنه مخرج للكلام عن الفصاحة ، ويردّه وقوعه فى التنزيل ، ويردّه أيضـــا أنه إن ثقل اللفظ بسبب تتابعها على اللســـان فمخرج عن الفصاحة ، وهو نوع من التنافر ، وإن لم يثقل فلا يخـــل بالفصاحة كما فى البيت والتنزيل ، فإنه لا ثقل فيهما فبطـــل تسميه أن تتابع الإضافات مخرج عن الفصاحة ، وبطل جعله تتابعهما نوعاً مخرجا

عن الفصاحة غير نوع التنافر ، هذا ما يظهر لى ، وما ذكره الناظم من أن قلى مفتوح العين لغة مشهورة ، وكذا ما ذكره من أنه يائى اللام ، وفيه لغة بكسر عينه كرضى ، ولغة بأنه واوى اللام فلا يقلو ، كدعا يدعو ، وقد مرّ ذلك •

فعلى أنه يائى اللام كما فى البيت يكتب بالياء ، ويوجد فى جميع النسخ بالألف فى البيت موافقة للإلفات ، أو آخر الأبيات قبل وبعد ، وقياسه كتبه بالياء وعلى أنه واوى اللام يكتب بالألف •

تتمة :

قال صاحب تحقيق المقال : سمع خاصمته فأنا أخصمه بالكسر ، أى مع كونه للمغالبة ، وكونه خالياً من موجب الكسر الذى هو كون الفاء واواً وكون العين أو اللام ياء ، قال : ويأبى ذلك البصريون ا • هـ •

قلت : وجه الكسر الرجوع للاصل ، بل الإبقاء عليه ، لأن أصل مضارع فعل بالفتح يفعِل بالكسر ، ويخصم مضارع خصم بالفتح ، ويفهم من قوله ويأبى ذلك البصريون أن الكوفيين مثلا يجيزون قياس ذلك الكسر لوروده ، فيجوز عندهم كسر عين مضارع فعل بالفتح الدال على الغلبة رجوعا لأصله ، بل بقاء عليه ، وعلى هذا النمط فقد يجوز أيضا فتح عين مضارع فعل بالكسر الدال عليها ، وإبقاء ضم عين المضارع المضموم من فعل بالفتح أو بالضم بدون تجديد ضم آخر للغلبة لسماع البقاء على الأصل ، ولو فى نوع واحد ، وهو المضارع الذى حقه الكسر لولا المبالغة ، ومعنى منع البصريين لذلك الكسر منعُ القياس عليه لقلة وروده •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الاسمية على مثلها فى قوله والمضارع إلخ ، أو على فعلية هى قوله : يجاء به ، ولا يقال

اذا جعلت خبراً ففيها رابط ، وليس فى المعطوفة عليها رابط ، لأنا نقول : الإشارة بمنزلة الرابط ، أو ال نائبة عن الضمير أو محذوف اى ؛ وهذا الحكم المذكور له قد بذلا إلخ .

وها حرف تنبيه مبنى على سكون الألف ، وذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على سكون الألف ، والحكم بدل من ذا أو بيان له ، وقد اشتهر فى مثل ذلك جوازها وجواز النعت ، وقد بسطت ذلك فى النحو .

وقد حرف تحقيق ، وبذل فعل ماض مبنى للمفعول ، ونائبه مستتر فيه جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ ، والرابط بعضها ، وهو الضمير المستتر ، ولما جار ومجرور متعلق ببذل إن لم تجعل اللام زائدة ، وإن جعلت زائدة ، وما مفعول ثان لبذلا ، والأول هو النائب فلا تعلق كذا قيل ، والحق عندى انه إن جعلنا بذل من باب أعطى وأعملناه عمله ، وجعلنا اللام زائدة فالمفعول الأول هو ما ، لأن ما نبذ مفاخر هو الآخذ بالمدّ ، وكسر الخاء تأخر عن الثانى ، والثانى هو النائب المأخوذ لعدم التباس الأول بالثانى ، كما نقول : أعطيت درهماً زيداً ، فزيداً هو الأول ودرهما الثانى ، وإنما ناب المفعول الثانى لعدم اللبس وهو مذهب الناظم ، وفى ذلك خلاف مذكور فى النحو .

وما موصول اسمى واقع على المضارع ، أو نكرة موصوفة واقعة عليه ، لا يقال : إن الذى أعطى الضم هو عين المضارع لا جملته ، لأنا نقول : اذا أعطيت عينه الضم فقد أعطى هو الضم ، لأن العين بعضه كما تقول ضربت زيداً مع أنك ضربت بعضه لا كله ، ولك مع هذا أن تقدر المضاف ، أى لعين ما لبذّ مفاخر الى عين المضارع الذى لبذّ مفاخر ، ولا تقع ما على العين إلا بتقدير مضاف فى قوله : لبذّ أى لمعين التى لذى بذّ مفاخر ، وذو بذ المفاخر هو المضارع ، والإضافة قد تكون الأدنى ملابسة ، ولبذّ متعلق بمحذوف ، وذاك

المحـذوف هو وفاعله المستتر فيه أو فى قوله لبذ ّ صـلة ما أو صفتها ، أى ما ثبت لبذ ّ ومفاخر مضـاف اليه •

وهـذه النسخة أولى لكونها أدل على المقصـود من نسـخ لمـا لمبْدِ ى مَفاخِر ً ، ومن نسخ لمـا يدل على فخـر ، وفى وقوع ما على العين أو المضـارع على النسختين ما فيه على نسخة لمـا لبذ ّ ، والواو واو الحال ، وصاحبها ضـمير الاستقرار ، والرابط الواو ، وهاء له أو للعطف على جملة ثبت التى هى صـلة ما أوصـفتها عطف فعلية جامد فعلها ، على فعلية متصرف فعلها وهو جائز قطعاً ، والرابط فيها هاء له ، وليس فعل ماض على الصـحيح ، وفيه خـلاف بسطته فى النحو •

وله متعلق بمحـذوف خبر ليس إن قدر اسماً ، وإن قدر فعـلا فخبرها هو وفاعله المستتر فيه ، وداع بكسر العين وبالتنوين اسم ليس مرفوع بضـمة مقدرة على ياء محـذوفة لالتقائها سـاكنة مع التنوين الساكن الأصل داعى بالتنوين ، وضـم الياء نقلت الضـمة على اليـاء فحذفت تلك الضمة ، فبقيت الياء ساكنة ، وبعدها التنوين سـاكناً ، فحذفه الياء ، لأنها السـاكن الأول المعتل دون التنوين ، لأنه السـاكن الثانى الصـحيح ، ولزوم مفعول داع وإن لم ينون داع ثبتت ياؤه ، ويضـاف للزوم •

وانكسار مضـاف اليه ، والعين مضاف اليه ، ونحو خبر لمحذوف ، أى ذلك الذى فيه داعى الكسر هو مثل قلى ، أو مفعـول لمحـذوف ، أى أعنى نحو : قلا أو لا تعط نحو قلى هـذا الحـكم ، لأنه فيه داعى لزوم انكسار العين ، وانكسار مطاوع الكسر أو هو بمعنى الكسر •

وفتح ما حرف حلق غير أوله
عن الكسائى فى ذا النوع قد حصلا

يعنى أن الكسائى يفتح عين المضارع الذى حرف الحلق عينه أو لامه ، أو عينه ولامه حرفا حلق لا فاءه الذى ماضيه فعل بالفتح الدال على المغالبة ، وليس فيه داعى الكسر ، فهو يغلب حكم حرف الحلق وهو الفتح على حكم المغالبة ، وهو الضم ، وكذلك قال فى الصحاح .

وقد اختلف البصريون فى نقل مذهب الكسائى ، فبعضهم نقل أنه يوجب فتح عين المضارع الدال على الغلبة اذا كان غير أوله ، وهو عينه أو لامه حرف حلق قياسا على غيره من المفتوح ، إلا ما سمع بالضم ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وهكذا نقل ابن الناظم فى شرح هذه القصيدة ، ومنهم من ينقل عنه أنه يجيز فتح العين فى ذلك قياساً على غيره من المفتوح ، لأجل حرف الحلق أى ويجيز ضمة أيضا ، لأنه للمغالبة ، ولعله أجاز الوجهين عند عدم سماع أحدهما ، أو كان ممن يجيز القياس مع وجود السماع فى بعض المواضع ، وكذلك نقل عنه الناظم فى شرح التسهيل .

وكلامه هنا يحتمل النقلين ، وينبغى تخريجه على النقل الثانى ، لأنه مذهب الناظم فى النقل عنه ، فتخريج صاحب فتح الأقفال له على وجوب فتح عين المضارع ، الذى عينه أو لامه حرف حلق فى باب الغلبة قياساً على داعى الكسر ، ولسماع الفتح فى أفعال منه ، وعلى أن حرف الحلق مانع الضم وهو النقل الأول عن الكسائى مما لا ينبغى ، لأنه نقل ابن الناظم عنه ، لا نقل الناظم .

وما تقــدم من ترجى أن الكسائى أجاز الضــم والفتح فى ذلك ، وإن سمع الضــم قياساً على غير باب المغالبة هو ظاهر قــوله : فى ذا النوع ، على ما قال صــاحب التحقيق •

قال : ويحتمل أن يكون قصره الحكم على النوع ليفيد أن الكسائى إنمـا يلحق الحــكم بالنوع لا بالشخص ، فيفتح ما لم يسمع ضــمه ، لا ما سمع ، قال : وإنما يفتح الكسائى اذا خــلا من موجب الكسر ككون الفــاء واواً ، وكون العين ياء ، لأنه لا تأثير لحرف الحلق فيهما فى باب المغالبة ولا فى غيره اهـ •

ومذهب الجمهور ضــم عين المضــارع الدال على الغلبة ، ولو كان حرف الحلق لاماً أو عينا ، وحملوا ما سمع بالفتح للحلقى على الشذوذ ، كما سمع الكسر فى أفعال من المغالبة •

وأقول : إنما آثروا داعى الكسر فى باب المغالبة ، فكسروا لأجــله ولم يؤثر حرف الحلق فيه فيفتحوا لأجــله ، لأن داعى الكسر أقوى من حيث إنه يقــدم على جالب الفتح ، وهو حرف الحلق ، فيحكم له اذا اجتمع معــه نحو : باع يبيع ، اجتمع داعى الكسر وهو كون العين ياء ، وداعى الفتح وهو كون اللام حرف حلق ؛ فحــكم بحكم داعى الكسر فكسرت العين ، ونحو : بغى يبغى اجتمع داعى الكسر وهو كون اللام ياء ، وداعى الفتح وهو كون العين حرف حلق ، فحكم بحكم داعى الكسر فكسرت العين ، إلا اذا سمع الفتح ومن حيث إن جالب الكسر يجر الى المطــلوب الذى هو مخالفة حركة عين المضــارع لحركة عين الماضى •

بخلاف جالب الفتح ، فإنه يجر الى غير المطــلوب ، وهو توافق حركتيهما ، وهو هنــا أن تكونا فتحة ، وهاتان الحيثيتان دالتــان على أن جالب الكسر أقوى من جــالب الفتح ، فحــكم له فى باب المغالبة ،

ولم يحكم لجالب الفتح إلا على مذهب الكسائى ، فالحكم له أو أجاز الفتح والضم ، وذلك الخلاف بين الجمهور والكسائى فى مضارع فعَل بالفتح ، الدال على الغلبة الصحيح ، أى الذى ليست فاؤه واواً ولا عينه ولا لامه ياء .

ومثله مضارع فعُل بالضم وفعِل بالكسر فى المغالبة اذا كان صحيحا إن قلنا بمجيئها المغالبة عندهم ، وما نقل عن الكسائى من الفتح صحيح منقول ، نقل السخاوى عن أهل اللغة عن العرب : شاعرنى فشعرته فانا أشعره ، وفاخَرنى ففخرته فأنا أفخره بالفتح .

وحكى أبو زيد عن العرب : شاعرنى فشعرته فأنا أشعره ، وفاخرنى ففخرته فأنا أفخره بالضم ، مع أن العين حرف حلق ، وهو مذهب الجمهور ، ونقل الجوهرىّ : واضأنى فوضأته فأنا أوضئه بالفتح وهو مذهب الكسائى ، قال : وذلك للحلقى .

قال صاحب التحقيق : ولعله علل بذلك تبعاً للكسائى ، ولو تبع غيره لقال : إنه من الشاذ إلا أن يكون علل ما سمع ا . هـ .

قلت : يدل على أنه تبع الكسائى قوله فى حرف الميم فى مادة : خصم خصمه أى بالفتح يخصمه أى بالكسر غلبه وهو شاذ ، فإن فاعَلته ففعَلته ، أى بالفتح يرد يفعل منه أى بالكسر الى الضم إن لم يكن عينه حرف حلق ا هـ .

وظاهر هذا أيضاً موافقة نقل ابن الناظم ، من أن حرف الحلق مانع من الضم عند الكسائى ، وما فى قوله : وفتح ما حرف حلق غير أوّله ، واقعة على المضارع ، لأن فتح عين المضارع فتح للمضارع ،

لأنها بعضه أو لتقــدير مضــاف ، أى وفتح عين ما حرف حلق غير أوله ، ويضعف وقوعها على العين ، أى وفتح العين التى حرف الحلق غير أول لهــا ، أى غير سابقة لهــا ، أى غير فاء ، لأن فاء الكلمة قبل عينها .

وكونه غير أوّل لهــا شامل لأن يكون هو العين نفسها ، أى حرف الحلق عين الكلمة ، وأن يكون آخر الهــاء أى بعدها ، أى لاما للكلمة ، لأن لام الكلمة بعد العين ، والمقصــود بالعين عين المضــارع ، ويكون التذكير حينئذ فى أوّله باعتبار لفظ ما ، أو لجــواز تذكير العــين على ما مرّ ، وسمى حرف الحلق حرف حلق لأنه يخرج من الحلق ، وهو ستة : الهمزة والحاء والخاء ، والعين والغين والهــاء ، يجمعها أوائل كلم هــذا البيت :

أتــرى عــين خليــــلى
هجمت حــين غليـــــاى

وهو من مجزوء الرّمل .

هذا مذهب الجمهور ، وهو المراد هنا ، وقيل سبعة السابع الألف ، ونقل عن الخليل وسيبويه ، وروى اللقانى عن الخليل أنها ستة كما هو مذهب الجمهور ، والألف عندهم حرف هواء لا مخرج له ، وليس ذكر الغزى وغيره فى مثل هــذا المقام أنها ستة اختياراً لمذهب الجمهـور ، كما توهم بل لأنها التى يفتح لهــا عين الكلمة والألف ، ولو كانت حرف حلق لا يفتح لهــا على ما مرّ ، وربما شمل الألف ذكرُهُم الهمزة بأن يراد بالهمزة اللينة والألف ، ولا بعــد فى عــدّ الألف من حروف الحلق فى مثل هــذا المقام أيضــاً ، لأنا نقول : محل الفتح ما لم يسمع غيره ، لنحــو : أتى سمع كسر مضــارعه ، ولو كانت لامه حرف حلق وهــو الألف ، فليبق على كسره .

وممن قال بأن الألف للهواء ، أى الخلاء الداخل فى الفم ، حتى لا يكون لهـا حيز محقق شيخ الإسلام .

وممن جعلها من حروف الحلق الشاطبى ، لأن مبدأها مبدأ الحلق ، ثم تمتد وتمر على الكل ، وجعلها بعد الهمزة وقبل الهاء ، لأن الثلاثة وإن كانت من مخرج واحـد فهى مرتبة فيـه الهمزة ، ثم الألف ، ثم الهـاء ، والصحيح فى مذهبه أنها بعد الهاء .

وحـكى عن الشاطبى أن الألف حرف هواء لا حرف حلق ، وجعلها سيبويه من مخرج الهمزة ، قيل ومعناه أن مبدأها مبدأ الحلق ، ويمـد على الكل ، أن هـذا معنى قول مكى : الألف حرف يهوى فى الفم حتى ينقطع مخرجه فى الحـلق ، وقول الدانى ، لا معتمد لهـا فى شىء من أجزاء الفم ، قيل : وعليه يحمل قول الشاطبى وغيره الألف من حروف الحـلق .

وخرج بقوله : غير أوله ، ما حرف الحـلق أوله أى فاؤه ، فإن الكسائى يضـم عينه للمغالبة كالجمهور .

والكسائى هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن سليمان بن مرار الأسدى الأهوازى الكوفى ، أحـد القراء السبعة كان إمامـا فى النحو واللغة والقرآن ، ولم يكن له فى الشعر يد ، حتى قيل : ليس من علماء العربية أجهل من الكسائى بالشعر ، أخـذ عن أبى بكر بن عياش وحمزة وغيرهما ، وأخـذ عنه الفراء وأبو عبيد القاسـم بن سـلام وغيرهما ، وسمى الكسائى لأنه أحرم فى كساء ، وقيل : لأنه كان يتشح ويتخلل فى كساء فى زمـان قراءته على حمزة .

وكان حمزة يقول : اعرضـوا على صاحب الكساء ، وقيل : لأنه دخل الى الكوفة وجاء الى حمزة المذكور ، وهو حمزة الزيات بن حبيب ، وعليه كساء ، وقيل : لأنه كان يصـنعها فى ابتداء أمره ، واجتمع يوماً

بمحمد بن الحسن الحنفى الفقيه فى مجلس الرشيد ، وقال لمحمد : النحو يهدى الى جميع العلوم ، فقال له محمد : ما تقول فيمن سها فى سجود السهو ، هل يسجد مرة أخرى ؟

قال الكسائى : لا •

قال : لماذا ؟

قال : لأن النحاة يقولون : المصغرّ لا يصغرّ •

وقال له : ما تقول فى تعليق الطلاق ؟

قال : لا يصح لأن السيل لا يسبق المطر •

والكسائى شأنه فى الفقه والحديث أرفع من أن يستدل على المسألتين بما ذكر ، ولكن استدل بهما مجاراة لمحمد ، والاستدلال على الثانية لا تعلق له بالنحو إلا بتكلف •

وذكر الخطيب فى تاريخ بغداد : أن هذه الحكاية جرت بين محمدّ المذكور والفراء ، وهما ابنا خالة ، وللكسائى مع سيبويه وأبى محمد الماتريدى مناظرات ومجالس أشهرها قصة العقرب والزنبور ، وله منزلة عند هارون الرشيد ، وكان يعلم هارون الرشيد الأدب ببغداد ، ثم ابنه الأمين ، ولم تكن له زوجة ولا سرّية ، وكتب الى الرشيد :

مازلت مذ صار الأمير معى
عبدى يدى ومطيتى رجلى

فى أبيات ، فأمر له الرشيد بعشرة آلاف درهم ، وجارية حسناء بجميع آلاتها ، وخادم وبرذون بجميع آلاته ، واستوطن بغداد ، وبها مات سنة تسع وثمانين ومائة ، وقيل : مات بالرّى خرج اليها صحبة هارون الرشيد ، وقيل : مات بطوس سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة •

والإشـــارة بذا فى قوله : فى ذا النـــوع الى المضـــارع الدال على الغلبة بدون داعى الكسر ، والنوع الصنف والضرب والقسم ، وكلهـا ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدة فى اللغـــة ، وهو المراد هنا لأن ألفاظ كل فن تحمل على معانيها اللغوية إن لم يكن فى ذلك الفنّ اصطلاح لهـا ، فليس المراد بالنوع النوع المنطقىّ ، وهو ما دل على كل ، ولم يدخل فى الحقيقة وهو ما به يكون الشىء هو ، ولم يخرج عنها ، بل هـــو مجموع الحقيقة .

ويعرف أيضـــا بأنه الكلى الذى هو تمام الحقيقة كالإنسان ، فإنه يدل على إفراد وليس بداخل فى الحقيقة وهى الحيـــاة والنطق ، فبهما كان الإنسان إنساناً ، ولا بخارج عنها ، بل هو ما اشتمل على مجمـــوع الحيـــاة والنطق ، والشىء لا يدخل فى بعضـــه ، كما لا يدخل فى نفسه ، ولا يخرج عن بعضـــه ، كما لا يخرج عن كله ، فهو صـــادق على حقيقة واحـــدة وهى الحياة والنطق بجنسها وفصلها ، فإن الحيـــوان جنس ، والناطق فصـــل .

واشتهر تعريفه بأنه ما دل على كثيرين متفقين فى الحقيقة ، مختلفين فى العـــدد ، فإن الإنسان دال على أفراد أى أصـــاف كثـــيرة كالذكر والأنثى ، وكالمجنون والعاقل وغير ذلك ، وحقيقة هـــذا كله الحيـــوان الناطق ، واختلف بالعوارض وهى الذكورية والأنوثية ، ومعنى قولهم : مختلفين بالعـــدد أن أفراده مختلفة بالعوارض والتشخصـــات ، وأفراد النوع أصـــنافه ، وأفراد الجنس أنواعه ، واختـــلاف أفراده بالحقيقة كالحيوان فإنه جنس ، وأفراده الإنسان والفرس وغـــيرهما ، وكل من الإنسان والفرس نوع مخالف للآخر فى الحقيقة ، فإن حقيقة الإنســـان الحيوانية والناطقية ، وحقيقة الفرس الحيوانية والصـــاهلية ، ومعنى كون الصهيل ذاتيـــاً أنـــه طبع فى الفرس معنى يصهل به ، وإلا فصوت الصـــهيل عرض خاص .

فانقسام الشىء إن اختلفت حقائقها فهى من تقسيم الجنس الى أنواعه مثل تقسيم الحيوان الى الإنسان والفرس والبعير ، وإن اتفقت فمن تقسيم النوع الى أصنافه كتقسيم الإنسان الى ذكر وأنثى ، وليس المراد بالنوع فى البيت هذا النوع المنطقىّ لما مرّ •

ولو صدق عليه من حيث إن المضارع جنس ، وأنواعه الدال على الغلبة ، وغير الدّال والمبدوّ بالهمزة ، والمبدوّ بغيرها ، كالمنون الى غير ذلك كالمفتوح والمضموم والمكسور ، وأصناف الدال على الغلبة مثلا ما فيه حرف الحلق عيناً أو لاما ولم يكن فيه •

الإعراب: الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الاسمية بعده على مثلها فى قوله : وهذا الحكم إلخ ، وفتح مبتدأ مصدر مضاف الى مفعول ، وهو ما مع حذف فاعله أو استتاره فيه على خلاف ، وما مضاف اليه موصولة اسم أو نكرة موصوفة ، وحرف خبر مقدّم مضاف لحلق ، وغير مبتدأ مضاف لأوّل ، وأوّل مضاف للهاء ، والجملة صلة ما أوصفتها ، والرابط على كل هاء أوله ، أى وفتح عين المضارع الذى حرف حلق إلخ ، أو فتح عين مضارع حرف حلق إلخ •

ولم أجعل حرف مبتدأ أو غير خبره لأن الكلام موضوع فى عين الكلمة أو لامها هى حرف حلق أولا ، ولو صح الابتداء بكل من حيث إن لكل منهما مسوّغا ، فإن غير ولو كانت نكرة مع إضافتها لمعرفة ، وكانت إضافتها لا تفيد تخصيصاً على ما زعموا لكنها تفيد نوع تخصيص غير ذلك التخصيص كاف فى التسويغ •

وكأن أبا يحيى فى جعله حرف مبتدأ أو غير خبره راعى قول ابن هشام : إن المقدم من نكرتين صالحتين للابتداء هو المبتدأ مع أن للبحث فيه مجالا ، وربما جاز على هذا جعل حرف مبتدأ وغير بالنصب ظرفاً خبرياً لإضافته لما يكون ظرفاً ، وهو أوّل •

وعن الكسائى متعلق بحصلا ، وقدم للوزن والرّوى أولهما ، وللحصر أى ما حصل إلا عن الكسائى باعتبار أن من وافقه معه أو بعده ، إنما هو تابع له ، أو أن الحصر إضافى ، أى عن الكسائى لا عن الجمهور ، وفى ذا جار وهو فى ، ومجرور هو ذا الإشارية المحذوف ألفها لالتقاء ساكن مع النون الأولى المقلوبة عن لام أل المدغمة فى نون نوع متعلق بحصلا ، وقدم للوزن والرّوى .

والنوع عطف بيان أو بدل على رأى الناظم الذى اختاره اختياراً لا نعت لأنه رأى ابن الحاجب لا رأيه ، ويجيز النعت ، ووجه كونه بياناً أو بدلا أنه جامد ، ولا يقال إن لشرط البيان أن يكون أعرف من المبين ، واسم الإشارة أعرف من ذى أل ، لأن البيت المناظم ، والناظم أجاز أن يكون البيان مساويا للمبيَّن فى التعريف ، وأعم وأعرف ، ولو سلمنا اشتراط الأعرفية كما هو مذهب ابن عصفور الاختيارى ، فللناظم أن يقول أل للحضور مفيدة مفاد اسم الإشارة من الحضور ، وتفيد زيادة عليه أن الحاضر من جنس المغالبة الدال على الغلبة ، فذو أل فى مثل هذا المقام أعرف من اسم الإشارة ، فلا يرد أن البيان يكون أعرف ولا بد .

ووجه النعت أن النوع ولو كان جامداً لكنه مؤول بالمشتق ، فلا يرد أن الصحيح المشهور كون النعت مشتقاً أو مؤولا به ، لأن هذا مؤل به ، وأل (حَ) للعهد الذكرى ، كأنه قال فى ذا وهو النوع الذى ذكرته وعهدته لك ، ولا دلالة فيه على الحضور ، واسم الإشارة يدل عليه ، فهو أعرف من النعت ، فلا يرد أن النعت إما مساو لمنعوته تعريفا وإما أقل .

واشترط بعض فى البيان أن يكون مساوياً أو أعمّ فقط ، وإن كان أعرف فزيادة إيضاح غير واجبة ، وفى ذلك مباحث ذكرتها فى النحو ، وقد حرف تحقيق ، وحصل ماض مستتر الفاعل جوازاً ، وقد والجملة خبر المبتدأ الذى هو فتح .

فتح الله لنا وللمؤمنين بالخير وختم به ، والله أعلم .

في غير هـذا لدى الحلقي فتحاً أشـم
بالاتفـاق كأن صـيغ من سـألا

إن لم يضـاعف ولم يشـهر بكسرة أو
ضـم كيغي وما صرّفت من دخـلا

أى المضـارع الذى عينه أو لامه حرف حلق الذى هو غير دال على المفاخرة ، تفتح عينه باتفاق من الكسائىء وغـيره ، وبشـيوع إن لم يضـاعف ولم يشتهر بكسر أو ضـم ، وذلك كالمضـارع المشـتق من مصـدر سأل بسين مهملة ، فهمزة مفتوحة ، وهو يسأل ، لأن حرف الحلق ثقيل فخففوا ما هو فيه عينـاً أو لاما بالفتح فى عينه ، فإن حروف الحلق أثقل الحروف لتباعـدها بالقياس الى سـائرها ، والفتح أخف الحركات ففر ّ به من ثقل حروف الحلق الذى هو أمر ثابت للمعادلة .

ولا يقال إنه أتى بحرف الحلق الثقيل ليقاوم ثقـله خفة الفتح ، لأن الفتح ليس ثابتاً إلا بعـد ثبوت حرف الحلق كذلك .

قالوا : وقـد يبحث فيه بأنه إنما تحسن المعادلة لو كان المطلوب الذى هو المشروط ، كون العين واللام أحـد حروف الحلق ، فيقـال : لا بد من الفتح ، فيحصـل التعادل فيندفع الثقل ، وتحصـل الخفة أما حيث كان الأمر بالعكس وهو أن المشروط المطـلوب يفصـل بالفتح فلا يضر ترك المعادلة اذ اللازم على تركها غاية الخفـة ، وهو حسن مطلوب ، لا محذور فيه ، فليتأمل قاله ابن قاسم نحو : سأل يسأل ، ودعب يدعب مزح ، وذهب يذهب ، ورعبه يرعبه أفزعه ، وسحبه يسحبه جره على الأرض ، وشعب الإناء يشعبه صـدعه ، وشعبه يشعبه أيضا أصـلح شعبه وأزاله ، وبغته يبغته دخل عليه بغتة ، وبهته يبهته افترى عليه ، وسحت اللحم عن الطعام يسحته قشره .

وبحث عنه يبحث طلبه ، وبعثه يبعثه أثاره ، ولهث يلهث أخرج لسانه عطشاً أو عياء ، وجحده يجحده أنكره مع ثبوته ، واستعماله بمعنى مطلق النفى مجاز ، وجهد يجهد أى أتى بطاقته ، وسعَد يسعَد ، ولحده يلحده عمل له لحداً أو دفنه فيه ، ولحد القبر يلحده وهو شق داخله عن جانب ، ولحد عن الحق يلحد مال عنه ومال عن جانبه ، ومهده يمهده وطأه ، وشحد السكين يشحدها حدّها ، وبحره يبحره شقه ، وبعر البعير وبعر النوء هاج يبعر •

وبهر القمر الكواكب يبهرها غلب ضوءه ضوءها ، وثغر الإناء يثغره ثلمه أى جعل فيه فرجة وجأر يجأر رفع صوته بالاستغاثة ، وجهر يجهر ، ودحره يدحره طرده ، وذخره يذخره خبأه ، وذعر يذعر خاف ، وزأر الأسد يزأر صات •

وزخر البحر يزخر ، وزغر يزغر ، وزهر يزهر ، وسخره يسخره ، وسخره يسخره قهره ، وسعر النار يسعرها أوقدها ، وشغر المكان يشغر لم يبق به أحد يحميه ، وشهره يشهره ، وصهرته الشمس تصهره أحرقته ، وصهر الشحم أذابه ، وظهر يظهر ، وفخر يفخر ، وقهره يقهره ، ومخرت السفينة تمخر شقت الماء ، وسمع لها صوت عند الجرى ، ونحر الجمل ينحره ، ونهر السائل ينهره ، نجسه حقه ينجسه نقصه ، ونعشه ينعشه رفعه ، ونهش اللحم ينهشه عضه بأضراسه ، وشخص يشخص أرتفع ، وشخص اليه بصره رفعه ، وفحص عنه يفحص بحث ، ومحص الذهب بالنار يمحصه أخلصه مما يشوبه ، وجهضه عن الأمر يجهضه أعجله •

ودحضت رجله تدحض زلقت ، ونهض ينهض قام ، ونهطه الأمر أعجله ، ورحضه يرحضه غسله ، ومحضه يمحضه سقاه الخالص ، وجحظت عينه تجحظ عظمت متعلقها أو ندرت ، ولحظه واليه يلحظ نظر

اليه بلحاظه بكسر اللام وهو مؤخر العين ، وبخع نفســه يبخعها قتلها غماً ، وزحف اليه يزحف مشى قدماً ، وزحف البعير أعيا ، وسحف رأسه حلقه ، وشعفه الحب بالعين المهملة يشعفه أصــاب شعافة قلبه وهى رأســه ، شغفه بالمعجمة يشغفه أصــاب شغاف قلبه وهو غلافه ، قرىء فى يوسف بالعين والغين .

ودهق الكأس يدهقها ملأها ، ودهقها أيضــا يدهقها أفرغها ، وزهق يزهق ذب ، وزهق السهم أيضــا جاوز الهــدف ، وسحقه يسحقه دقه ، وصعقته الصــاعقة تصــعقه أصابته ، ومحقه يمحقــه محاه ، ومعــكه يمعــكه دلكه فى التراب ، وبهله يبهله لعنــه ، وبهله رابه ، وبجعــله يجعله ، ودغل يدغل أى دخل خائفاً ، وذهله يذهله تركه عمداً وقيل : نسياناً ، وذهل عنه نســيه ، ورحل يرحله ، ورحل بعيره يرحله أيضــا جعل فيه الرجل ، وشعل النار يشعلها أو قدها ، وشغله يشــغله ، وفعل يفعل ، وجحم النار يجحمها أو قدها فهى جحيم ، وفحمها يفحمها أطفأها وصــيرها فحماً ، وذأمه يذأمه حقره ومنــه : (اخرج منها مذءوماً) وزحمه يزحمه ، وقمم الإناء يقعمه ملأه فهو مقمم كمكرم ، ولأم الصدع يلأمه ، ورهنه يرهنــه ، وشحن الفلك يشــحنه ملأه ، ووطن الحب يطمــن .

وظعن عن المكان يظعن ، ولعنه يلعنه ، ومحن الذهب بالنار يمحنه اختبره ، وبدهه الأمر يبدهه فجأه ، وجبهه استقبله بما يكره ، وشدهه شــغله ، ونده البعير يندهه زجره ، ونزغ بينهم الشــيطان أعاذنا الله منه ينزغ أغرى وأفســد ، ولدغته العقرب والحية تلدغه ، وهطع يهطع أقبل مسرعاً خائفا ، وهرع يهرع أسرع ، وهجع يهجع نام ليــلا ، ونفعه ينفعه ، ومنعه يمنعه ، ولمع يلمع ، ولسعته الحية والعقرب تلسعه ، ولدعه يلدعه بمهملتين بالنار كواه ، وقنع يقنع بفتح نونيهما قنوعاً بضم القاف

فهو قانع وقنيع ، ومنه قولهم : نعوذ بك اللهم من القنوع ومعناه السؤال والتذلل ، ومنه : (وأطعموا القانع) .

ويستعمل أيضا ذلك بمعنى الرّضى بالقسم ، ومنه المثل : خير الغنى القنوع ، وشرّ الفقر الخضوع ، وأما قنع بكسر النون يقنع بفتحها قناعة بفتح القاف وقنعا بفتحها وفتح النون ، وقنعا بضم القاف وسكون النون فهو قنع بفتح القاف وكسر النون ، وقانع وقنيع وقنوع بفتح القاف فمعناه الرّضى بالقسم ، ومنه : نسألك اللهم القناعة ، فقد علمت أن مضارعيهما جميعا مفتوحة عيناهما أما قنع بالفتح ففتح مضارعه للحاقى ، وأما قنع بالكسر ففتح مضارعه لكونه من باب فرح يفرح ، وقد حفظت قديماً فى زمان الطلب بيتين فى بعض ذلك ، وهما :

العبد حرّ إن قنع
والحر عبد إن قنع

فاقنَع ولا تقنَع فما
شىء يشين سوى الطمع

وهما من الكامل المجزوء بكسر نون قنع الأول وفتح نون الثانى الأولى بمعنى رضى بالقسم ، والثانى بمعنى سأل وتذلل ، واقنع بفتح النون أمر تقنع بفتحها أى أرض بالقسم ، وتقنع بفتح النون أيضا المجزوم بلا بمعنى لا تسأل وتذلل .

وفى رواية الحر عبد إن قنع بفتح النون ، والعبد حر إن قنع بكسرها ، ويلزم عليها سناد التوجيه بين قنع بالكسر آخر البيت ، وبين الطمع آخر البيت الآخر ، باختلاف حركة ما قبل الرّوى المتقيّد بالسكون ، ومثله التخالف بضمة وفتحة مع

التقييد ، وهما أشد ضعفا من التخالف بضمة وكسرة ، بل لزم إسناد أيضا ، ولو قدم الشطر الثانى ، لأن البيت مقفى ضرعه فلزم توافق العروض والضرب ، وقلع يقلع ، وقطع يقطع ، وقرع يقرع ، وصنع يصنع وطبع يطبع ، وصرعه يصرعه ، وصدعه يصدعه شقه شقا (فاصدع بما تؤمر) أى شق جماعاتهم بالتوحيد ، وافرق به بين الحق والباطل ، وشفعه يشفعه صيره شفعا ، ومنه أمر بلال أن يشفع الأذان بفتح الياء وسكون الشين وفتح الفاء ، وكونه كيقدس تشديد للمبالغة ، وشفع له يشفع أعانه ومنه : (من يشفع شفاعه) ومثله : ذرع له يذرع ، وشرع فى الشىء يشرع دخل ، وشرعه رفعه ، وسعفه بناصيته يسعفه جذبه بها ، وسطع النور يسطع ظهر وارتفع ، وسجع الحمام يسجع صات ، وزرع يزرع ، وركع يركع ، ورقعه يرقعه ورفعه يرفعه ، وردعه يردعه ، ورتع يرتع ، وذرعه قدره بذراعه ، وذراعه القىء سبقه ، ودفعه يدفعه ، وخنع يخنع ذل أو فجر ، واسم التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ان أخنع الأسماء أن يسمى الرجل شاهان شاه » أى ملك الملوك ، يحتمل أن يكون بمعنى أذل أو بمعنى فجر ، وخشعت حواسه وقلبه تخشع ، وخضعت جوارحه تخضع ، وخدعه يخدعه ، وخدع يخدع اختفى كخبع يخبع ، جمعه يجمعه ، وجدعه يجدعه .

وبضعه يبضعه قطعه ، وبضعها يبضعها جامعها ، وبدعه يبدعه أنشأه ، ونضخه ينضخه رشه ، ونضخت العين فار ماؤها ، ونسخه ينسخه ، ومسخه يمسخه ، ولطخه بكذا يلطخه لوثه به ، وشدخ رأسه يشدخه كسره ، وسلخه يسلخه ، ويقال أيضاً يسلخ بالضم ، ورسخ قدمه يرسخ ثبت ، ونفح الطيب ينفح انتشر ، ونفحت الريح هبت ، ونصح الشىء ينصح خلص ، ونصح له أخلص ، ومسحه يمسحه ، ومزح يمزح ، ومدحه يمدحه .

ولمع يلمع ، ولمح يلمح ، ولفحته النار تلفحه حرقته بحرها ، وكلح وجهه يكلح عبس ، وكدح يكدح سعى ، وقرحه يقرحه جرحه ، وقدح فيه يقدح ، وقدح على الشاهد ، وغلحه يفلحه شقه ، وفضحه يفضحه ، وفتحه يفتحه ، وفسح يفسح ، وطمح يطمح ارتفع ، وطفح الإناء يطفح امتلأ ، وطرحه يطرحه ، وضبحت الخيل تضبح صاتت عند العدو ، وصفح يصفح ، وسنح الظبى والطائر ، ولاك ميامنة ، وسنح يسنح عرض ، وسمح بكذا يسمح جاء به •

وسرحت الماشية تسرح سامت ، وسرحها يسرحها أسامها ، وسبح فى النهر يسبح ، ورشح يرشح ، وذبحه يذبحه ، وجمح الفرس غلب فارسه ، وخرج لعياله كسب ، وجرحه يجرحه ، وبرح الطائر والظبى ولاك مياسرة ، وبعج بطنه يبعجه شقه ، وبطحه على بطنه يبطحه ، وهدأ يهدأ سكن ، ونسأه ينسأه أخره ، وملأ يملأه ، وكلأه يكلأه حرسه ، وفقأ العين يفقأها ، وطرأ عليهم يطرؤ جاءهم فجاءة ، وزنأ فى الجبل يزنأ صعد ، ورقا الدمع سكن ، ورفأ الثوب أصلحه ، وذرأه يذرأه فرقه ، ودرأه يدرأه دفعه ، وخلأت الناقة تخلؤ بركت فى حال السير ، وخسأ الكلب يخسؤ بعد ، وخسأته طردته ، وخبأ الشىء يخبأه ستره ، وجفأ يجفأ قذف الجفاء أى الزبد •

وجسأت نفسه ارتفعت لخوف ، وجشأ يجشؤ صات من حلقه ، وجزأه يجزئه قسمه أجزاء ، وجزأ به يجزؤ اكتفى ، وبرىء المريض يبرؤ فى لغة ، وبرأه يبرأه خلقه ، وبدأه يبدأه •

وسواء فى ذلك المتعدى واللازم ، هذا ويفهم من المقام أن الفعل الذى يفتح لحرف الحلق هو الثلاثى المفتوح عين ماضيه ، لأن الباب للثلاثى ، والكلام فى فعل المفتوح ، وأما الزائد على الثلاثى فلا يؤثر فيه ، حرف الحلق فمنه ما كسرت عينه كأوقع يوقع ، وانتزع ينتزع ، واستقرأ يستقرأ •

ومنـــه ما فتحت عينه لا لأجل حرف الحلق كيتواقع ويتنازع ، لأن وزنه لا يتغير مثل تغير فعـــل بانفتح الذى يأتى مضارعه تـــارة على يفعل بالكسر ، وتارة على يفعل بالضم ، فلا يلزم مستقبله شيئاً واحـــداً فاستجازوا أن يخـــرج منه إلى يفعل بالفتح .

وأما الثلاثى المضموم فلا يؤثر فى مضارعه حرف الحلق ، لأن وزنه لا يتغير كما مر فانظره ، كصبح ويصبح ، وضخم يضخم بضمها .

وأما الثلاثى المكسور فلا يؤثر فيه حـــرف الحلق ، وما الفتح فى مضارعه إلا لتخالف حركته حركة ماضيه على ما مر فى محـــله ، وليس لأجل حرف الحلق ، وفهم من قوله لدى الحلقى أن حرف الحلق اذا كان فاء لا يؤثر ، ووجـــه فهم ذلك منـــه أن أل فى الحلقى للعهـــد الذكرى ، وهو حرف الحلق فى قوله : وفتح ما حـــرف حلق غير أوله ، فإن حـــرف الحلق الذى هـــو ليس بأول أى بفـــاء هو عـــين الكلمة أو لامهـــا ، ولا يشترط فى العهد الذكرى ذكر للفظ الأول بتمامه على ما هو عليه .

وسواء فى ذلك كان قوله : لدى الحلقى بلام مفتوحة ودال مهملة مفتوحة ، أو بلام مكسورة وذال معجمة مكسورة .

وأما اذا كسرت اللام ، وأعجمت الذال ، وفتحت فتصريح بذلك لأن ذا إشـــارة الى حرف الحلق فى غير أوله ، وإنما لم يؤثر حـــرف الحلق اذا كان أولا أى فاء ، لأنه يسكن فى المضـــارع فى الجمـــلة ، والساكن ضعيف لا يوجب فتح ما بعـــده الضعفه بالسكون والفتح ، إنما هو لثقل حـــرف الحلق وهو هنا خفيف بالسكون ، واذا لم يسكن حمل على ما اذا سكن ، أو يقـــال إنه لا يثقل بالتحـــريك لكونه أولا فى الماضى بعد أول فى المضـــارع ، ولذلك لا يؤثر اذا كان عين الكلمة تلزم السكون ، لكونها من ذوات الواو ، كجاع يجـــوع ، أو اليـــاء كبـــاع

يبيع ، أو التضعيف كشح يشح بضم المضارع ، وذلك أن الكلمة قد خفت بالسكون والفتح لكونه ثقيلا بالنسبة اليه يصيرها ثقيلا .

قال صاحب تحقيق المقال : ولم تؤثر حروف الحلق فاءات ، لأنها تسكن فى المضارع ، وليس ما بعدها بمنزلة ما قبل اللام .

قال سيبويه : لأن هذا انما هو مثل الإدغام ، والإدغام انما يدخل فيه الأول فى الآخر ، والآخر على حاله ، وتقلب الأول فيدخل فى الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد ، ويكون الآخر على حاله ، وإنما شبه هذا بهذا الضرب من الإدغام ، ولا يتبعون الآخر الأول فى الإدغام ، فعلى هذا يجرى هذا ، ومع هذا أن الذى قبل اللام فتحته اللام حيث قرب جواره منها ، لأن الهمزة وأخواتها لو كن عينات فتحن ، فلما وقع موقعهن الحرف الذى كن يفتحن به لو قرب فتح ، وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان فى موضع الهمزة لم يحرك ، ولزمه السكون فحالهما فى الفاء واحدة ، كما أن حال هذين فى العين واحدة أ . ه .

وإنما آثروا حروف الحلق عيناً أو لاما ، لأنها سفلت فى الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذى فى حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والواو والياء ، وكذلك حركوهن اذا كن عينات ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء ، لأنها من الحروف التى ارتفعت ، والحروف المرتفعة حيز على حدة ، فانما يتناول المرتفع حركة من مرتفع .

وكره أن يتناول للذى سفل حركة من هذا النحو ، هذا ولا فرق بين حرف الحلق الأصلى وحرف الحلق المنقلب عن غيره ، ولم يبين الناظم حروف الحلق إما لاشتهارها ، وإما لأنه قد أضاف الحرف ونسبه للحلق ، فأى حرف خرج من الحلق فهو حرف حلق ، ويظهر مخرج الحرف ظهورا واضحا بأن يسكن وتدخل عليه همزة الوصل ، فحيث انتهى الصوت فهو مخرجه تقول : اب فتجد الشفتين عند السكوت قد انطبقت إحداهما على الأخرى ، أو ينظر اليه ساكنا بعد أى حرف كان •

قال صاحب تحقيق المقال : لا تدخل الألف فى حروف الحلق ، لأنها ساكنة أبداً ، ولأنها هوائية ، ولا تكون فى مثل هذا إلا بدلا من واو أو ياء قال : وحروف الحلق الستة بعضها أقوى من بعض فى استدعاء الفتح ، فالهاء والهمزة أدعى للفتح من غيرهما ، ثم هى مندوحة كذلك أ • هـ •

ونص السعد أن الهمزة مخرجها من أقصى الحلق أسفل ، وفوقها الهاء الى جهة الفم ، وفوق الهاء الغين المهملة ، وفوق العين الحاء المهملة ، وفوق الحاء الغين المعجمة ، وفوق الغين الخاء المعجمة •

قلت : هذا لا يفيد تعين المخرج فى غير الهمزة ، وقد ذكروا أن الهمزة والهاء من أقصى الحلق ، أى والهاء بعد الهمزة والعين والحاء المهملتان من وسطه ، أى والهاء بعد العين والغين والخاء المعجمتين من آخره ، والخاء بعد الغين •

قال فى الدرر اللوامع :

فالهاء والهمزة ثم الألف

وآخر الحلق جميعا تعرف

قال شارحها قيل : موضع الثلاثة واحد ، وقيل : الهاء أبعد مخرجا وبعدها الهمزة ، وبعد الهمزة الألف على ترتيبها فى البيت ، وقيل : ان الهمزة هى المتقدمة ، ثم الهاء ، ثم الألف ، وهو مذهب الشاطبى ، وقيل : ان مخرج الألف على حسب مخارج الحروف ، إلا أن مستقره الحلق ، ولذلك يقال : الهاوى أ ٠ هـ ٠

قال فيها :

والعين من وسطه والحاء

والغين من آخره والخاء

قال شارحها : قيل : العين والحاء المهملتان موضعهما واحد ، وقيل : الحاء بعد العين بيسير ، وكذلك الخلاف بين العين والخاء المعجمتين ، قيل : من موضع ، وقيل : الخاء بعد الغين بيسير ، وأول الحلق مما يلى منه الفم ، وآخره مما يلى البطن ، لأن وضع الحلق على الانتصاب ، ولا يؤثر حرف الحلق فى المعتل العين ، لأن الفتح للتخفيف ، وحرف العلة ساكن ، والسكون أخف من الفتح ، وعبارة التسهيل أن الضم يلتزم فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقيا أ ٠ هـ

وهى توهم تأثير الحلقى فى الأجوف ، وصوابه أن يقول : والضم فيما عينه واو مطلقا أو لامه واو وليست عينه حلقية ٠

وأما المعتل اللام فيؤثر فيه حرف الحلق كما هو ظاهر من عبارة التسهيل ، وعلله صاحب التحقيق بأن العين قبله متحركة ، فيخفف الكلمة بحركة خفيفة وهى الفتحة ، ولا يؤثر فى واوى الفاء فانظر ما مر فى ذلك ، بل قيل ظاهر اقتصار الناظم هنا على استثناء

المضاعف ، والمشهور بكسر أو ضم أن الحلقى يؤثر فى غير ذلك مطلقا ، ولو كان فيه داعى الكسر ككونه واوى الفاء كوعد يعد ، وكونه فائى العين كباع يبيع ، وكونه يائى اللام كبغى يبغى ، أو داعى الضم ككونه واوى العين أو اللام كدعا يدعو ، وفاح يفوح ، وأن قياس ذلك كله الفتح ما لم يشهر بكسرة ، أو ضم وتمثيله فى النسخ المشهورة بيبعى يدل على ذلك •

ويجاب : باخراج ذلك بما مر فى النظم من اطلاق كسر واوى الفاء ، ويائى العين أو اللام ، واطلاق ضم واوى العين أو اللام عن التقييد بعدم حرف الحلق ، وهذا أولى من أن يجاب بأن واوى الفاء يؤثر فيه حرف الحلق لاما كوضع يضع ، ووقع يقع ، وشذ خلاف الفتح فيه •

ويؤثر عينا لما لامه ياء كسعى يسعى ، وشذ ما خالفه ، وانهما داخلان فى اطلاق قوله : فى غير هذا لدى الحلقى الخ ، ولا يؤثر اذا كان عيناً للواوى الفاء أو لاما ليائى العين ، أو لاما لما عينه واو وعينا لما لامه واو •

ووجه الأولوية أن هذه الأربعة واردة فى هذا الجواب على اطلاق هذا البيت فيما يقال ، وإرادته ما قبل هذه الأربعة دون الأربعة لا تدفع الإيراد ، لأن الإرادة لا تدفع الايراد على الصواب إلا بقرينة ظاهرة ، وقد مر عن بعض أن إطلاق التسهيل يدل على كسر واوى الفاء الحلقى العين ، وان اطلاق النظم مخالف له هنا ، وأن حلقى اللام منه مفتوح على اطلاق النظم هنا مخالف لإطلاق التسهيل ، وأن حلقى اللام اليائى العين مكسور على اطلاقه دون اطلاق النظم هنا ، وان شرط كسر يائى اللام أن لا تكون عينه حرف حلق على تصريح التسهيل ، واطلاق النظم هنا •

وشذ بغى يبغى ، ونعى ينعى ، وأن واوى العين لا أثر لحـرف الحلق لاما فيه ، وشرط ذلك فى التسهيل ، وهو ظاهر اطلاق النظـم هنا ، وكـذا فيما لامـه واو أن غالب مؤاده مضمومة ، وقد سـبق ما فى ذلك .

ولنـا أيضا أن نقول : الاشـارة بذا فى قوله : فى غـير هذا الخ الى جميع ما تقدم لا على باب المغالبة فقط ، اى أشـع الفتح لأجل الحلقى فى غير واوى الفاء ويائى العين أو اللام ، وغير المضاعف ، وغير واوى العين واللام ، وغير الدال على المفاخرة ، واشتراط عدم المضاعفة فى قوله : ان لم يضاعف ، ولو كان تكرارا للاشارة اليه مع غيره بذا لكنه يغتفر احتياطا وتأكيداً ، لأن من الناس من جعل الحلقى مؤثراً فيه .

حـكى سـيبويه عن يونس عن العـرب : كـع يكـع ، ويفهـم من قوله لـدى الحلقى حيث علق الحـكم بالحلقى ، أن الحلقى سبب موجب لافتح ، وليس كذلك لوجود الضم والكسر مع وجـود الحلقى فى كثير ، بل الحلقى شرط للفتح ، فلا يوجـد الفتح بدونه وبـدون شذوذ ، ولا يمنع عـدم وجـود الفتح فى الحلقى .

ويشير الى ذلك قوله فى التسهيل : ولا تفتح عين مضـارع فعـل دون شذوذ ان لم تكن هى أو اللام حلقية ، وذلك أنه لا يلـزم من وجود الشرط وجـود المشروط ، والسبب يلزم من وجـوده الوجود ، فلا يرد علينـا ما لم يفتح من الحلقى ، بل هـو من تداخل اللغـات ، أو من الشـذوذ كنحب ينحب بكسر المضـارع ، ودخل يدخل .

ويجـاب : بأن قوله : لدى الحلقى بلدى ، بمعنى عند ، أو بـذى

بمعنى صاحب ، أو بذا الإشارية ، ولو أفهم على الأول والثانى تعليلا ، وصرح به على الثالث ، لكن تعليل غير موجب ، وأفهم قول : أشع بالاتفاق ، إنما ورد بدون فتح شاذ ، وذلك أن الحلقى إما مفتوح العين فى المضارع كالماضى كسأل يسأل وهو القياس ، وإما مشهور كسر عينه كيبغى أو ضمها كيدخل كما رأيت فى النظم .

وإما وارد بالكسر والضم على الشذوذ : ككعب ثدى الجارية يكعب ويكعب ، ومهرها ويمهرها ويمهُرها ، ونغض ينغض وينغُض ، ونخر ينخر وينخُر ، ونعم ينعم وينعُم ، وورد فتحه كما مر ، ونغم ينغم وينغم .

وإما وارد بالكسر والضم شذوذاً ، والفتح قياسا كنعم المذكور ، ونغب ريقه ينغَبه وينغِبه ، ونحت العود ينحَته وينحِته وينحُته ، وجنح اليه يجنح ويجنح ويجنُح ، ومخطه يمخطه ويمخُطه ، ونبع الماء ينبَع وينبِع وينبُع ، ومثله نبغ بالمعجمة .

وصبَغه يصبَغه ويصبِغه ويصبُغه ، وبغمت الظبية تبغَم وتبغِم وتبغُم ، ورجح يرجَح ويرجِح ويرجُح ، ودبغ يدبَغ ويدبِغ ويدبُغ ، ونهق ينهَق وينهِق وينهُق ، ونحل ينحَل وينحِل وينحُل ، وهنأ الجمل يهنأه ويهنِؤه ويهنُؤه ، ولغى يلغى ويلغِى ويلغُو ، ومحا يمحَا ويمحى ويمحو ، وسحا الطين يسحاه ويسحيه ويسحوه إلى غير ذلك .

وإما وارد بالضم شذوذاً والفتح قياساً ، ومثل له فى بغية

الآمال : شحَب يشحَب ويشحُب ، وفيه لغة بضم الماضى والمضارع ، وصلح يصلَح ويصلُح ، وفرغ يفرغ ويفرُغ ، وجنح يجنح ويجنُح ، وهو أنه كسر أيضا ، ومضغ يمضَغ ويمضُغ ، ومخَض يمخَض ويمخُض ، وسلح يسلَح ويسلُح ، ورعف يرعَف ويرعُف ، ونعس ينعَس وينعُس ، ورعدت السماء ترعَد وترعُد ، وبرأ من المرض يبرَؤ ويبرُؤ .

قال السيرافى : لم يأت مما لامه همزة على فعل بالفتح يفعل بالضم إلا برأ يبرؤ ، والحق أن مثله هنأ يهنأ ويهنؤ ، وقرأ يقرأ ويقرؤ قاله فى بغية الآمال .

وقد مر غير ذلك ، ومن ذلك شخب يشخَبُ ويشخُب بالفتح والضم ، ونهب ينهَب وينهُب ، وفيه لغة : نهب بالكسر ينهب بالفتح ، وملح الماء يملَح ويملُح ، وفيه لغة : ملح يملح بضمهما ، وسلخ يسلَخ ويسلُخ ، وطبخ يطبَخ ويطبُخ ، ورعد الرعد يرعد ويرعد ، ونهد الثدى ينهَد وينهُد ، وفغرفاه يفغَره ، ويفغُره ، وسعط الدواء يسعَطه ويسعُطه ، ومخط السهم يمخَط ويمخُط ، ونخش ينخَش وينخُش ، وطلع سن الصبى ، وطلع النخل خرج طلعه يطلَع ويطلُع ، وهمت عينه تهمع وتهمُع ، ودمغه يدمغَه ويدمغُه ، وفى رعف مع ما مر لغة بضم ماضيه ومضارعه ، ولغة بكسر ما فيه فتح ، ومضارعه ، وكحل عينه يكحَلها ويكحُلها ، ونحل جسمه ينحل وينحُل ، وهو كسره أيضا وفيه لغة بضم الماضى والمضارع ، ولغة بكسر الماضى وفتح المضارع .

وطمنه يطمنه ويطعنه بالرمح أو بالقــول ، وطعن فى السن كذلك ، ودخنت النــار تدخَن وتدخُن ، ومهنه يمهنه ويمهنه .

ومثــل صاحب التحقيق بمحا يمحــو ويمحــا ، وقــد مر يمحى أيضــا .

وإما وارد بالفتح قياســا ، والكسر شذوذاً ومثل لــه صاحــب التحقيق بمنح يمنَح ويمنِــح ، وكذا فى بغية الآمـال ، وزاد صاحب بغيــة الآمال : زأر الأســد يزأر ويزئرُ ، وهنأ يهنأ ويهنىء أعطى ، وشحج البغــل يشحج ويشحج ، وشــهق الرجــل يشهَق ويشهِق ، ورضــع يرضَع ويرضِع ، ونطح ينطح وينطح ، ونبح ينبح وينبح ، ومثل ذلك نعــب الغراب ينعَب وينعِب ، ونبح الكلب والظبى والتيس ينبح وينبح ، وقد مر .

ونزح عن مكانه ونزح المــاء ينزح وينزح ، ونكح ينكح وينكح ، ورضخ له بسهم يرضخ ويرضخ أعطــاه ، وأصــله العطاء القليــل ؛ ورضخ الشىء دقه ، ونعق بغنمه ينعق وينعق ، ونغق الغراب ينغق وينغق بمعجمة ، وسحل البغــل والحمــار يسحلان ويسحلان ، وصهل الفرس يصهل ويصــهل ، ونأم الظبى ينأم وينئم صات ، ونهــم إبله ينهمها وينهمها ، ونكه ينكه وينكه .

وإما وارد بالضــم فقط كقعــد يقعُد ، وإمــا وارد بالكسر فقط كرجع يرجع ، وهذان داخــلان فى ما شــهر بضــم أو كسر ، وقــد علمت مما مر فى بعض الأمثلة أن الحلقى الماضى إما مفتــوح العــين

كمنع يمنع ، وإما مفتوحه ومضمومه كشحَب يشحَب بفتحها وشحُب يشحُب بضمهما .

وملح الماء يملح بفتحهما ، وملح يملُح بضمهما ، وصبأ يصبؤ بفتحهما ، وصبأ يصبؤ بضمهما ، خرج من دين الى دين ، ونشأ ينشأ بضمهما شب ، وصلَح يصلَح بفتحهما ، وصلُح يصلُح بضمهما ، وشعر يشعر بفتحهما وضمهما .

ومحلت الأرض تمحل بفتحهما وضمهما ، وشأم يشأم بفتحهما وضمهما .

وإما مفتوحة ومكسورة : كحنأ عليه يحنأ بفتحهما ، وحنىء بالكسر يحنأ بالفتح ، وزرأه يزرأه بفتحهما ويكسر الماضى وفتح المضارع نقصه ، وشنأه يشنأه بفتحهما وكسر الماضى وفتح المضارع ، وفجأه يفجأه بفتحهما ويكسر الماضى ، وفتح المضارع ولطأ يلطأ بفتحهما وبكسر الماضى وفتح المضارع وشغبه ويشغبه بفتحهما وبكسر الماضى وفتح المضارع ، وقرح الفرس ونحوه يقرح بفتحهما وبكسر الماضى وفتح المضارع ، وربخت المرأة تربخ بفتحهما ويكسر الماضى ، وفتح المضارع ، ودخر يدخر بمهملة فمعجمة بفتحهما وكسر الماضى وفتح المضارع .

وهكذا تعس الماشى ونعس الناعم بالمهملة ، وجهش ورعش ، ومخضت المرأة ، وشحط وقحط ، وجرع الماء ، ودمعت عينه ، وكرع فى الماء ، وزهقت نفسه أو الباطل أو السهم ، ونهكته الحمى ، وقحل العود ، وجهمه وأبه وعمه ونقه يفتح الماضى ويكسر ويفتح مضارعه مطلقا .

وإما مفتوح ومكسور ومضموم ، ومضارع المفتوح والمكسور مفتوح ، مضارع المضموم مضموم كمرأ الطعام يمرؤ بفتحهما ، ومرئ بالكسر يمرأ بالفتح ومرؤ يمرؤ بضمهما ، وكذا لغب الماشى ورجح الميزان ، وزهد فى الشىء ، وبرع الرجل ، ورأف ورعف ونحل جسمه ، ورعن وسخن ، وأما نعم فمن باب فرح ونصر وضرب ، فيكسر الماضى مع فتح المضارع ، ويفتح مع ضمه أو كسره ، وأما رضع الصبى فمن باب فرح وضرب يكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، ويفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، وأما نهق الحمار فمن باب ضرب وسمع يفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، ويكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، وفهم من قول التسهيل لا تفتح عين مضارع فعل دون شذوذ إن لم تكن هى أو اللام حلقية أن هناك ما شذ بالفتح دون حرف الحلق ، ولم يذكر هو وكثير سوى أبى يأبى .

وزاد صاحب بغية الآمال : جبى الماء يجبى وقلى يقلى وسلا يسلا وشجا يشجا ، قال : وسمع فيها مجيئها على القياس إلا أبى يأبى فإنه متفق على فتح ماضيه ومضارعه .

قلت : لم يتفقوا على ذلك ، بل فيه أبى بالكسر كما مر فانظره

وأقول أيضا ذلك من تداخل اللغات وهو مقيس فيما يظهر ، لأن من استعمله لم يخرج من كلام العرب غايته أنه نطق بماض على لغة ، وبمضارعه على لغة ، كما أجاز الفقهاء للمكلف فى غير باب الأحكام مثل الطهارة والصلاة أن يأخذ بقولين فأكثر فى مسألة ، تارة يأخذ

بذا وتارة بذاك وتارة بذلك ، بل زعم بعضهم أن كل فعل ذكر فى القاموس أنه من باب منع ، وليس فيه حرف الحلق ، فهو باب تداخل اللغتين أو اللغات .

وأما مثل قولك : هلك كضرب وعلم ، ومنع وركن ، كنصر وعلم ، ومنع وقنط كنصر وضرب وكرم وفرح ، ومنع وحسب وهاتان اللغتان على الجمع بين اللغتين ، يعنى قوله : وحسب فظاهر .

وحكى الجوهرى عن أبى زيد : ركن يركن بفتحهما ، وجعله من تداخل اللغتين ، ويحصل بالتداخل أمثلة كثيرة ، وتتولد به اللغات مثل : هلك فإن فيه ثلاث لغات : فتح الماضى وكسر المضارع ، وعكس هذا ، وفتحهما ، فاذا أخذ مضارع كل واحدة مع ماضيها زادت لغات أى ما هو كلغة أخرى ، وفى الحقيقة لم يزد شىء ، ولكن لا يقال : بأن المضارع المفتوح مضارع للمفتوح بدون حلقى إلا بدليل ، فلا يدعى أن يهلك بالفتح مضارع للغة هلك بالفتح إلا بدليل ، لأن جعله مضارعا لهلك بالكسر هو الأصل فافهم .

وقوله : بالاتفاق هو بكسر لام أل لالتقاء الساكنين لا للنقل من همزة اتفاق ، لأنها محذوفة لفظا لا تثبت فى الدرج حتى تنقل حركتها ، وهكذا فى مثل ذلك ، فنطق بعض فى مثل ذلك باللام ساكنة ، وبالهمزة مكسورة لحن فى الوصل ، وقبيح فى الوقف .

وقوله : صيغ من سالا ، أى من مصدر سال أو المراد أخذ من سال لا اشتق منه وباب الأخذ أوسع ، وقد مر ذلك فى قوله :

فى المبنى من فعلا ، وقد وعدتك أن أتكلم على الخلاف فى الأصل المشتق منه .

وفهم من قوله : ان لم يضاعف أنه ان ضوعف لم يؤثر فيه حرف الحلق ، بل ان كان لازما فقياسه الكسر ، أو متعديا فالضم .

وفهم من قوله : ولم يشهر الخ أنه ان شهر بالكسر فهو على الكسر كبغى يبغى ، وبه مثل فى النظم ، ونعى ينعى ، وقد سبق الكلام عليهما ، ونضحه بالماء ينضحه ، ونتخه ينتخه نزعه ، وشخر بمعجمتين يشخر صات من حلقه وأنفه ، ورجع يرجع ، ونزعه ينزعه ، ورضع يرضع ، ومر أنه يكسر ماضيه أيضا ، ويفتح مضارعه ، ومثله نهق وسغب ، وان شهر بالضم فهو عليه كيدخل الذى صرفته من دخل أى أخذته منه ، أو حولته أو اشتققته من مصدره ، وصرخ يصرخ ، ونفخ ينفخ ، وقعد يقعد ، وأخذه يأخذه ، وطلعت الشمس تطلع ، وبزغت تبزغ ، وبلغ يبلغ ، وسبغ الثوب يسبغ ، وسعل يسعل ، ونحله ينحله ، ونخل الدقيق ينخله ، وزعم يزعم ، وقحمه يقحم دخل بلا تفكر ، ولحم الفضة يلحمها .

وقوله : كيبغ مثال لما اشتهر بالكسر .

وقوله : وما صرفت من دخلا مثال لما اشتهر بالضم ، ففى ذلك تلفيف ونشر مرتبان ، وذلك هو ما فى أكثر النسخ ، وفى بعضها كيهنى وما صرفت من دخلا بالتمثيل بيهنى بكسر النون اشتهاراً ، وسهل همزته أو سكنها للضرورة ، ومعناه يعطى ، وجاء فيه الفتح قياسا ، وما يهنو الجهل أى يطلبه بالقطران فاليفتح والضم ، وفى حديث ابن مسعود رضى الله عنه : « لأن أزاحم جملا قد هنىء بقطران أحب الى أن أزاحم امرأة عطرة » .

تنبيهــات :

الأول : قد علمت أنه كلما ســفل حرف الحــلق كان الفتح لــه ألزم ؛ لأن الفتح من الألف ، وهى أقرب الى حروف الحلق من الــواو واليــاء ، فالضم مع الهمزة كبرأ يبرؤ ، والكسر كهنأ يهنيء أقــل ، لأن الهمزة أقصى الحروف وأشــدها سفولا •

قال صاحب التحقيق : وكذلك الهاء لأنه ليس فى الســتة الأحرف أقرب الى الهمزة منهــا ، وإنما الألف بينهما هذا كلام سيبويه وحسبك به بيــاناً أ هـ •

الثانى : مثل غير واحــد من شراح التسهيل لمــا جاء بالكسر من الحلقى : بجــاء يجيء ، ولمــا جــاء بالضم بساء يســوء وهــذا فى نفسه صحيح ، ولكنه بطل من بحيث تمثيلهم به لقول التسهيل وقــد يجيء ذو الحلقى غيره بكسر أو ضم ، لأن الحلقى لا يؤثر فى يائى العين وواويها كذا لصاحب تحقيق المقال بزيادة ايضــاح منى •

وأقول : لا يبطل إلا تمثيله بجــاء يجيء ، لأن صاحب التســهيل صرح بأن يائى العين لا يؤثر فيه الحلقى ، وأما تمثيله بســاء يســوء فلا يبطل ، فإنما هو مجاراة للتسهيل ، لأنه نص فيه على تأثير الحــلقى فى معتــل العين بالواو فافهم •

الثالث : تقديم توجيه ضم باب قال يقول ، وباب دعا يدعــو وباب المغالبة ، وباب المضاعف المتعدى ، وتوجيه كسر باب باع يبيع ، ورمى يرمى ، ووعــد يعد ، والمضاعف اللازم ، وتوجيه فتح الحلقى •

ونقول : لمــا لم يكن فى باب ضرب ونصر وجه يرجح ضم عــين مضارعه ، ولا كسرها ، كان القياس جواز ضمها وكسرها لاستوائهمــا ،

ولكن سماع الكسر فى مضارعات نحـو : ضرب مانع من اجـازة الضم قياساً وبالعكس فى مضارعات نحو : نصر ، ولذا جاز الوجهـان فيما لم يسمع بضم ولا بكسر ، واذا سمعا جميعا جازا •

الإعـراب : فى غير متعلق بأشع ، وقدم للوزن ، وكذا لدى بفتح اللام والدال المهملة ، وهى ظرف بمعنى عند هذا أشهر النسخ ، وفى بعضها لذى بكسر اللام جارة ، والذال المعجمة أى لصاحب ، والحلقى مضاف اليه ، وكذا اذا مضاف اليـه غير فصلت بينهمـا هاء التنبيه ، والحلقى على النسخة الأولى نعت لمحذوف ، أى لدى الحـرف الحلقى ، وهذا ولى من تقدير لدى المضـارع الحلقى ، وعلى الثانية يتمين تقدير المنعـوت لفظ الحـرف ، وذى واقعة على المضارع أى للمضارع الذى هو صاحب الحرف الحلقى ، وفى نسخة لذا بكسر اللام جـارة ، وفتح الذال معجمة هى مع الألف المحذوفة اسم اشـارة ، والحلقى نعـت أو بدل أو بيـان من ذا ، وهـو فى الحقيقة نعت لمحـذوف أى لهـذا الحـرف الحلقى ، ولا يصح هذه النسخة الثالثة إلا أن تـكون اللام للتعليل قاله صاحب التحقيق •

قلت : ويجـوز أن تكون بمعنى عندى ، أى عنـد هذا الحـرف الحلقى ، ويجـوز أن تكون للتعدية فيشـار بذا الى المضـارع ، أى أشع فتحـا لهذا المضـارع الحلقى ، أى لذى فيه حـرف الحلق ، وأن تـكون بمعنى فى أى أشعه فى المضـارع هذا الحلقى وغير ذلك •

وتجوز هذه الأوجـه على النسخة الثانية غير التعليل ، والمقصـود بالمضارع المشار اليـه بهذا على النسخة الثانية ، والمضارع المنعـوت بالحلقى فى الأولى والثالثة مضارع فعل المفتوح المتكلم فيه ، والاستثناء فى قوله : فى غير هذا باق على حاله على كل نسـخة ، وتقـدير وذا فى

قوله : فى غير هذا اشـــارة الى مضـــارع المفـــاخرة ، أو الى جميـــع ما مـــر •

وفتحا مفعول به لأشع ، وقـــدم للحصر والـــوزن وأشـــع فعـــل أم مستتر الفاعل وجـــوبا ، والجمـــلة مستأنفة ، وبالاتفـــاق متعلق به ، أو بمحذوف نعت لفتحـــا ، كما يجـــوز فى لدى أو لذا ، وفى قوله فى غير أن يتعـــلق بمحذوف حـــال من فتحـــا ، ولو كان نـــكرة لتســـويغ التقديم على ما فى محـــله •

وكآت متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، أى وذلك ثابت كآت ، وعلامة الجـــر كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين •

وصيغ ماض مبنى للمفعـــول ، ونائبه مستتر فيـــه جوازاً والجملة نعت لآت إن قلنـــا بتغلب الاسمية عليـــه ، وان قلنـــا ببقـــاء وصفيته فالجمـــلة نعت ثان لمحـــذوف ، أو حـــال منه بنـــاء على جواز الحـــال جملة ماضوية مصرفا ، فعلها مجـــردة ، وآت نعت أول أى كمضـــارع آت صيغ من ســـألا ، أو الجملة حـــال من مســـتتر آت ومن ســـألا متعلق بصيغ أو بآت على التنـــازع ان بقى آت على وصفيته ، وإلا تعلق بصيغ لا غير ، والواضح تغلب الاسمية لأن المراد به المضـــارع الذى للمحـــال أو للاستقبال أو للماضى ، وليس المـــراد الوصـــف بالإتيان •

وان حرف شرط ، ولم حرف نفى وجـــزم وقلب معنى المضـــارع ماضيا ، ويضاعف مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلم ، والجملة فى محل جزم بأن ، وليس من باب التنازع خـــلافا لبعض ، لأن ان تطلب الفعل منفيا بلم لا مثبتا ، فلا تتـــازع مع لم ، وقـــد أطلت الكلام على ذلك ، وكان الجزم بلم لأنهـــا أشـــد اتصالا به ، ولأنهـــا لا تدخـــل الا على المضـــارع فهى أخص به ، ونائب يضاعف مستتر جوازاً ، وإنما حـــذف

جواب ان مع كون الشرط مضارعا ، لأنه مقرون بثم ، ولم ترد المضارع كالماضى أو للضرورة ، ودليل الجواب أشم .

وقال الكوفيون والمبرد : ان دليل الجواب هو الجواب ، فجملة أشم على الأول وهو الصحيح ، ومذهب الناظم لا محل لها لأنها مستأنفة ، وعلى الثانى فى محل جزم على الجوابية ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها ، لأنها مستأنفة ، والواو عاطفة ، ولم جازمة نافية قالبة معنى المضارع ماضيا ، ويشهر مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلم مستتر النائب ، معطوفة جملته على جملة لم يضاعف ، ولا محل للجملتين ، لأن لم طلبت الفعل فقط ، وان طلبت لم والفعل وبكسرة متعلق بيشهر أو بمحذوف حال من ضمير يشهر ، وكسرة ممنوع الصرف للوزن فهو مفتوح التاء أو مكسورها بدون تنوين ، وان نون وكسر تنوينه وحذفت همزة أو للضرورة صح الوزن أيضا وضم معطوف بأو على كسرة .

وكيبغ متعلق بيشهر أو بمحذوف نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف ، أى اشتهاراً ثابتاً كاشتهار يبغى ، وما صرفت من دخلا أو خبر لمحذوف ، أى وذلك ثابت كيبغ أو الكاف اسم مضاف ليبغى نعتاً لمصدر محذوف ، أو خبر لمحذوف .

وعلامة جر يبغى فتحة مقدرة على الياء صار من قبيل الأسماء المنقوصة ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وما معطوف بالواو على يبغى موصولة اسم أو نكرة موصوفة .

وصرفت فعل ماض ، وفاعل صلة ما أوصفتها ، والرابط محذوف أى وما صرفته ، ومن دخلا متعلق بالفعل وألف لدى الظرفية أو ذا الإشارية ، وياء ذى بمعنى صاحب حذفتا لالتقاء الساكنين كما علمت .

فائدة مختصرة : فى عند ولدى ، أما عند فمثلثة العين والكسر أكثر ، وهى ظرف لمكان الحضور الحسى وللمعنوى كثير ، أو للزمـان قليل ، والنظم يحتمل المكان الاعتبارى والزمان ، وقول الناظم : عنـد اسـم للحضور على حذف مضـاف أى لمكان الحضـور ، أو النسـبة لأدنى ملابسـة ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بمن أو بارادة لفظهـا ، وتكون عمـدة وفضلة ، وجـرها بمن كثير ، وهى معـربة ملازمة للاضـافة لغـير الجملة .

وتكون ظرفا للأعيـان والمعانى ، وتقـول : عندى مال ، وان كان غائبا ، وجـرها بإلى لحن ، وتكون اسم فعل بمعنى خذ قليـلا ، ومثلها لدى فيما ذكر إلا أنهـا لا تجـر بمن ولا بغـيرها ، ولا تكون ظـرفا للمعـانى ، ولا تقول لدى مال إلا إن حضر ، ولامهـا مفتوحة ، وقيـل هما بمعنى واحـد إلا فى لامها ، فانهـا مفتوحة ، ومثلها لـدن بفتح اللام مع تثليث الدال وضمها ، والنـون مفتوحة ، وفتح اللام مـع سكون الدال ، والنـون مكسـورة أو مع تثليثهـا ، والنون محـذوفة وتسكن النون أيضا حيث لم تسكن الدال .

وبسطتها فى غير هذا إلا أنهـا لا تكون لمبـدأ الغايات ، كمـا تكون لـه عند ولدى ، وأن الغالب جـرها بمن ، وأنها مبنية لمـا بسطته فى محـله ، وأعربها قيس وقيل : ان فتحـت اللام وضمت الـدال وثبتت النـون ، وأنهـا تجـوز اضافتها للجملة ، وأنهـا قد لا تضاف ولا تقع إلا فضـلة ، ولا تكون اسم فعل ، وقيل : ان لـدى مبنية وعن بعضهم أنهـا تكون ظرفا للمعانى ندوراً ، وقيل قياسا فصيحا ، وقيل : لـدى لغـة فى لـدن .

عين المضارع من فعلت حيث خلا
من جانب الفتح كالمبنى من عتلا

فاكسر أو اضمم اذا تعين بعضهما
لفقد شهرة أو داع قد اعتزلا

أى اكسر أو اضمم على السواء عين مضارع فعل بفتح العين اذا خلا من جانب الفتح ، وهو حرف الحلق عينا او لاما ، ولم يتعف الكسر لفقد شهرته وداعيه ، وهو كون الفاء واواً ، وكون العين أو اللام ياء ، والتضعيف مع اللزوم ، ولم يتعين الضم لفقد شهرته وداعيه ، وهو المضاعفة مع التعدى ، وكون العين أو اللام واواً ، المفاخرة كلفظ عتل ، فانه خال من جانب الفتح ، وجانب الكسر وجانب الضم ، ومن الشهرة ، لأنه فى نفسه غير مشهور ، قليل وروده من كلام العرب ، فضلا عن شهرة ضمه أو كسره فانه ولو ورد بالكسر أو بالضم ، لكن لا بشهرة فيجوز فى مضارعه الضم والكسر ، وبهما قرىء : (خذوه فاعتلوه) بكسر التاء وضمها وتخفيف اللام ، هذا مذهب الناظم هنا ، وفى الكافية والتسهيل ، وعليه صاحب القاموس ، تبعا لأبى زيد وجماعة •

قال أثير الدين فى شرح التسهيل : وما قاله أى ابن مالك فى الشهرة ليس بجيد ، بل الأولى أن يقال : ان لم ينقل أحد الأمرين فيطلق التخيير بانتفاء النقل ، والذى نختاره هو أن التخيير لا يكون إلا عند انتفاء النقل كما قلنا أ • هـ

وهو قول ثان وهو قول أئمة اللغة وينسبه صاحب التحقيق عن أبى زيد ، قال : وهو الصواب فالسماع عند هؤلاء مانع من التخيير مطلقا ، سواء سمع بشهرة أو بدونها ، وعلى الأول المانع منه

الشهرة لا مطلق السماع ، وقد يقال : مراد الناظم بالشهرة مطلق السماع استعمالا للخاص فى العام قال صاحب بغية الآمل : ويريدون بمجاوزة المشاهير أن يرد عليك فعل لا تعرف مضارعه ، كيف هو بعد البحث عنه فى مظانه ، فلا تجده ، ومجاوزة المشاهير ليست لكل إنسان ، وإنما هى بعد حفظ المشهورات ، فلا يأتى من لم يدرس الكتب ، ولا اعتنى بالمحفوظ فيقول : قد عدمت السماع فيختار فى اللفظة يفعل بالضم ، أو يفعل بالكسر ، ليس له ذلك .

وقال ابن عصفور بجواز الضم والكسر ، ولو اشتهر أحدهما فقط ، ولم يسمع الآخر أو سمع على غير شهرة ، هذا ما فسر به بعضهم عبارته وهو قول ثالث ، وعليه فيجوز فى يضرب الضم مع أنه لم يسمع إلا الكسر ، وفى يقتل الكسر مع أنه لم يسمع إلا الضم .

قلنا : هو باطل ، لأنه قياس فى معرض النص ، فلا يلتفت اليه .

وقال بعضهم : أراد ابن عصفور بجواز الضم والكسر سمعا أو لم يسمع إلا أحدهما جوازهما مع عدم شهرة أحدهما ، أما اذا اشتهر أحدهما فهو المتعين فيرجع الى المذهب الأول .

وقال ابن جنى : اذا انتفى سماع أحدهما وجب الكسر ، لأن الباب للمخالفة ، فكما أن ما كسر ماضيه بابه أن يفتح مضارعه فكذلك ما فتح ماضيه بابه أن يكسر مضارعه ، وهو قول رابع .

قل فى بغية الآمال : اذا عرف أن الماضى على وزن فعل بفتح العين ، ولم يعرف المضارع فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر ، لأنه أكثر والكسرة أخف من الضمة ، وكذا قال أبو عمرو المطرز حاكيا عن الفراء اذا

أشكل عليك يفعل بالضم أو يفعل بالكسر ، فتب على يفعل بالكسر ، فانه الباب عندهم ، والمختار الأول .

قال أبو عمر اسحاق بن صالح الجرمى : سمعت أبا عبيدة يروى عن أبى عمرو بن العلاء ، قال : سمعت الضم والكسر فى عامة هذا الباب ، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين إما على الضم فقط كقولك يقتل ويخرج ، وإما على الكسر فقط نحو قولك : يضرب فهذا الذى اقتصر على وجه واحد فيه لا بد فيه من السماع ، ومراده بأبى عبيدة ، أبو عبيدة الوهبى الأباضى من أصحابنا رحمه الله ورضى عنه ، وهو من العلماء المتقنين وترجمته مبسوطة فى السير ، ويكفى ما قاله الشمينى فى حاشيته المغنى أنه لم يكن أعلم منه فى الخوارج ، ولا فى غيرهم .

وقول صاحب فتح الأقفال : إنه تتبع مواد الصحاح والقاموس ، ولم ير مادة من هذا القسم إلا منصوصا على ضبطها بضم أو كسر أو بهما ، وأنه لم يظهر ما هو الذى يجوز فيه الوجهان قياسا عند عدم سماع أحدهما سهو وقصور ، فان صاحب القاموس قد تتبع وتفحص فى ذلك فضبط كل كلمة لم تشتهر بضم أو كسر بالضم والكسر ، وخلطها بما اشتهر ، ولم ينبه على عدم الشهرة ، وأن من ذلك عتل فان مضارعه لم يشتهر بضم أو كسر ، ولم يسمع أحدهما أو سمع بدون شهرة فنجيز فيه الآخر وهو بمثناة فوق ، ومعناه دفعه بتعنف .

ويفهم من قوله : اذا تعين بعضهما الخ أن ما شهر بكسر يكسر ، أو بضم يضم ، وأن ما فيه داعى الضم يضم ، وهو كونه متعديا مضاعفا ، أو واوى العين أو اللام ، أو دالا على الغلبة ، وأن ما فيه داعى الكسر يكسر ، وهو كونه واوى الفاء أو يائى العين أو اللام ، أو مضاعفا لازما .

كمـا أفهم قوله حيث خلا من جانب الفتح أنه إن لم يخل من جانبه وهو حرف الحلق يفتح ، فأما المشهور بكسرة فى المضـارع فنحـو : جـدبه : وخصبت الأرض ، وفيه لغـة بكسر الماضى وفتح المضارع ، وضربه وعضـبه ، وغصـبه ، وغلبه وقصـبه بالصـاد المهمـلة أى قطعه ، وقضبه بالضـاد المعجمة كذلك ، وكذب وكسب ، ونصبه وألته أنقصـه ، وكبته ردّه ، وكفته وصره ، ولفته صرفه عن وجهه ، ونصت وجلده ، وحرد عليه وحقـد ، ويقال بفتح المضـارع فيهما وكسر الماضى أيضـا ، ورفده وسفد الذكر على الأنثى ، وصـفده أوثقـه ، وعضَد الشجرة قطعها ، وعقـده وفقده ، وقصـده ونضـده جعل بعضا على بعض ، وحيده وحنذه شواه ، ونبذه وأسرّه وأصره عطفه ، وبشرَت به سررت ويقال أيضا بكسر الماضى وفتح المضارع ، وتبره دقه وحفرت أسنانه تآكلت ، ويقال بكسر الماضى وفتح المضـارع وحفر الأرض .

وحقر ذل ويقال أيضـا بضـم الماضى والمضارع ، وخسر ويقال أيضـا بكسر الماضى وفتح المضـارع ، وحظر فى مشيه تمايل وزفر وسفر كشف ، وصبر على البلاء وصـبره حبسه ، وعذره قبل عذره ، وعصره وعفـره وعقره ، وعكر الريح كثر غبـاره ، وكسره وكشر عن أسنانه ، وهـدر البعير ، وهصر الغصن عطفه وكسره من غـير إبانة ، وجنز الميت ستره ، وخبز الخبز وعجز ويقال بكسر ماضـيه وفتـح مضـارعه .

وغرز الإبرة وقفز ، وكنز الذهب ونبزه نتفه بأطراف أصـابعه ، وجلس وحبسه ، وشمس اليوم ، ويقال بكسره وفتح مضـارعه أيضـا وعبس وعكسه ، وغرس الشجرة وغطس فى المـاء ، وفرسـه قتـله ، وقبس ناراً ، وقرس البرد ، ويقال بكسر الماضى وفتح المضارع ، وكنس الظبى دخل كناسـه ، ولبس عليه الأمر وحمشت ساقه ، ويقال أيضـا بضـم الماضى والمضـارع .

وخدشه وخرشه وخمشه ، وغطش الليل أظلم وفتشه ، ونقش الشوكة استخرجها ، وحرص ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وغمصه عابه ويقال أيضاً بكسره ، وفتح مضارعه ، وقلص الظل انقبض ، وقنص الصيد وخفضه ، وربضت الشاة ، وعرض له كذا ويقال بكسره ، وفتح مضارعه وقبضه وفرضه ، وحبط ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وخبط البعير وخلطه ، وضرط وعبطه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ٠

وغمطه حقره ، وقسط جار ونشطه جذبه ، ولفظه ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وحذفه رمى به ، وحرف لعياله كسب ، وحرفه عن وجهه صرفه الى حرفه أى جانبه ، وحنف أى مال واستقام ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ٠

وخسف القمر كسف ، وخسف الشىء انخرق ، وخسفه خرقه ، وخصف الورق خطفه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وذرف سال ، وصدف أعرض ، وصرفه وطرف طرفه أغمضه ، وعرفه ، وعرفت نفسه أنصرفت ، وعصفت الريح ، وعطف وعلفها وقذفه رماه بالحجارة ، وعصف الغصن أى هصره ٠

وقصف العود كسره وأبانه وسمع له صوت ، وقطف الثمرة ، وكسفت الشمس وكشفه ، ونزف الماء نزحه ، ونزف بنفسه أى عدم وانقضى ، ونسف البناء نقضه من أصله ، وحذق فى الصنعة مهر فيها ، ويقال أيضا بكسر الماضى وفتح المضارع ، وحدق به طاف ، وحلق شعره ، وخرق الثوب ، وسرق وطفق ، ويقال أيضا بكسر الفاء وفتح المضارع ٠

وعتق العبد ، وفلقه شقه ، ولفقه خاطه ، ومزقه ونطق ه ونزق وهرق عند الغضب ، ويقال أيضا بكسره وفتح المضارع ، وكذا

فى أفك بمعنى كذب ، وأفكه صرفه ، وسبكه أذابه ، وشبك أصابعه وملكه حواه وملك على قومه ، وملك العجين أتقن عجنه ، وهتك استتر وهلك ، ويقال بكسره وفتح مضارعه ، وحمله وعدل ، وعزله ، وغزل القطن وغسله ، وفتله وفصله ، وقزل تعارج ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وقصله قطعه ، وقفل الشجر يبس شديداً ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وكبله قيده ، ونثل كنانته صب ما فيها ، ونزل بالمكان ، وهتلت السماء وهطلت وهمات ، وهزل فى كلامه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه وكذا فى ثلمه ، وجرم وجرمه قطعه ، وجرم الحكم أمضاه وحتمه ، وحسمه قطعه ، وحطمه كسره ، وختمه وختم عليه ، وخضمه أكله رطباً أو بأقصى الأضراس عكس القضم ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه .

وصرمه وظلمه ، وعزم عليه ، وعزم الأمر نفسه ، وعزم عليه بالله أقسم ، وعصم القربة جعل لها عصاماً ، وفصمه كقصمه أو هو بالفاء فى الرطب ، وبالقاف فى اليابس .

وفطم الرضيع وقسمه وقلمه ، وكظم غيظه ، وكظم البعير أمسك عن الجرة ، وكلمه جرحه ، ولثمه قبله ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، ولطمه ونظمه وهدمه ، وهزمه وهشمه كسره كهصمه بالمهملة ، وهضمه أذله أكله ، ويتم الصبى ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه وبضمهما .

ودفنه وصفن الفرس قام على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة ، وعمن أقام ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وغبنه وفننه وكفنه ، ونتن ريحه ، ويقال أيضاً بضمه وضم مضارعه ، وهدن سكن فهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها مكسور العين باشتهار .

وأما ما اشتهر بالضم فى مضارعه فنحو : ثقبه بالمثلثة أو بالنون

خرقه ، وحجبه وسلبه ، وخطب ورتب ثبت ، ورسب فى المـاء أغاص ، ويقال أيضـاً بضمة وضـم مضـارعه ، ورقبه ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه ، وسكب المـاء ونكبه صـبه ، وطلبه وعقبه خلفه ، وعزب أى غاب ، وكتب ، وندبه فى الأمر ، وندب الميت ، ونصب المـاء نقص ، ونكب عن الطريق ، ويقال أيضـاً بكسره وفتح مضارعه ٠

وهرب وثبت ، وخفت سكن ، وسكت وصمت ، وغلت فى حسـابه وقنت ، ونبت البقـل ونكت فى الأرض طعنها ، وحـدث ويضـم مع مضـارعه اذا ذكر مع قـدم لتناسب ، ومكث ويقال أيضـا بضـمه مع مضـارعه ٠

ونبث القبر ونبشـه بمعنى ، وخرج ودرج ورتج البـاب أغلقه ، وعوج فى سلم ، وفرجه فتحه ، ومرجه خلطه كمزجه ، ومسجه ومشجه ، وبرد المـاء ، ويقال أيضـاً بضـمه مع مضارعه ، وخضد الغصن كسره ، وخـلد وخمدت النار ، ويقال بكسره وفتح مضـارعه ، ورشد ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه ٠

ورصده وحرصه ، ورقـد وركد ، وسـجد وسرد الدرع نسجها ، وسرد الحـديث تابعه ، وسمد رفع رأسـه متحيراً ، أو سند فى الجبل صـعد ، وشرده ، وصـمد وطرده وعبـده وعضـده وعمـده أقامه ، وعمـد له قصده ، وقصد فى أمره اعتدل ، وكسد المتاع ، ويقال أيضـا بضـمه مع مضـارعه ، وكنده كفر بنعمته ، ولبد بالأرض مثلا لصق ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه ٠

ومجد ويقال أيضـاً بضـمه مع مضارعه ، ومسد الحبـل فتله ، ونشد الضـالة سأل عنها أو عرفها ، ونشدتك الله ، ونقـد الدراهم ، وهجـد ، وهمدت النار طفئت ، وهمدت الأرض ماتت ، وفلده قطعـه ،

ونفــد السهم خرج طرفه من الرمية ، وبكره ســبقه ، وبذر الحب فرقه كبزره ، وبسر وجهه عبس ، وبشره سرّه بخبر ، وبضره شـقه ، وبكر اليه أتاه بكرة .

وتجر وثبر هلك ، وثمرت الشجرة ، وجبر العظمُ وجبرته أكرهته ، وحبره ستره ، وحجزه وحظره ، ودبر ودثر ، وذكره وزجره وسبر الجرح اختبر غوره ، وستره ، وسجر التنور أحماه ، وسجر النهر ملأه ، وسطر الكتاب خطــه ، وسقرته الشمس أحرقته ، وسمر لم ينم ليلا ، وشجر اعترض ، وشطره قسـمه ، وشــكره وشمر ذيله ، وصبر طعامه جعله صــبرة ، وعبر الوادى قطعه عرضــاً ، والعبر الجــانب

وعبر الرؤيا ، وعبر الدراهم نظركم وزنها ، وعثر اطلع ، وعثر المال أخــذ عشره ، وعمر ، وغبر مكث أو ذهب ، وقــذره استقذره ، ويقال أيضــا بكسره وفتح مضــارعه ، وقسره وقصر عليــه ، وقصر عنــه ، وقصرها حبسها ، وقصر الثوب غســله ، وقطر المـاء ، وقفــر أثره ، وكفــر بالله ، ومطرتهم السماء ، ومكر ونــدر ، ونشرت الريح هبّت ، ونشر الميت انبعث ، ونشره بعثه ، ونصره ، ونضر الله وجهه نعمه ، ونظر اليه وفيه ، ونظر غريمه أمهله .

وهجره وهجر فى كلامه ، وبرز خرج الى البراز بالفتح أى الفضاء ، وحرزه كحرسه ، وعجزت المرأة صــارت عجوزاً ، ويقال أيضــا بكسره وفتح مضــارعه ، ونجــز الوعــد انقضى ، ويقال أيضــا بكسره وفتح مضــارعه .

ودرس ودرسه عفا وأعفاه ، ودرس الحنطة ، وركسه قلبه كنكسه ، ورمسه كتمه وأخفاه ، وقدس طهر ، ومكسه حقه نقصــه ، وملس ويقال أيضــا بضــمه مع مضــارعه .

وفرشه ونجش الصيدَ أثاره من مكانه ، وجلبه ونفش الصوف شعثه بأصابعه وفرقه ، وخرصه وحرزه وقدره وخلص صار خالصاً ، وخلص اليه وصل ، وخلص منه فصل ، وربص به انتظر ، ورقص وقرصته النملة ، ونقص الشيء ونقصه ، ونكص رجع عن الخير ، وركض وغمض خفى ، ويقال أيضا بضمه مع مضارعه ، وغمض عنه سامحه ونبض العرق تحرك ، ونفض الثوب وبسطه وثبّطه عن الأمر ، وسرط الطعام ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه •

وضبطه وفرط قبلهم تقدم ، وقشطه وكشطه ، ولقطه وجرفه كنسه ، وخرف الثمار خبأها ، وخلف فم الصائم ، وخلف بعد أصحابه ، وخلفه ناب عنه ، ورجف تحرك ، وردفه تبعه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وزلف وسلف مضى ، وقرف لعياله كسب ، ولطف به ، ونشف العرق ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه •

ونكف ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وبرق البصر تحير ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وبرق لمع ، وبزق وبسق وبصق ، وبسق النخل طال ، ورتق الثوب رقعه وفتقه خرقه ، ورزقه أنفق عليه ، ورشقه ورمقه بعينه نظر اليه اختلاساً ، وزلقت قدمه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وسلقه بالنار غلاه ، وبالكلام آذاه ، وشرقت الشمس ، وصدق فى الحديث وصدقه الحديث ، وصفقَ وصفقه ، وصفق الباب ردّه ، وطرقه أتاه ليلا ، وطرقه ضربه بالمطرقة ، وعرق العظم سلمت ما عليه من اللحم •

وفرَقَ بينهما فصل ، ومرق السهم خرج من الرمية ، ونسق الكلام نظمه ، ونفقت السلعة ، ونفقت الدابة ماتت ، وبرك جثا ، وتركه ودلكه مسحه ، ودلكت الشمس زالت ، ودلكت رجله زلقت ، وربكه خلطه كعبكه ، وسمك البناء رفعه ، وعركه دلكه ، وفرك الثوب حكه ،

وفرك الشيء فكه ، ونسك ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وأكله وأمله ، وبذله شقه ، وسباه لزمه أشد اللزوم ، وبطل وبقل النبات ، وحصل وخمل ، ودبل النبات ، ويقال أيضا بضمه مع مضارعه ، ومثله عبل أى صخم ، ورمل فى مشيه ، وشمله عمه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه •

وصقل السيف وطبل بالطبل ، وعذله لامه ، وغفل ، ومحلت يده نفطت من عمل ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وكذا فضل أى زاد ، وقتله وكفله ومطله ، ومقله فى الماء غمسه ، وفصل السهم ونفله أعطاه ، ونقله وحكم عليه ، وحلم فى نومه ورجمه ، ورسمه كرقمه ، وركمه ، وعجمه وعجم العود عضه ليختبر صلابته ، وكتمه ، ونجم الزهر طلع ، وهجم عليه ، وبطن خفى •

وحرنت الدابة وقفت عن الجرى ، ويقال أيضا بضمه مع مضارعه ، وحزنه وحسن وجهه ، ويقال أيضا بضمه مع مضارعه ، وحضن الصبى ، وخزن المال ، وضمنه حزره ، وقدره كخمنه ، وركن اليه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وسجنه ، وسفنت الريح هبت على وجه الأرض ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وسكن الدار ذلك الفقر ، ويضم أيضاً مع مضارعه ، وشطن بعد وقطن أقام كمدن ، وحرن على الشيء تعوده ، فهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها مضموم العين ، وسُمِعت أفعال كثيرة بالضم والكسر فى مضارعها مما خلا من جالب الفتح وداعى الضم والكسر : كجلب ، وحلب اللبن وخلبه بمخلبه ، وخدعه ، وعتب عليه لامه ، وكثبه بالمثلثة صبه ، ونسبه ورفته دقه ، وسبت نام كثيراً وسلت قطع أنفه ، وسمت حسنت سمته أى سيرته ، وحرت اللحم مزقه ، وحرث الأرض ، وفرث الكرش ، ونفث فيه ، ونكث العهد والحبل ، وحلج القطن ، وخدجت الناقة ألقت ولدها قبل التمام ، وفلج بحجته ، ونسج الثوب وحصده ، وحشد •

وضـمد الجرح ، وغمد السيف ، وأبر النخل لقحه ، وأثر الحديث نقله عن غيره ، وأجره على عمله ، وأطره عطفه ، وبطر الجرح شـقه ، وجزره قطعه ، وجزر البحر حسر ، وحـدر نزل بسرعة ، وحزره قدره ، وحسره كشـفه ، وحسر البعير انقطـع ، وحشرهم جمعهم ، وحصره ضـيق عليه أو عرف مقداره ، وختر عنه ، وخطر بباله ، وخفره أجاره ، وذبره كتبه ، وزبره الحاكم انتهره ، وزحر بالمزمـار ، وسـفر بينهم أصـلح ، وسمره بالمسمار ، وصـدر رجـع ، وعسر غريمه طلبه على عسره ، وغَدر وفتر عزمه ، وفسره كشـفه ، وفطره شـقه ، وقبـر الميت ، وقتر عليه رزقه ضـاق .

وقشره سلته ، ونثره فرقه ، ونذر على نفسـه وعد على شرط ، ونشر الخبر أفشاه ، ونفر الظبي شرد كاستنفر ، وهـدر دمه أبطـله ، وهـدر هو بطل ، وحجز وحزز الخف ، وركز ورمز ولمز ، ونشز وهمزه ، وبجس المـاء شقه ، وحدس وخنس ، ودرس الكتاب ، ورفسه برجله ، وغطس ، وعنسَت الجـارية جـاوزت حـدّ التزوج ، ويكسر فيفتـح مضارعه ، وقمسه فى المـاء غوّصه وقمس هو غاص ، ولمسه .

وبطش به وجرش الحبّ دقّه غير ناعم ، وعرش بنى عريشـاً ، ونفشت الغنم انتشرت ، ورفضـه تركه ، وعرض العود مدّه عرضـاً ، وعرض المتاع عليه ، وخرط الورق ، وربطه ، وسمط الجـدى نتف صوفه بالمـاء الحـار وشرط عليه كذا ، وشرطه الحجام ، وقسط أى عـدل ، وقمط شـدّ يديه ورجليه ، وقنط يئس ويضـم الماضى والمضـارع أيضـا ، ويكسر الماضى ويفتح المضـارع أيضـا .

ونبط البئر استخرج ماءها ، وهبط ، ورسف فى قيده ، ورشـفه مصـه ، ويكسر الماضى ويفتح المضـارع ، وعطف وغرف ، وقطف قارب خطوه ، وكنف الإبل آواها الى حظيرة ، ونطف المـاء سال ، وخرق الرجل

كذب ، وأبق العبد هرب ، ويكسر ماضيه فيفتح مضارعه ، ودفق الماء ، ودرق الطائر سلح ، وسبقه ، وفسق ، وحبكه أحكم شده ، وعكه مضغه وفتك به ، وأفل النجم ، وتبله قطعه ، وبذل المال ، وتفل بصق ، وجبله على كذا طبعه ، وجدل الحبل وحظله منعه ، وخذله خدعه ، وسدل شعره أرخاه ، وشمل الناقة غطى ضرعها ، وعتله جره بعنف ، وعضلها منعها التزويج •

وعقل الشيء فهمه أو شده أو وداه ، وعقل عنه أدى جنايته ، وعكل عليه التبس ، وقبل من السفر ، وكفل به ، ويكسر ماضيه فيفتح مضارعه ، ونسل مشى سريعاً ، ونكل عنه رجع ، وجثم الطائر لزم مكانه ، وجذمه بالمعجمتين قطعه ، وجزم على الحرف وقف ، وحجمه الحجام ، وحشمه أسمعه ما يكره ، وخدمه الخادم ، وسجمت العين الدمع أسالته ، وعتم بالإبل أبطأ بحلبها الى العتمة ، وعتم الماء تغير وأسن ، ويكسران فيفتح مضارعهما •

وختن الولد ، ورسن الدابة جعل لها رسناً ، وعطن الإبل صرفها الى عطنها ، وعجن الدقيق وعدن بالمكان أقام ، وعلن الأمر ظهر ، وغير ذلك ، وهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها يجوز ضم عينه وكسرها لو رودهما باشتهار هذا •

واعلم أن فعل المفتوح الذى ليس بحلقى قد يشاركه الضم فى مادة واحدة ، فتكون المادة مفتوحة ومضمومة ، ومضارعهما جميعاً مضموم : كرسب فى الماء ، ومكث ، وبرد الماء ، وجمد المائع وكسد المتاع ، ومجد الرجل ، وعجزت المرأة ، وملس الشيء ، وغمض وضعف ، ونسك وذبل النبات ، وعبل ، وحرنت الدابة ، وحسن وجهه ، وسكن فهو مسكين بضم عين الماضى وفتحها ، وضم المضارع مطلقاً •

وقد يشاركه الكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة ومكسورة ، ومضارع المفتوحة مضموم ، ومضارع المكسورة مفتوح : كسغب أى جاع ، ونكب أى مال ، وخمدت النار ، ورشد اهتدى ، ولبد لزق ، وقدره نفر منه ، ونجز الوعد ، وسرط الطعام ، وردفه ، ونشف الثوب العرق ، ونكف تكبر وبرق البصر دهش ولم يبصر .

وزلقت قدمه ، وشملهم عمهم ، وفضل زاد ، وعجلت يده ، وركن اليه ، وسفنت الريح هبت على وجه الأرض ، ومنه سميت السفينة ، وكمن له اختفى .

وقد يشاركه الضم فتكون المادة الواحدة مفتوحة ومضمومة ، ومضارع المفتوحة مكسور ، ومضارع المضمومة مضموم : كحقر الرجل ، وحمشت ساقه ، ونتن ريحه .

وقد يشاركه الكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة ، ومضارعه مكسور ، ومكسورة ، ومضارعها مفتوح : كخصب المكان ، وحرد عليه ، وحقد ، وبشرت به ، وحفرت أسنانه ، وخسر وعجز ضعف ، وشمس اليوم اشتدت شمسه ، وقرس البرد اشتد ، وحرص ، وغمصه بالصاد المهملة ، وعرض له ، وحبط عمله ، وغبطه وغمطه بالطاء المهملة استحقره ، ولفظه من فيه رمى به ، وحنف وخطف ، وجدق وطنق ، ونزق خف عند الغضب ، وأفك كذب وهلك وقزل ، وقذل الشجر ، وهزل فى الكلام ، وثلم الإناء ، وخضم الشىء ، ولثم فاها قبله ، ويتم الصبى وعمن .

وقد يشاركه الضم والكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة ومضارعها مضموم ، ومضمومة ومضارعها مضموم أيضا ، ومكسورة ومضارعها مفتوح : كثقب ورفث فى كلامه ، وعند عن الطريق

وعن الحقّ ، وأمرّ صار أميراً ، وعمر المال بنفسه صار عامراً ، وقذر صار قذراً ، وكدر صار كدراً ، ومضر اللبن صار حامضاً ، ونظر وجهه ولونه ، والغصن نعم وحسن ، وخمص بطنه خمصاً بالضم خلا ، وبغض صار بغيضاً ، ورفق به ، وسفل ضدّ علا ، وعقمت المرأة •

وقد يشاركه الضم والكسر ، مع أن المادة المفتوحة مضموم مضارعها ومكسور ، والمضمومة مضموم مضارعها ، والمكسورة مفتوح مضارعها : كخثر اللبن ، وعثر الماشى كبا ، وأنس به وقنط من الرحمة •

هذا وقد زعم صاحب فتح الأقفال أن فى جعل الناظم حرف الحلق جالباً للفتح تسامحاً لأنه شرط ، أى لا يفتح إلا اذا وجد حرف الحلق ، وليس المراد أنه اذا وجد وجب الفتح ، فانهم لا سبب موجب أى ليس حرف الحلق كلما وجد وجد الفتح لذاته •

قلت : ليس فى تسمية حرف الحلق جالب الفتح ما يوهم أنه يجلب الفتح وجوباً ؛ لأن قوله جالب الفتح فى قوة قضيته غير مقيدة بضرورة ولا دوام ، إذ لم يقل جالب الفتح ضرورة أو دائماً ، فهو موجد للفتح فى الجملة لا ضرورة ولا دائماً ، فهو شرط ، وسبب غير موجب •

وأيضاً لنا أن نقول : حرف الحلق وجوده علة بالنسبة لجواز الفتح ، وشرط بالنسبة لتحقق الفتح ، فيلزم من وجود حرف الحلق جواز الفتح بقضية أنه علته ، ولا يلزم من وجوده وجوده بالفعل بقضية أنه شرطه ، فحيث دل قوله جالب الفتح على الشرطية ، يكون المراد وجود الفتح ، وحيث دل على العلية ، يكون المراد جوازه •

وفى قوله : كالمبنى من عتلا ما فى قوله : وافتح موضع الكسر فى

المبنى من فعلا ، وقوله : بعضهما الضمير فيه عائد للكسر والضم المفهومين من قوله : فاكسر أو اضمم على ما تقرر فى محله .

الإعراب : عين مفعول مقدم لاكسر ، وحذف مفعول اضمم ، وذكره جائز ولو فضلة ، لأنه ليس على التنازع ، وقول صاحب تحقيق المقال ، وصاحب فتح الأقفال ، وأبى يحيى : إنه يجوز أن يتنازع فيه اكسر أو اضمم مع تقديمه ، يضعفه أن تنازع المتأخرين فى متقدم ، ولو أجازه بعض لكن منعه الناظم ، فلا يخرج بيته عليه ، ولا حاجة إلى ادعاء أنه جعل التنازع فيه ، وقدمه للضرورة والمضارع مضاف اليه .

ومن فعلت متعلق بمحذوف حال من عين ، أو نعت للمضارع ، أى المضارع المصوغ من فعلت ، فانظر ما مرّ فى نظيره .

وحيث ظرف مكان مجازى ، ويجوز للناظم أن يأتى بها ظرف زمان على القلة على قول الأخفش ، أى اذا خلا بنيت لافتقارها لجملة كافتقار الحرف لما بعده ، أو لشبهها به فى عدم التصرف التام ، أو لشبهها بالحرف فى المعنى معنى فى ، وهى مفتوحة الثاء أو مضمومتها ، أو مكسورتها ، والأول فصيح كالثالث ، والثانى أفصح ، والكلام على بنائها وسببه وإضافتها للجملة والمفرد ، وخفضها بمن أو الى ، وكونها مفعولا فى بعض المواضع ، وكون حوث فى لغاتها واستعمالها اسم شرط مطلقاً ، ومنعه مطلقاً وإجازته بشرط زيادة ما بعدها وغير ذلك أطلته فى النحو .

وتتعلق باكسر ، ويقدّر مثلها لاضمم على حدّ ما مرّ فى عين لا على سبيل التنازع ، وإنما لم أجعل عين مفعولا لاضمم ، وحيث ظرفاً له لاقتران اضمم بعاطف ، والعاطف له الصدر لا يخرج عنه

إلا فى التنازع ، وتقديم همزة الاستفهام عليه ، مع أنها مما بعدها فى قول فى نحو : (أفلم يسيروا) واذا جعلناها اسم شرط علقت بجوابها وهو اكسر ، وبنيت لما مر أو لتضمنها معنى أن الشرطية ، واذا جعلت شرطية على مذهب من يجزم بها ، ولو خلت من ما مطلقاً .

أو مذهب من يجزم بها خالية من ما بشرط نيتها ، أو مذهب من يجعلها اسم شرط كذلك ، لكن لا يجزم فلا يجوز جعل عين مفعولا لاكسر ، ولا متنازعا فيه ، لأن معمول الجواب لا يتقدم على أداة الشرط ، اللهم إن بنى على جواز تقديمه ضرورة ، أو على مذهب الكسائى من جوازه سعة ، بل مفعول لمحذوف دل عليه اكسر واضمم .

وجاز تعليقها اذا جعلت شرطية بفعل الجواب ، أو بفعل الشرط إن لم نقل بإضافتها لفعل الشرط وفاعله ، أما اذا قلنا : باضافتها وهو الصحيح فلا ، لأن المضاف اليه لا يعمل هو ولا جزؤه فى المضاف .

وخلا ماض مستتر الفاعل جوازاً ، ولا محل لهما إن جعلت شرطية جازمة ، ومحل الجزم الفعل وحده ، ولهما الخفض بإضافة حيث اذا لم تجعل جازمة ، أو جعلت جازمة وبنينا على القول بإضافتها ، ولو جازمة ، وهو القول الحق ، وحذف ما الزائدة بعدحيث الشرطية للضرورة من أحسن الضرائر ، لأن فيها رداً الى الأصل ، ويرجح شرطيتها الفاء بعدها .

وأما ما ذكره أبو يحيى من أنها اذا جعلت غير شرطية ، لم يكن لها عامل فباطل ، لأن العامل اكسر أو محذوف ، ثم ذكر أبو يحيى بعض هذا بعد ذلك .

ومن جالب متعلق بخلا مضـاف الى الفتح ، وكالمبنى أى كالمضارع المبنى متعلق بمحـذوف حال من ضـير خلا ، أو بمحـذوف نعت لمصدر محـذوف على حـذف مضـاف ، أى خلواً ثابتاً كخلوّ المبنى من عتلا ، أو بمحـذوف خبر لمحذوف ، أى ذلك كالمبنى ، والجملة معترضـة أو بخـلا ، ومن عتلا متعلق بالمبنىّ ، والفاء زائدة فى ما بعد حيث لتضمنها معنى الشرط ، ولو لم تجزم أو رابطة لجوابها إن جعلت اسـم شرط جازم أو غير جازم ، لكن إن جعلت جازمة فالجملة بعد الفاء أو مع الفاء فى محل جزم ، وإن لم تجعل شرطية أو جعلت شرطية غير جازمة فلا محل لهـا ، لأنهـا مستأنفة .

ويجوز جعلها رابطة لجـواب أما مقدّرة أى أما عين المضـارع فاكسر ، وجملة قولنا : وذاك كالمبنىّ معترضـة مطلقاً إلا اذا جعلنـا فاكسر جواباً مقدما لإذا على القول بجوازه مطلقا ، أو ضرورة إن أجاز الناظم اتباعه ، وعليه فعامل عين وحيث اكسر أو اضـمم على التنازع محذوفين مقدرين قبلهما إن أجاز تنازع المحذوفين ولا محـل لهـا إن جعلناها دليل الجـواب ، أعنى جملة فاكسر لأنها (حَ) مسـتأنفة أو جعلناها جـواباً مقـدماً ، لأن الشرط غير جـازم إلا إن جعـل اذا جازمة شـعراً ، فمحلها الجزم .

وجمـلة اضـمم مثلها فى المحل وعدمه لعطفهـا عليها واو حرف عطف ، واضمم أمر مستتر الفاعل وجوباً وواو ، أو مكسـورة لالتقاء الساكنين ، ويجوز ضـمها لكون الضم حركة همزة الوصـل بعـدها لو أثبتت ، بل تبعـاً لضـمة الميم بعدها لضعف الساكن بعدها لسكونه ، وذلك شـأن الضـم اللازم أن يتبع له الساكن قبله الساكن المسبوق بهمزة الوصـل المتصـل به ساكن قبله لا للنقل منهـا ، لأنها لم تثبت فضـلا عن تحركها ، ونقل حركتها ، قيل : ويجـوز فتحها تخفيفاً .

واذا ظرف زمان مستقبل متعلق بجوابه المقدر المدلول عليه باكسر ، أو بجوابه المذكور وهو اكسر على القول بأنه الجواب وهو فى نيته التقديم على جوابه ، أو بتعلق باكسر على أنه خارج عن معنى الشرط ، بل يتنازع فيه اكسر أو اضمم المذكورين قبله اذا جعلناها شرطية جوابها اكسر ، أو غير شرطية ، وتعيين فاعل لمحذوف فسرّه اعتزلا بالبناء للفاعل •

قال صاحب التحقيق : فافتعل بمعنى فعل ، أو نائب لمحذوف يفسره اعتزلا بالبناء للمفعول •

قال صاحبه : فيكون مطاوعاً لفعل عند من أثبته ، وجملة اعتزل المذكورة لا محل لها ، لأنها مفسرة ، وللمحذوفة محل خفض بإضافة اذا اليها ، وإن قلنا : بعدم اضافة اذا لشرطها جاز تعليقها بفعله ، ولا محل للجملة ، والفعل المقدر يقدّر غير مقرون بقد ، لأن اذا لا يكون شرطها مقرونا بقد ، وكذا غيرها ، ولا يضرّ ذلك اقتران المفسر بها كذا ظهر لى ، ثم رأيت صاحب التحقيق ذكر ذلك وقال : إن التفسير عهد فيه ما هو أوسع من هذا ، ولا يلزم من مصاحبة قد للمفسر أى بكسر السين أن تكون كذلك مع المفسَّر بالفتح ، ويجوز على مذهب الأخفش وغيره جعل تعيين مبتدأ ، وقد اعتزل خبره ، ويجوز على مذهب الكوفيين ، وعليه الناظم فى بعض مصنفاته جعل تعيين فاعلا أو نائبا مقدماً ، وبعض مضاف اليه تعيين مضاف هو للهاء بعده ، والميم زائدة ، والألف كذلك دالة على الاثنين ، وبنيت الهاء لوضعها على حرف أو لشبهها بهاء إياهما وإياه فى المعنى ان قلنا : الضمير إيا ، وقيل : الضمير هما ، وبسطت ذلك فى النحو •

ولفقد متعلق باعتزل المحذوف أو المذكور ، وقم للوزن والرّوى ، ولا تنازع بين المحذوف المذكور على الصحيح مضاف لشهرة ، وتاء

شهرة مفتوحة أو مكسورة بدون تنوين منصباً لصرفه الوزن ، أو مكسورة بتنوين مكسور لالتقاء ساكنين على حذف همزة ، أو للضرورة •

وداع معطوف على شهرة ، وقد حرف تحقيق مكسور القاف لالتقاء الساكنين ، أو مضمومة لأن حركة الهمزة بعدها لو ذكرت ضمة اذا بنينا اعتزل للمفعول ، بل تبعا لضمة التاء ، وفاعل اعتزل أو نائبه مستتر جواز •

تتمة :

لو قدم الناظم البيت الثانى لم يكن إشكال ، ولو قال بدلهما كسرٌ وضمٌ :

لمين آلات من فعلا

إن لم يكن داع أو مشهور ما نقلا

لم يكن إشكال أيضاً ، وكان اختصاراً لجمعه المعنى ، والناظم أتى بالمعنى الواحد فى البيتين ، ولكن تحذف ياء الآتى من هذا البيت ، ويكون فى عين داع وجهان : كسره من غير تنوين للوزن ، أو مع تنوين مكسور لالتقاء ساكنين على حذف همزة ، أو للضرورة ، وإنما قدم موجبات الكسر والفتح والضم ، على جواز الوجهين ، لأنها وجودية ، ورفعها هو الموجب للتخيير ، ولا ريب فى تقديمها ، لأن الطرف الوجودى يعرف به السلبى ، ولا يقال : لم خصّ جالب الفتح ، لأنا نقول لم يخصه ، لأن قوله : داع شامل لجالب الضم والكسر •

فصل :

هو غالباً ما اشتمل على مسائل ، وقد مرّ تعريفه وتعريف التراجم ، قال الأندلسى فى محصله شرح مفصل الزمخشرى : هو

الحجز بين الشيئين ، ومنه فصل الربيع ، لأنه يحجز بين الشتاء والصيف ، فكان ينبغى أن يوصل ببين فيقال : فصل بين كذا وكذا إلا أن المصنفين يجرونه مجرى الباب ، فيصلونه بفى فيقولون : فصل فى كذا ، كما يقولون : باب فى كذا ، وهو خبر لمحذوف ، أو مبتدأ لمحذوف ، وسوغ ابتداءه تخصيصه بتنوين الوحدة ، وفى المطول إدخال التنوين فى الإثبات سور الجزئية أو وصفه بمحذوف ، أى فصل عظيم أو مفيد أو صغير ، أو حصول الفائدة كما أثبته المتقدمون وابن هشام والسعد ، كابن الدهان .

اذا حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكرة أو مفعول المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، فيكسر الصاد على حد التقاء الساكنين ، أو يفتح لتحصل الخفة ، وعدم التقائهما ، أو ينقل فتحة اللام الى الصاد ، وسكون الصاد الى اللام ، هذا ولا يخفى أن الفعل إما أن يسند الى الظاهر أو الى الضمير البارز المنفصل ، أو الى الضمير المستتر ، فيبقى على حاله نحو : رمى زيد ، وإنما رمى هو ، وهو رمى ، وباع زيد وضرب ، وإما الى ضمير بارز متصل لا يسكن له آخر الفعل وهو الألف والياء والواو ، فيبقى عين الفعل على حاله كباعا مع الألف ، ومع الواو كباعوا وتقلب العين المعتلة ياء إن كان أصلها ياء ، وواواً إن كان أصلها واواً مع ياء المخاطبة كبيعى وقولى إلا فى نحو اختار من غير الثلاثى فتبقى .

وحاصل الأمر أنه كالمضارع ، ويكسر فاؤه إن كان أصل العين ياء وتضم إن كان واواً إلا إن كان المضارع يفعل بالفتح بقى كما هو نحو : خافا وخافوا وخاف ، ويفتح آخر الفعل للألف ، ويضم الواو ، ويكسر للياء مطلقاً ، وإن كان آخره معتلا بالألف ردت الى أصلها مع الألف نحو : رميا ودعوا بفتح الياء والواو ، إلا إن اتصلت به تاء التأنيث حذفت : كرمتا ودعتا ، وتحذف مطلقاً مع

الياء والواو نحو : ارمى وادعى يا هند ، وارموا وادعوا ، ويكسر ما قبلها للياء ، ويضم الواو ، وشذّ حذفه مع الألف نحو : الزيدان رما بالألف ممدودة للأعلى ، وهى ألف الاثنين ، ولام الكلمة محذوفة وقد يفتح ما قبل الواو للتخفيف .

ولا تغير الواو والياء بالحذف إن حركتا عينا أو لاما مطلقا كعورا وبقيا إلا مع الواو ، فتحذف الياء آخراً وسواء فى ذلك المعتل الثلاثى وغيره إلا أن لام الكلمة المعتل تقلب ياء مطلقا فى غير الثلاثى ، وكذا عينها إلا فى الماضى ، فلا تقلب العين ، وذلك مبسوط فى محاله .

وإما الى ضمير بارز متصل يسكن له آخر الفعل وهو التاء والنون ونا ، فتصون لام الكلمة إن اعتلت الى أصلها من واو أو ياء ، وتحذف عينها إن التقى ساكنان ، ولا يحذف أحدهما ان تحرك كبقى ورضى وعور وحول ، وذلك على الإطلاق .

لكن إن كان ثلاثياً متصرفا خصّ بنقل حركة العين الى الفاء ، إلا إن كانت حركتها فتحاً فإن الفاء تحرك بما يجانس العين ياء كان أو واواً ، ولا يغير الصحيح ، والى بعض ذلك المختصر أشار بقوله :

وانقــل لفــاء الثلاثى شكل عين اذا اعـ
ـتلت وكان بتــا الإضــمار متصــــلا

أو نونــــه اذا فتحــــا يكــون فمنـــ
ـه اعتض مجانس تلك العين منتقـلا

أى انقل الى فاء الفعل الثلاثى ، وهى الحرف الأصــلى الأول منه حركة عينــه ، وهى الحرف الثانى الأصلى اذا كانت هــذه العين معتلة ، أى حرف عــلة ساكناً ، وكان الفعل متصلا بتاء المتكلم ، أو تاء المخاطب ، أو تاء المخاطبة ، أو بنون الإناث ، ومن نزل منزلتهن أى أو بناء الموضوع للمتـكلم ، ومن معــه ، وللمعظم نفســه ، واذا كانت حركة العين فتحة ضــمت الفاء إن كانت العين واواً ، وكسرت إن كانت ياء عوضــاً عن فتح العين ، وبياناً للواو والياء ، واذا كانت حركة العين ضــمة نقلت للفــاء أو كسرة نقلت للفــاءأيضــاً .

مثال المضــموم العين : طال ضــد ّ قصر ، واذا اتصــل به أحد الضــمائر المذكورة حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لأنها ساكنة وآخره ســكن للضــمير ، وتنقل حركة العين وهى الضمة ؛ لأن أصــله طو ُل بضــم الواو الى الفاء وهى الطاء تنبيهاً على بنيــة الكلمة ، ولئلا يقــع الإجحاف بحــذف العين وحركتها جميعاً فيقال : طلت بضم الطاء وسكون اللام .

ومثال المكسور : هاب ، واذا اتصــل به الضــمير حــذفت الألف لالتقاء الساكنين ، لأنها ساكنة وآخره ســكن للضــمير ، وتنقل حركة العين الى الفاء تنبيهاً على البنيــة ، ولئلا يقع الإجحاف والعــين هى ما عنه الألف ، وحركتها الكسرة ، لأن أصلــا هَيِبَ بكسر الياء والفاء

الهاء فتقول : هبت بكسر الهاء وسكون الباء ، ولو بقى أول الفعل وهو فاء الكلمة على فتحه بدون نقل حركة العين اليه ، لم يعلم أنه من باب فعل بالضم ، أو فعل بالكسر ، أو فعل بالفتح ، وقد مرّ ذلك مبسوطاً مختلفاً فيه .

وتقدم سبب قلب الواو والياء ألفا ، وتقول فى خاف : خفت بكسر الخاء وسكون الفاء ، أصله خوف بكسر الواو ، وقلبت ألفاً واتصل به الضمير فسكن آخره ، فالتقى ساكنان وحذف الأول وهو الألف ، ونقلت كسرة أصله الى الفاء وهى الخاء ، وإنما قلنا : إن الضمة والكسرة فى الفاء منقولتان من العين ، لأن أول الفعل المبنىّ للفاعل مفتوح .

ومثال المفتوح العين : قال وباع ، أصلهما قول وبيع بفتح الواو والياء ، قلبتا ألفا بعد سلب فتحهما لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما ، واذا اتصل به الضمير قيل : قلت وبعت بضم القاف دلالة على أن ألف قال عن واو ، لأن الضم يجانس الواو ، وبكسر الباء دلالة على أن ألف باع عن ياء ، لأن الكسر يجانس الياء ، وسكون اللام والعين لاتصال الضمير بهما ، فلسكونهما حذف الألف قبلهما ، إذ لو ثبتت لالتقى ساكنان فى غير الوقف ، ومن غير أن يكون الأول حرف علة ، والثانى مدغماً من كلمة واحدة ، فالضم دلالة على أن العين واو ، والكسر دلالة على أنها ياء .

ويدل على أنهما دلالة لا أصالة أن أول الماضى المبنى للفاعل فى مثل ذلك مفتوح لا مضموم ولا مكسور ، ولو أبقى على فتحه لفاتت تلك الدلالة ، ولو نقلت اليه فتحة العين لم تكن فائدة فى النقل ، لأن نقل فتحة عينه الى فائه لا يدل على أن وزنه فعل بالفتح ، لأن أول الماضى مفتوح فتعذّرت الدلالة على الوزن ، فراعوا الدلالة على كون

العين واواً أو ياء ، لئلا يجحفوا بحذفها ، وبعدم الإشعار بأن أصلها واو أو ياء .

وقد يقال : هلا اقتصروا على بيان الوزن ، فيبقوا الفاء على فتحها فرقاً بين فعل المفتوح وفعل المضموم والمكسور ، فيبقون أول المفتوح على الفتح وينقلوا حركة العين الى الفاء فى المضموم والمكسور ، أو هلا نقلوا فتحة العين للفاء بعد زوال فتح الفاء للفرق المذكور ، ولتنقل حركة فعَل وفعُل وفعِل من العين الى الفاء لا حركة المضموم والمكسور فقط .

ولا يقال بأنهم حافظوا على بيان العين واواً أو ياء ، وبيان كونها مفتوحة يعلم من المضارع ونحوه كالأمر واسم الفاعل ، لأنه يقال : هلا حافظوا على ذلك فى المضموم والمكسور ، مع أنّ بيان ضمه أو كسره يعلم مما ذكر أيضاً ، وما ذكره الناظم مذهب جماعة منهم الكسائى .

قال ابن الحاجب : الصحيح فى باب قال وطال ضدّ قصر أن الضم فى فائه عند اتصال الضمير لبيان الواو لا للنقل ، وكذا فى باب باع وراعوا فى باب خاف بنية الكلمة أ ه . بتصرف .

وقد مرّ أنه إنما قيدنا طال بضدّ قصر ، لأنه المضموم وهو لازم بخلاف طاله بمعنى فضله ، فانه مفتوح متعدّ ، وتعلم حركة العين المعتلة بالمضارع ، واسم الفاعل ، فان كان المضارع بالألف كيخاف علم أنّ الماضى مكسور العين ، لأن يفعل بالفتح لا يكون مضارعاً لفعل بالفتح فى المعتل إلا شاذاً أو بتداخل لغات ، ولا لفعل بالضم كذلك .

وإن كان بالياء كبيع علم أن الماضى مفتوح العين ، إذ لو كان مضموما لما كان مضارعه على يفعل بالكسر إلا شاذاً ، أو بتداخل ، ولأن الضم فى ذوات الياء مفقودة إلا هيؤ ، لكنه غير متصرف للمضارع له ، وياؤه مصححة ، ولو كان مكسوراً لما كسر مضارعه ، والكسر فى الماضى والمضارع شاذ ، فلا يحمل عليه •

وإن كان المضارع بالواو نظر الى وصفه المقابل لاسم فاعل من نحو : ضرب فإن كان على فعيل فالماضى مضموم العين ، لأن فعيلا منه يبنى غالباً وأصالة كطويل ضد قصير ، وصف طال يطول ، وإن كان على فاعل علم أنه فعل بالفتح ، لأن فاعلا فرع فى فعل بالضم كقال يقول فهو قائل ، وطال يطول فهو طائل ، بمعنى فضل فهو من الطول بمعنى الفضل ، وهذا إيضاح ما ذكره أبو يحيى •

وقد مر أنه قلنا : أصل طال ضد قصر طول بالضم لمجىء وصفه على طويل ، وإن أصل خاف خوف بالكسر لمجىء مضارعه على يفعل بالفتح ، وإن أصل قال قول بالفتح لا بالضم لتعديه ، لأن فعل المضموم لا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل على ما مر ، ولا بكسر لأن مضارعه يقول ، وإن أصل باع بيع بالفتح ، وإن عينه ياء لأن مضارعه يبيع بالكسر والياء ، وجل ذلك يعلم من كلام أبى يحيى المذكور ، واللام فى قوله للفاء بمعنى الى ، وقوله الثلاثى نعت لمحذوف أى الفعل الثلاثى ، ولو ذكر الفعل ولم يقيده بالثلاثى ، أو لم يذكر الفعل ولا الثلاثى •

وقال : انقل شكل العين للفاء ، لصح لأن الكلام فى الفعل الثلاثى والباب له ، وكذا لم يقيده بالماضى لذلك ، ولعله قيده بالثلاثى لأجل أنه قال : فصل ، فقد يتوهم الإطلاق فى الثلاثى وغيره ، أو فى غير الثلاثى ، ولكن الحق أنه لا يتوهم ذلك ، لأن الباب للماضى

الثلاثى ، والباب يشتمل على فصول فلا يخرج عن الماضى الثلاثى إلا بقرينة ، وقد ترجم بعد للمضارع مطلقا ، ولا بنيـة المزيد على ثلاثة ، وسكن ياء الثلاثى للوزن وهى الياء المتحركة من يـاء النسب المشدّدة لما سكنها التقى ساكنان ، فحذف الأولى وهى الياء الساكنة ، أو حذف المتحركة للوزن ، وبقيت الأولى ، وهذا أولى لأنه لا حاجة الى إسكان الثانية ، والأول أولى فى الوقف •

وإن قلنا : أعطى الناظم الوصل حكم الوقف ، حكمنا بالأول ، وقد أطلت ذاك فى حاشية التمرين فانظره •

والثلاثى بضم الأول نسب لثلاثة على غير قياس كما قاله الجار بردى ، والقياس فتحه ، وكذا رباعىّ وخماسى وغيرهما بالضم ، وزيادة الألف والقياس عدم الألف ، وشكل الأول بما شكل قبل النسب فى أربعة وخمسة وغيرهما ، وقيل : إنّ ذلك منسوب الى ثلاث ورباع ونحوهما بضم أولهما على أنهما دالان على ثلاثة واحدة ، وأربعة واحدة ، بلا تكرر كما هو مذهب سيبويه •

ويجوز ذلك أيضاً على مذهب غيره من دلالتهما على تكرر ، ولكن استعملا فى ثلاثة واحدة ، وأربعة واحدة استعمالا انهما فى جزء معناهما مجازاً ، وفيه تكلف ، واحترزنا بالثلاثى من غيره كأجاد وأقال وأبان وأخاف واستعمان وانقاد ، فانه لا يغير بالنقل ، ولا بشكل الفاء بحركة تناسب العين لئلا يخرج عن كلامهم ببقاء الكلمة على وزن لم يرد ، ولتحصيل الحاصل فى نحو أجاد وأقال وأبان وأخاف واستعان ، لأن الإعلال بالنقل قد حصل قيل لأن الأصل أجوَدَ وأقيَل وأبيَن وأخوَف واستعوَن بفتح الواو والياء ، وسكون ما قبلهما ، ونقل فتحهما للساكن قبلهما ، فقلبتا ألفا وللإجحاف بالكلمة لأنها قد سكن آخرها للضمير ، وحذف لتسكينه ما كان قبله ساكناً ، وهو الألف كذا قيل •

وفيه أنه لا إجحاف إلا مثل الإجحاف فى الثلاثى ، ولئلا يلتبس غير نحو استعان بالثلاثى المضموم والمكسور ، واحترز بقوله : اذا اعتلت عما صح فيه حرف العلة كعور وحول وصيد ونحوها مما مرّ فى محله ، فإنهّ لا ينقل فيه عند الإسناد الى الضمير شكل العين الى الفاء ، ولا تحذف عينه لأنه لم يلتق ساكنان ، ولا تحرك الفاء بحركة تجانس العين ، بل يجرى مجرى الصحيح ، وكذا فى غير الثلاثى مما صح نحو استحوذ فمراده بقوله : اعتلت أنها كانت حرف علة ساكناً ، فخرج حرف العلة المتحرك كما رأيت ، فتعبيره باعتلت ولو قبله أبو يحيى وصاحب فتح الأقفال وغيرهما غير صواب ، لأن اعتلال الكلمة عندهم كونها فيها حرف العلة ، سواء كان صحيحاً أى محركاً ، أو غير صحيح أى ساكنا ، فيشمل كلامه نحو عور مع أنه لا ينقل فيه ولا تحرك الفاء بما يجانس العين ، لأن العين فيه لا تحذف فضلا عن أن يحتاج الى بيانها بتحريك الفاء بحركتها ، أو بيان حركتها .

والصواب أن يعبر بأعلت رباعيا أو علت ثلاثيا ، لأنهما لا يشملان إلا حرف العلة الساكن فنحو : قال وباع وخاف واستعان وأجاد معلول ومُعَلّ ومعتلّ ، ونحو عور واستحوذ معتل لا معلول ولا معل ، فكل معل ومعلول معتل ، ولا عكس فبين معل ومعلول ، وبين معتل عموم مطلق لصدق أحدهما وهو المعتل على كل ما صدق عليه الآخر وزيادة من غير عكس ، وهذا الآخر معل ومعلول ، والذى صدقه كل أعم مطلقاً ، والآخر أخصّ مطلقاً ، والإعلال تسكين حرف العلة .

ويطلق على تغيير حرف العلة التخفيف وتحته القلب ، كما فى قال ، والحذف كما فى قلت ، والإسكان كما فى تقول .

والجواب : أن الناظم أطلق اللفظ العام وأراد الخاص ، فمراده باعتلت الدال على عموم حرف العلة أعلت أو علت الدال على حرف العلة الساكن أو إن اعتلت مطاوع أعلت نحو : أنجرته فانتجر ، وأنصفته فانتصف ، وأشعلت النار فاشتعلت ، وأضرمتها فاضطرمت ، وأوقدتها فاتقدت ، أو مطاوع علّ كجمعته فاجتمع ، وغممته فاغتمّ ، وما مرّ من تعريف الإعلال بتغيير حرف العلة للتخفيف هو ما لابن الحاجب .

وخرج بتغيير حرف العلة تخفيف الهمزة ، فليس بإعلال ، لأن الهمزة عند الجمهور ليست حرف علة ، وخرج به أيضا الإبدال فى نحو : أصيلال فى أصيلان .

وخرج بالتخفيف نحو : عألم بالهمزة بساكنة فى عالم ، فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية ، وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه ، إذ وجدا فى نحو : قال ووجد الإعلال بدون الإبدال فى نحو : تقول ، والإبدال بدون الإعلال فى أصيلال ، ويجمع الإعلال على ما قالوا القلب كما فى قال ، والحذف كقلت ، والإسكان كتقول .

وأما الاعتلال فيطلق على كل كون كلمة فيها حرف علة أو أكثر أصلا أو زائدا ، سواء كانت الكلمة حرفا أم اسما أم فعلا ، وقد يطلق على المثال خاصة غلبة .

وحدّ الزنجانى والعلامة التفتازانى المعتل بأنه فى الاصطلاح ما أحد أصوله أو حروفه الأصلية حرف علة ، وخرج بالأصلية نحو : اعشوشب وقاتل وتفيهق ، فان الأصول عشب وقتل وفهق ، ودخل فيه المثال كوعد ، والأجوف كقال ولا يخرج اللفيف بقوله أحد

حروفه ، لأن اللفيف ولو كان حرفان عليان من أصوله ، لكن يصدق عليه أنّ أحد حروفه حرف علة ضرورة ، لأن الواحد جزء للاثنين فصاعداً ، وتحقق الجزء لازم لتحقق الكل قاله الناصر اللقانى .

ويبحث فيه : بأن ذات الواحد هو الجزء اللازم تحققه لتحقق ما فوقه ، وليس الكلام فيه ، وأما مفهومه الذى الكلام فيه فهو الذات مع وصف الوحدة ، أى الانفراد ، وذلك غير جزء لما فوقه ، ولا لازم له ، بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات واحدة ، باعتبار واحد ، ففيه جزء زائد على مفهوم الجزئية ، وهو قيد الوحدة ، ومن ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه على وجه الاستقلال ، وفى غيره وهو ما فوقه كذلك باعتبار ما فيه من وصف الوحدة فيقال : هذا واحد ، وهذان اثنان ، وهؤلاء ثلاثة ، فيعتبر مفهوم كل واحد منها ، وهذا المفهوم المستقلّ باعتبار الوصف تتحقق به المغايرة ، سواء سمى عدداً أم لا ، لأن التسمية أمر لفظىّ خارج عن الاعتبار ، فلا يقال : الواحد ليس بعدد ، لأنا ولو سلمنا أنه غير عدد لكن مفهومه معتبر .

وكونه لا يسمى عددا مبحث أم خارج لا يتوقف عليه اعتبار المفهومية ، لأن اعتبارها فيما تعتبر فيه للدليل الدال على الاعتبار فى المسمى ، سواء سمى بالاسم الخاص به أم لا ألا ترى أن الدليل دال على اعتبار المفهومية فى الشرط ، مثلا فى أكرمك إن جئت سواء سمى شرطاً أم لا ، مع أن التحقيق أن الواحد عدد .

قال اللقانى ولا تنسى فى هذا المقام ما نصوا عليه من أن الشىء قد يؤخذ بشرط شىء أو بشرط لا شىء ، أو لا يشترط شىء .

قال ابن قاسم : وكان غرضه من هذا تأييد اعتراضه ، وأن الواحد هو الذات بشرط شىء هو الوحدة أى الانفراد فيتوقف على

وجـود الانفـراد ، فلا يكون جزاء لـما فوقه للمنافاة كمـا قرره ، وستعلم ما فيه •

وقال البخارى : لعل مراد اللقانى جواز أن يعتبر أحـد الحروف لا بشرط الوحـدة ، بل من حيث ذاتـه ، فيصـدق باللفيف ، فيكون كالعذر للسعد ، وأشـار ابن قاسم الى ذلك ، وزيادة بقـوله الظـاهر أنه مندفع بأحـد أمرين :

إما بتسليم أن الجزء وهـو ذات الواحـد ، وهـو الذى اعتبره الزنجانى ، فقوله : أحـد حروفه أى ذات من ذوات حروفه حـرف عـلة ، وأما وصف تلك الذات بوصف الوحـدة فهو عنـوان خارج عن حقيقة تلك الذات ، ولـما كان من العنوان كذلك لا يلزم اعتبـاره فى الحكم ، ويكفى صدقه فى الجملة ، وفى بعض الأحـوال •

وإما بمنع أن الجـزء هو مجرد الذات ، بل الجـزء هو الذات ، مع وصف الوحدة ، لكن لا نسلم أن الوحـدة التى هى وصف الواحـد بمعنى الانفراد ، بل هى بمعنى عـدم التعدد ، ولا شبهة فى أن مجموع الذات والوصف بهذا المعنى جزء لـما فوقه ، ولازم له •

فقول المصنف يعنى الزنجـانى أحـد حروفه ، معنـاه شىء من حروفه ، متصف بعدم التعدد ، وهـذا صادق بكل واحـد من الحرفين ، فان كلا منهما شىء متصف بعـدم التعدد ، ومع جـزء من مجمـوع الاثنين ، بخلاف مجموع حرفين من حروفه ، فانه شىء من حـروفه ، لكنـه ليس متصفا بعدم التعدد •

فحاصل التعريف : هو الفعـل الذى شىء من حروفه موصـوف بعـدم التعدد حرف علة ، ولا شبهة فى صـدقه حينئذ على اللفيف ،

لأن كلا من حرفيه شىء من الحروف موصوف بما ذكر ، وكل منهما مع هذا الوصف جزء من مجموعهما مما فى قول الزنجانى ما أحد أصوله واقعة على الفعل على ما قال السعد ، والحق وقوعها على الاسم ، والحرف أيضا سواء كان الاسم متمكنا أم لا .

قال الطبلاوى : لك أن تتوقف فى صحة ما قاله الشيخ ، يعنى اللقانى ، فانه لو اعتبر فى مفهوم الأحد الانفراد ، لم يصدق على غير اللفيف أيضا اذا انفراد ، وهو باطل اتفاقا ، لا يقال . المراد الانفراد عن غيره من حرف العلة لا مطلقا ، لأنا نقول : هذا التخصيص باطل أيضا ، بدليل أن اللفيف يوصف الواو مثلا من حروفه بأنه أحد حروفه ، مع عدم انفرادها عن غيرها من حروف العلة .

قال ابن قاسم : قول اللقانى : بل مضاد له عائد لقوله : ولا لازم له دون ما قبله ، اذ الجزء لا يمتنع أن يضاد الكل بالمعنى الذى ذكره ، وقوله : ومن ثم صح مفهوم العدد فيه ان أراد به المفهوم الأصولى ، أى التقييد بالواحد يخرج غيره ، وبالأكثر يخرج الواحد ، ففيه بحث ، لأنه ان كان المشار اليه قوله : وذلك غير جزء الخ ، ففيه أن صحة ذلك الاعتبار لا تتوقف على ما ذكر ، بل ممكنة مع تحقق الجزئية ، واللازمية لجواز أن يختص بعض الأحكام بالجزء دون الكل أو باللازم دون الملزوم أو بالعكس .

وان كان قوله : لعدم صدقهما الخ ، فكذلك لجواز أن يختص بعض الأحكام بأحد المفهومين من حيث خصوصه دون الآخر ، وان صدقا على ذات واحدة باعتبار واحد .

هذا وقد قال صاحب فتح الأقفال : قوله : شكل عين اذا هو بنقل حـركة همزة الى تنوين عينا أ • هـ •

قلت : وجهه أنه لو نون عيناً بدون نقل كسرة همزة إذا الى تنوينه لكان البيت غير مخبون العروض ، وخبن العروض فى البسيط كالضرب واجب فى غير العروض والضرب المقطوعين إلا شاذاً كمـا أوضحته فى شرح قوله : فهاك نظما ، والخبن هو حذف الحـرف الثانى الساكن فى الجـزء ، أى عـدم الإتيـان به ، واذا سكن التنوين ولم يكسر كان هو ذلك الثانى مذكـوراً ، واذا كسر فتحـذف الهمزة لنقـل كسرتها ، وجـدت الجزء ليس فيه حـرف ثان سـاكن ، ويتوصـل الى ذلك أيضـا بمنع صرف عين ، أى بإسقاط تنوينه ضرورة ، ولـكن اختـار النقل لأنه أمر اختيارى ، ومنع حـرف المنصرف ضرورى ، فافهـم لا كنت من جهـال هذه البلاد •

واعلم أن تاء : اعتلت الأولى للشطر الآخـر من البيت ، وعينـه لشطر الأول ، وكـذا فى قوله : فمنه النـون للشطر الأول والهـاء للشطر الآخـر ، وشكل عـين حركتهـا المنطـوق بها ، هـذا مراده وأصـل ذلك فى الكتـابة •

قال فى القاموس : شكلت الكتاب بفتح الكاف خفيفة ، وأشكلته أزلت عنه الإشكال أى بضبط القلم ، ويجـوز أن يكون بصريح النطق ، وربما أفهم قوله : اذا اعتلت أنها اذا كانت حرفا صحيحا لا تنقـل حركتها للفاء ، مع أنهـا تنقـل قياسا نحـو : حسن زيد بضم الحـاء وسكون السين وفتح النـون ، ورفع زيد الأصـل حسن بفتح الحـاء وضم السين ، سلبت فتحة الحـاء ، ونقلت ضمة السين إليهـا ، فبقيت السـين ساكنة ، ونقول : ظرف زيد بضم الظاء نقلا من الراء ، وسكون الراء ، ورفـع زيد ، وعلم زيد بكسر العين نقـلا من اللام ، وسـكون اللام ، ورفع زيد ، وقد مر ذلك •

وذلك أن الشرط ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، وقوله : اذا اعتلت شرط فيلزم من عدم الاعتلال عدم النقل وهو باطل ، لأن النقل موجود مع عدم الاعتلال كما رأيت .

ويجاب : بأن المشروط له وجوب النقل كما تدل عليه صيغة الأمر فى قوله : انقل لفاء إذا الأمر للوجوب على الصحيح ما لم تدل قرينة على خلافه ، ومعلوم أنه اذا انتفى الاعتلال ، انتفى وجوب النقل ، والنقل فى نحو حسن وظرف وعلم غير واجب ، فقد لزم من عدم الشرط الذى هو الاعتلال عدم المشروط الذى هو وجوب النقل ، كذا ظهر لى وهو مبنى على أن المراد بالشرط المذكور ما يشمل اللغوى وهو النحوى .

وأما لزوم وجود النقل عند وجود الشرط الذى هو الاعتلال والاتصال بالضمير ، فليس لذات وجود الشرط ، بل لبيان حركة العين ، وللاستبقاء للعين على أن الناصر اللقانى قال : وأما الشرط اللغوى وهو مدخول إذا وأخواته فالمحققون على أنه ملزوم والجزاء لازم ، أو سبب والجزاء مسبب ، فوجوده مستلزم لوجوده استلزاماً لذاته لاقتضائه إياه اقتضاء ذاتياً ، أو جعلياً نحو : ان جئت أكرمتك ، وتخلفه عنه إنما هو لانتفاء شرط أو وجود مانع .

ويجاب أيضا : بأن الناظم لا يرى الأخذ بمفهوم الشرط ، وبسط ذلك فى الأصول ، وخرج بقوله : وكان بتا الإضمار الخ ما اعتلت عينه ، ولم يتصل بالضمير المذكور ولا بنا كطال زيد ، وخاف بكر ، فإنه لا تنقل فيه حركة العين للفاء ، وكذا لا ينقل فى نحو باع ، لأنه لو نقل لقيل : طول وخيف فيلتبس بالمبنى للمفعول على لغة من يكسر فى باب المبنى للمفعول كقيل ، أو يضم كبوع ،

وحمــل على ذلك قال وباع ، ولأنــه لو نقــل لقيل قول وبيــع بفتح أوليهما وسكون ثانيهما فيلتبســان بالمصــدر ، ويلتبســان فى الخــط بقول بضم أوله وبيع بكسره ، ولأن من العــرب من يقول قـوُل كبــوع قال بعض ذلك سيبويه وأبو على .

قال صاحب تحقيق المقال : فروا من اللبس فى قال وباع ، ولــم يفروا منــه فى قلت وبعت وخفت ، وفعلوا النقــل مع الضمير المذكور ، ولم يراعوا اللبس لأنهم جعلوا النقــل فى حال ، وتركه فى حال ، علامة فارقة بين البنــاء للفــاعل والبنــاء للمفعــول ، إذ لــو كان التغيير للمفعــول لزم ، ولأنهم أرادوا أن لا يجحفوا بالكلمة اذا كانوا مضطرين الى زوال حركة العين استثقالا ، ولابــد من حذفها لالتقاء الساكنين ، فاستثقلوا حذف العين وحركتها ، فنقلوا لذلك .

وقيل : انهم نقلوا ليدلوا بالتغيير على أن الفعل متصرف ، ولذا لا يكون هذا فى الحروف لجمودها كليت ، ولا فى غير المتصرف كليس ، فاذا قلت : لست لم تكن ثم حــركة تدل على العين كمــا قيل ، وفيــه نظر إذ ليس فى ليس حــركة فتنتقل إلا أن يقال اعتبــاراً بالأصــل ، فإن أصلها إما فـعــل أى بالكسر ، وإما فـعُـل أى بالضم فيمن قال : لست بضم اللام أ . هـ .

وأما النقــل فى نحــو : عــور وصيد اذا اتصــل به الضــمير أو لم يتصــل ، فجائز لا واجب ، وتوهم بعض عدم الجواز فتقول : عير وصــيد بقلب الواو ياء ساكنة لكسر العين قبلها ، وكسر الصاد ، وأسكن الياء وقل النقل فى المعــل بدون اتصال الضمير كما مر فى زال وكاد ، قال الشــاعر :

وكيــد ضــباع الحــى يأكلــن جثتى

وكيــــد خـــــراش يــوم ذاك ييتيم

وعلة ذلك أمن اللبس مع قلته ، لأنه لا يبنى للمفعـول منهمـا ، وقصر الناظم تـا للضرورة ، أو على لغـة تا بلا همـزة ، وأضافهـا للضمار لأدنى ملابسـة ، لأن التـاء تـدل على صاحبها بإضمار رأى بخفـاء بالنسبة الى دلالـة الظاهر ، ولأنهـا تسمى ضميراً ومضمراً ، والإضمار يشمل التكلم ، وخطاب المذكور وخطـاب المؤنث ، وسـواء فى تاء الخطاب انفـردت أو اتصلت بما يـدل على اثنين أو جمـاعة : كقلتما وقلتم وقلتن ، وطلتها وطلتم وطلتن ، وخفتمـا وخفتم وخفتن ، وبعتما وبعتم وبعتن ، وكان النـاظم جعل الضمير التـاء فقط دون لواحقها ، وهو قول ومط ذلك غير هذا ، وأراد بقوله : أو نونه الإناث ، ولو استعملت فى الذكور والهـاء عائـدة للإضمار ، والإضـافة فيـه كالإضافة فى تاء الإضـمار ، ويقى على النـاظم نا وهى مرادة لـه ، والأصـل أو نونه أو نا فحـذف العاطف والمعطوف إن أجـزنا ذلك فى أو فهو من باب الاكتفـاء ، وإنمـا اقتصر عنهـا لأنها فى النقـل والحذف موافقة لها فى العلة ، أعنى للتـاء والنون .

وما يتوهم من فتح الأقفال والصغير من أن المـراد بنونه ما يشمل نون الإناث ونا ، لا يخفى ضعفه ، لأن نا لا يقـال لـه نون نص فى المعنى أن ما فيه حرفان ينطق بلفظه مثل نا فتقول : نا ، أو تعبر عنـه بالضمير ، ولا تقـول النـون والألف اللهـم إلا أن يقـال اضـافة نون الهـاء للحقيقة ، لأن الإضافة ، كما قال السيد ، تنقسم انقسـام أل ، وأطلق لفظ النـون على نا تعبيراً باسـم البعض عن الكل مجـازاً مرسـلا لعلاقة البعضية والكلية ، أو إحداهما ، وأراد بالنـون نـون الإناث ، ونا استعمالا للكلمة فى حقيقتها ومجازها معـاً فى حال واحد ، وعبارة واحـدة ، بناء على جـواز ذلك ، لأن لفظ نون حقيقة فى نـون الإناث مثلا ، مجاز فى نا كما رأيت .

ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف قولـه : واذا فتحـا إلخ قال صاحب التحقيق : ظاهر فى أن التحـويل إنما يكون مع الإسـناد الى الضمير لا قبله ، لقوله : فمنـه اعتض ، أى من الفتح عوض ، وانقل أى عوض من فتح العين ما يناسب العين ، وهو الضم ان كانت العين واواً لكسر إن كانت ياء حـال كون ذلك المناسب منقولا أى مجلوباً ، أى مأتياً به من خارج الى الفاء لا من العين .

قال أبو عثمان : اذا قلت فـعـل أى بتحريك العين صـارت العين تابعة للفاء أى فى الفتح ، وذلك باع وقال وخاف وهاب ، وإنما فعلوا ذلك كراهة أن يلتبس يفعل أى بالبناء للمفعول حيث أتبعوا العـينَ الفـاءَ وقالوا : بوع وقول .

قال ابن جنى : هـذا القول من أبى عثمان يدل على أنهم ينقلون بَيَع وقَوَم ، أى بفتح الياء والواو الى بِيع وقُوم أى بكسر الياء وضـم الواو ، كما ينقلون بيَعت وقوَمت يعنى بفتح الياء والواو الى بيعت بكسر الياء ، وقومت بضم الواو ، ولا فضـل بين فعل وفعلت ، وسألت أبا على يعنى الفارسى عن هـذا فقال : نعم ، ينقلون فعـل كما ينقلون فعـلت ، ووزن متصـلا مفتعل أصـله مُوتَصِل أبدلت الواو الساكنة ، وهى فاء الكلمة تاء ، وأدغمت فى تاء الافتعال ، وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لتقارب مخرجيهما ، ومنافاة الوصـف ، لأن حرف اللين مجهور ، والتاء مهموسة .

قال فى الخلاصـة : ذو اللين فا تا فى افتعال أبدلا كما بسـط فى محـله ، ووزن اعتض بفتح التـاء افتل ، الأصـل اعتوض بكسر الواو وسكون الضـاد ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفـا بعد سلب حركتها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ووزن اعتوض افتعل ومعنى الافتعال هنا الاتخاذ أى اتخـذه عوضـاً ، أو مطاوعة فعل بالفتح أى أطع من أمرك بالعوض ، وفيه أن مطاوع المتعدّى لواحد

يكون لازماً ، وهــذا متعدّ ، أو لموافقة المجرد أى عضـــه ، أى اجعله عوضـــاً ، والمراد عوض عن الفتح شـكلا مجانساً لأعين ، منتقلا الى الفاء ، وهــذا بناء على نقل نحو : قال ، الى فعل بالضـــم ، وباع الى فعل بالكسر ، أما على عــدم النقل فالمراد عوض عن الفتح مجانســاً منتقلا من خارج الى الفاء ، ويجوز فتح القاف مطلقـاً على أنّ الأصل منتقلا به •

الإعراب : الواو للاستئناف ، وانقل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ولفـــاء متعلق بانقل ، والثلاثى مضـــاف اليه ، وشـــكل مفعول انقل ، وعين مضـــاف اليها شـــكل ، واذا ظرف زمـــان مستقبل ، واعتلت ماض مستتر الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة وهى حرف على الصحيح لا فاعل ، والجملة فى محل خفض بإضـــافة اذا اليها ، وجواب اذا مقـــدّر بعد قوله أو نونه ، وفى فعـــله تعلق اذا ، والدليل عليه انقل •

وزعم بعض أن دليل الجـواب هو الجواب ، ومن علق اذا بشرطها لم يضـــفها الى جملته ، وإن خرجت اذا عن الشرط تعلقت بانقل قبله ، كما يقول من يجعـــل انقل جـــواباً متقـــدّماً اذا لم يعلقها بشرطها ، وكان ماض مستتر الاسم عائداً ذلك المستتر الى الثلاثى ، وبنا متعـــلق بمتصـــلا ، وقدّم للوزن والرّوى ، مضاف للإضمار كما مرّ ، ومتصلا خبر كان ، والجملة معطوفة على جملة اعتلت ، أو حال بدون تقـــدير قـــد عند كثير ، أو بتقـــديرها على مذهب من لا يجيز مجىء الجمـــلة الماضـــوية المتصرف فعلها ، المجرّد فعلها من حرف النفى ونحوه حالا ، إلا إن قرنت بقـــد •

ومذهب المصنف الجواز ، فلا حاجة الى تقدير قـــد ، وصـــاحب الحال ضمير اعتلت العائد المعين على حـــدّ : جـــاء زيد وقـــد طلعت الشمس •

وزعم أبو يحيى أنّ صاحب الحال هو الثلاثى ، ويرده أن الثلاثى

مضـاف اليه ، ولم يستوف شرط مجيء الحال كـذا قيل ، والجـواب أنه له مسوغ ، وهو كون المضـاف ، وهو فا جزء المضـاف اليه ، لأن فاء الكلمة جزء منهـا ، أو عاطفة لنون على تا ، وأجاز بعض أن يقال : تا بلا همزة فى السـعة ، وعليه فلم تقصر تا فى البيت للضرورة ، وليست ممدودة ، ثم قصرت وبسطت ذلك فى حاشية التمرين ، والواو للاستئناف أو للعطف ، واذا ظرف متعلق بيكون بدون إضـافته الى جملته ، أو باعتض وهو الصـحيح ، لأنه الجـواب ، فتضـاف لجملة الشرط ، وفتحاً خبر مقـدم للوزن على يكون ، ويكون مضـارع مستتر الاسم عائداً ذاك المستتر الى شـكل عين .

وزعم بعض أن فتحاً خبـر ليكون مقـدرة تاليتة ، لإذا مفسرة بيكون المذكور ، وبسطته فى حاشية التمرين ، والفاء رابطـة لجـواب اذا ، ومنه متعلق باعتض ، واعتض أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة جـواب اذا ، وقـدّم منه للوزن والحصر ، ومجانس أى ملائم ومناسب مفعول اعتض ، وتلك مضـاف اليه ، بل تى مضـاف اليه حذفت ياؤه لالتقاء الساكنين ، والمشـهور أن الأصـل تاء حذفت الألف للساكن ؛ وكسرت التاء واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب ، والعين نعت أو بيـان أو بدل على ما مرّ ، ومنتقلا حال مقدّرة ، لأن الانتقال بعـد التعويض لا مصـاحب له ، وصاحب الحال ضمير اعتض أو مجانس ، بل موصـوفة المحـذف أى شيئاً مجانساً وإضـافة مجانس لفظية .

ويجوز كونه حالا من ضـمير مجانس ، ومنتقلا على الأول بمعنى ناقل أو هو اسم مفعول افتفتح قافه بمعنى منقول موافق نقـل ، قاله صـاحب التحقيق .

ويردّه انّ المتكلم المعوّض لا يـكون منقولا ، وعلى الثـانى بمعنى تنقل بفتح التاء والنون ، وتشديد القاف مفتوحة أو مطاوع نقل كـذا قـال ، وفى كثـير من النسـخ : فَعَنْه اعتض وهو أحسن ، والله أعـلم .

بـــاب
ابنيـــة الفعـــل المزيد فيـــه

الفعل بكسر الفاء مقابل الاسم ، والحرف والحاصـــل من المصدر ، وبالفتح مصـــدر فعل بفتح العين يفعل بفتحهما وهو القياس ، وضمها وكسرها كما للسعد فى شرح الزنجانى ، والسيد فى شرح المفتاح ، وقال اللقانى ذلك بحسب الاصطلاح ٠

وأما لغـــة فهما مصـــدران ، فالمفتوح لم يخرج عن المصـدرية البتـــة ، والمكسور خرج عنها اصطلاحا الى الكلمة المقـابلة للاســـم والحرف ، ويوافقه قول السعد فى المطول ، يســـتعمل المكســور للفظ والحـــدث ، وقد يقال : أراد بالحدث الضرب من ضرب مثلا لا مدلول مصـــدر فعل يفعل ، وقول الهندى سمى فعلا لتضمنه الفعل اللغوى ، وهو المصـــدر يوافقه ، لكن يبحث فيه بأن ما تضمنه الفعل الاصطلاحى من المصـدر هو الفعل بالفتح لا بالكسر كما فى الصـــحاح ، وذكر فى التوضـــيح فى بحث الحسن والقبح أن المكســـور يطلق على المصـــدر وعلى الحاصـــل به ٠

قال اللقانى : ولا تقضى سوى التزام ما فى التوضـــيح أو الحمل على التسامح ، فكأنه أراد بالتضمن الاستلزام ، وبقوله : وهو المصدر حاصـل المصـــدر على حـــذف مضاف ، أو على تسمية الحاصل بالمصدر باســـم المصـــدر ، ولا خفاء أنّ الفعل الاصطلاحى يستلزم اللغـــوى الحاصـــل بالمصدر ، فجاز أن يسمّى به ٠

واعلم أن ما يصـــدق عليه الفعل الاصطلاحى إما ثلاثى ، وإمـــا رباعىّ ، وكل منهما إما مجرد أو مزيد فيه ، وكل منها إما سالم أو غير

سالم ، إن كانت حروفه الأصلية ثلاثة فثلاثى ، أو أربعة فرباعى ، فإن بقى على حروفه الأصلية فمجرد أولا فمزيد فيه ، فإن خلت حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم ، وإلا فغير سالم .

وقد مرّ الثلاثى والرباعى ، والصحيح والمعتل ، والمهموز والمضعف ، والكلام الآن فى المزيد فيه ، والزيادة تكون للإلحاق ولغيره ، والإلحاق مطلقاً جعل مثال على وزن مثال أزيد منه زيادة حرف أو أكثر ، أى جعله موازناً له فى عدد الحروف ، وفى الحركات والسكنات ، ولذا لا يجوز فى الملحق الإدغام مطلقاً ، ولا الإعلال فى غير الأخير ، ويجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للأصلى فى الملحق به ، ليعامل معاملته فى أحكامه كالتصغير والتكسير ، فنحو : قردد ملحق بجعفر ، فيقال : قريدد وقرادد كجعيفر وكجعافر .

واعلم أن المزيد فيه إما ثلاثى الأصول فيصير بالزيادة ، رباعيا إن زيد حرف واحد ، وخماسيا إن زيد حرفان ، وسداسيا إن زيد ثلاثة .

وأما رباعى الأصول فيصير بالزيادة خماسياً إن زيد واحد ، وسداسيا إن زيد اثنان ، وللرباعى المزيد ثلاثة أوزان :

تفعلل بفتحتين فسكون ففتح : كتدحرج ، والزائد التاء على ما مرّ .

وافعنلل بسكون الفاء وفتح العين ، وسكون النون وفتح اللام الأول : كاحرنجم الزائد الهمزة ، والنون وهما لمطاوعة الفعل الرباعى الذى لا زيادة فيه .

وافْعَلَلَّ بسكون الفاء وفتح العين واللام ، وتشديد اللام الثانية نحو : اقشعرّ ، وقيل : ملحق باحرنجم ، زادوا الهمزة وأدغموا الأخير ، وعلى الإلحاق يكون مزيد الرباعى وزنين ، ويدل على إلحاقه اتحاد مصدرهما تقول : اقشعرّ اقشعراراً ، كاحرنجم احرنجاماً ، وفيه أنه لا دليل فى ذلك كما يأتى إن شاء الله ، فإن شأن المصدر المبدوء وبهمزة الوصل واحد ، والحق أنه مقتضب أى موضوع على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل ، أو كالأصل مع خلوه عن حرف مزيد لمعنى أو للإلحاق ، وقد يطاوع فاعل بفتح العين قبلها همزة ساكنة كاطمأن مطاوع طامن ، لكنه دخله القلب المكانى أى قدمت الميم فى اطمأن ، وأخرت فى طامن ، وقيل الأصل تقديم الميم .

وإنما يكون اتحاد المصدرين دليل الإلحاق فى الأفعال ، والملحق الذى له أصل سابق كجلبب لدحرج ، وأصل جلبب جلب ، وأدى له كالأصل كاشعر لاحرنجم ، والمراد اتحادهما فى الزنة بأن تقع حروف الميزان فى الفرع الملحق موقعها فى الأصل الملحق به ، لا مجرد التوافق حركة وسكونا ، ولذا حكم على اقعنسس بمماثلته ، وإلحاقه باحرنجم ، ولم يحكموا على استخراج بأنه ملحق باحرنجم ، مع أنه موافق له حركة وسكوناً ، لأن استخرج على خلاف ما ذكر فى الأصلية والزيادة بالنسبة الى احرنجم أما فى الأصلية ، فلأن الفاء وهى فاء وقعت موقع النون الزائدة فى احرنجم الذى هو الأصل ، وأما فى الزيادة فلأن النون واقعة فى هذا الأصل د الفاء والعين وليس الفرع ، وهو استخرج كذلك .

والفرق بين الملحق والأصل ، أن الملحق يجب أن يكون فيه زيادة للإلحاق دون الملحق به مثلا يجب فى باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين ، دون باب دحرج ، ويجب فى باب اقعنسس وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم ، وعلى هذا القياس نحو : تدخرج ، فإنه ملحق

تقعسس بتدحرج من حيث تكرير اللام ، لا من حيث زيادة التاء أولا فإنها فيهما والفرق بين الملحق والمتشعب أن زيادة الحرف فى المتشعب لقصد زيادة معنى ، كما أن زيادته فى الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ لا لذلك ، بل ليعامل معاملته ، وان صحبه معنى وهذه العبرة بالفعللة لاطرادها وعمومها فى جميع صور فعلل .

قال اللقانى : إن قلت الإلحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة ، فكيف يكون اتحادهما دليلا على الإلحاق الذى هو عليه ، والدليل يغاير المدلول ؟

قلت : الإلحاق جعل الكلمة من باب غير بابها الأصلى ، واتحادهما مغاير له لازم ، واللازم يصح أن يكون دليلا على الملزوم ، ودليل الإلحاق عند جار الله أن حرف الإلحاق ما ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف له ، كواو حوقل ، ولام شملل ، وهذا أولى لجريانه فى الأسماء والأفعال ، فليس المراد من زيادة الالحاق أن لا يصحبها معنى أصلا كما قيل ، لأن معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل ، بل أن لا يكون لإفادة معنى كزيادة همزة أكرم ، وراء فرح بالتشديد ، وألف فاعل بفتح العين ، فلا يقال : إنها للإلحاق وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعى ، وذلك لظهورها فى معنى آخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظى ، مع إمكان المعنوى والمزيد لغير الإلحاق لابدّ لزيادته من معنى .

واذا قيل مثلا : إن أقال بمعنى قال فتسامح نحو : ما يقال فى من فى مثل : (ما من إله) إنه زائد لما لم يفد سوى المعنى الحاصل ، وتأكيده ، وكذا همزة أقال أفادت المبالغة كما للرضى فى شرح الشافية .

وأما الثلاثى المزيد فيه ، فإما ملحق بالرباعى المجرد عن الزيادة ، وهذا منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء ، وله ستة أوزان : تفعــل ونفعل ، ويفعل وهفعل ، وسفعل ومفعل : كترمس ونرجس ، ويرنأ وهلقم ، وسنبس ومدرع .

ومنــه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعــد الفاء وقبل العين ، وله ستة أوزان أيضــا : فيعل وفعول ، وفنعل وفهعل ، وفأعل بفتح العين قبلها همزة ساكنة ، وفمعل نحو : بيطر ، وجورب وسنبل ، ورهمس وطأمن ، وزملق .

ومنــه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعد العــين وقبل اللام ، وله أربعة أوزان : فعنل وفعمل ، وفعيل وفعــول نحــو : قلنس وجلمط ، وعديط وهرول ، ولنا خامس وهو : فعتل ككلتب .

ومنــه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعــد اللام ، وله أربعة أوزان أيضــا : فعلى وفعلم ، وفعلن وفعلس ، نحــو : ســلقى وغلصــم ، وقطرن وخلبس .

وإما ملحق بالرباعى الأصول ، المزيد فيه ، وهــذا منه ما ألحق بباب احرنجــم ، وله خمسة أوزان : فعنلا بهمزة بعــد اللام ، وافعلنى بألف بعــدها ، وافعنلل بزيادة إحــدى اللامين ، وافونعل وافعنلس نحو : احبنطأ واسلنقى ، واقعنسس واحونصــل ، واعلنكس .

ومنه ما ألحق بباب تدحرج وله تسعة أوزان : تفعلى وتفهعل ، وتفعلت وتفعنل وتفنعل وتفعيل ، وتفوعل وتفعــول ، وتفعل نحــو : تسلقى وترهشف ، وتعفرت وتقلنس ، وتســنبل وتعذيط ، وتجــورب وترهوك وتمدرع .

وإما مماثل للرباعى غير ملحق به ، وله ثلاثة أوزان : افعلّ وفعّل ، وفاعل نحو : أعلم كأكرم ونحو : قدس بالتشديد ، وقاتل بالفتح .

وإما مزيد فيه أيضاً غير ملحق بالرباعى ، وغير مماثل له ، وهو ما فى أوله همزة وصل ، سواء كان خماسياً أو سداسياً ، فالخماسى له أربعة أوزان : افتعل وانفعل ، وافّعل بتشديد الفاء ، وافعلّ بتشديد اللام نحو : اعتدل وانطلق ، واظّلم بتشديد الظاء أصله اظتلم ، قلبت التاء ظاء وأدغمت فيه الظاء ، واحمرّ بتشديد الراء .

والسداسى له عشرون وزناً : استفعل وافعالّ بتشديد اللام ، وافعوعل وافعوّل بتشديد واوه ، وافعنلل واافاعل بتشديد الفاء ، أصله تفاعل قلبت التاء من جنس فاء الكلمة ، وأدغمت فيها بعد الإسكان وجىء بهمزة الوصل ، وافّعّل بتشديد الفاء والعين : أصله تفعّل بتشديد العين فقط ففعل فيه ذاك ، وافتعال بألف ودونه ، وافعيّل بتشديد الياء ، وافعولل وافعنلى وافعالّ بتشديد اللام الثانية ، وافعلّل بتشديد الأولى ، وافونعلّ وافوعلّ بتشديد اللام ، وانفعلّ بتشديد اللام ، وافتعلّ بتشديدها ، وافعمل بتشديد الميم ، وافهعل بتشديد اللام ، وافعالّ بزيادة همزة قبل اللام المشددة نحو اجفأظ ، وزاد بعضهم افعل بتشديد الفاء والعين ، وافاعل بتشديد الفاء اللذين ليس أصلهما تفعّل وتفاعل بناء على ثبوتهما .

وذكر المصنف فى كتبه ستة وأربعين وزنا ، ومثال تلك العشرين : استخرج واحمار بتشديد الراء ، واخشوشن واجلوّد بتشديد الواو ، واحرنجم وادّارك بتشديد الدال ، أصله تدارك أبدلت التاء دالا وسكنت وأدغمت وجىء بهمزة الوصل ، واخصم بتشديد الخاء

والصـــاد ، أصـلـه تخصمَّم بتشديد الصاد ، أبدلت التاء خاء ، وأدغمت وجلب همزة الوصـــل ، واقتدار بفتح التاء وبألف بعد الدال ودونه ، واهبيَّخ واعثوجج ، واسـلنقى واشمخرَّ بتشـــديد الـــراء ، واجرمَّز بتشديد الميم ، واحونصل واكوَّأل بتشديد اللام قبلها همزة ، وانكسرّ بتشديد الراء ، واكتسبّ بتشديد الباء ، واهرمَّع بتشـــديد الميــم ، وارهشفّ بتشد الفاء ، وجملة ذلك ثمانية وستون وزناً على خلاف فى بعضـــها ، وافنعل بتشديد اللام الآخرة وزيادة الأولى تاسع وستون كاســلهم ، وهو مذكور فى النظم ، وافعالل بالفك متم ســبعين نحـــو : احرارَرَ الرَّجل أى غضــب .

والدليل على ما ليس بملحق منها عـدم اتحاد مصـــدره ومصدر ما قــد يدعى أنه هو ملحق به ، كافعل وفاعل وفعل بالتشديد ، فإنهـــا لم تلحق بدحرج لعـــدم مجىء مصـــدرها كدحرجةٍ ، وذكر صـــاحب التحقيق أنّ مزيد الثـلاثى ســبعة وعشرون ، وينقســـم الى ثلاثة أقســـام :

الأول : زيادته للإلحاق فيكون على بنـــاء الرباعى ، وذلك ســـتة أبنيـــة : فوعَل ككوثر ، وفيعل كبيطر ، وفعول كجهور ، وفعنل كقلنس وهو قليل ، وفعلل كشـملل ، وفعلى كســـاقى فهـــذه ملحقة بفعـــلل كدحرج ، بدليل مجىء مصـــدرها كمصدر دحرج الذى هو دحرجةٌ ، وتلحقها التـــاء كما تلحق دحرج .

الثـــانى : ما على شـــكل الملحق لا ملحق ، وهو افـعـــل وفاعَل وفعَّل مشـــدداً ، وتلحق التاء الأخيرين كتقاتل وتكلم .

والثـــالث : ما لم يشاكله وهو تسعة ، ثلاثة خماســـية : تفعـــل وانفعل وافتعل ، وستة سداسية : استفعل وافعالّ وافعوعل وافعوَّل

بتشديد الواو ، وافعنلل نحو اسحنكك ، وافعنلى ، وهذان الوزنان الأخيران ملحقان باحرنجم من مزيد الرّباعىّ •

ومزيد الرباعى ثلاثة : تفعلل كتدحرج ، وافعنلل كاحرنجم ، وافعلّل كاطمأنّ ، فذلك أربعة وثلاثون بناء ، عشرة بالتاء وأحد عشر بهمز الوصل وغيرها بدونهما تسعة فى الثلاثى ، واثنان فى الرباعى ، وأربعة أصول ، وستة ملحقة بالثلاثى ، وثلاثة على وزن الملحق •

قال : هذا هو المعلوم عند الأكثرين فى عدّ المزيد ، وزيدت أبنية شاذة ، فذكر ابن عصفور يفعلّ بفتح الياء والعين واللام ، كيرنأ لحيته صبغها باليرناء وهو الحناء ، وتفعلت بفتح التاءين والفاء واللام كتمغفرت ، وزاد الزبيدى أفعالا تبرأ من عهدتها افعيل كاهبيخ ، وافعولل كاعثوجج ، وافونعل كاحونصل •

قال : ذكر صاحب كتاب العين هذه الأفعال ، ولم أسمعها لغيره ، ولا أحقها فعهدتها عليه ا هـ •

وكتاب العين فيه مناكير لا يعول على ما انفرد به ، لما علم من عدم صحة نسبته الى الخليل أو لكونه لم يصحح •

قال الزبيدى : وقد جاء فعنل حكى بعض اللغويين سنبل الزرع ، وأسبل ودنقع الرجل اذا افتقر ، وكنتأت لحيته ركثأت عن أبى عبيدة ، وفعيل قالوا طشيأ رأيه ورهيأ اذا غلط ، وافوعل بتشديد اللام كاكوهد ارتعد ، واكوأل قصر ، ذكر هذا كله فى آخر باب ما ألحق من الأفعال الثلاثية بالرباعى ، وأنكره غيره •

وأما هرقت وهرحت وأهرقت واسطاع فلا يقال إنها من مزيد الثلاثى ، قال سيبويه : وأما هرقت وهرحت يريد أرحت ، فأبدلوا مكان

الهمزة الهاء كما تحذف استثقالا لها ، فلما جاء حرف أخفّ منها لم يحذف فى شىء ، ولزم لزومَ الألف فى ضارب وأجرى مجرى ما ينبغى لألف افعل أن يكون عليه فى الأصل .

وأما الذين قالوا : هرقت فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين ، وإسكانهم إياها ، كما جعلوا ألف يمان عوضاً ، وجعلوا الهاء عوضا لأنها تزداد ، ونظير هذا قولهم اسطاع يسطيع ، جعلوا العوض السين لأنه فعل وهى فيه ، وجعلوا الهاء بمنزلتها ، لأنها تزداد ملحقة فى آخر الفعل نحو : ارمه وعه ، وكذا لا يقال فى ارعوى واجأوى يجاوى اى اسودّ فى غبرة وحمرة أنهما من مزيد الثلاثى ، لأنهما من باب احمرّ ، ولم يلحقهما الإدغام لانقلاب حرف العلة ألفا للفتحة ، بل للإلحاق بمزيد الثلاثى .

وذكر بعض شراح الألفية : أن المزيد من ثلاثى الأفعال خمسة وعشرون بناء مشهورة فى بعضها خلاف ، وهى : أفعل كأكرم ، وفعل كقدّس ، وتفعل كتعلم ، وفاعل كقاتل ، وتفاعل كتقاتل ، وافتعل كاكتسب بالتخفيف ، وانفعل كانطلق ، واستفعل كاستغفر ، وافعلّ بتشديد اللام كاحمرّ بتشديد الراء ، وافعال كذلك وهو بالألف قبل اللام كاحمارّ ، وافعوعل كاخشوشن ، وافعوّل كاجلوّذ ، وافعولل كاعثوجج ، وافعيل كاهبيخ ، وفوعل كحوقل ، وفعول كهرول ، وفعلل كشمال ، وفيعل كشيطن ، وفعيل كرهيأ ، وفعلى كسلقى ، وافعنلى كاسلنقى بالألف ، وافنعلا كاحبنطأ بالهمزة لغة فى احبنطى بالألف ، وافعنلل كاحرنجم ، وفنعل كسنبل ، وتمفعل كتمندل ، والكثير تندل ، ويجىء كل من هذه الأوزان لمعان متعددة .

قلت : يرد عليه أنّ منها ما لم يوضع لإفادة معنى من المعانى

التى تفاد بالأبنية ، بل وضـــع ليفيد معنى بجوهره : كفوعل وفعول ، وفيعل وفعيل •

قال : وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية تفعــل كتدحرج ، وافعنلل كاحرنجم ، وافعلّ كاقشعرّ ، وهى لازمة ، واختلف فى هــذا الثالث فقيل : هو بناء مقتضــب ، وقيل ملحق باحرنجم ، زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير ، فوزنه الآن افعلل أى وقبله فعلل كدحرج ، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجىء مصــدره كمصــدره أ هـ •

قلنــا : وعلى الإلحــاق أصــله قشــعر كدحرج ، زادوا الهمزة وإحــدى الراءين ، فصار اقشعرر ، نقلوا الى العين فتحة الراء الأولى توصــلا الى إدغامها فى الثانية ، وردّ القول بالإلحاق بأن الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعهــا فى الأصــل كما مرّ ، والنــون فى احرنجم دون اقشعر ، وبأنه لا يجوز فى الملحق مطلقاً الإدغام ولا الإعلال فى غير الآخر ، ومجرد اتحاد المصدرين لا يدل على الإلحاق ، بل لابدّ من استيفاء شروط الإلحاق قاله الصبان تبعــا للقانى •

قلت : صرح الجار بردى بأنه ملحق ، وقــد أجاب ابن قاسم بأن شرط عــدم الإدغــام فى الملحق باعتبار الغــالب ، أو تكون المســألة خلافيــة •

وأما أوزان الأسماء المزيد فيهــا فثلاثمائه وثمانية أوزان عنــد ســيبويه ، وثلاثمائة ونيف وثمانون عند الزبيدى ، إلا أن منها ما يصلح وما لا يصــلح ، ويزاد فى الاســم حرف وحرفان ، وثلاثة وأربعــة ، ويصير الاسم الثلاثى رباعياً إن زيد حرف ، وخماسيا إن زيد حرفان ، وسداسيا إن زيد ثلاثة ، وسباعيا إن زيد أربعــة ، ويصــير الرباعى

خماسياً إن زيد واحد ، وسداسيا إن زيد حرفان ، وسباعيًا إن زيد ثلاثة ، ويصير الخماسى سداسيًا إن زيد حرف ، وسباعيًا إن زيد حرفان .

قال الشيخ خالد : ومواضع الزيادة أربعة : ما قبل الفاء ، وما بين الفاء والعين ، وما بين العين واللام ، وما بعد اللام ، ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة ، فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو : اجدل ، وما بين الفاء والعين نحو : كاهل ، وما بين العين واللام نحو : غزال ، وما بعد اللام نحو : علقى ، والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو : أجادل ، وبينهما العين نحو : عاقول ، وبينهما اللام نحو : قصيرى ، وبينهما الفاء والعين ، نحو إعصار ، وبينهما العين واللام : نحو : حيزلى ، وبينهما الفاء والعين واللام نحو : احملى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق ، وبين الفاء والعين نحو : جراجر على القول ، بأن المضاعف الزائد فيه الأول ، وبين العين واللام نحو : خطاف على القول بأن زائد المضاعف هو الثانى ، وبعد اللام نحو : علباء ، والثلاث المتفرقات نحو : تماثيل ، والمجتمعة قبل الفاء ، نحو : مستخرج ، وبين العين واللام نحو : سلاليم ، وبعد اللام ، نحو : عنفوان ، واجتماع ثنتين ، وانفراد واحدة نحو : أفعوان ، والأربعة نحو : اشهيباب مصدر اشهابّ أ هـ .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء :

الأول : الدلالة على معنى وهو الأصل والغالب ، كدلالة الهمزة على التعدية ، وهى يصير الفاعل مفعولا ، وحاصل ذلك أمر معنوى فى نحو : أكرمته ، وثلاثيه : كرم بمعنى حسُن حاله فأكرمته بمعنى ميزته حسن الحال ، وأعلمته ، ودلالة الألف فى ضاربته وقاتلته على الاشتراكى فى الفاعلية والمفعولية ، ودلالة السين على الطلب فى

استغفرت ربى ، ومعرفة هذه المعانى أصل مهمّ سأذكرها مع الأبيات إن شاء •

وكدلالة همزة أقوم على تكلم الواحد ، والنون عن تكلمه وحده أو عن جماعة أو اثنين فى نقوم ، وكدلالة الياء والتاء على الغيبة ، ودلالة التاء على التأنيث فى يقوم زيد وتقوم هند ، ودلالتها على الخطاب فى تقوم يازيد ونحوه ، وكدلالة زيادة التثنية والجمع والتصغير والتكسير وغير ذلك مما يكثر عدّه •

الثانى : الإلحاق كواو كوثر وجوهر ، وياء صيرف وعيثر ، وألف أرطى وألف شملال ، ونون جحنفل ورعشن ، وقد مر تعريف الإلحاق ، وعرّفه فى التسهيل بجعل ثلاثى أو رباعى موازناً لما فوقه ، أى موازن له صورة وإلا فقد يختلف الوزن بحسب الحقيقة ، فإن جعفراً فعلل ، وكوثراً فوعل ، والموازن صورة هو الموازن وزنا طبيعيا وهو الموافق حركة وسكوناً، ولو خالف أصالة وزيادة ، والموازن وزنا صرفياً هو الموافق حركته وسكوناً وأصالة وزيادة ، والموازن وزناً عروضياً الموافق فى مطلق الحركة والسكون ، ولو قوبلت ضمة بفتحة أو كسرة فكل وزن صرفى أو طبعى عروضىّ ، وكل صرفى طبعى ولا عكس •

الثالث : المد كألف رسالة ، وياء صحيفة ، وواو حلوبة ، وكحروف المد فى سربال وقنديل وعجوز •

الرابع : التعويض ، كتاء زنادقة فإنها عوض عن ياء زناديق ، وتاء مشارقة ومغاربة عوض عن ياء النسب ، وتاء إقامة واستقامة ، فإنها عوض عن ألف الأفعال بكسر الهمزة والاستفعال ، أو عن عين الكلمة على الخلاف فى المحذوف ، وسين يسطيع ، فإنها عوض عن حركة عين الكلمة بدليل ضم حرف المضارع ، إذ لو كان حرفاً زائداً بلا

تعويض لكان خماسياً فيفتح ، وميم اللهم فانها عوض عن حرف النداء .

الخامس : التكثير كميمات ستهم وزرقم وابنمٌ فإنها زيدت لتكثير اللفظ ، وتفخيم معنى السته وهو العجز والزرقة والابن فكثر اللفظ ليكثر المعنى ، وهذا داخل فى الأول ، وكألف قبعثرى وكمثرى .

السادس : الإمكان ، كهمزة الوصل ، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن ، ويمكن الابتداء بها كذا لصاحب تحقيق المقال كالشيخ خالد ، وهو المشهور الذى عليه الجمهور ، وهو الحق .

قال الجاربردى فى شرح تصريف ابن الحاجب : من أنكر ذلك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس ، وعبارة السعد أنهم رفضوا الابتداء بالساكن .

قال الغزى : وفيها إشارة الى إمكانه فى نفسه ، وهو ما صرح به جماعة وقالوا : إن عدم جواز الابتداء به ربما يختص بلغة العرب ، لا لأنه ممتنع فى نفسه ، بل لأن لغتهم موضوعة على غاية من الإتقان ، وفى الابتداء به نوع لكنه وبشاعة ، ويجوز فى لغة أخرى كلغة الخوارزم ، وعليه السيد فى حواشى الكشاف ، قال فيها الحقّ جوازه ، ومن قال باستحالته لا يسمع منه إلا حكايتها ، واذا استعربت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما فى لغة الخوارزم إلا أنه غير واقع فى لغة العرب .

وقال اللقانى : إنّ تعبير السعد بالرفض إشارة الى إمكانه ، فإن الرفض الترك ، ولا يطلق الترك إلا حيث يصح عدم الترك ، فالمحال لا يقال متروك صرح به السيد فى شرح المواقف ، بل قال اللقانى : ان

معنى رفضهم ذلك رفضهم جعل الساكن بدءاً للكلمة . وإن الابتداء به بهذا المعنى ممكن باتفاق ، وإن بعضاً توهم أن المراد بالابتداء بالساكن ابتداء التلفظ ، والخلاف فى استحالته وإمكانه شهير فى علم الحكمة وغيرها ، وإن التعبير بالرفض إشارة الى اختيار إمكانه ، وفيه نظر ، لأن رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول لإمكان بدء الكلمة بساكن يبتدأ التلفظ بما قبله موصولا به .

قال البخارى : ولا يخفى أن فى رفضهم له بهذا المعنى الأول مع صدق نحو : (قد أفلح) بسكون الهمزة ونقل حركتها الى الدال فى القراءة المتواترة إشكالا ، والظاهر ما ذكره هذا البعض ، ونازعه أيضاً ابن قاسم قال القائل : إن يقول هو وإن لم يستلزمه لكنه يناسبه ، فالحاصل أنهم لما رفضوا الابتداء به تلفظا ناسب أن يجعلوه أول الكلمة التى من شأنها الابتداء بأولها ، ففى الحكم بالوهم والنظر نظر اهـ .

هذا ومثل بعض للإمكان بهاء السكت فى نحو : عهْ وقِهِ ، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه وقفاً نحوياً ، أما مطلق الوقف عليه فممكن بأن يوقف عليه محركاً لكنه لحن .

السابع : البيان كهاء السكت فى نحو : (سلطانيهْ) و (ماليهْ) لبيان أن الياء متحركة لا ساكنة ، ويازيداه لبيان وصل المنادى بالألف .

واعلم أن الأصل عدم الزيادة ، فلا يحكم بها إلا بدليل ، وأدلتها عشرة وعدّها بعضهم تسعة ، وبعضهم سبعة ، وأكثرهم ستة وهو الأظهر عند صاحب التحقيق لازما زاد يرجع اليها :

الدليل الأول : سقوط الحرف فى أصل كسقوط ألف ضارِبٍ بكسر الراء فى أصله ، وهو المصدر ، وسقوط ألف ضارَبَ بفتح الراء فى ضرب الذى هو فعل ، وهمزة اعلم فى علم ، وسقوط نون حنظل فى حظلت الإبل أى أكلت الحنظل ، وسقوط تاء ملكوت فى الملك ، وهو أقرب الأدلة الى الضبط ، وأصحها علة وأقواها .

ويكون فى الفعل والاسم ولو علماً ولا سيما الصفات والأعلام المنقولة : ونقلها نوع تصرف ، وفى اسم الجنس ولا يعتبره النحوى لأنه لا يلزم فيه ولا يطرد ويسمّى ذلك بالاشتقاق وهو صغير إن كان بين اللفظين تناسب لفظاً وترتيباً كاشتقاق ضرب وضارب ويضرب ونحوها من الضَّرب ، وهو المراعى فى الدلالة على الزيادة وكبير إن تناسبا لفظا لا ترتيبا لحيد وجدب وأكبر إن تناسبا مخرجا فقط كنهق ونعق ، وقيل بالنظر الى الباب إما أكبر وهو أن تكون المادة واحدة ، ويختلف حالها بالترتيب وتدل على معنى واحد ، قال بعض : كقعد تراكيب ق و ل على معنى الخفة والسرعة .

وممن قال بدلالته : أبو الفتح ، وربما ركن اليه أبو على ، وإما أصغر وهو إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه وهو المعوّل عليه كما مرّ ، كدلالة أحمر على الحمرة ، ومن قامت به ، وسمّى الأول بالصغير لأن من ينظر الى ضرب يعلم بدون التأمل أنه مشتق من الضرب ، لحصول المناسبة لفظاً وترتيباً ، والثانى بالكبير لأن من ينظر الى جبذ مثلا يعرف بالتأمل أنه مشتق من الجذب لعدم المناسبة فى الترتيب ، والثالث بالأكبر لأن من نظر الى نعق يعلم بالتأمل القوى أنه مشتق من النهق لعدم المناسبة ترتيباً ولفظا .

ووجه الاشتقاق ثلاثة أنه إما بالتبديل فهو الأكبر ، وإما بالتقديم والتأخير ، وهو الكبير ، وإما بدونهما وهو الصغير ، وكذلك تنفهم تعليل

التسمية بالأصغر ، وسمى بعضهم الأول بالمصغر ، وهو موافقة الأصول لفظاً وترتيباً ، والثانى بالصغير ، وهو الموافقة لفظا لا ترتيباً والثالث بالأكبر وهو عدم الموافقة لا لفظا ولا ترتيبا ، ويعتبر فى هذا الأصغر موافقة المشتق للمشتق منه فى المعنى واللفظ ، وفى الأخيرين مناسبة له فى المعنى ، فإن كنى أى لم يصرح يناسب معنى ناك أى نكح فى الإخفاء ، واعتبروا فى الأكبر الموافقة فى أكثر الأصول والمناسبة نوعاً أو مخرجاً فى باقيها ، وسمى بعضهم الأول بالأكبر والثانى بالكبير والثالث بالصغير نظراً الى الظهور •

وإن شئت فحد الاشتقاق الأصغر بحسب العلم ، بأن تجد موافقة فرع لأصل بحروفه الأصول ، والمعنى فترده اليه وبحسب العمل بأن تأخذ من أصل فرعاً يوافقه فى الحروف الأصول ، وتجعله دالا على معنى يوافق معناه ، ولك إسقاط لفظ الرد ، لأن الأصل يغنى عنه اذ الأصالة والفرعية لا يتصوران بدونه •

والدليل الثانى : سقوط حرف فى فرع ، كسقوط ألف كتاب فى جمعه الذى هو كتب ، وهو عكس الاشتقاق ، لأن الاشتقاق استدلال بالأصل ، وهذا يسمونه التصريف استدلال بالفرع •

الدليل الثالث : سقوطه فى نظير لغير علة كسقوط ياء أيطل فى أطل وهو الخاصرة ، ويشمل الأدلة الثلاثة ، قولك بسقوط الحرف فى بعض التصاريف •

وشرط الثلاثة كما للمرادى وغيره : أن يكون السقوط لغير علة تصريفية ، فإن كان لهـا فليس دليلا على الزيادة ، كسقوط واو وعد فى يعد لئلا يقع بين ياء وكسرة ، وسقوط ألف طال وخاف وقال وباع

فى : طئت وخفت وقلت وبعت لالتقاء الساكنين ، وحـذف واو يغزو فى لم يغز ، وياء يرمى فى لم يرم ، وألف يسعى فى لم يسـع .

وعرّف فى الخلاصـة الزائـد : بأنه الذى لا يلـزم فى جميـع التصاريف ، والأصلى بأنه الذى يلزم فيها ، ومراده السقوط المذكور . لأن الساقط لعلة تصريفية كالثابت ، فالأصل اذا سـقط للعـلة مقدّر الثبوت ، والزّائد اذا لزم مقـدّر السـقوط ، ولذا يقل : الزائد فى سقط فى أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً ، فلا يرد عليـه سـقوط تلك الحروف الأصول ، وثبوت قرنفـل وواو كوكب فى التصـاريف ، مع أنهما زائـدتان .

الدليل الرابع : كون الحرف مع عـدم الاشتقاق الكلمـة التى هو فيها فى موضـع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، أو الأخـذ كالنـون الساكنة الثالثة غير المدغمة المتلوّة بحرفين بعدها : كعصنص بمهمـلات بينها نون ، وهو جبل فنونه زائدة لأنها فى موضـع لا تكون فيه مـع المشتق إلا زائدة كحجنفل لشـفة ذى الحافر .

الدليل الخامس : كونه مع عـدم الاشتقاق فى موضع تكثر فيـه زيادته مع الاشتقاق ، أو الأخـذ كالهمزة أولا بعدها ثلاثة نحو : أرنب ، فإنها زائدة ، وإن لم يعـلم اشتقاق ما هى فيه لكثرة زيادتها اذا وقعت كذلك فيما عـلم اشتقاقه كأحمر وأكرم ، قاله الشيخ خالد وغـيره ، وظاهره أنها قـد تكون اذا وقعت كذلك فيما عـلم اشتقاقه أصـلا : كإمعة وإمع فانظره .

الدليل السادس : كونه بموضـع لا يقع فيه إلا حرف زائد كنون حنطاو للعظيم البطن وكنثاو بمثناة الوافر اللحية ، وسنداو وقنـداو الرجـل الخفيف .

الدليل السابع : لزم عـدم النظير فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منهـا ، بتقـدير الأصـالة فى تلك الكلمة كتتفل بفتح التاء الأولى ، وسكون الثانية ، وضـم الفاء لولد الثعلب ، ولو حـكمنا بأصالة تائه لكان على وزن فعلل بفتح الفاء وضـم اللام الأولى وهو مفقود .

قال صاحب التحقيق : وكثير يمثل بإمع وإمعت ، وهو العيى الذى لا رأى له ، ويقولون : لو كانت الهمزة زائدة لأدّى الى وجود أفعل بكسر الهمزة فى الصـفات وهو فيها مفقود ، وهـذا فى الحقيقة من أدلة الأصـالة ، والأشبه بهـذا أن يستثنى من دليل الكثرة ، فإن الهمزة المتصـدرة فى مثل هـذا الأكثر زيادتها ، إلا أن توقع فى محذور كعدم النظير فى إمعـة .

الدليل الثامن : لزم عـدم النظير بتقدير الأصـالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منهـا ، كتنقل على لغـة ضـم التاء الأولى والفاء ، فإن تاءه أيضـا زائدة ، وإن لم يلزم من أصالتها عـدم النظير ، لأنها لو جعلت أصـلا فله نظير : كبرثن وهو موجود ، لكن يلزم عدم النظير فى نظيره الذى هو مفتوح التاء ، فلمـا ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح لعـدم النظير ، حـكم بزيادتها فى لغـة الضـم ، لأن الأصـل اتحاد المـادة أيضـا .

الدليل التاسع : دلالة الحرف على معنى كحرف المضـارعة وغيره مما مرّ .

الدليل العاشر : الدخول فى أوسـع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، على تقـدير الأصـالة ، وعلى تقدير الزيادة : كنهبـل بفتح الهـاء وبضـم الباء مشـددة ، فإن وزنه على تقـدير أصالة النـون فَعَلّل بضـم اللام الأولى المشدّدة ، وهو مفقـود ، وعلى تقـدير

زيادتها فنعلل بضـم اللام الأولى غير مشدّدة ، وهو منتود أيضاً ، ولكن أبنيـة المزيد فيه أكثر فنحـكم بزيادة نون نهبل ، ومن أصولهم المصـير إلا الى الكثير فهـذه عشرة •

ووجـه ردها الى سـتة وهو الحـق أن هـذا العاشر داخل فى السابع ، وأن الرابع مندرج فى السادس ، إن أرادوا بقولهم بموضـع لا يقع فيه إلخ ما يشمل المشتق وغيره ، وأريد بنحو الأمثلة الأربعة فى السادس ما يتناول كنثاو بالمثلثة ، وأن الرابع نفس السادس إن قصر على غير المشتق ، وأريد بنحو الأربعة مثل حنظاو بالظاء المشالة المعجمة ، وأن الثلاثة الأوائل واحـد •

قال ابن هشام : وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعـلم أنه لا يحـكم على حرف بالزيادة حتى يزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، أى بقية أصـول أحرف الكلمـة عند التردّد فيهـا ، والزائد نوعـان :

النوع الأول : مضـاعفة أصـل وتكرير ، وهـذا يكون فى جميع الحروف حتىّ الهمزة ، إلا أنه يثقل فيهـا إلا الألف فإنها لا تقبـل التشـديد ، وسواء فى ذلك أن تكون الزيادة بالتضـعيف ، والتكرير للإلحاق أو غـيره •

قال صاحب فتح الأقفال : وله شروط معروفة •

قلت : بل شرط واحـد ، لكن لمـا راعى كثرة المسوغات : هـذا مسوغ للتضـعيف ، وهـذا مسوغ له ، وهكذا عدّها شروطا وهو أن يكون المزيد مماثلا للام كجلبب بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج مع الاتصـال ، كما مثلته ، أو مع الانفصـال بزائد كجلباب ، وتكرير اللام لا يفصـل بأصـل أبداً ، أو مماثلا للعين مع الاتصـال كقتل بتشديد

التاء بزيادة الأولى أو الثانية على ما مرّ من الخلف ، أو مع الانفصال بزائد عليهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة ، وهو كثيب الرمل المتداخل ، ويطلق على مصارين الضب ، أو مماثلا للفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الأولى وفتح الثانية ، وهو الداهية ، ومثله مرمريت للثغر ولا ثالث لهما ، أو مماثلا للعين واللام كصَمَحْمَح بمحملات وفتحات إلا الحاء الأولى ساكنة لشديد أو للغليظ القصير ، أو للرأس الأصلع خلاف •

وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة للخمر ، وسندس لرقيق الدّيباج ، أو يماثل العين المفصولة بأصل كحدود بمهملات اسم رجل ، ولم يجىء على فعلع بتكرير العين غيره فأصلى •

واذا بنى الرباعى من حرفين ، ولم يصح إسقاط الثالث فالجميع أصل ، لأن الاثنين أصل قطعا ، ولا بدّ من ثالث مكمل ، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر ، فحكم بأصالتهما •

وقيل عن الخليل رحمه الله ، وعن الكوفيين : وزنه فعفل بتكرير الفاء وهو بعيد ، وإن صح إسقاط الثالث كلمه فى لملمه فهذا الثالث الصالح للسقوط زائد عن الكوفيين ، مبدل من حرف مماثل للثانى أصله لمّم بتشديد الميم الأولى على ما مرّ ، ويردّه مجيئه على فعللة ، ولو كان مضاعفا لقيل فى لملم تلميم كتقديس ، ويقال : إنه لما كان بوزن دحرج بالزيادة ، كان مصدره كمصدر دحرج •

وقال الزجاج : ذلك الثالث زائد غير مبدل •

وقال البصريون : غيره إنه أصل واختار ابن الناظم قول الكوفيين ، وقال : إنه أولى من جعله ثنائيا مكرراً موافقا فى المعنى للثلاثى

المضـاعف كما يقول البصريون فى أمثاله نحـو : قضقضـت وكبكبت وكفكفت .

النوع الثانى : ما زيد لغير تكرار ، وهـذا مختص بعشرة حروف : السين والهمزة ، واللام والتاء المثناة فوق ، والميم والواو ، والنون والياء المثناة تحت ، والهـاء والألف ، وقـد جمعت فى تراكيب كثيرة جمـع ابن خروف منها نيفـا وعشرين تركيبا محـكيًا وغير محكى .

قال علاء الدين بن عبد الباقى الخطيب : أحسنها لفظـا ومعنى قول القائل :

سـألت الحروف الزائدات عن اسـمها

فقالت ولم تبخـل أمـان وتسـهيل

وهى حروف أمان وتسهيل ، كذا قال صاحب التحقيق إنه أحسنها ، ويجمعها أربع مرّات قول القائل :

هنـاء وتسـليم تـلى يوم أنسـه

نهـاية مسـئول أمـان وتسـليم

من الطويل .

قـال أبو يحيى : وقـد نسـب هـذا البيت للمصـنف يعنى النـاظم .

قلت : نسبه إليه ابن هشام فى التوضيح ، وجمعها بعضـهم فى قوله : اليوم تنساه ، حروف زائدة نطقتها لكى تحـور الفائدة ، وهى حروف اليوم تنساه ، فقوله : اليوم تنساه مبتدأ محـكىّ ، وحروف خبره أى حروف اليوم تنساه حروف زائدة .

قال الرضى فى شرح الشافية : إن المبرد سأل المازنى عن حروف الزيادة فأنشد المازنى لنفسه :

هويت السمان فشيبننى

وقد كنت قدماً هويت السمان

فقال المبرد : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدنى الشعر ؟ فقال له : أجبتك مرتين ، يعنى فى قوله أولا وآخراً هويت السمان ، وكذا نسبه شارح مراح الأرواح لأبى عثمان المازنى .

وجمعها الناظم فى التسهيل بقوله : سألتمونيها ، قال الدمامينى فى شرحه : هذه العبارة وقعت لبعض النحاة ، وقد سأله بعض أصحابه عن حروف الزيادة فقال : سألتمونيها ، فقال : نعم ، فقال : أحسبتكم توهموا أنه أراد أسألتمونيها ؟ أى هل طلبتم منى أن أخبركم عنها ، وسألتمونى عنها ؟ فقالوا : نعم أى استخبرناك عنها ، فقال : قد أجبتكم أى هى فى قوله سألتمونيها بالهمزة بعد السين ، وهو أراد إخبارهم بها .

وإيهامهم أنه استفهم ، هل أردتم أن أخبركم بها أو الأول أو الثانى ، ثم على هذا الثانى ظهر له أنه جمعها بقوله : وبعض يعبر بأسلتمونيها بالهمزة للاستفهام قبل السين ، وإسقاطها بعدها بعد نقل فتحتها للسين ، ويجمعها قولك يتساولونهم ، وقولك : يا هول استنم ، وقولك : أسلمنى وتاه ، وقولك : أهوت سليمان .

قال الشيخ خالد : وينبغى أن يعدوا الشين المعجمة فى نحو : أكرمتكش فى خطاب المؤنث ، فإن قالوا : هذه مختصة بالوقف ، قلنا : وهاء السكت كذلك ا هـ .

قلت : الحقّ أن هاء السكت كلمة زائدة مستقلة ، حرف مضى فيما قيل ، والكاف لغة الكشكش لا تختص بالوقف ، وليست تزاد فى كلمة ، وتجعل حرفاً من حروفها ، بل هى كتنوين بعد الكلمة قال : وخصت هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها ، لأن أولى ما زيد حروف المدّ واللين ، لأنها أخفّ الحروف وغيرها من الحروف العشرة ترجع اليها ، فالهمزة مجاورة للألف فى المخرج ، وتنقلب الى أحرف اللين عند التخفيف ، والهاء أيضا مجاورة للألف فى المخرج والميم من مخرج الواو ، وهو السفة وفيها غنّة ، والنون فيها المدّ فى الخيشوم امتداد الألف ، والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو فى تجاه ، والسين حرف مهموس فيه صفير ، ويقرب من مخرج التاء واللام ، وإن كانت حرفاً مجهوراً لكن تشبه النون ، وتقرب منها اهـ .

والزيادة للالحاق تارة تكون من حروف سألتمونها ، وتارة من غيرها وهو سائر الحروف ، قال المرادى والأشمونى وغيرهما ، كصاحب التحقيق : ان معنى تسمية حروف سألتمونيها زوائد ، أنها تزاد فى الكلمة لغير تكرير ، وليس المراد أنها أبدا تكون زوائد ، لأنها كثيرا تكون غير زائدة كما لا يخفى ، وليس معنى زيادتها أنها لا تدل على معنى لأنها تدل على معنى غير المعنى المدلول عليه بجوهر الكلمة ، بل انها ليست من أصول الكلمة ، وزيادة اللام والهاء قليلة كأمهات وأهراق ، بدليل سقوطها فى الأمومة والإراقة ، فبطل قول المبرد : ان الهاء لا تزاد .

قالوا : ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله ، لأنه لما أبدل الهمزة فى هراق ، توهم أنه فاء فأدخلت الهمزة عليها ، فأسكنت وأما تمثيل الناظم فى الخلاصة وابنه فى الشرح بلمه ولم تره فيرده أن هاء السكت كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها ، ولا منزّلة منزلة الجزء مما قبلها ، ومحل قولهم : ان المناقشة فى المثال ليس

من دأب العقـلاء والمحصلين ، ما اذا نوقش فيـه مثلا بكونه صالحاً لغير ما مثل به له .

هذا وقال السيوطى فى الأشباه والنظـائر : متى كانت الزيـادة لغـير التكثير ، تكثير الحروف كانت أولى من أن تكون للتكثير ، ومراده بالتكثير ما فى نحو : قبعثر : أو نهبل ، هذا وقد مرت كيفية الـوزن ، هذا وباب مضاف لأبنيـة .

وأبنية مضاف للفعل ، والفعل منعوت بالمزيد ، والمزيد اسم مفعول كالمبيع ، وفيه متعلق به نائب الفاعل ، ويستعمل مزيد أيضـا مصـدراً ميميا بمعنى الزيادة ، والزيد عما ما يأتى ان شاء الله فى قوله :

كالصحيح الـذى اليـا عينن وعـلى

رأى توقـف ولا تعـد الذى نقـلا

والله أعـلم .

كأعلم الفعل يأتى بالزيادة مع
ولى ووالى استقام احرنجم انفصلا

أى الفعل يأتى كائنا بالزيادة أى مصاحبا لها كأعلم ، ووالى وولى ، واستقام واحرنجم وانفصل ، وهكذا بالعطف فى الأبيات بعد هذا الى الفصل حيث أمكن العطف ، كل ذلك أفعال مزيد فيها أصل بعضها ثلاثة ، وأصل بعضها أربعة ، والمقصود هى وما وازنها ، بدليل كاف التشبيه ، وهذا أمر واضح ، وقد ذكر فى هذا البيت ستة أفعال ، مشيراً الى ستة أوزان ، فهذا البيت متضمن ستة أوزان .

الأول : أفعل وهو مماثل للرباعى الأصلى الحروف لا ملحق به ، والزائد فيه همزة القطع أولا ، والباقى فى ثلاثة أصول ، وذلك كأعلم وأكرم ، ومنه نحو أعطى ، لأن أصله أعطى بياء مفتوحة ، قلبت الفا لتحركها بعد فتح ، ومنه نحو : أعد وأشد بالتشديد ، لأن أصلهما اعدد واشدد بسكون العين والشين ، وفتح الدالين بعدهما ، نقلت فتحة الدالين اليهما ، فأدغمتا فى الدالين الثابتتين ، ومنه نحو : أقام وأعان ، لأن أصلهما أقوم وأعون بسكون القاف والعين ، وفتح الواوين ، نقل فتحهما للقاف والعين فقلبتا ألفا لتحركهما قبل النقل وانفتاح ما قبلهما بعده .

فالمراد بنحو أعلم ما كان على وزن أفعل مطلقا لفظا أو تقديرا مما كان أصله ثلاثة حروف ، وزيدت أوله همزة قطع ، وسواء كان مكسوراً كعلم وأعلم ، أو مضموما ككرم وأكرم ، أو مفتوحاً كذهب وأذهبه ، ونزل وأنزله ، ودخل وأدخله صحيحاً كما رأيت ، أو معتل الفاء كوعد وأوعد ، ويتم وأيتمه ، أو العين كقام وأقام ، وباع

وأبـاع ، أو معتـل اللام كأتى بدون مد الهمزة وآتاه بعدها ، وخـلا وأخـلاه ، وهكذا سائر أمثلة المجـرد الثـلاثى المتصرف المذكـورة بأنواعها سابقا ونحوها .

ومن معانى أفعل التعدية ، وهى أشهر معانيه ، ويعبر عنها بالنقل أيضـا ، وهى عنـد بعض تصيير الفاعل مفعـولا ، ولا تعرف أيضـا بإيصـال معنى الفعل الى الاسم ، وقال بعضهم : هى أن يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق ، بعد أن لم يكن كذلك ، وقال بعضهم : هى أن تضمن الفعـل معنى التصيير ، فيصير فاعل أصـل الفعل مفعولا للتصيير ، فانك اذا أردت أن تجعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير بادخـال الهمزة مثلا ، ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعـل ، وجعلت فاعل أصل الفعل مفعولا ، نحـو : جلس زيد وأجلسته ، ففاعل جلس هو الذى صيرته جالسا .

قال الجاربردى : وفى تمشية هذا المعنى فى نسقته نظر لأن معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقاً ، ولو قيل معناها : أن يجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية ، منسـوباً الى الفعـل لكان أقـرب .

قال ابن قاسم : لا نسلم أن معناه نسبته الى الفسـق ، بل صيرته فاسقاً ، وان سلمنا لكن جعله فاسقاً مجاز .

وقال اللقانى : التعدية هى إيصـال معنى الفعـل الى مفعـول لا يصل اليه الفعل بدون المعـدى ، أى بكسر الدال وهو الهمزة وغيرها كالتضعيف ، وهـو أولى .

واعلم أن التعدية بالهمزة مقيسة فى القاصر والمتعدى الى واحـد عند بعض لا غير ، وقيل مقيسـة فى القاصر ، سماعية فى غيره وهـو

الحق عند ابن هشــام ، قال : وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيــل : سماعية فى القاصر وغيره ، ولا تـُعدى الى ثلاثــة ما تعــدى الى اثنين إلا رأى وعلم اذا دخلتهما عدتهما الى ثلاثة ، وأجاز الأخفش أن يعامل غيرهما معاملتهما اذا كان من أخواتهمــا القلبية فيقول : أظننت زيــداً عمراً قائما ، وأحسبته إياه فاضــلا ، وهو مذهب جماعة من البصريين طردا للبــاب ، واختاره ابن السراج .

وظاهر التسهيل أن الأخفش أجاز ذلك فى ظن وحسب ، وخــال وزعم ووجــد فقط ، ومنع جمهــور البصريين ذلك ، لأنه لم ينقــل عن العرب ، فالزيادة على ما ورد من ذلك ابتـداء لغة ، ولأن المعدى بالهمزة فرع المعدى مع التجــرد ، وليس فى الأفعــال متعــد مــع التجــرد ، أى من الهمــزة والتضعيف الى ثلاثة ، فيقاس عليه متعــد بالهمزة ، وكان مقتضى هذا أن لا ينقــل علم ورأى الى ثلاثة ، لــكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما ســمع ، ولو ســاغ القياس عليهما لجــاز أن يقال اكسوت زيداً عمراً جبة ، لكن لا يســوغ لمــا ذكرت ، فلم يجــز أن يقال ذلك ، وأما ألبست زيداً عمراً جبة فلا يجــوز اجمــاعا ، ولو أجزنا القياس عليهمــا ، لأن لبس يتعدى لواحــد ، فبالهمزة انما يتعــدى لاثنين لا إلى ثلاثة ، اللهم إلا إن عــدى لاثنين بابــدال حــركة عينه فالى ثالث بالهمــزة .

واعلم فى البيت يجوز أن يكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لواحد ، فيتعدى لاثنين ، وأن يــكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لاثنين فيتعدى لثلاثة ، لكن مراده ليس ذلك ، بل مــراده مجــرد الــوزن ، وذلك لأن

المتعدى لواحد يتعدى بالهمزة الى اثنين ، والمتعدى الى اثنين يتعـدى الى ثلاثة بها ، والقاصر يتعدى بها الى واحـد ، فلذلك بطل قول صاحب فتح الأقفـال فى الصغير والكبير أن أعلم فى البيت مزيد علم الثلاثى المتعدى لاثنين ، فيتعدى بالهمزة لثلاثة ، إذ يجـوز أن يكون مزيـد علم الثلاثى المتعدى لواحـد فيتعدى لاثنين بالهمـزة ، أو مزيد علم الثلاثى اللام بمعنى شقت شفته العليا أو غيره من المعـانى ، فيتعدى بهـا الى واحـد •

ومعنى قولنا يتعدى الفعل بالهمزة الى اثنين أو ثلاثة أنه يتعدى معها الى ذلك ، وندر مجىء أفعل بالهمزة لازماً ، وفعـل الثلاثى متعدياً عكس ما ذكر ، وجاء من ذلك كبه فأكب ، وقشعتهم فأقشعوا قاله صاحب فتح الأقفال ، وظاهر نص عبارته أنه لم يجىء غيرهما •

قلت : وهو باطل من وجوه الأول : أنه ورد غيرهما وهو عرضه فأعرض أى أظهره فظهر نص عليه السعد فى شرح الزنجانى ، وطئرت الناقـة فأطئرت أى عطفتهـا فانعطفت ، واستنقت البعـير فاستق أى استوقفته فوقف ،ونسلت ريش الطـائر فانسل ، أى أسقطته فسقط ، ونزفت البئر فأنزفت البئر فأنزفت ، أى زال ماؤهـا ، ومريت النـاقة بالمسح فأمرت در لبنهـا ، ذكرها الناظم ، وحجمت القـوم وأحجموا أى أوقفتهم فوقفوا •

قال السعد : واعلم أنه قد تنقـل الشىء الى أفعل فيصير لازماً ، وذلك نحو : أكب وأعرض ، يقال : كبـه أى ألقاه على وجهـه فاكب ، وعرضـه أى أظهره فأعرض •

قال الزوزنى : ولا ثالث لهما فيما سمع أ • هـ •

فان أراد الزوزنى فيما سمعته فبناه للمفعول فلا اشكال ، ويؤيده

أن فى بعض النسخ فيما سمعناه بناء على الظاهر فى مثل ذلك أنه عنى نفسه ، وإن أراد فيما سمعه الناس فيبطله الألفاظ المذكورة سواهما ، ويدل على وجود غير أكب وأعرض فى كلام السعد قوله نحو : أعرض وأكب ، إذ لم يقل وذلك وأعرض وجعل نحو اشارة الأفراد الذهنية ، خلاف الأصل ، ولا سيما وقد سمعت الألفاظ المذكورة وهى أفراد خارجة •

الثانى : أنه قد لا نسلم أن أكب مطاوع كب ، بل بمعنى دخل فى الكب ، أو صار ذا كب ، كأصبح دخل فى الصباح ، وأغد صار ذا غدة ، وهما غير نادرين ، وظاهر السعد أيضاً مطاوعة أفعل لفعل ، ونص عليها الناظم فى التسهيل ، وابن جنى فى الخصائص ، وأشعر به فى الكشاف ، وأنكره ولم يذكره سيبويه ، وممن أثبت أكب مطاوع كب الصبان •

قال الجاربردى : قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى : (أفمن يمشى مكباً على وجهه) الآية أنه يجعل أكب مطاوع كبه ، ويقال كببته فأكب من الغرائب ، ومثله قشعت الريح السحاب فأقشعت وما هو كذلك ، ولا شىء من بناء أفعل مطاوعاً ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه ، وإنما أكب من باب انقض وألأم ومعناه : دخل فى الكب ، وصار ذا كب ، وكذلك أقشع السحاب إذا دخل فى القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع ا • ه •

وما فى قوله : وما هو كذلك نافية والواو للحال وانقض القوم هلكت أموالهم ، وألأم الرجل بالهمزة عيناً أتى ما يدعى به لئيما أو بالألف اذا أتى ما يلام عليه ، ولا يقول جاهل عصرى : أن ليس مراد فتح الأقفال المطاوعة ، وكذا السعد يحمل نا المادة الجارية فى مثل عبارة كبه فأكب ، وقشعه فأقشع أنهما لحكاية المطاوعة ،

ثم رأيت ابن قاسم صرح به فى حاشية تصريف السعد شرح الزنجانى . اللهم إلا أن يقال : مع ذلك إن غرضهما غير بيان المطاوعة ، فلا يخالف كلام الكشاف الذى ذكر بعضهم أنه الصحيح ، ووجهه بأن الأصل فى باب أنفعل عدم المطاوعة ، وان أمكن اخراج ما أوهمها عنها بالحمل الصحيح ، ثم يجعل منها موافقة للأصل ، ولا دليل فيما طرقه الاحتمال .

الثالث : أن عبارته توهم أنه لم يذكر ذلك أو نحوه إلا صاحبا الصحاح والقاموس ، وليس كذلك ، وقد رأيت واعلم أنه قد شاع التمثيل للتعدية بأكرمت .

قال اللقانى : التمثيل به يقتضى أن المراد به صيرته كريماً كما مر ، والمراد انما هو أو صلت المعروف اليه .

قلت : لعل كرم المجرد يرد بمعنى الجود النفسى ، فتعديته صيرته كريماً أى جواداً ، ويرد بمعنى تناول المعروف ، وتعديته صيرته آخذاً له ، وأوصلته اليه ، وهو الشائع فى الاستعمال ، ومما زيدت فيه الهمزة للتعدية : (فأجاءها المخاض) بزيادة الهمزة على جاء ، أى أوصلها المخاض كذا لصاحب فتح الأقفال ، وظاهره أن الهمزة دخلت على جاء فعدته الى الضمير مع بقاء جاء على معناه .

قلت : الحق أن جاء يتعدى بدون الهمزة ، وما دخلت عليه الهمزة إلا بعد لزومه وكونه بمعنى الانتجاء بالتاء ، وحيث دخلت عليه عدته وصيرته بمعنى الإلجاء بدون التاء ، فالمعنى فألجأها المخاض ، ولعل هذا مراد فتح الأقفال .

ومن معانى أفعل : سلب الفاعل وازالته أصل الفعل عن المفعول

نحــو : أقذيت زيدا وأشكيته ، أى أزلت القذى عن عينه ، وأزلت عنه شــكواه قال :

تمــد بالأعنــاق أو تلويها

وتشتكى لو أننــا نشــكيها

مس حــوايا قلما نخفيهــا

أى نرفعها عنها ومن ذلك أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته ، أى لبســه بنقط ما ينقط واهمــال ما يهمــل ، وأشكلته أى أزلت إشــكاله بالضبط تقــول : أهملت الحــرف وعجمتــه بتشديد الجيم ، ولا تقول عجمته محققاً عند الجوهرى ، وغلطه صاحب القاموس .

قال المبزى : قد جوز الشارح يعنى السعد ، كون معنى الاعجــام إزالة العجمة بالتلفظ ، وهذا إنما يتم اذا جعــل كــون الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً فى هذه الكلمة .

قال اللقــانى : ومن هــذا البــاب حــروف المعجــم أى الخــط المزال عجمته بالتلفظ .

قال ابن قاسم : ظاهره أن جميع الحروف أزيلت عجمتها بالتلفظ ، ولا مانع أما ما نقط فظاهر ، وأما ما لم ينقط ، فمقابلته للمنقوط سبب فى إزالة عجمته ، فاللفظ سبب فى ازالة عجمة ما لم ينقط ، وبعض يجعل المعجم بمعنى الاعجــام مصدراً ميمياً أى من شــأن هذه الحروف أن تعجم أى تنقط .

ونقل الأزهرى عن الليث : أن الحروف المقطعة سميت معجمة ،

لأنها أعجمية أى لا بيـان لها ،وان كانت أصـلا للكلم كلهـا ، ومن معانى أفعل سلب الفعل عن الفـاعل ، أعنى سلب الفاعل الفعـل عن نفسه كأقسط زيد ، أى أزال عن نفسه القسط بفتح القـاف ، أى الجور ويشمل السلبين فى قولنا يجىء أفعل لسلب ما اشتق منه الفعل ، وبه عبر الصـبان •

قال : الطبلاوى : ويجـوز أن يلحق أقسط المذكـور من بـاب اللام أى أتى بمـا هـو عدل كقـوله تعالى : (قائمـاً بالقسـط) أى بالعدل ، أو أتى بالجور •

ومن معانى أفعل الاحواج : الى الشىء وهو ضد السلب ، ذكره اللغويون وأبو حيـان وغيره ، وحكوا أنه يقال : أشكيته اذا أحوجتـه الى الشكوى ، وهو يرجـع إما الى التعدية وإما الى الجعل •

قال صاحب التحقيق : فلا يقال : إن المصنف أسقطه فى التسهيل ، وفيـه نظـر •

ومن معانى أفعل الكثرة : كأظبى المكان كثرت ظباؤه ، وأضب كثرت ضبابه ، وأعال الرجل كثر عيـاله ، وأذأب المكان بهمزة أو ألف كثرت ذئابـه •

ومن معانى أفعل الصيرورة : كأغد البعير صار ذا غـدة ، والمـراد ما يشمل صيرورة الفاعل كالمثال ، وهى أن ينسب الفعل الى الفـاعل ، وليس فعله ، ومن هذا أجرب البعير صار ذا جرب ، وأعشرت الدراهم وألفت وأتسعت ونحـوها ، أى صارت عشراً وألفـاً وتسعا ، وأشرقت الشمس أى صارت ذات شروق أى ضـوء ومنه : (وأشرقت الأرض بنور ربهـا) خلافا للناظم فى الأعداد ، ولابن عصفور فى المثال الآخر ،

ومما يشمل صيرورة متعلق الفاعل إما بأن ينسب الفعل الى الفاعل وهو فعله كألأم الرجل وأيمن وأنجد ونحوهما أى صار ملتبساً باليمن ، ونجد اقامة أو واوجاً أو قصداً خلافاً للناظم ، وأشرع وأبطأ خلافاً لابن عصفور ، وإما بأن ينسب اليه ، والمراد غيره كأجرب الرجل صارت ماشيته جرباً ، وأبخر صار ذا إبل أصابها بخار ، وهو داء يصيب الإبل فى رئاتها ، ويُوجد سُعالا كثيراً قاله الغزى .

وعبارة الرضى : وقد يكون للصيرورة أى صيرورة ما هو فاعل فعل صاحب شىء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب شىء هو صاحب ما اشتق منه نحو : أجرب الرجل أى صار ذا إبل ذات جرب ، ومنه : أحصد الزرع ، وأهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك لأنهم قالوا : يجيىء أفعل بمعنى حان وقت يستحق منه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل ؛ فمعنى أحصد الزرع حان أن يحصد .

وعند صاحب الشافية : هو فى الحقيقة بمعنى صار ذا كذا أى صار الزرع ذا حصاد ، وذلك حينونة حصاده ، ومنه دخول الفاعل فى المشتق منه أفعل نحو : أصبح وأمسى وأفجر وأشهر ، أى دخل فى الصباح والمساء والفجر والشهر ، وأصبى وأجنب وأدبر أى دخل فى أوقات ، ريح الصبا وريح الجنب ، وريح الدبور ، وأنجد وأخيل أى وصل الى نجد والخيل ، وأعشر وأتسع وآلف بمد الهمزة ، ونحو : الصدة والصباح اسم لا مصدر ، فالمراد بالاشتقاق منه الأخذ وهو أوسع أى دائرة منه ، ومثله أورق الشجر أخذاً من الورق وهو اسم عين ، ولك أن تقول الفعل مشتق من تلك الأسماء بواسطة اشتقاق المصدر ، أى أخذه منها .

وعبارة السعد : ولصيرورة الشىء منسوباً الى ما اشتق منه

الفعل نحو : أغـد البعير اذا صار ذا غدة ، ومنه : أصبحنا أى دخلنا فى الصباح لأنه بمعنى صرنا ذوى صباح أ ٠ ه ٠

وانما فصل هذا المثـال بقوله : ومنـه لأن مفهومه الصريح ليس للصيرورة ، بـل بمنزلتها ، وليس كالأول فى حصـول المعنى ، وتحققه كأحصد الزرع ، فان معنـاه قارب وقت حصاده ، فنزلت مقاربته منزلة حصـوله ٠

قال الجاربردى : ألا ترى أنك تقـول : أصرم النخـل وأحصـد الزرع ، وهو لم يصرم ولم يحصـد ، بخلاف الأول ، فانه على معنى حصـول ذلك الشىء ، ولـذا جعـله بعضهم للجينـونة ؟ ٠ ه ، قاله العلامة الطبلاوى ٠

ومن معانى أفعل الاعانة على ما اشـتق الفعـل منه : كأحلبت زيداً أى أعنتـه على الحلب ، وأقريته أى أعنته على قراه ، وأرعيت فلان أعنته على الرعاية ٠

ومن معانى أفعل التعريض : كأبعت الثوب عرضته للبيع ، وأقتلت زيداً عرضته للقتل ، وأبعت العبد عرضته للبيع ، فالمراد التعريض لمـا اشتق الفعل منـه ، وعبارة السعد وللتعريض للامر ٠

قال الطبلاوى : هو أن تجعل المفعـول معرضاً لأصـل الفعـل ، وعبارة الرضى فى شرح الشافية همزة باب الأفعال أى بكسر الهمـزة قـد تكون للتعريض ، أى تفيد أنك جعلت ما كان مفعـولا للثلاثى ، معرضاً لأن يكون مفعولا لأصل الفعل سواء صار مفعولا له أم لا نحو : أقبلته أى عرضته لأن يكون مقبولا قبـل أولا ، وأسقيته أى جعلت له ماء وسقياً شرب أو لم يشرب ، وأباع الجارية عرضها للبيع بيعت

أولا ، وجعلها منتسبة اليه ، فالتعريض للشيء النصب له وفي شرح المفصل التعريض نوعان :

أحدهما : التعريض لفعل منسوب الى الفاعل كالقتل والبيع .

وثانيهما : التعريض لما ليس كذلك كأقبرته ، أى جعلته ذا قبر ، وهذا ليس مثل عرضته للبيع ؛ لأن القبر ليس فعلا له متعلقا بالمفعول .

ومن معانى أفعل : إلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، وان شئت فقل وجدان الشيء على معنى ما صيغ منه ، وان شئت فقل وجدان المفعول متصفا بما اشتق منه الفعل كأبخلت زيدا وجدته بخيلا ، وأحمدته وجدته محموداً ، أى متصفا بما يوجب حمده ، وأعظمته وجدته عظيما متصفا بما يوجب له العظمة ، ومنه : (فلما رأيته أكبرنه) أى وجدنه كبير الشأن ، وقيل أكبر بمعنى حضن ، والهاء للسكت تسكن ، وجعل منه أبو الفتح : (ولا تطع من أغفلنا قلبه) أى وجدناه غافلا .

قال الكشاف : كأجبنته وأفحمته وأخجلته ، اذا وجدته كذلك ، قال صاحب التحقيق : وهى نزغة اعتزاليه .

قلت : لا اختصاص بذلك لمعتزلة اذا فسرنا الوجود بالعلم أو نحوه ، نعم يختصون عن القوم بمنع إسناد الإغفال الى الله ، لأن الإغفال جبر مسقط للمدح والذم ، وهذا فى حد ذاته صحيح عندنا معشر الإباضية ، ويجوز أن يكون المعنى من جعلنا قلبه غافلا عن الذكر ، ولا جبر أو تركناه ولم نوفقه للايمان كأغفل ابله أى تركها بلا سيمة ، وقرىء (أغفلنا قلبه) بفتح اللام ورفع القلب ، أى حسبنا بفتح الباء قلبه بالرفع ، غافلين من أغفلته اذا وجدته غافلا ، ومنه قوله :

فاصممت عمرا وأغفلته

عن الجود والمجد يوم الفخار

أى وجدته أصم غافلا ، قول عمر بن معدى كرب : والله يا بنى سليم لقد قاتلناكم فما آخيناكم ، وسألناكم فما أبخلناكم ، وهاجيناكم فما أفحمناكم ، أى ما وجدناكم اخوانا لنا ، وما وجدناكم بخلاء ، وما وجدناكم مفحمين ، وعبارة السعد ولوجود الشىء على صفة .

قال الجاربردى : أى أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل للفعل اللازم ان كان أصل الفعل لازما نحو : أبخلته أى وجدته بخيلا ، وفى معنى المفعول ان كان متعديا نحو : أحمدته أى وجدته محمودا ، فالمحمود هو مرجع الهاء .

وفى بعض حواشيه قال الشريف : معنى قوله : لوجود الشىء على صفة أن فاعله وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من فعله الثلاثى ، وفيه بيان لأصل الفعل فى كلام الشارح ، يعنى الجاربردى (وح) فمعنى أبخلته وجدته بخيلا ، ولا شك أن بخيلا صفة مشتقة من بخل وهو فى معنى الفاعل ، لأن البخيل من قام به البخل ، ومعنى أحمدته وجدته محمودا والمحمود بمعنى المفعول لوقوع حمد عليه ، ويقاس عليه جانب النفى كما مر فى قول ابن معدى كرب .

ومن معانيه جعل صاحب الشىء بمعنى ما نحو : سقيته اى جعلته ذا ماء ، وقد مر أقبرته جعلته ذا قبر ، وعبارة الغزى ، ولجعل المفعول صاحب شىء بموجبه ما : كأقبرته وأسقيته وأعبدته اذا جعلت له قبرا ، وأعطيته دلوا يستقى به ، وعبدا ذكره ابن مالك .

ومن معانى أفعل : بلوغ عدد كأمأت الدراهم صارت مائة على وزان

أعطت وألفت بالمد صارت ألفا ، ومر الكلام على ذلك ، فان أصول مائة الميم والهمزة فوق صورة ياء ، والياء المحذوفة المعوض عنها التاء ، فهو من باب سنة ، ولذلك يجمع جمع المذكر السالم ولو لغير العاقل كسنة ، وأما الألف فزائد فى الخط ولا حظ له فى النطق ، لأنه بعد كسرة زيد فرقاً بين منة أو منه علما أو مصدراً أو جارا ومجروراً ، وذلك العدد .

ومن معانى أفعل بلوغ زمان : كأمسينا وأصبحنا ، أى بلغنا المساء والصباح ، ومر الكلام على ذلك ، ومن معانيه بلوغ مكان : كأنجد وأيمن وأعرق وأشام ، أى بلغ نجدا واليمن والعراق والشام ، ومر ذلك ، ويعبر عن ذلك كله بالدخول ، أى يفسر به ، ومن معانيه القصد كأنجدت بمعنى قصدت نجداً .

ومن معانى أفعل : معنى ثلاثيه المجرد ، فيستعمل بمعنى الثلاثى المجرد من تلك الهمزة ، فيتوافقان معنى مثل له الجاربردى بأقلت البيع بمعنى قلته ، ومنه : أشغلته بمعنى شغلته ، وأحزنه بمعنى حزنه ، وأحبه بمعنى حبه ، وأنعظ ذكره بمعنى نعظ ، وأشكل الأمر بمعنى شكل أى التبس ، وأذعن بمعنى ذعن أى انقاد ، وأغدر بمعنى غدر أى أظلم ، وأظلم بمعنى ظلم ، وأشجن بمعنى شجن بكسر الثلاثيات ، من أنعظ الى هنا وأوحى بمعنى وحى ، وأوعى بمعنى وعى ، وأوكى القربة بمعنى وكاها ، وأزرى بمعنى زرى ، وأسرى بمعنى سرى ، وأسقاه بمعنى سقاه ، وأشجاه بمعنى شجاه ، وأقرى الضيف بمعنى قراه ، وأمنى بمعنى منى بالفتح عيناً والإعلال لاماً .

وأمضه الجرح بمعنى مضه بالفتح والتضعيف ، وأصابه بمعنى صابه ، وأرده بمعنى رده ، وأنار بمعنى نار بالفتح والإعلال عيناً ، والحد بمعنى لحد ، وأسعر النار بمعنى سعرها بفتح الحلقى عيناً ،

واثمر الشجر بمعنى ثمر وأجبر بمعنى جبر على الأمـر ، وأدبر بمعنى دبـر ، وأنظر غريمه بمعنى نظره ، وأركسـه بمعنى ركسـه ، وأغمض بمعنى غمض ، وأخلف فـم الصـائم بمعنى خلف ، وأشرقت الشمس بمعنى شرقت ، وأبقلت الأرض بمعنى بقلت ، وأنجمت السماء بمعنى نجمـت . وأعتم قراه بمعنى عتم بالفتح وعـدم الحلقى ومن ذلك : (فأتبعـه الشيطان) بالتخفيف بمعنى تبعه ، وهو أولى من كـونه بمعنى استتبعه كذا ظهر لى .

ثم رأيت الكشاف جاريا عليـه ، فالحمد لله ، وكذا : (فأتبعـه شهاب ثاقب) .

ومن معانى أفعل الإغناء عن الثلاثى : فلا يكون له ثلاثى أصـلا ، او يكون لـه نادراً ، ومعنى الاستثناء عنـه اذا لم يكن قطعا عـدم الإتيان به رأسا ، ومعناه اذا كان له نادراً ترك استعماله مع وجـوده : كأذنب أى أثم . فانه لا ثلاثى له ، وكـذا أعنق وأرقل بمعنى أسرع وأقسم أى حلف ، وأفلح فاز ، وألفى أى وجـد ، وأما أقـل بمعنى حمل ، وأناب بمعنى رجع ، فقد قيل فيهما قل وناب بالمعنيين .

ومن معانى أفعل : مطاوعة استفعل ، كاستفتيته فأفتى ، ومنهـا مضادة فعل كأنشدت بمعنى عرفت ، ونشدت بمعنى طلبت ، وأنشـط المقدة حلها ، ونشطها عقدها ، وأخفى ستر ، وخفى أظهر كـذا ، قيل : وفيه نظر اذ يحتمل التعريض كأنشـدت الضـالة عرضتها الناشـد أو السلب أى أزلت نشدانه ، وكذا فى أنشطت أى أزلت الأنشـوطة ، وأخفى عرض للخفاء أو جعله فى مكان خفى .

ومن معانى أفعل : الهجوم ذكـره سيبويه قال : يقـال : طلعت الشمس بـدت ، وأطلعت هجمت ، وأشرقت بـدت ، وأشرقت هجمت

بالشروق ، وأضاءت ، وقيل : ان أشرقت وشرقت للفرق ، قال صاحب التحقيق : وهو أصوب •

ومن معانى أفعل مطلوعة فعل بالتشديد : كفطرته فأفطر ، وبشرته فأبشر ، قال سيبويه : وهذا النحو قليل ، ويقال أيضا : أفطره بالهمزة متعديا •

ومن معانى أفعل الدعاء كأسقيته دعوت له بالسقى ، قال ذو الرمة :

وقفت على ربع لمية ناقتى
فمازلت أبكى حوله وأخاطبه
وأسقيت حتى كاد مما أبثه
تكلمنى أحجاره وملاعبه

وناقتى مفعول وقفت ، لأن يتعدى ويلزم •

قال الرضى : والأكثر فى باب الدعاء فعل أى الثلاثى كجدعه وعقره اى قال جدعه الله وعقره •

ومن معانيه التكثير ، قال سيبويه : قالوا : غلقت الباب ، وغلقت الأبواب حين كثروا العمل يعنى بالتشديد والتخفيف قال : وان قلت : أغلقت الأبواب كان عربيا جيدا قال الفرزدق :

مازلت أغلق أبوابا وأفتحها
حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

قال صاحب التحقيق : شرك أفعل أى بالهمزة فى هذا فعل

أى بالتشديد كما شركه فى التعدية ، قال سيبويه : ومثل : فرحت وأفرحت نزلت وأنزلت ، قال الله عز وجل : (لولا نزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية) وقال أيضا : زعموا أنه فى قراءة ابن مسعود : (وأنزل الملائكة تنزيلا) لأن معنى أنزل ونزل واحد ، وهذا صريح أن أنزل ونزّل للتعدية ، ومثله عن أبى على ، وذكر سيبويه عن أبى عمرو أنه فرق بينهما فقال : ومثل غلقت وأغلقت أجودت وجودت وأشباهه ، وكان أبو عمرو أيضا يفرق بين أنزلت ونزلت أ • ه •

ويرد على أبى عمرو (ولولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) إذ لا تكثير هنالك إنما هى مرة ، وكذا (لولا نزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية) فانهم قرءوه بالتشديد إلا ابن كثير إلا أن يقال : المحل للتكثير ، وآية فى موضع آيات ، لأن السياق فى مكان الرد على الكفار ، والإعلام بأن الله على كل شىء قدير ، وزيادة التشريف والاعتناء بالنبى صلى الله عليه وسلم غيظا لهم ، وغما ، ومما يرد عليه قوله تعالى : (إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية) وقوله تعالى : (ما نزل الله من شىء) إذ هى سالبة كلية فهى للسلب عن كل فرد فرد •

ولو قيل : ان من معانى أفعل التعظيم ، ويستدل بالآية لكان وجها لأن معانى أبنية الأفعال أمر استقراره أئمة اللغة ، قال أبو على : وقد عمل فى هذا الفن أهل اللغة كتبا •

ومن معانى أفعل المجىء بالشىء : كأكثر أتى بكثير ، وأقل أتى بقليل ، وأعرب أتى بولد عربى اللون ، وأكرم أتى بولد كريم أو بوادين أو بأولاد ، وعبر عنه بعض بإتيان الفاعل بالموصوف بالأصل •

ومن معانى أفعل إتيــان الفــاعل الشىء كأخس أى أتى شــيئا خسيساً •

ومن معانيه التسمية : كأكفره سماه كافراً ، وأثبته ابن عصفور •

قيل : ومن معانيه الغفلة : كأغفلته وصلت غفلتى اليــه ، والوجود كأبصره دله على وجــود البصر ، تقــول : أبصرت الأعمى بمعنى قلت : إن للناس أبصاراً يرون بهــا ما تفعل ، والاستحقاق كأحصــد الزرع ، ولجعل المفعــول (متمكنا) من معنى المصــدر كأحفرته البئر أى أمكنته من حفرها ، ولحمله على الأصل كأكذبته أى حملته على الكذب •

قال السعد : وللزيادة فى المعنى ، قال اللقانى : أى المعنى المدلول عليه بالفعل الأصلى بناء على أن الزيادة فى الحروف تتبعها الزيادة فى المعنى غالبا أ • هـ

ويحتمله اتبعه الشيطان و (أتبعه شهاب ثاقب) أى تبعــه تبعاً عظيماً قال ابن قاسم : وقد يمنع كونه مثلياً على ذلك لجــواز وضــع الهمزة فى هذا الباب لزيادة المعنى ، وان لم تغلب تبعية زيادة الحروف زيادة المعنى نحــو : شغلت الفضــاء وأشغلته ، أى ملأته فالامتــلاء المدلول عليه بالثلاثى دون المدلول عليه بالرباعى ، قال بعض : يجــوز أن يكون النقل فيه الى أفعــل لمجــرد توسع البناء لا لزيادة المعنى ، قيــل : ويجىء لنفى الغريزة كأسرع وأبطــأ أى أزال البــطء وأزال السرعة •

قال الغزى : وليست هذه المعانى تفاد بهذه البنية اطراداً وقياساً بل سماعاً ، وكذا زيادة تلك الهمزة ، وكذا سائر الأبنيــة الآتيــة •

قال : وقد يجيء أفعل لغير المعانى ولا ضابط له كأبصره أى رآه ، وأوغرت اليه تقدمت والله أعلم .

تتميمات :

الأول : ألغز بعض بناء على أن نحو : أقشع مطاوع نحو : قشع ، وأكب مطاوع كب ، فيتعدى مع التجريد من الهمزة ، ويلزم معها قال :

يا عالم النحو أى فعل
إن حله الهمز لم يعده

ثم هو بالعكس أن يفسر منه ، فأبن يا نسيج وحده آخر الشطر الأول من البيت الأول لام فعل ، وآخر الشطر الثانى من البيت الأول هاء لم يعده ، وآخر الشطر الأول من البيت الثانى نون منه ، وآخر الثانى منه هاء وحده ، وهاء يعده ، وهاء وحده ، ساكنتان وهاء هو ساكنة ، وأبن بكسر الباء بعد همزة مفتوحة ، وبسكون النون أمر من الإبانة ، ونسيج مضاف اوحد على القلة والندور ، والبيتان من البسيط المجزوء عروضا وضربا أى المحذوف منه فاعلن الآخر فى الشطر الأول والثانى ، فيبقى كل شطر على : مستفعلن فاعلن مستفعلن ثلاثة أجزاء ، وهو أيضا مقطوع الضرب والعروض ، أى محذوف من آخر ما بقى من الشطر الأول آخر الوتد المجموع ، وسكن ما قبله ، وكذا من الشطر الآخر وذلك أن الباء الثانية من قوله : أى فعل أول سبب خفيف من الجزء حذف ثانيه الساكن ، أى لم يؤت به ، وذلك خبن والفاء والعين سبب خفيف ، واللام أول الوتد ، والتنوين وسطه أصله التحريك ، وجيء به ساكنا ولم يؤت بآخره والمجموع عروض ، وياء يعده أول السبب الخفيف من الجزء حذف آخره الساكن أى لم يؤت به ، وذلك خبن ، والعين والدال

الساكنة المدغمة سبب خفيف ، والدال أول الوتـد المجموع ، والهـاء وسطه ، وأصله التحريك ، وجىء به ساكنا ، ولم يؤت بآخـره والمجموع ضرب .

فذلك عروض وضرب مجزوان مقطوعان مخبونان ، وياء يعر وعينه سبب خفيف وراءه أول سبب خفيف لم يؤت بثانيه ، وثانيه هـو رابع الجـزء ، فذلك طى أى حـذف الحـرف الساكن الرابع فى الجـزء ، والميم أول الوتد المجمـوع ، والنون وسطه وأصله التحريك ، وأتى به ساكنا ولم يؤت بآخره ، والمجموع عروض مقطوعة مجزوة مطوية غير مخبونة ، وجيم نسيج أول السبب الخفيف لم يؤت بثانيه وثانيه حرف ثان فى الجزء ، فعدم الإتيان به خبن ، والواو والحـاء سبب خفيف ، والدال أول الوتد المجموع ، والهاء وسـطه ، وأصـله أعنى أصـل وسـطه التحريك ، وأتى به ساكنا ولم يؤت بآخره ، والمجمـوع ضرب مخبون مقطوع مجـزو ، وبطـل قـول أبى يحيى أن العروض مخبـونة فى البيتين ، فان العروض التى قوله يعرض من غير مخبونة .

الثانى : أن أمر الثلاثى المجرد ، ومضارعه كاقتل واضرب ، ويقتل ويضرب من القسم الذى أصوله ثلاثة ، والزائد حرف واحد ، ومضارع فاعل كيقاتل من القسم الذى أصوله ثلاثة ، والزائد حرفان ، وقس على ذلك ، ولـكن عادة الصراف أنهم يعتبرون فى معرفة المجـرد والمزيـد الماضى الذى للواحـد الغائب المذكر .

الثالث : شرط زيادة همزة القطـع ، وهمزة الوصـل أن يتأخـر عنهما ثلاثة أصـول ، وأن تتصـدر كأعلم ، وأفضـل وأفـكل ، فان تأخـر عنهما أكثر من ثلاثة أصـول لم تكن زائدة كإصطبل ، وكـذا إن تأخـر عنها أصـلان فقط نحـو : أكل وكـذا إن لم تتصـدر همزة القطـع نحو : كنأبيـل بضـم الكـاف وفتـح النـون ، وسـكون الهمـزة ، وكسر البـاء الموحـدة بعـدها مثنـاة تحتية ولا تـكون

همزة الوصل إلا متصدرة ، فمعنى اشتراط التصدير لها الإخبار بأنها لا تزاد إلا أولا وهى دائما زائدة .

الوزن الثانى : فعل بفتح العين مشددة : بزيادة احدى العينين على الخلاف السابق فى قوله : باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه قيل الزائد العين الأولى لسكونها ، وقيل الثانية لحصول التكرير بها ، ولأنها قريبة من الآخر ، وقيل : بجواز الوجهين .

قال الصبان : وهذا خلاف فيما قيل فى الزائد من كل مكرر ، وهو من مزيد الثلاثى على وزن الرباعى ، وليس ملحقا به ، بل مماثلا له .

قلت : بل الخلاف فى كل مشدد سواء كان رباعيا أم أكثر إلا ما كان للالحاق ، ومثل له الناظم بولى بتشديد اللام ، وبدون ألف بين الواو واللام ، وأصله ولى بتشديد اللام وبياء مفتوحة تحركت ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا بعد سلب فتحها والزائد احدى اللامين على الخلاف ، وذلك التشديد يكون فى كل حرف إلا الألف ، فلا تشدد لأنها لا تحرك فلا تدغم فيها ألف ولا الهمزة ، فانها لا تشدد ولا تضعف ، لئلا يؤدى الى إدغام الهمزة ، والإدغام فيها قيل وإلا غيرها من حروف الحلق كذا فى التسهيل وشرحه ، والحق جوازه فى غير الألف والهمزة ، بل الهمزة تشدد لكنه يصعب : كسأله أى حمله على السؤال ، وسأل صفة مبالغة .

وولى فى البيت يحتمل أن يكون للتعدية أى جعله تاليا لغيره . أو للتصيير أى جعل والياء كأمره جعله أميرا أو لموافقة الثلاثى من المعنى الأول ، أو لموافقة تفعل ومعناه أدبر ، وأصل وضع فعل بالتشديد للتكثير ، وأكثر وروده واستعماله للتعدية ، فله معان منها التعدية

كفرحت زيداً وخوفته عمراً وكرمته وعلمته ، وأدبت الصبى ، وزكيت الشهادة (قد أفلح من زكاها) وسيرت الدابة هو الذى يسيركم .

وقال الطبلاوى : عن ابن قاسم فى تمثيل السعد بفرحته أى صيرته فرحا ان أريد بالتعدية الإيصال الى المفعول ، فالمراد أن المقصود الأظهر ، ذلك وإلا فيمكن أن يجعل فرحته للنسبة ، أن المقصود الأظهر فى نحو : فسقته النسبة كما مثل به السعد للنسبة ، وإلا ففيه التعدية أيضا ، وان أريد بها التصيير فكذلك ، وحينئذ المراد بالتصيير فى فسقته التصيير نسبة ، أو أنه حمله على الفسق أ . هـ .

وزعم أبو على الفارسى أن التضعيف فى سير للمبالغة لا للتعدية ، لأن سار متعد بنفسه قالوا : سرت زيدا ، قال الشاعر :

* فأول راض سنة من يسيرها *

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن سرته قليل ، وسيرته كثير بل قيل : انه لا يجوز سرته وأنه فى البيت على إسقاط الباء توسعا أ هـ .

قلت : أو على إسقاط فى أو مفعول مطلق لأن السنة بمعنى السيرة ، والتعدية بالتضعيف فى فعل كالتعدية بالهمزة فى أفعل نحو : (نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه) (وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس) .

وقال الزمخشرى والسهيلى : إن بين التعديتين فرقاً التضعيف يقتضى التكرار ، التمهل بخلاف الهمزة ، ولذلك قال : (نزل عليك الكتاب) بالتضعيف لأن القرآن نزل منجما وقال : (وأنزل التوراة والإنجيل) بالهمزة لأن التوراة والإنجيل نزلا جملة ، وقال : (إنا

أنزلناه فى ليلة القدر) وقال : (شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن) لأن القرآن جملة فى رمضان فى ليلة القدر من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا .

وأما قول القفال : المعنى الذى أنزل فى شأنه أو فى وجوب صومه القرآن فتكلف بدون داع ، يرد عليهما وعلى من قال بقولهما : (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) فقرن نزل المضعف بقوله : (جملة واحدة) المنافى للتمهل والتكرار ، وقد نزل عليكم فى الكتاب بالتضعيف مع أن المراد بالمنزل آية واحدة هى : (واذا رأيت الذين يخوضون) الآية ، وكذا فى (لولا نزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية) .

ويجاب بأنهما قالا ما ذكر حيث لا قرينة ، وجملة واحدة ، وآية واحدة قرينة على عدم التمهل والتكرار ، وقد صرح الزمخشرى نفسه بهذا فى قوله تعالى : (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) بأن نزل هاهنا بمعنى أنزل لا غير كخبر وأخبر وإلا كان متدافعا أى لأن نزل لو أبقى على التمهل والتكرار نافى جملة واحدة ، وصرح فى (كهيعص) فى (ما تتنزل إلا بأمر ربك) بأن التنزيل على معنيين النزول على مهل ، ومعنى النزول على الإطلاق وقال فيه نزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدريج والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كفرحته والمتعدى لواحد كفهمته المسألة ، ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، ولا يقاس وهو ظاهر سيبويه .

قال فى المغنى : وزعم الحريرى أنه يجوز فى علم المتعدية الى اثنين أن تنتقل بالتضعيف الى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وقيل قياس فى القاصر المتعدى الى واحد ، ومن معانى فعل

بالتضعيف التكثير نحـــو : (ومزقناهم) ، (وقطعنـــاهم) ، (وغلقت الأبواب) وفتحت أبوابهـــا كذا قال الشراح •

قلت : التكثير إما فى الفعل بأن يفيد أن الفعـــل كثير فى نفســـه مع قطع النظر عن كثرة الفـــاعل وقلته : كجـــولت وطوفت أى أكثرت الجـــولان والطواف ، وإما فى الفاعل بأن يفيد أن الفـــاعل من حيث تعلق الفعل به كثير فى نفســـه ، ويلزمـــه كثرة الفعـــل المتعلق كمـــوتت الإبل أى كثر موتها ، وإما فى مفعـــول بأن يفيد أن الفعـــل الذى وقع عليـــه الفعل كثير فى نفسه ، ويلزمه كثرة الفعل الواقع لا كثرة الفاعـــل نحـــو : (غلقت الأبـــواب) •

وأما مزقناهم وقطعناهم فالأظهر أنهما من الأول ، ولو احتمـــل الثالث ، وأما موتت الشـــاة بالرفع فليس من تكثير الفعـــل ، ولا من تكثير الفاعل ، لأن المـــوت واحـــد والشـــاة واحـــدة ، ولا من تكثير المفعول لأنه لا مفعول ، وأما غلق زيد البـــاب ، وقطـــع الثوب فمن الأول لا من غيره ، لأن الثوب واحـــد ، والباب واحـــد ، والمقطع بكسر الطـــاء واحد ، كمـــا يدل له ما فى شرح المفصـــل ، وبينه الجاربردى ، ولخصه شيخ الاســـلام •

قال فإن قلت : الباب أو الثـــوب خففت على الأصح إلا أن يكون الفعل كثيراً فتشـــدد للتكثير فى الفعـــل •

قال الطبلاوى : وقد علم أن التكثير فى الفاعل أو المفعـــول يستلزم التكثير فى الفعل ، ولا عكس •

قلت : ولعل مراد شيخ الإســـلام بقوله على الأصح الاحتراز عن القول بجـــواز التشـــديد المبالغة فى الفعـــل الواحـــد نحـــو : قطع زيد الثوب اذا قطعه فى موضع واحـــد قطعا فاحشا •

قال صاحب التحقيق : ومن التكثير : (وفتحت أبوابها) (وفجرنا الأرض عيونا) قلت : هما مثل مزقناهم وقطعناهم ، ولا حاجة هنا الى ذكره أن عيونا بدل من الأرض على حد ابدال الأبواب من مفتحة فى (مفتحة لهم الأبواب) لا تمييز على الصحيح ، من حيث كون التمييز فى الفاعل لا فى المفعول ، وأن مثل : (أحصى كل شىء عددا) فعددا بدل من كل يعنى بدل اشتمال ، أى عدده ، وكذا الأولى ان أريد بالعين الماء ، وبدل بعض إن أريد موضعه ، وأن من قال : التمييز يكون بالمفعول جعل منه (أحصى لما لبثوا أمدا) فأحصى عنده أفعل من ، يعنى اسم تفضيل لأفعل ، وجعله الفارسى فعلا ، وأمداً مفعوله مانعا للتمييز بالمفعول .

وأقول : فى ذلك مبحث ذكرته فى النحو ، وذكر بعضه فى المغنى فى الباب الخامس ، وذلك استطراد كما فى قوله : واما فرق بين الفاعل والمفعول لتعذر البدلية فى الفاعل ، وامكانها فى المفعول ، فلا يعدل عنها ، وقيل : ان الأصل فى هذا النوع من التمييز أنه خارج من باب الصفة المشبهة ، ولا ينتصب فيه إلا الفاعل .

ومن معانى فعل بالتضعيف : السلب كقردت البعير وحلمته ، وقذيت عينه ، وجلدت الشاة ، أى أزلت عنه القراد والحلم ، وأزلت القذى عن عينه ، وأزلت الجلد عن الشاة .

ومن معانيه التوجه : كشرق وغرب وكوف وغور ، أى توجه الى الشرق والغرب والكوفة والغور ، ولجعل الشىء بمعنى ما صيغ منه : كأمرته وعدلته ووليته ، أى جعلته أميراً وعدلا وواليا ، وذلك أولى من تعبير فتح الأقفال بالتصيير ، وجعل من أمثلته فسقته أى جعلته فاسقا وهو : باطل .

قال الجاربردى : وليس المعنى صيرته فاسقا ، وقال شيخ الاسلام :

لا يكون بمعنى صيرته فاسقا إلا بتجوز إلا ان أجيب بأن المراد بالجعل والتصيير ما يشمل الجعل بالقول ، أى قلت له : يا فاسق ونسبته الى الفسق كما مر ، والجعل بالاعتقاد أى اعتقدته فاسقاً ، والجعل بالفعل ، ولا يجاب بالتجوز المذكور ، لأن الكلام فى التحقق لا فى التجوز .

ومن معانى فعل بالتضعيف : النسبة أى نسبت المفعول الى أصل الفعل نحو : فسقته أى نسبته الى الفسق ، صرح به السعد ، وكذا الجاربردى قال : معناه قلت له : يا فاسق ، أو نسبته الى الفسق ، وجعله اللقانى للتعدية جوازاً ، قال : أى جعلته فاسقاً ، والجعل إما بالقول، وإما بالاعتقاد ، وإما بالفعل ، وكذا جعله ابن الحاجب فى الشافية ، قال : ومنه فسقته .

قال الجاربردى : إنما فصله لأنه مخالف لفرحته فى أنه لم يصيره فاعلا للفعل المشتق هو منه ، وإنما جعله منسوبا اليه ، وعبر الناظم فى التسهيل عن الجعل والنسبة ، بجعل الشىء بمعنى ما صيغ منه .

قال بعض : ومن معانى فعل بالتضعيف : التسمية كفسقه سماه فاسقاً أ . هـ .

ومن معانيه : الصيرورة كعجزت المرأة صارت عجوزاً ، ومن معانيه معنى تفعل مع الاغناء عن تفعل كعجزت المرأة أى تعجزت ، ومن دخل ظفار حمر أى تكلم بالحميرية ، وجربت الشىء إذ لم يسمع تفعل من ذلك بتلك المعانى ، أو مع عدم الاغناء : كفكرت وتفكرت ، وبين الشىء وتبينه ، ومعنى عجزت بهذا المعنى ادعت العجز أو العجوزية ، أو فعلت فعل ذلك أو تشبهت بذلك .

ومن معانى فعل بالتضعيف : اختصار الحكاية فيصاغ من

مركب : كسوف أى قال : سوف ، وهلل إذا قال : لا إله إلا اللـــه ، وأمن اذا قال : آمين ، وأيه اذا قال : إيه يارجـــل او أيهـــا الرجل ، وكبر اذا كان بمعنى قال : الله أكبر ، وســـبح اذا كان بمعنى قال : سبحان الله ، وحمّد إذا كان بمعنى قال : الحمد لله .

ومن معانى فعل بالتضعيف : موافقة معنى الثلاثى المجرد نحـــو : (فقدرنا فنعم القـــادرون) فى قراءة التشـــديد ، وشمر ذيله بالتشديد بمعنى شمر بعـــدم التشديد ، وكذا صفق وخمنه وقطب وجهـــه وأبَّر النخـــل وتبَّر وفتّش بالتشـــديد فى معنى عـــدم التشديد .

ومن معانيه الاغناء عن المجرد كذكيت الشاة إذ لم يســـمع مخففا ، وعرّد ترك القتـــال جنبا ، وعيرت الرجـــل وعولت على الصبر ، ومن معانيه : القيـــام على الشىء كمرضه قام عليه فى مرضه ، ومن معانيه ضـــد معنى المجـــرد كتمى الحديث بالتخفيف نقله على جهـــة الفساد ، ونصله نقـــله على جهة الصـــلاح مشـــددا معتـــلا بألف اصـــلية ، والزائد أحد الميمين ، ومن معانيه الدعـــاء بالخـــير أو بالشر : كبركته أى دعوت له بالبركة ، وخدعته أى دعوت عليـــه بالخـــدع .

ومن معانيه : الرمى بالشىء : كشجعته أى رميته بالشجاعة ، ومن معانيه المتمهل والتكرر : كنزل على ما مر ، ومن معانيـــه الحينونة كظهر الوقت أى حان وقت الظهر ، والحمـــل كحل الكتاب اذا حمـــله على الحفـــظ .

تتمـــة : انما تكون زيادة اللام قليلة فى غير التضعيف نحـــو : طيسل بدليل سقوطها فى طيس وهو العدد الكثير ، أو كل ما على وجـــه الأرض من التراب ، أو هو خلق كثير كالذباب والنمل والهوام ، وسها الناظم فى التمثيل لها فى الخلاصة بلام البعـــد ، لأنهـــا كلمة برأســـها

لا جزء من الكلمة ، ولا كالجـزء على حد ما مر فى الهـاء السـكتية ، وجواب شيخ الاسـلام فيهما بأنه لا يسلم أن كلامهم مختص بزيادة ما هـو جزء من غيره باطل ، لانه قطعا مختص بهمـا ، كما لا يخفى وأما زيادتهـا فى التضعيف فغير قليـلة نحو : قلل وعلل وعلق وملق •

الوزن الثالث : فاعـل بزيادة ألف بين الفـاء والعـين ، مع فتح العين ، وهو ثلاثى مزيد فيـه مماثل للرباعى ؛ غـير ملحق به ، ومثل له بوالى بألف بين الواو واللام ، وأصـله والى بفتح اليـاء ، أبدلت ألفا بعـد حذف فتحها لتحركها بعد فتحة ، وهو من المـوالاة ضـد العداوة ، أو بمعنى تابع بفتح البـاء أى جعله تاليا لكذا ، فهو على الأول للاشـتراك فى الفاعلية والمفعولية ، وعلى الثانى للتعـدية •

وكأن اقتصـار أبى يحيى على الثانى اختيار له ، وأصـل وضـع هذا الوزن لاقتسـام الفاعليـة والمفعولية لفظـا ، والاشتراك فيهمـا معنى ، وهو أيضا أشـهر معاينه نحو : جـاوز زيد عمـرا (وآزره فاستغلظ) بهمزة فألف من المؤازرة أى المعاونة ، بنـاء على أصـالة الهمزة وزيـادة الألف ، وأما ان عكس الأمـر فوزنه أفعـل كأعلم ، فيجمع معنى القراءة المذكور ، ومعنى قراءة آزر بهمزة قراء مشـددة أى قواه ، وضارب زيد عمرا بفتح راء ضارب وبائه ، فان زيـدا وعمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية لفظا ، فصـار أحدهما فاعلا ، والآخـر مفعولا ، وليس أحدهما أولى من الآخر فيهما ، فأيا منهما جعلت فاعلا ، والآخر مفعولا جاز ، واشـتركا فى الفاعليـة والمفعولية معنى ، فان كلا منهما ضارب للآخر ، ومضروب له ، ولهذا جـوز الناظم اتبـاع المرفوع فى ذلك بمنصـوب ، والمنصـوب بمرفوع ، وخالف فى ذلك مذهب البصريين والكوفيين •

واستدل بقول الحجاج :

قد سـالم الحيـات منـه القـدما
الأفعـوان والشـجاع الشـجعما

بنصب الأفعوان بدلا من الحيـات ، وهو مرفوع فاعـل سالم ، ونصب الشجاع المعطوف عليه ، والقـدم مفعـول به مفرد ، وألفـه للاشباع ، أو تثنيته على لغـة قصر المثنى ، حذفت نـونه للضرورة ، وروى بنصب الحيات فقيل : من باب اعطـاء الفـاعل اعـراب المفعول به ، والقـدم مفعول به ، وقيل : الحيات مفعول به ، والقـدما فاعل وهو مثنى حذفت نون للضرورة •

قال الطبلاوى : فاعل لنسبة أصله وهو مصـدر فعله الثلاثى الى أحـد الأمرين متعلقا بالآخـر صريحا ويجىء عكس ذلك ضمنا وهـو نسبته الى الأمر الآخر متعلقا بالأول ، كما اذا قلت : ضارب زيد عمراً ، فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو ، وضمنا على نسبة الضرب الى عمرو متعلقا بزيد ؛ ولأجـل تعلقه بالأمر الآخـر كان اللازم إذا نقل الى فاعل متعـديا نحـو : كارمتـه فان أصـله لازم ، وقد تعدى هاهنـا •

والمتعدى الى واحـد ان لم يصلح مفعـوله لأن يكون مشـاركا للفاعل فى المفاعلة ، بل يكون مغايراً للفاعل ، وهو المشـارك يكون متعديا الى مفعولين نحو : جاذبته الثوب ، فان مفعـول جذب وهـو الثوب مثلا لمـا لم يصلح أن يكون مشاركاً للفـاعل فى المجـاذبة احتيج الى مفعـول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين ، وأما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله كما فى شاتمت زيداً ، ويشـير الى ما ذكر قول السعد وهو أى فاعل تأسيسه أى أصل وضعه على أن يكون من اثنين فصـاعداً يفعـل أحدهما بصاحبه ما فعل

الآخر به ، والبادى هو المرفوع ، قيل : والحق أنه المنصوب وسيأتى ان شاء الله .

قال الطبلاوى : وقد تفرق بين فاعل أى بفتح العين ، وتفاعل من حيث المعنى بأن البادى فى فاعل معلوم دون تفاعل ، يعنى معلوم من العبارة وهو المرفوع كما رأيت ، أو المنصوب ولذلك يقال أضارب زيد عمراً ، أم ضارب عمرو زيداً ، ولا يقال ذلك فى تضارب هذا ، ومثل ابن الحاجب فى الشافية بشاركته .

ويبحث فيه بأن الاشتراك ليس مستفادا من هيئة شارك ، بل من المادة وهى الشين والراء والكاف ، ولا يجوز أن يراد الاشتراك فى الشركة ، لأنه تحصيل الحاصل ، فشارك لموافقة المجرد الثلاثى .

ويجاب : بأن شرك الثلاثى وهو المادة الأصلية إنما يدل على أن أحدهما بحسب النطق شريك ، وأما دلالته على الآخر فبالالتزام ، ويمنع لزوم تحصيله الحاصل ، لأن المستفاد من شرك معنى لا يتصور إلا بين اثنين ، اذ هو مفهومه ، وأما تثبيته الى الأول وتعلقه بالثانى صريحا وبالعكس ضمناً فانما هو مستفاد من صيغة فاعل ، اذا بنيت منه ، ويأتى ذلك فى تمثيل صاحب التحقيق : بقاسمت شريكى ، وتمثيل بعضهم : بخاصمته .

ومن معانى فاعل بفتح العين معنى ثلاثيه المجرد : كجاوزت الشىء بمعنى جزته ، ورافعت الحجر بمعنى رفعته ، وسافرت بمعنى سفرت ، وهاجرته بمعنى هجرته ، فهو نسبة الفعل الى الفاعل لا غير ، وإنما عدل فى ذلك الى صيغة فاعل ، لأن الزنة فى الأصل للمغالبة والمباراة . والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم

منه اذا زاوله وحده من غير مغالب ، ولا مبار لزيادة قوة الداعى اليه .

قال صاحب التحقيق : قيل ومنه : (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم) .

قلت : وجهه أن الله لا يخدع خلقه ، والمؤمن لا يخدع غيره ، والخادع انما هو الكافر فقط ، فليس يخادع للمفاعلة أما خدعهم الله فمبنى على زعمهم أنه يمكن خدعه بأن يخفى عنه شىء يخدع به وحاشاه ، وأما خدعهم المؤمنين فممكن قطعا ، ولك أن تجعله للمفاعلة أما خدعهم الله والمؤمنين فعلى ما ذكر ، أو على مشابهة صورة صنعهم مع الله والمؤمنين ، حيث تظاهروا بالإيمان صورة صنع الخادع .

وأما مخادعة الله والمؤمنين لهم فلان صورة صنعه معهم من اجراء أحكام المسلمين عليهم ، وهو عالم بكفرهم تشبه صورة الخادع ، وكذا صورة صنع المؤمنين معهم ، حيث أجروا أحكام المسلمين عليهم لجهلهم حالهم ، ولك أن تجعله من باب المجاز الاسنادى ، أو المجاز بالحذف ، بأن يكون المراد يخادعون رسول الله وهو الخليفة فى الأرض ، والناطق عن الله ، ومخادعة المؤمنين ، ورسول الله مع الكفار على ما سبق .

ولك أن تقول : أراد يخادعون الذين آمنوا بالله ، كما تقول : أعجبنى زيد وكرمه ، أى أعجبنى كرمه ، وقد مثل ابن الحاجب فى الشافية : سافر ، ونص فى شرحه على المفصل أنه لا ثلاثى له ، واستدرك عليه الجاربردى فى شرح الشافية أن الجوهرى أثبت له ثلاثيا قال : سفرت أسفر سفوراً اذا خرجت للسفر ، ورد على الجاربردى والجوهرى بعض من حشى على الجاربردى بقول القاموس : انه لا فعل لسافر بكسر الفاء ، وبأن عدم استعمال المجرد لا يمنع التمثيل بسافر لفاعل بمعنى فاعل كما فعل

المصنف ، يعنى ابن الحاجب ، نعـم الأحسن التمثيل بدافـع ، وجاوزا وواعـد ونحوها •

ويجاب : بأن الجوهرى مثبت والقاموسى ناف ، والمثبت يقـدم على النافى كمـا تقرر فى الأصـول ، ولكن يبحث فى ذلك بما قاله الناصر اللقانى فى اثبات معنى فعل لفاعل بالمثالين ، سافر ودافع اللـه الناس نظـر ، لأن الدفع من الله على يد بعض الناس وعـادته جارية بمقالته بدفع أيضـا من المدفوع ، وإن كان دون الدفع الأول ، فلم يخـرج عن معناه الأصـلى ، وسـافر يمكن أن يـكون من السـفور بمعنى الظهـور ، كما صرح بـه فى الصحاح ، بأن ذلك مصـدره ، ولا يضر تصريحه فيه بقوله إذا خرجت للسفر ، إذ يقال ذلك أى لغـة فى الظهور حيث كان •

قال الطبلاوى : وإيضـاح نظره فى دافع أنه لمـا اسـتدل على استعمال دافـع فى معنى دفـع بقـوله تعالى : (إن الله يدافـع عن الذين آمنوا) ولولا دفاع الله الناس كما قرىء يدفـع ودفـع أشكل الاستدلال ، بأن الدفع عن الذين آمنـوا قـد يكون بواسـطة بعض الناس ، كما يكون بلا واسطة ، وعلى التقدير الأول يكون يدافع ودفاع على بابه ، إذ العـادة جارية بمقابلة الدفع أيضـاً بدفع من المدفوع ، وإن كان دون الدفع الأول ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمـال سـقط به الاسـتدلال •

قال البخارى : ولك أن تقـول فى الجواب : إنه قد علم بما تقرر أن الدفـع من الله تعالى لا ينحصر فى الدفـع بواسطة من النـاس ونحوهم ، ممن يتصور معه دفع من المدفوع ، بل يعمـه ويعم الدفع أيضاً بلا واسطة ، كذلك بأن لا يـكون هناك واسطة أصـلا ، أو واسطة لا يتصـور معها دفع من المدفـوع كمـا فى إرسـال الريح والجنود

على الأحزاب ، المنتفى دفعهم من الأحزاب بكل وجه ، وإذا عم الدفع الشيئين صح الاستدلال به على أحد التقديرين وهو الدفع بلا واسطة ، فتأمــل .

ومما جاء فيه فاعل بمعنى الثــلاثى : باعــد بمعنى بعُد ، ومن معــانى فاعل بفتح العين التعدية كأفعل بدون الإغنــاء عنه نحــو : باعــدته وأبعدته ، وعاليت رحلى على النــاقة وأعليتــه ، وعافاك الله وأعفاك ، ويقال أيضا عفاك ثلاثياً تعدى بعد لزومه ، لأنه بمعنى أعفى ، وقــد لزم فى عفا الله عنك ، وفاعل هذا يتعدى بألفه ، فإن بعــد لازم ، فلما زيدت الألف بعد الباء تعدى .

قال فى المغنى : والثانى أى من الأمــور التى يتعدى بهــا الفعل القاصر ألف المفاعلة ، تقول فى جلس زيــد ، ومشى وســار : جالست زيداً وماشيته ، وســايرته ، وأما قول الأشــمونى الثــالث المفاعلة ، فإما سهو لأن المعدى بكسر الدال ليس المفاعلة ، بل ألفهــا ، وإما أن يريد ألف المفاعلة أو دلالته ، أى دلالة الفعــل على المفاعلة ، واشتقاقه من المفاعلة .

وقول الحفنى أى المشتق من المفاعلة سهو عن كون المعدود فى كلام الأشمونى الأشياء التى يصير بهــا اللازم متعديا لا الأفعــال المتعدية ، ومن معانى فاعل التكثير كفعل بالتشــديد نحو : (باعد بين أســفارنا) وقرىء : (بعّد) بالتشــديد ، ومثل السـعد وأبو يحيى بضــاعفته أى أكثرت من ضَعفه بفتح الضــاد مصــدراً ، أى أكثرت من تكريره فهو للتكثير فى الفعل مثل : ضعفته بالتشديد ، فتكرير الشىء مرة واحدة لا يستعمل فيه ضعف مشدداً ، لأنه لا يقــال فى المرة الواحــدة : إنها تكثير فى التكرير ، لأن التكرير وقــع مرة ، بل يستعمل فيه ضعف غير مشدد أو أضعف . والمراد من التكثير غير التكثير من الكثرة المقــابلة

للوحـدة ، فإن الكلام فى إفادة الصيغة التكثير صيغة فاعل ، وصيغة فعّل بالتشديد لا فى إفادة المـادة الشىء ، والمستفاد من فاعل وفعل التكثير الأول من هيئتهما وصيغتهما ، لا من مادتهما والمفـاد بمادتهما التكثير الثانى .

ون معانى فاعل : معنى أفعـل اللازم نحو : شارفت على البـلد وأشرفت عليه ، ومن معانيه : معنى الثلاثى المجـرد مع الإغنـاء عنه : كبارك الله فى أعمالنا ، ومن معانيه : معنى أفعل مع الإغنـاء عنـه : كواريت الشىء أى أخفيته ، وقاسيته أى صبرت عليه ، واجتهدت فيه ، وآراه أى أراه غير ما يقصـد ، أى ما يقصـد الذى أرى لغيره .

وقال أبو يحيى : واريت وقاسيت للإغناء عن المجرد ، ومن معانيه : إتيـان الفاعل الى مكان صله نحـو : يأمن أى أتى الى اليمن ، ومن معانيه : موافقة تفاعل كأسرع بمعنى تسارع .

تتمـة : وقع فى أكثر النسـخ تقديم والى بالألف بعـد الـواو بوزن فاعل بفتح العين ، على ولى بتشـديد اللام وعدم الألف قبلها بوزن فعل بتشـديد العين ، وعليه أكثر الشراح ، وتزاد الألف بشرط أن يصحبها أكثر من أصلين : ثانية : كضارب ، وثالثـة : كتضـارب ، ورابعـة : كسلقى وادارك ، وخامسة : كتسلقى ، وسادسه نحـو : اسلنقى ، وسـابعة : فى الأسماء بردرايا ، ومثال ما مرّ فى الأسـماء ضارب بكسر الراء سما ، وعمـاد وغضبى ، وسـلامى الشاهد فى التى بعـد الميم ، وقبعثرى إلا إذا صحبت أكثر من أصـلين من مضـاعف الرباعى ، فإنها أصـل نحو : ضوضى فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة ، وليست زائدة فى نحو : قال وباع وغزا ورمى ، لأنها لم تصحب أكثر من أصلين ، ولا تزاد أولا لأنهـا ساكنة .

الوزن الرابع : استفعل وهو من مزيـد الثلاثى الذى ليس مماثلا للرباعى ، أى ليس على وزنه ، وهو سداسى ثلاثة أحـرف زوائد وهى : الأول والثانى والثالث الهمزة ، والسين والتاء ، وثلاثة أصـول : الفاء والعين واللام ، وتلك الهمزة همزة وصـل ، ومثاله : استقام أصـله استقوم بسكون القـاف وفتح الواو ، ونقلت فتحـة الواو للقـاف ، وسكنت فقلبت ألفا ، ومثله : استدعى أصله استدعى بيـاء مفتوحة ، ولو كان أصله الواو من دعا يدعـو تحركت الياء بعـد فتحة ، فقلبت ألفـاً ، ومن ذلك استحق أصله استحقق بسكون الحـاء وفتح القـاف الأول ، نقلـت فتحتهـا الى الحـاء فسكنت ، فأدغمـت فى القـاف بعـدها .

ويكون لمعان منها : الطلب ، وهو الأصـل الأكثر الأشهر فيـه قال السعدى : وهو لطلب الفعل أى الفعل اللغوى ، وهـو معنى المصـدر الثلاثى هنـا .

قال الجاربردى : ومعناه نسبة الفعل الى فاعـله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه ، وهكذا فى شرح المفصـل ، والمراد بالفعل المضاف اليـه تحصيل المصدر ، والضمير فى معناه للفعـل للطلب ، والمنفصـل للفعل الأول المراد به الفعل الصناعى ، وهاء منـه للثانى المـراد بـه المصـدر ، وفى التفسير (ح) نسـخ والتقدير ومعناه ارادة تحصـيل الفعل بالنسبة المذكـورة كذا فى حاشية بعض على الجاردبردى .

قال ابن قاسم : ولا يخفى أن المناسب أن يراد بالفعـل الثانى الحدث الذى هو معنى المصـدر ، لأنه الذى يطلب ، وحينئذ يشـكل قوله المشتق هو منـه ، لأن الاشتقاق من اللفظ ، إلا أن يراد المشـتق هو من لفظـه ، فهو على حذف المضاف ، وقوله : الى فاعله أراد بـه مفعـوله ، لأن فاعله مفعول به .

قال الجاربردى : وذلك قد يكون صريحاً نحو : استكتبه أى طلبت منه الكتابة ، وقد يكون تقديراً نحـــو : استخرجت الوتـــد من الحائط ، فليس هنا طلب صريح ، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيـــل حتى خرج ، ونزل ذلك منزلة الطلب أ ٠ هـ ٠

ومحل الأول العاقل لأنه إنما يطلب من العاقل ، ومحل الثـــانى غير العاقل كذا قالوا ٠

قلت : قد يكون الثانى من العاقل ، كقولك : استخرجت زيـــداً اذا فعلت له ما يتسبب فى خروجه مثل الانقباض عنه ، أو ضربه ، وأمثـــال ذلك ، وذلك الطلب التقديرى مجاز ، ومنه استطفه الحمـــار ، أى طلب منه العلف ، أى فعل ما هو كالطلب كتهيئه له ، إذ لا فرق فى اســـتحالة الطلب بين الطالب والمطلوب كما يأتى إن شاء الله ٠

ومنه : (استوقد ناراً) اذا كان بمعنى طلب الوقـــود من النـــار ، أى احتـــال لها لتقد (واستهوته الشياطين) فان الشياطين لم يطلبوا منـــه صراحاً أن يهوى ، بل وسوسوا وخيلوا له حتى هوى ، واستفزز من استطعت فإنه لا يطلب منهم الفز ، بل يوسوس ويزين ، فشـــبه وسواســـه وتزيينه بمن يطلب الفـــز صراحاً ، وليس من التقـــديرى : فاستخف قومه ، لأن المعنى طلب منهم الخفة فهو من الحقيقى فبطـــل قول فتح الأقفال أنه من التقديرى ٠

قال صاحب التحقيق : وقد يكون الطلب مجازاً كاستعجل زيد الى كـــذا أى طلب العجلة من نفسه الى كذا ، وما تقـــدم من أنـــه لطلب الفعل هو الغالب فى الطالب ، وقد يكون لطلب الذات نحو : استخيرتهم ، واستحمرتهم أى طلبت خيرهم وأحمرهم ، وليس منه استخف قومه ، أى طلب الخفيف ، لأن معنى الآية طلب منهم الخفة كمـــا مر لا طلب

الخفيف ، لأنه طلب الخفـة منهم عموماً ، فبطـل ما يظهـر من فتح الأقفال أن الآية منه ، وبطل ما صرح به من أن المعنى طلب الخفيف .

ومن معـانى استفعل : النسـبة الى شيء كاستحسنت زيداً ، واستقبحت الظلم ، وصوغ الفعـل للطلب أو للنسـبة المذكـورة من أسباب تعديه كمـا صرح بـه فى المعنى ، وأشـار اليـه الأشمونى بقوله : الرابع استفعل أى الرابـع مما يتعـدى به الفعـل استفعل ، أى صوغه استفعل ، أو كونه عليه فينقل اللازم الى التعـدية لواحـد كالأمثلة المذكـورة ، فالأصـل مثلا حسن زيد ، فلما صيغ على استفعل تعدى لواحد ، وقد ينقـل المتعدى لواحـد الى اثنين نحـو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب أى طلبتهما الكتابة والغفران ، الأصـل كتب الكتاب وغفر الله الذنب ، فنقلهما الصـوغ على استفعل لاثنين ، وقد لا ينقل اليهما مثلا استغفرت الله من الذنب ، واستغفرته الذنب ، أو ذنبـا بتقـدير من ونحـو : استفهمت الخبر أى طلبت فهمـه ، وكذلك التضعيف قد ينقل المتعدى كعلم ، وقد لا ينقله ككسر .

وأما الهمزة فتنقله كلمـا دخلت ، وأما رتـج البـاب وأرتجـه أى أغلقه فلا يرد علينا توافقهما ، لأن الهمزة ليست للنقل .

قال فى المعنى : وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ، ولو استعمل على أصله أى طلب الغفران لم يجـز فيه ذلك قال : وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور ، وأما قـول أكثرهم : أن استغفر من باب اختار ، أى فى كيفية التعدى لا فى الوزن ، لأن استغفر استفعل واختار افتعل فمردود ، أى بان صـوغ الفعـل على استفعل للطلب مثلا من أسباب تعديه لواحد إن تعدى لواحـد ، وجعل استغفر من باب اختار خروج عن هذا الأصـل لأن باب اختـار ما يتعدى للأول

بنفسه ، وللثانى بحرف جر دائما حتى إنه لو تعدى اليه بنفسه فتوسع .

وصرح ابن الحاجب فى أماليه ، وصرح غيره أيضا بأن استغفر يتعدى للثانى بنفسه تارة ، وبالحرف تارة .

ومن معانى استفعل : الإصابة ويعبر عنها بإلقاء الشىء على معنى ما صيغ منه ، ويوجد أنه كذلك ، والمراد بالشىء المفعول ، وبمعنى ما صيغ منه الصفة اللغوية التى هى معنى مصدره الثلاثى ، كما أشار اليه قول السعد ، ولإصابة الشىء على صفة نحو استعظمته أى وجدته عظيماً ، ونحو : استجدته أصبته جيداً ، واستصغرته أى وجدته صغيراً ، واستوبأت الأرض وجدتها ذات وباء .

ومن معانى استفعل : عد الشىء متصفا بمعنى ما صيغ منه ، مع أنه غير متصف به كاستسمنت زيداً أى حسبته سميناً ، وليس سمينا ، واستعظمته واستحسنته أو استصغرته أى حسبته عظيماً وحسبته حسناً ، أو حسبته صغيراً وهو بخلاف ذلك ، ويجوز عندى ذلك مع كونه متصفاً به ، ولكن هذا يغنى عنه ما قبله .

ومن معانى استفعل : جعل مفعوله متصفاً بأصله كاستهامه أى جعله هائماً ، ومن معانيه : موافقة أفعل كاستخلف لأهله ، وأخلف لهم واستعجلته إذا أريد معنى أعجلته ، لا معنى طلبت منه العجلة ، واستجاب أى أجاب ، واستقر أى أقر ، واستيقن أى أيقن ، واستبان أى أبان ، واستحصد الزرع بالرفع أى حصد ، أى حان وقت حصاده ، أما على معنى طلب الحصاد فمن الطلب المجازى .

ومن معانيه : الحينونة كاستحفر النهر أى حان له أن يحفر ، ومن معانى استفعل : موافقة المجرد الثلاثى كاستغنى بمعنى غنى ،

واستهزأ بمعنى هزأ يستهزئون الله يستهزأ بهم ، وجعل منـه أبو يحيى استبان أى بان ، واستيئس بمعنى يئس ، ومثل سيبويه وأبو حيـان فى التذييل والسعد باستقر بمعنى قر ، ومثل سيبويه أيضـا باستعلا بمعنى عـلا ، وقال أبو حيـان فى الإعـراب : ان الموافقة للثلاثى إنما سمعت فى المكسور العين ويرده قرء واستقر ، وعـلا واستعلا ، فان الثلاثى فيهما مفتوح العين .

قال أبو سعيد : هذه الموافقة للثلاثى مطلقا تحفظ ولا تقاس ، وقد قيل : إن حكام الباب كلهـا الى السـماع ، وقال بعضهم : إن استقر للطلب المقدر لا الصريح ، كأن فاعله يطلب القـرار من نفسـه ، وإنما قال من نفسـه لأن ، قر لازم وضعفه السـعد حيث حكاه بقيل بعـد تمثيله به لموافقة المجـرد الثلاثى .

قال اللقانى : ووجه تضعيفه أن استقر يصح اسناده الى ما يمتنع منـه الطلب كاستقر الحجر ، وهذا القـول هو ما قرره الجاربردى فى استخرجت الوتد من الحائط ، وقد مر إذ لا فـرق فى استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب ، ولهـذا أسقطه من معانى استفعل أ . هـ .

قلت : الحـق فى وجـه التضعيف اتحاد الطالب والمطلوب منـه ، مع أن قضية الطلب تغايرهما وزيادة امتنـاع تعلق الطلب حقيقة بهما ، وإلا فمجـرد صحة إسناده الى ما يمتنع من الطلب لا يقتضى تضعيفه عند السعد ، لأنه أراد بالطلب ما يشمل التقـديرى ، وطلب ما يمتنـع طلبه تقـديرى كما مر غير مرة .

ومن معانى استفعل : الإغناء عن الثلاثى نحـو : استبد واستأثر واستحيى إذ لم يسمع منهـا ثلاثى ، وكـذا استعبر وجعـل منـه أبو حيـان فى الإعراب ، وأبو يحيى وغيرهمـا استعان بمعنى حـلق

عانته ، ومن معانيه : الاغنـــاء عن فعل بالتشديد كاسترجع أى قال : إنا لله وإنا اليه راجعــون ، والأصــل رجع بالتشــديد ولم يســمع كما يقال : سبح أى قال سبحان الله ، وأمّن قال : آمين •

قال صاحب التحقيق : ومنــه استعان حلق عانتــه ، الأصــل أن أن يقال فيه فعل بالتشــديد لأنه للسلب والطرح كقرّد وحلّم ونحوهما مما مر ، وعليه أبو حيــان فى التذييل ، ومن معانيه مطــاوعة أفعــل كأراحه فاستراح ، وأبنتــه فاستبان ، وأحكمه فاستحكم •

ومن معانيه موافقة تفعل : كاستكبر أى تكبر ، واستمتع أى تمتع واستعظم أى تعظــم ، واستيسر أى تيسر فما استيسر من الهــدى ، واستبدل أى تبدل (أتستبدلون الذى هو أدنى) وقد يجعل هذا للطلب •

ومن معانيه : موافقة افتعل كاستعصم ، أى اعتصم واستعذر أى اعتذر ، واستراح أى ارتاح ، واســتراب أى ارتــاب ، ومن معانيــه الاتخاذ : كاستعبد واستأثر ، واستأخر كذا فى التسهيل ، ومن معانيــه العمل المكرر فى مهلة كاستدرجته ، ومن معانيه التعــدية كاستذله ، ومن معانيه مطاوعة فعل بالتشديد كوسعته فاستوسع •

ومن معانيه : الاستسلام كاستقبل أى استسلم لاقبل ذكره السعد فى حاشية الكشاف ، ومن معانيه التصيير والتحــويل بالياء بعد الــواو ، وتمثيل بعضهم له باستحجر الطين بالرفع سهو لأنه بمعنى صار حجراً وتحــول حجراً ، لا بمعنى صــيرته حجراً وحولته الى الحجرية ، بــل المثال نحو : استحجرت الطين بالنصب ، واستبوبت الأعواد أى صيرت الطين حجراً ، والأعــواد أبواباً •

ومن معانيه : الصيرورة والتحــول بضــم الواو كاستحجر الطين بالرفع ، واستتيست الشاة صارت تيسا ، واستنوق الجمل أى صــار

ناقة ، والمقصود فى ذلك كله الصيرورة الى اشكال ما ذكر وصفاته لا التحول حقيقة ، وعبارة الجاربردى وستحول الى أصل الفعل نحو استحجر الطين أى تحول الى الحجر أ ٠ هـ ٠

والأولى الى الحجرية كما قال السعد ، أعنى كما عبر السعد ، قال الجاربردى : ومعناه أنه صار حجراً ، وأن البغاة بأرضنا تستنسر أى تتحول الى صفة النسر ، والبغاة بتثليث الباء الموحدة طائر دون الرحمة أى من جاورنا عربنا أ ٠ هـ ٠

وفى بعض حواشيه معنى قوله : ولتحول الفاعل الى أصل الفعل أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذى اشتق منه ، كقولك : استحجر الطين فإنه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر ، لا كونه صار حجراً أو كالحجر أ ٠ هـ ٠

قلت : الأولى إسقاط قوله : أو كالحجر ، والمراد بالاشتقاق الأخذ بواسطة اشتقاقه من المصدر ، فإن الحجر لا يشتق منه شىء ، فاستحجر مأخوذ منه بواسطة اشتقاقه من الاستحجار ، وفى تلك الحاشية استتيست الشاة ، واستنوق الجمل ، صارت الشاة لقوتها متصفة بصفة التيس ، والجمل لضعفه متصفا بصفة الناقة ، وهذا تحول معنى ، والأول يعنى استحجر الطين حقيقى أو صورى أ ٠ هـ ٠

قلت : لعل كونه حقيقياً مبنى على أن إطلاق الحجر على المدر حقيقة ، ومن ذلك استأسد زيد أى صار أسداً ، أى اتصف بصفة الأسد حقيقة أو ادعاء ٠

تنبيه : قال الطبلاوى : وهاهنا فائدة وهى أن قاعدة التصريف أن يؤخذ أبواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد ، أو من الرباعى المجرد ،

وقد يؤخذ استفعل من أفعل ، وهو اذا كان متعديا الى واحد وزيد فيه السين ليتعدى الى اثنين كأنجح الله حاجتى ، واستنجحته إياها ، وأرضعت المرأة الطفل واسترضعتها إياه .

تتمة : همزة استفعل وصلية ، فتحذف فى الدرج ، وتثبت مكسورة فى الابتداء وللضرورة ، وهكذا فى همزات الوصل إلا همزة أل ، فإنها مفتوحة حيث ثبتت ، وإلا همزة أل من الله فإنها تثبت مفتوحة فى النداء جوازاً ، وإلا همزة اسم فيجوز ضمها وفتحها حيث ثبتت والكسرة الأصل ، وكذا فى همزة أيم ونحوه ، والكلام على ذلك بسطته فى محله .

وتراد السين فى الاستفعال وفروعه باطراد ، وقيل : بدون اطراد ، قال الناظم فى بعض كتبه : لم تطرد زيادة السين ، لعله أراد لم تطرد فى غير باب الاستفعال ، وأما فى باب الاستفعال فالصحيح اطرادها ، ومثال زيادتها فى غيره : قدموس بضم القاف والميم وسكون الدال المهملة بينهما ، وقيل بفتح القاف وهو ملحق بعصفور حيث ضم ومعناه القديم ، ودليل زيادتها سقوطها فى القدم بكسر القاف وفتح الدال ، قاله ابن هشام .

قال خالد : وكان حقه أن يقول فى التقدم ، ففى كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الأزدى : القدموس السيد المتقدم قومه ، وجمعه قداميس ، وقيل القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل أ . هـ .

كما يستدل على زيادة همزة أعلم وألف والى الأولى وإحدى اللامين فى ولى بالتشديد بسقوطهن فى علم وولى الثلاثين ، وأما استطاع بفتح فزيادة السين فيه مقيسة ، لأنه استفعل حذفت منه التاء ، وقيل : هو بفتح الهمزة ، وهى همزة قطع وسينه زائدة

بدليل سقوطها فى الطاعة ، أصله أطوع كاكرم ، نقلت فتحة الواو الى الطاء ، فقلبت ألفا ، وزيدت السين عوضاً عن الفتحة المذكورة ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، ويدل له قولهم : يستطيع بضم حرف المضارعة ، فهو رباعى زيادة السين فيه مثل زيادة تاء التأنيث الساكنة ، لم تجعل من حروفه فلم تؤثر فيه بأن تجعله خماسياً ، فيفتح حرف المضارعة .

قلت : قد يقال : لا يحسن التعويض عن الفتحة ، لأنها مذكورة لكنها نقلت ، وقلت : قد يقال يسطيع بالضم لا دليل فيه ، لأن مضارع ما ذكر ، ومن قال اسطاع استفعل حذفت التاء كسر الهمزة وفتح حرف المضارعة ، بل مذهب الكوفيين أن أصل يسطيع بالضم يستطيع ، حذفت التاء تخفيفاً فأشبه أطاع ، فضموا أوله ، قاله صاحب بغية الآمال ، وتزاد التاء اطراداً فى نحو : قائمة وقامت وتقوم وتعلم بتشديد اللام ، وتدحرج وتزاد فى الاستفعال والتفعل والافتعال وفروعها ، وفى التفعيل والتفعال ، وسماعا فى نحو : رهبوت وملكوت بفتح الأوائل والثوانى ، وضم الثوالث ، وعفريت بكسر العين والفاء ، وقيل قياساً فى رهبوت وما بعده .

ودليل زيادتها سقوطها فى الرهبة والملك والرغبة والعفر أى التراب بفتح العين ، وتاء الرهبة والرغبة زائدة للتأنيث ، وتاء رهبوت ورغبوت زائدة للتعظيم لا للتأنيث ، فهن متغايرات ، واستقام فى النظم مطاوع أقامه بمعنى أدامه فى الشىء ، أو جعله قويماً أو أزاله من المكان ، أو مواقف فعل بالتشديد قومت السلعة واستقمتها ، أو مواقف المجرد ، أو موافقاً ، أو للطلب أو لغير ذلك مما يصلح له من المعانى المذكورة ، فاقتصار فتح الأقفال والصغير على المطاوعة إما اختيار لها ،

وإما قصور وتحكم ، ومؤلفهما من العلماء المحققين ، لكن أى جواد لا يكبو ، وعلى كل حال فجعله متعنياً للمطاوعة باطل .

الوزن الخامس : افعنلل بزيادة همزة الوصل ، وسكون الفاء ، وفتح العين ، وزيادة نون ساكنة بين العين واللام الأولى ، وتكرير لام الكلمة وأصوله أربعة : الفاء والعين واللامان ، وهو من مزيد الرباعى ، وهو لا يتعدى ، كما لا يتعدى ما الصيرورة ، وما ألحق بافعنلل أيضاً لا يتعدى وهو افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس ، وافعنلا بالهمزة بعد اللام ، وافعنلى بالألف ، وقيل : يتدى وسيأتى ان شاء الله .

قال فى بغية الآمال : افعنلل لا يكون متعدياً أبداً ، لأنه نظير انفعلت ، ألا ترى أن فيه نوناً وهمزة ، كما أنهما فى انفعلت نحو : ابرنشق وابرنسق بالشين والسين ، والأوضح أن يقال فى عدم تعديه : إنه لا يتعدى ، لأنه لا يكون إلا مطاوع المتعدى الى واحد .

ومن ذلك اخرنطم ، أى غضب ، واتعنجج أى سال ، واسحنكك الليل اشتدت ظلمته ، واسحنكك الشىء اشتد سواده ، واسحنكك الكلام عليه تعذر ، وافرندع عن الشىء تقبض عنه بالدال المهملة وبالذال المعجمة ، واسلنطح طال وعرض ، واسلنطحت الأرض اتسعت ، وكذا اسلنطح الوادى ، واسلنطح وقع على وجهه ، واستحنفر مضى فى كلامه أو اتسع فيه ، واسحنفر مضى فى الأرض مسرعاً ، واسحنفر الطريق استقام ، واسحنفر المرض كثر ، واستحنفر البلد اتسع ، واسحنفر الرجل حذق ، واحرنجم النعم اجتمع فى موضع واحد ، حرجمته فاحرنجم ، وهو كأمثاله مطاوع الرباعى المجرد ، ومعنى هرجم : جمع ورد بعضاً على بعض ، أنشد الفراء :

الدار أقوت بعد محرنجم
من معرب فيها ومن معجم

وقال أبو زيد : احرنجم الرجل فهو محرنجم ، يريـد الأمـر ثم يكذب فيرجع •

قال صاحب التحقيق : فكأنه والله أعلم يجمع أمره على شيء ، ثم يرد نفسـه عن ذلك ، وزعـم الضرير أن ابن الناظـم انفرد بـكون احرنجم افعنلل ، ويرده أنه يسبقه اليـه سيبويه وأبو على وغيرهما ، وزعم أنه افعنلم بزيادة الميم من حرج الى كذا أى انضم ، ويرده أنـه لم يثبت افعنلم ، وموافقة الكلمة لا يلزم منـه أن تكون أصـلا كسـبط من سبطر ، والراء ليسـت من حـروف الزيادة ، وكـذا منجنيق على الأصح ، لا يدل على زيادة ميمه جنقونا ولقولق فانـه رباعى أخـذ منـه فى النسب ما تحدى الهمزة الآخـرة ، مع أن زيادة الميم فى غـير الأول قليـل •

وأبو عثمان يمنع الزيادة فى غير الأول ، ومثل احرنجم اخرنطم ، وزعم أن ميمه زائدة من خرط بالطعام غص ، أو من خرط بمعنى ساطه ، أو وقع فى الأمر على جهل أو من الاستخراط فى البكاء ، والانخراط أى الازدراء فى القول القبيح والاندفاع ، ويلزم عينه ثبوت مطوم إذ قبل خرطوم وإنهم لم يستعملوا اخرنطم بتلك المعانى ، ومن مزيد الرباعى : اخرنظم غضب وتكبر مع رفع رأسـه والمطاوعة تكون فيه تحقيقا كاحرنجم ، وتقديراً كابرنشق انبسط فرحاً ، لأن برشق لم يستعمل أى لم يستعمل بذلك المعنى •

وأما برشق اللحم أى قطعه ، وبرشق فلاناً ضربه به فموجودان ، ومثل ابرنشـق بمعنى فرح وسر ابرنشـق الشجر أزهـر وابرنشـق النور تفتق •

وفسر السعد احرنجم أولا بازدحم ، وثانيا بارتد ، قال : وافعنلل

بزيادة الهمزة والنون كاحرنجم أى ازدحم احرنجاماً ، ويقال : حرجمتُ الإبل فاحرنجمت ، أى رددت بعضها الى بعض فارتدت •

قال الناصر : وهذا المعنى أخص من الأول •

وقال ابن قاسم : الازدحـــام ليس معنى الاحرنجام ، بـــل لازم لمعناه ، يعنى لمعنـــاه الذى هو الارتداد ، فالتفســـير به أو لا تفســـير بالازم أ • هـ •

وفى الصـــحاح : احرنجم القوم ازدحمـــوا ، قال الفراء المحرنجم العـــدد الكثير ، وحرجمت الإبل فاحرنجمت رددتها فارتـــد بعضـــها الى بعض واجتمعت أ • هـ •

وظاهره أن له معنيين ليس أحدهما لازما للآخر ، فليحمل عليه كلام الســـعد ، وجمع ذلك كله قـــول القاموس : حرجم الإبـــل رد بعضها على بعض ، واحرنجم أراد الأمـــر ثم رجع عنه ، والقـــوم أو الإبـــل اجتمع بعضها على بعض وازدحموا ، والمحرنجم العدد الكثير أ • هـ •

ومن ذلك فرقعته فافرنقـــع أى لويت عنقه فالتـــوى ، وفرقعت الأصابع فافرنقعت أى نفضتها ، وافرنقع انكشف ، وتأتى زيادة الكلام على افعنلل المذكـــور عند قوله : اسنلقى ان شاء •

تتمـــة : شرط زيادة النـــون متوسطة أن يتقدمها أصلان أو أصل ، وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة كاحرنجم ويحرنجم واحرنجام ، واقعنسس واسلنقى وفروعهما ، وكـــذا احبنطـــأ وفروعـــه ، وغضنفر وعقنقل وقرنفل وورنتل ، وهـــو النسر وأما انطلق فمن قبيل مازيدت أوله ، لأنه لم يسبقها إلا همـــزة الوصـــل ، وتأصلت نون عنبر لأنهـــا

سبقت بأصل واحـد ، ونون غرنيق لتحركها وهو بضم الغين المعجمة وسكون الراء ، وفتح النون وسكون اليـاء ، طـير من طيور المـاء طويل العنق ، ونون عجنس للإدغام وهو الجمل الضخم بفتح العـين المهملة والجيم والنـون المشددة ، تعارض فيه زيادة النـون مع زيـادة التضعيف ، فغلب التضعيف لأنه أكثر ، وجعل وزنه فعلل بفتح الفـاء والعين ، وفتح اللام الأولى مشددة .

وقال أبو حيان : بزيادة النونين ، وأن وزنه فعنل بتشـديد النون ، وتزاد النون آخراً بشرط أن يسبقها ألف بعد ثلاثة أصـول فصاعداً فى اسم كعثمان ، أو صفة كغضبان ، وتزاد متأخرة فى المثنى والمجمـوع على حده ، وما حمل عليهما وتأصلت نون أمان وسـنان ، لـكون الألف قبلها مسبوقة بأصلين فقط ، وتزاد النـون متصدرة فى المضارع ، وثانية فى نحـو حنظل ، وثالثة فى نحـو غضنفر ، ورابعة فى نحـو ضيفن ، وخامسة فى نحـو سرحان ، وسادسة فى نحـو زعفران ، وسابعة فى نحـو عيشران .

ونون انطلق ومنطلق ان راعينا الزائد قبلها عدت ثانيـة ، وهذا فى سائر الزيادات أولا وثانيـا فصاعداً قبل النون ، والظاهر المراعاة كما فى سرحان وما بعـده ، ودليل زيادة نونى حنظل : كسنبل سـقوطها فى حظلت الإبل أكلت الحنظل ، وأسبل الزرع والله أعلم .

الوزن السادس : انفعل بزيادة همزة الوصـل والنون ، ويسمى باب الانفعـال ، وهو من مزيد الثلاثى الذى ليس على وزن الرباعى ، وهو خماسى ، ولا يكون إلا لازما لأنـه للمطاوعة كذا قيـل ، ويأتى ما فيـه .

قال صاحب التحقيق : وأشار بانفصل الى أن هذا البنـاء لا يكون غالباً إلا مطاوعاً ، ولولا ذلك لقـال بدل انفصـل انفعل ؟ . هـ .

قلت : ليس لازما أن يقول : انفعل بدل انفصل لو لم يرد الإشارة الى ذلك ، قال : وأشـــار مع ذلك الى شروط المطــاوعة ، لأنه طــاوع ثلاثيا دل على معالجة وتأثير أ • هـ •

قلت : لم يقيد الثلاثى بفتح العين لأنه يكون مطاوعا له ، ويكون مطاوعا للثلاثى المكســور نحو : خطفته بكسر الطاء فانخطف ، وللمبنى للمفعول نحو : قطع فانقطع ، وفصل فانفصل ؛ ومثال الناظم يحتمــل مطاوعة المبنى للفاعل ، ومطاوعة المبنى للمفعول ، والأصل الأول •

قلت : بناء على اشارة صاحب التحقيق ، وأشار بالتمثيل بانفصــل أيضا الى أنه إنما ينبنى من المتعدى ، فان فصـــل متعد ، والإشـــارتان بعد تسليمهما انما تحسنان من حيث ان غالب انفعل المطاوعة ، وإلا فقد يجىء لغيرها ، ويفهم اشتراط التعدى من تعريفهم المطــاوعة بحصول الأثر من تعلق الفعل المتعدى لمفعوله ، ومن تعريفهم بهــا بقبــول الأثر الناشىء من تعلق فعل الفاعل بمفعوله ، فلا يبنى انفعــل للمطاوعة من غير الثلاثى إلا قليلا نحـــو : أقحمته فانقحم ، وأفردته فانفرد ، وأغلقته فانغلق ، وأزعجته فانزعج ، وأسفقت الباب فانسفق ، والتعبير بالقــلة للجاربردى •

قال : وقد جاء مطاوع أفعل قليلا ، وعبارة السعد ومجيئه لمطاوعة أفعل نحـــو : أسفقت الباب أى رددته فانســفق ، وأزعجته فانزعج من الشـــواذ ، وتمثيل المصنف بأوكأته فاتكأ فهو فيما قال صاحب التحقيق ، ونقول : لا دليل لكون انغلق وانسفق مطــاوعى أغلق وأسفق لجــواز مطاوعتهما لغلقت وسفقت الثلاثيين لورودهما كمــا نص عليــه ابن مالك صاحب النظم بلا دليــل فيهما ، ولا فى انقحم وانزعج وغيرهــا مما فوتق الثلاثى لجــواز كونها مطاوعة لثلاثياته من معانيها ؛ لجـــواز

ذلك نحو : قطعته فانفصل ، ووصلته فانقطع ، وهشمته فانكسر ، وهكذا •

واختلف فى قول أبى الأسود :

ولا أقول لقدر القوم قد غليت

ولا أقول لباب الدار مغلوق

فقيل : قصد بالشطر الأول أنه معرب غير لجان لأن غليت لم يثبت وإن نقله بعض المتأخرين ، وبالثانى كذلك أنه فصيح لا يقول مغلوق ، لأن غلق لحن ، وقيل أراد بالأول الامتداح بعدم التجسس والشره للاكل ، وبالثانى الكناية عدم البخل فيثبت أبو الأسود غلق فهو لغته وهو قليل ، ويثبت غليت •

ولا ينبنى انفعل للمطاوعة مما لا يدل على علاج وتأثير ، فلا يقال : انكرم من كرم ، ولا من أكرم ، ولا انعدم من عدم ، ولا من أعدم ، لأن الإكرام إعطاء شىء لآخر ، والإعدام إفناء الشىء فلا يبقى ثمث علاج وتأثير ، فقولهم : انعدم لحن كما فى القاموس ، وأما قول بعضهم : لما شاع استعمال انعدم فى كلام المحدثين ، وكتب المصنفين صار استعماله أولى من غيره ، لأنه أقرب الى الفهم ، وكذا قيل الخطأ المستعمل أولى من الصواب النادر ، وكذا قيل اللفظ اذا تعارفه العامة صح التكلم به على ما فيه من الخلل ، بقصد تفهيمهم ، لأنه أبلغ فى تحصيل مقصودهم ، فغير مقبول عندى ، ولو سلم فلا يخرج من اللحن ، أعنى من الخطأ فى ألفاظ العرب •

ولا يقال : انعلم وانفهم ، لأنه لا علاج ولا تأثير فى علم وفهم ، كما لا يقال : انكرم وذلك أن الكرم لا أثر فيه بالمكرم بالفتح ، لأن

المكرم اذا تعلق به لا تحصل منه له صفة محسوسة ، بخلاف نحو الكسر والقطع ، فان فيه أثراً ظاهراً بالمنكسر والمنقطع ، وهو الكسر والانقطاع ، والمعدوم ليس بموجود حتى يقوم به أثر .

وأما العلم والفهم فكل منهما انفعال أى تأثير ، ولو سلم فأثرهما وهو العالمية والفاهمية غير ظاهر للحس ، بل هو معقول .

قال الطبلاوى : قال بعضهم : وإنما جاز علمته فتعلم ، وان لم يكن فيه علاج مع أنه وضع لمطاوعة فعل بالتشديد يجىء للعمل المكرر ، فتكريره يجعله كالمحسوس ، وإنما جاز عممته فاعتم ، لأن باب افتعل لم يكن موضوعاً للمطاوعة ، فجاز أن تجىء مطاوعته فى غير العلاج ، ولما فى القول من العلاج جاز : قلته فانقال .

قال فى شرح المفصل : وقالوا قلته فانقال ، لأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين ، واخراج الصوت ، وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب ، قال فان أطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المعقول المفهوم من القول ، أى مراد به ذلك المعنى غير أن يقصد الى ألفاظ محققة أو مقدرة ، كان فى الامتناع نظير انعدم أ . هـ .

والعلاج : إيجاد فعل الجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل آخر ، وهو أثره كالقول والضرب والتأثير إيجاد أثر ، والمراد أثر ظاهر كما رأيت أى للحواس الظاهرة ، قائم بالمفعول قاله الطبلاوى ، فلا يقال : علمت المسألة فانعلمت ، ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن ، لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن ، وليس أثرهما محسوسا .

قال صاحب التحقيق : ومعنى المطاوعة أن تريد من الشىء أمراً ما فيساعدك بفعل ما تريد منه إن كان الفعل يصح منه ، أو يصير

الى مثل حال الفاعل الذى يتأتى منه الفعل ، ومنه : قطعت الحبل فانقطع ، وكسرت الحب فانكسر ، وقوله : ولا يدى فى حميت السمن تدخل ، ومحوت الكتاب فانمحى ، وقسمت المال فانقسم •

قلت : المطاوعة فيما يصح منه الفعل حقيقة ، وفيما لا يصح منه مجاز ، وكذا من المجاز ، فلان منقطع الى الله ، وانكشفت لى حقيقة المسألة ، وكذا حديث : « أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلى » لأن الأثر غير محسوس •

قال الصبان : سلمنا أنه حقيقة ، لكن لا نسلم أنه مطاوع ، بل هو من باب انطلق زيد ، وانما لم يبنوا انفعل للمطاوعة إلا مما فيه علاج ، لأن الصرفيين لما خصوه بالمطاوعة المعهودة ، وقصروه عليها التزموا أن يكون أصل فعله من المصدر الذى يظهر أثره ظهوراً واضحاً يعرفه من عند الفاعل ، أو حواليه بالحس ، وهو علاج تقوية للمعنى الذى هو أن المطاوعة حصول الأثر ، فتقوى الأم بكونه ظاهراً •

وما مر من أنه لا يقال انكرم وانعدم من كرم وأكرم . ولا من عدم وأعدم ، إنما هو لأن كرم وعدم لازمان ، ولأنهما لا علاج ولا تأثير فيهما ، وأكرم وأعدم رباعيان لا تأثير ولا علاج ، وتخصيص السعد انتفاء انكرم وانعدم ، من أكرم وأعدم ، بكونهما لا أثر ولا علاج ، إنما هو لأن مطاوعة أفعل قد تثبت فى الجملة شذوذاً ، فنفى مطاوعتهما شذوذاً وقياساً إنما هو لعدم العلاج ، وتأثير وتعلم من قولى تقوية للمعنى أنه قد تتحقق المطاوعة ، ولو لم يكن أصل الفعل مما يظهر أثره ، ولا ينبنى انفعل المطاوعة من اللازم خلافاً لأبى على الفارسى قاله أبو يحيى •

وعبارته ربما توهم أنه يجيز بنـاءه من اللازم قياسـا ، وليس كذلك ، فانه لا يقول بقياسه ، بل يخصه بالضرورة ، فإنه قال : وقـد جاء من غير متمـد ، وأنشـد :

وكم موطن لـولاى طحت كمـا هـوى
بإجـرامه من قنـة النيـق منهـوى

قال : وفى هـذه القصيد منغـو من غـوى ، وإنما ذلك لضرورة الشعر فأشار الى أن منغويا ومنهوياً من الضرورات ، لأن غـوى لازم بمعنى ضـل ، وهوى كذلك بمعنى سقط .

قال أبو الفتح : ولا يكاد يكون فعل منـه إلا متعديا ، وكذا قال الغزى ، وقد يقال : لا دليـل فى القصـيدة للفارسى لجـواز كـون منغو ومنهو من هويته وغويته ، فلا شـذوذ لتعديهما ، كما لأبى يحيى ، وأجاز ابن عصفور كونهما من أغويته وأهويته ، كأدخلته فاندخل ، قال : ولا يكون ذلك فيهما شاذاً .

قلت : هـذا منـه تصريح ، بأن بناء انفعـل من الرباعى غـير شـاذ ، وهو مخالف لمـا مر ، وقد يجمع بين القول بالشـذوذ وقوله بعـدمه ، بأنه أراد بعـدم الشذوذ عدم مخالفة الاستعمال ، وأراد من قال بالشذوذ مخالفة القياس كما للقانى ، وقـد يقال : هذا الجمع ضعيف ، لأن ابن عصفور أراد نفى الشـذوذ استعمالا ، فلا حاجـة الى ما قاله ، لأنه لو جعلهما مطاوعى هوى وغوى كان كذلك كما لابن قاسم ، وقد مر جعلهما مطاوعى هوى وغـوى المتعـدين ، فلا يـكون كـذلك .

وعلى كل حـال يبحث فى كـلام ابن عصـفور بأن الشـاعر لم

يرد أهواه فانهوى ، لأن المنهوى هنـا الجبـل ، وبأنه لم يرد أنـه رد أ ٠ هـ ٠

ويدل عليه تصريحه بهوى أى هوى من شـانه أن ينهوى ، تأمل ، وجعل الجـوهرى منهوى فى البيت بمعنى هوى ، فيكون لموافقة الثلاثى لا للمطاوعة ، وإنما جعله الفارسى مطـاوع اللازم ، لأنـه يرى أن انفعل لا يكون إلا مطاوعا ، ويأتى خلافه ان شاء الله ٠

قال السعد : ولكون انفعل للمطاوعة لا يكون إلا لازما ، أى لأن المطـاوعة كما قال الجاربردى تقتضى اللزوم أ ٠ هـ ٠

قلت : وفى كلامهما نظر قوى ، لأن اللزوم إنمـا هو فى مطـاوع المتعدى لواحد ، كمـا قال الناظم ، أو طاوع المعدى لواحد : ككسرته فانكسر ، ومنه فى باب افتعل مـده فامتد ، وأما مطـاوع المتعـدى لاثنين فيتعدى لواحد نحو : كسيته جبـة فاكتساها ، وتكلم على ذلك شراح الألفية وغيرهم ذكر فى المغنى أن من أسـباب اللزوم صـوغ الفعـل على انفعل لغير المطاوعة ، أو لمطاوعة المتعدى لواحـد ، أو على أى وزن كان كان لمطاوعة المتعدى لواحـد كانطلق وانكسر ، وضاعفت الحساب فتضاعف ، وعلمته أى عرفته بالتشديد فتعلم ، وثلّمته فتثلم ، قال : وأصله أن المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كألبسه الثوب فلبسه ، وأقمته فقـام ٠

وزعم ابن برى أن الفعـل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو : استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمنى الحديث ، واستعطيته درهما فأعطانى درهما ، وفى التعـدى لواحـد نحو : استفتيته فأفتانى ، واستنصحته فنصحنى ، والصواب ما قدمته لك وهـو قول النحويين ، وما ذكـره ليس من باب المطـاوعة ، بـل

من باب الطلب والإجابة ، وانما حقيقة المطاوعة أن يدل أحـد الفعلين على تأثير ، ويدل الآخـر على قبول فاعله لذلك التأثير أ • هـ •

وهو حسن سوى تعريفه المطاوعة ، فقد ينتقض بنحو ضربت زيداً فتألم ، فإن الضرب عنده للإيلام كمـا فى خاتمة الحـذف من الباب الخامس ، فليقل أن يدل أحـد الفعلين المتـلاقيين فى الاشتقاق الخ فيخرج المثال ونحـوه ، ومما مثل بـه صاحب فتح الأقفـال : (فإذا النجوم انكدرت) قلت : هو باطل لأنه لا فعـل له ثلاثى من معنـاه ، مستعمل يطاوعه ، لأن معناه انقضت وتناثرت فهو فعـل للفاعـل على الحقيقة ، مغن عن الثلاثى ، منسلخ عن معنى المطاوعة كانطلق وانقض ، وانسلخ الشهر صرح بـذلك المبرد والغـزى ، وبعض من حشى على الجاربردى وغيرهم •

وقد يجاب : بأنه مطاوع لفعل من معناه ثلاثى ، وقـد يبطـل هذا الجواب ، بأنه غير مراد لهم فى باب المطاوعة ، وإلا لم يكد يثبت فيهـا شاذ ، وهم أثبتـوه •

وقد يجاب أيضا : بأن انكدرت مطاوع لأكـدرت الشىء المقـدر الوضع ، كما صرح بهـذا المعنى اللقـانى ، وصرح أيضـاً بأن انطلق مطاوع لأطلق ، وانقض مطلوع لقض لاستعماله فى قض اللؤلؤة مثـلا ثقبها ، وانسلخ الشهر مطاوع لسلخ ، لاستعماله فى سلخ الشاة مثلا ، وبأن قول بعضهم لا فعل لها باطل ، ويبطـل هذا الجواب أنه أعنى صاحب فتح الأقفال إنما مثل بانكدرت النجـوم لمطـاوعة الثـلاثى ، لا لمطـاوعة أفعل الرباعى ، وأكدر رباعى ، فلا يكون تقـدير أكـدر جـواباً لـه •

ويبحث فى كلام اللقانى المذكور بأن انطلق بمعنى ذهب ، فيحتـاج

الى إثبات أن أطلق بمعنى أذهب ، وأن انقض المتكلم فيه بمعنى سقط ، فلا يلائمه قض اللؤلؤة لاختلاف معنييهما فلا مطاوعة بينهما ، وأن انسلخ الشهر أى فرغ غير سلخ الشاة أزال جلدها إلا بتشبيه وتجوز وتكلف ، فصح قول البعض : إنها لا فعل لها ، أى لا فعل لها مستعمل بمعنى يكون معناها أثراً لذلك المعنى ، كما هو قضية المطاوعة ، وتلك الأفعال ليست كذلك ، وأطلق يتوقف كونه بالمعنى المذكور فى المطاوعة ، على أن معناه معنى أذهبته ؛ لأن انطلق معناه التبس بالذهاب ، ولم يثبت ذلك .

قال سيبويه فى باب ما لا يجوز فيه فعلته : إن من ذلك انفعلت نحو : انطلقت وانكمنت . وانجردت وانسللت ، قال : وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت ، وليس مما طاوع فعلت نحو : كسرته فانكسر ، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى أ . هـ .

فأنت خبير أن انفعل يخرج عن المطاوعة عند سيبويه والمبرد وغيرهما ، فقد يكون لمعنى فعل ثلاثى ويغنى عنه : كانطلق أى ذهب اذ لم يستعمل طلق الثلاثى بمعنى ذهب ، فهو لمعنى أصل الفعل ذكره المبرد وسيبويه وغيرهما كالصبان ، وقد يكون معناه موافقاً لمعنى فعل ثلاثى من لفظه نحو : انطفأت نار بسكون التاء ورفع النار ، بمعنى طفئت بكسر الفاء وسكون التاء ذكره فى القاموس ، ويقال أيضا : أطفأتها فانطفأت من مطاوعة الرباعى .

وذكر الطبلاوى عن بعضهم : انطفأت النار وأطفأت ببنائهما للفاعل . لزومهما فيكون من موافقة انفعل للرباعى اللازم فى معناه ، وأما (انبعث أشقاها) فمعناه أسرع ، والأولى أن يكون مطاوع بعثه

على القياس ، وقد يجىء انفعل لبلوغ الشىء كانحجز أى بلغ الحجاز ، ذكره الصبان ، ويغنى افتعل عن انفعل فى المطاوعة فيما فاؤه لام : كلوتيه فالتوى ، ولمته فالتم ، أو راء : كرفعته فارتفع ، وردعته فارتدع ، أو واو : كوصلته فاتصل ، ووكلته فاتكل ، ووضعته فاتضع ، ووسمته فاتسم ، أو ميم : كملأته فامتلأ ، ومددته فامتد ، ومزته فامتاز ، ومطلته فامتطل ، أو نون كنقلته فانتقل ، ونبذته فانتبذ ، ونفيته فانتفى ، ونسأته فانتسى .

وقد لا يغنى عنه فى الميمى الفاء نحو : محوته فانمحى ، ومزته فانماز ، وسمع محوته فامحى ، ومزته فامّاز ، بتشديد ميمى امحى وامّاز ، والأصل انمحى وانماز ، قلبت النون ميماً وأدغمت فى الميم ، ونقول إنما أغنى افتعل عن انفعل فيما فاؤه أحد هذه الأحرف ، لأن النون تدغم فيها فيخاف اللبس ، ويخرج المثال عن شكله الذى قصر وضعه عليه ، وذكر بعض ذلك الطبلاوى ، وبعضه الصبان ، وبعضه صاحب التحقيق ، وفى بعض نسخ التسهيل أو همزة أى ، أو كانت فاؤه همزة فيغنى عن انفعل فيه افتعل ، وهو صحيح نحو : أمرته فائتمر ، لأن ما فاءه همزة فيه توصل الى التسهيل ، لأنه قد تبدل عن الهمزة ياء ، ثم عن الياء تاء ، فتدغم فى تاء الافتعال كاتزر أصله ائتزر بكسر همزة الوصل ، وهى الأولى ، وسكون همزة القطع وهى الثانية ، وهى فاء الكلمة ، وفتح التاء قلبت الثانية ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، وأبدلت الياء تاء ، فأدغمت فى التاء المفتوحة ، ويأتى مزيد على ذلك قوله : اتصلا إن شاء الله .

واذا لم تكن تلك الحروف فقد يستغنون بافتعل عن انفعل : كسترته فاستتر ، وشددته فاشتد ، وبللته فابتل ، وغررته فاغتر

وعززته فاعتز وكفيته فاكتفى ، وقد يشاك افتعل انفعل كحجبته فانحجب واحتجب ، وفصلته فانفصل وافتصل ، وفتته فانفت وافتت ، وأطرت الرمح أو نحوه فانأطر بوزن انفعل واتطر بتشديد التاء بعدها طاء مفتوحة ، فالتاء الأولى منقلبة عن الياء المنقلبة عن همزة اطرأ التى هى فاء الكلمة ، والثانية تاء الافتعال ، والطاء عين الكلمة ، فهو من باب اتزر •

وشويت اللحم فانشوى أى قبل الشوى ، نقله سيبويه وغيره فنقله حجة على تطب المانع لاشتوى ، بذلك المعنى القائل أن اشتوى بمعنى شوى ، فالمشتوى بالكسر عنده الشاوى لا بمعنى اللحم القابل للشوى • وبعض ذلك لى وبعضه للدمامينى فى شرح التسهيل ، وظاهر قول الطبلاوى عن بعضهم أنه قد يغنى افتعل عن انفعل فيما فاؤه لام أو واو أو نون أو ميم ، أن ذلك الإغناء قليل ، وليس كذلك فانه لازم غير الميم غالب فيها كما للدمامينى ، وقد فى عرف المصنفين واستعمالهم للتقليل اذا دخلت على المضارع كما نص عليه خالد ، إلا إن قيل لم يستعملها ذلك البعض للتقليل بل للتحقيق أو غيره •

قال صاحب التحقيق : واذا كان الاستغناء فى هذه الحروف جارياً كان قوله تعالى : (يريد أن ينقض) مضارعا لأفعل لا لانفعل ، وكذا هو عند أبى على من النقض •

وقال غيره : هو انفعل ينفعل • هو من القضيض قضضته دققته ، ومنه أسد قضقاض كاسر لعظام فريسته ، والعادة أن الجدار اذا انهدم صار قضيضاً ، أى حجارة صغاراً ، والقضة أرض ذات حجارة صغار فى تراب أو رمل ، ومنه : « جاءوا بقضهم وقضيضهم » أى لم يبق منهم أحد ، قيل : القض كبار الحصى ، والقضيض

صغاره ، ومما يبعد كونه افعل أنه لا يكون غالباً إلا فى اللون ، ولكنه أقرب الى المعنى والحقيقة أ • ه بلفظه •

قلت : بيان ذلك أن (ينقض) فى الآية إما مضارع ماضيه على وزن افعل بتشديد اللام ، وهو انقض بتشديد الضاد ، زيدت ضاد على نقض فوقع الإدغام ، وزيدت همزة الوصل فهو مماثل للرباعى ، وحذفت همزة الهمزة فى المضارع على القاعدة ، فانقض وزنه افعل بالتشديد ، وينقض وزنه يفعل كذلك ، ونونهما أصلية مقابلة فاء افعل ويفعل بالتشديد ، وهى نون نقض ينقض بدون تشديد ، ويضعف هذا أن أفعل بالتشديد لغير الألوان والعيوب شاذ ، وقد يقال : هذا من العيوب الظاهرة ، ومجيئه لها غير شاذ •

وإما مضارع ماضيه على وزن انفعل بتخفيف اللام وهو انقض بتشديد الضاد ، الضاد الأولى عين الكلمة نظير عين انفعل ، والثانية لامها نظير لام انفعل ، وهما ضاد قض يقض بقاف هى فاء الكلمة ، وضادين إحداهما عين ، والأخرى لام ، وفاء انقض بالتشديد هى القاف أيضا ، والنون زائدة كنون انفعل فافهم •

تتمة : قال بعضهم عن سيبويه : وربما استغنى عن الفعل فى هذا الباب ، لم يستعمل وذلك قولهم : طردته فذهب ، ولا يقولون فانطرد ، أى بوزن انفعل ، ولا فاطرد أى بوزن افتعل ، استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان فى معناه أ • ه • وبسطت الكلام على اطرد فى غير هذا والله أعلم •

الإعراب : كاعلم على القول بتعليق الكاف ، سواء جعلت للتشبيه أو للاستعلاء ، أى على اعلم ، أى على وزنه يتعلق بيأتى لجواز

تقـديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ على الأصح ، ولا سيما فى الضرورة ، ولا سيما أنه ظرف أو يتعلق بمحذوف حال من ضمير يأتى ، وهذا أولى من تعليقه بمحذوف حال من الفعـل ، لأن الفعـل مبتدأ ، ومجىء الحـال من المبتدأ ضعيف ، ولو أجـازه (س) ويأتى مضـارع مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ .

وبالزيادة ، أى مع الزيادة متعلق بيأتى أو بمحـذوف حـال من ضمير يأتى ، وهذا أولى من جعله حالا من المبتدأ .

ومع بالسكون ضرورة أو لغة ظرف مكان مجـازى أو ظرف زمان متعلق بمحذوف حـال من أعلم ، أى كأعلم مصاحباً لوالى فى مجـرد الإتيـان ، أى يأتى كوالى كما يأتى كأعلم ووالى مضاف إليـه ، وولى معطوف على والى أو على أعلم وما بعده معطـوف عليه أيضا أو كل على متلوه بعاطف محذوف هو الواو .

وأفعـــال ذا ألف فى الحشـــو رابعة
وعـــاريا وكـــذاك اهبيـــخ اعتـــدلا

اشتمل هذا البيت على أربعة : اثنان منها وزنان أفعال وأفعل ، واثنـــان مثالان أراد بهما ما كان على وزنهما أهبيخ واعتدل •

الوزن الأول : افعـــال بزيادة همزة الوصل ، بزيادة الألف بعـــد العين ، وبتشديد اللام ففيه لامان : إحداهما زائدة قيل الأولى وقيـــل الثانية ، وقيل بجـــواز الوجهين على حد الخـــلاف المذكـــور فى فعـــل بتشـــديد العين •

قال اللقانى : ان قلت القـــول بأن الزائد أول العينين فى فعـــل لكونه ساكنا لا يجـــرى هنا فى اللام الأولى هنا ، لكونهـــا فى الأصـــل متحركة ، بدليـــل أنه لـــو سكنت لزم التقـــاء ساكنين عنـــد اتصـــال الضمير الذى سكن له الفعـــل ، وهذا الدليل جار هنا ، والتقـــاء اللام ساكنة مع الألف فى الوزن المذكـــور جائز لجـــواز التقاء ساكنين : الأول حرف علة ، ونقـــول فى القـــول باجازة الوجهين أن إمكان كون الزائد أول العينين عنـــد الصحة دليـــله ومكافأته لدليـــل مقابله ، مع أنـــه لا يصح هنا لعدم السكون ، وكونه فى الأصل متحركا كافلا يتأتى التعليل بالسكون ، فلا يتأتى فيـــه التحكم لعدم تكافىء الأدلة •

قلت : لمـــا علم أن وضعه متحـــرك اللام الأولى عمـــلا بالدليـــل السـابق ، يفضى الى وجـــوب سكونه للإدغـــام فى مماثله ، نزل هذا السكون العارض لوجـــوبه منزلة السكون الأصلى ، فيجـــرى فيـــه القـــولان المذكوران أ • هـ •

وتقول : افعالات بفتح اللام الأولى ، وهو من السداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، ولا تعتل لامه إلا فى شذوذ ، ولا تضاعف عينه إلاشذوذاً ، والغالب مجيئه للألوان ، وكثر مجيئه للعيوب الحسية ، وقل مجيئه لغير الألوان والعيوب نحو : املاسَّ الشىء من الملاسة ، وارماق ضعف ، واصمال اشتد ، وابهار الليل انتصف أو كثرت ظلمته ، وانقاضّ الحائط ، واقطار النبت إذا أخذ يجف ، وقد يرد هذا الى اللون أو ما يدل عليه ، ويستلزمه ، وكذا فى ابهار إذا فسر بشدة الظلمة ، وأكثر مجيئه للمعانى العارضة غير اللازمة من الألوان غير الثابتة نحو : احمار وجهه ، بالشمس أو بالخجل ، واصفار للخوف ، فإن الاحمرار بالشمس أو الخجل عارض غير لازم ، وكذا الاصفرار للخوف يقال : يحمار مرة ويصفار أخرى وقل مجيئه للازم كاشهاب وادهام ، كقوله تعالى : (مدهامتان) فى وصف الجنة ، فإنه اسم فاعل فعله ادهام بتشديد الميم بعد ألف .

قال فى الكشاف : قد ادهامتا من شدة الخضرة ، ومثال دلالته على عيب حسى اعوار ، واصياد ، وعن بعض أنه قليل أى أصابه عراء فى عنقه مخصوص ، وإنما لا يصاغ من معتل ، ولا مضاعف لم يلزم من الثقل بالمد فى الإعلال ، وباجتماع حروف فى التضعيف ، ولو فصل الألف فلا يقال من ألمى ألمايا ، ولا من حم احمام ، وشذ احواوى بالاعتدال ، والأكثر مجيئه مدغماً ، وقل أو ندر فكه نحو : احرارَرَ الرجل برائين بعد الألف مفتوحتين وقبلها أخرى ، ومضارعه يحرارر بكسر الراء بعد الألف ، وهو شاذ من حيث الفك ، ومن حيث مضاعفة العين ، وأعنى بالمضاعفة فى هذا المقام كون العين واللام من جرى واحد .

وأصل ذلك الوزن الفك ، أصـل افعال بالتشـديد افعالل بفتح اللامين يفعالل بكسر الأولى ، فكره جمع مثلين متحركين ، فسكن الأول وأدغم للتخفيف ، إلا إذا وجـد موجب الفك نحو : افعاللت واحماررت ، فإنه يفك ويفتح لئلا يلتقى ساكنان ، والإدغـام دليـل عدم الإلحاق ، لأن الملحـق لا يدغم نحـو : جلبب ، لأن الإدغـام ينافى الإلحـاق ، لأنـه لا يوازن الملحق به بإدغـامه ، ولا يكون إلا لازما غـير متعد ، لأنه غالباً للون ، وما دل على اللـون لا يتعدى ، وحمـل عليـه غيره وهو للمبالغة فى الوصف •

الوزن الثانى : أفعـل بزيادة لهمزة الوصـل ، وإحدى اللامـين من اللام المشددة بعد العين ، على الخلاف المذكـور فى أفعال وفعـل ، وليست ألف بين العين واللام فى ذلك الوزن الثانى ، وهو من مزيـد الثلاثى لغير الإلحـاق خماسى ، نحـو : احمـر واصفر ، واسود ، واشهب وابيض ، بتشـديد أواخرها مدغمة لاجتماع المثلين ، وأصـل الحـرف الأول من المثلين الفتح ، بدليـل أنه إذا زال الإدغام نحو : احمررت وابيضضت ، تحـرك بالفتحة فهى حركته قبـل الإدغـام ، ولكنهم لمـا كرهوا اجتمـاع مثلين متحركين ، سكنوا الأول وأدغموه فى الثانى ، فلو لم يماثل الأول الثانى لفتح الأول مطلقاً ، ولم يدغـم : كارعوى واجاوى فإنهما من هذا الـوزن ، إلا أنهمـا لم يدغما لانقلاب حرف اللين ألفا للفتحة قبله •

ولو بنيت مثله من الرمى لقلت ارميـا بفتح اليـاء مخففة بعدها ألف ، وهـذا الوزن اذا لم يدغـم بمنزلة انفعـل وافتعل فى عـدد الحروف والسكنات ، والغـالب مجيئه للألـوان كالأمثلة ، وكثر مجيئه للعيوب الحسية : كاعور واعـوج واصيدّ بتشـديد آخـرها ، وقـل مجيئه لغير الألوان والعيوب الحسية : كارمق أى ضعف ، واصمل أى اشتد ، وابهر الليل أى انتصف ، أو اشـتدت ظلمته ، وانقض الحائط ،

واقطر النبات اذا أخـذ فى الجفون ، واملس وارقد فى العـدو ، وابهر القمر إذ قوى ضوءه كذا مثل الناظم بابهر القمر ، وغيره بابهر الليـل بالمعنيين المذكـورين ، واقطر النبت .

وفى ذلك نظر لأن ابهر القمر بمعنى اشتد ضـوءه ، وابهر الليـل اشتدت ظلمته ، وازور النبت أخـذ فى الجفـوف ، وترك الخضرة الى غيرها من اللون باليبس هى من الألوان ، فلا قلة ولا شـذوذ ، وقيل : مجيئه للعيوب الحسية قليل ولغيره ، وغير الألوان شاذ ونادر ، وقـد يقال لا منافاة ، لأن الشـذوذ والقلة قـد يترادفان ، وكـذا النـدور والشذوذ والقلة ، ولأن القلة والكثرة نسبيان ، فلعـل قلته للعيـوب الحسية انما هى بالنسبة للألوان ، وكثرته بالنظر الى مجـرد ما ورد منه لهـا ، وكذا فى أفعـال بالألف وهو الوزن الأول ، وأكثر مجيئـه أعنى أفعل بدون ألف للمعانى اللازمة ، وقل مجيئه للعارضة نحـو : احمر خجـلا ، واصفر وجـلا ، كقوله :

سـألته قبـلة منى على عجـل
فاحمـر من خجـل واصفر من وجـل

قال الشيخ أبو البركات هبة الله محمد المعروف بالوكيـل ، وكان شخصاً ظريفاً أديباً حضر من بستانى كثير من ورد وياسمين ، جعلت دائرة من الورد تقابلها أخرى من ياسمين ، فدخـل علينا شـاعران : أحدهما يعرف بالمهذب ، والآخـر بالحسن ، فقلت : لهمـا اعمـلا فى هاتين الدائرتين شيئا ، ففكرا ساعة ، ثم قال المهـذب :

يا حسـنها دائـرة
من ياسـمين مشـرق

والـــــورد قـــد قابلهـــا
في حـــــلة من شـــفق

كعاشـــق وحبـــــه
تغـــــامزا بالحـــدق

فاحمـــــر ذا من خجـل
واصـــفر ذا من فـــرق

قـــال : فقلت للحسن : هات فقال :

يا حســـــنها دائـــرة
من ياســـــمين كالحـــلى

والـــورد قـــد قابلهـــا
في حـــلة من خجـــل

كعاشـــق وحبّـــه
تغـــامز بالمقـــل

فاحمـــر ذا من خجـــل
واصـــفر ذا من وجـــل

قال : فتعجبنا من اتفاقهمـــا مع سرعة الارتجـــال والمبـــادرة الى حكاية الحـــال .

قلت : والنظـــم من مجـــزو الرجـــز والشـــاهد لنـــا في احمـــر واصفر ، فان حمرة الخجل وصفرة الوجل ، عارضتان غير لازمتين ، ومن ذلك تزور بســكون الزاى وتشـــديد الـــراء في قراءة ابن عامر ، وقول عنترة :

فازور من وقع القنا بلبانه
وشكا الى بعسرة وتحمحم

فان الازورار عرض لا يلزم لأنه الميل ، وفيه قلة أخرى وهى عدم الدلالة على لون ، وأما قراءة تزوار بألف بعد الواو فلا قلة فيها إلا من عدم الدلالة على اللون ، لأن افعال بالألف الأكثر فيه العروض ، وأما قراءة : (تزّاور) بتشديد الزاء بعدها ألف فمضارع ازاور بالتشديد ، أصله تزاور كتغافل ، أبدلت التاء زايا بعد سلب فتحها فأدغمت فى الزاى وجىء بهمزة الوصل على حد ما مر فى ادّارك بالتشديد ، وحذفت الهمزة فى المضارع .

ولا يصاغ من معتل ولا مضاعف ، أعنى معتل اللام للزوم الثقل كما مر فى افعال ، فلا يقال فى : حم والمى احممّ بتشديد الميم الثانية والميا ، والأحم الأسود ، والألمى من الرجال ، واللميا من النساء ، ومن فى شفته حمرة مع سواد أو سمرة ، صفة تستحسن ، وشذ ارعوى فانه من باب افعل بتشديد اللام كما مر ، وهو معتل وشذ أيضا من حيث إنه لا يدل على لون وشذ أيضا من حيث إنه للمطاوعة ، والمطاوعة فى هذا النوع نادرة ، وإنما حقه أن يكون مقتضباً كاحمرّ وابيضّ أو موافقا لفعل وفعل بالكسر والضم كاسمر وسمِر وسمُر .

وأما أحوى وأجوى فلا شذوذ فيهما إلا من حيث الاعتلال لأنهما لغير المطاوعة وهما للالوان ، لأن الأول لمعنى حمرة فى سواد ، والثانى لمعنى سواد فى غبرة وحمرة ، وشذ اقتوى للاعتلال ، ولعدم اللون ، وللمطاوعة ، حيث جعل لها قال :

تبــدل خليـــــلا فى كشــكلك شــكله
فإنى خليـــــــل صــالح بك مقتـــوى

وقال :

* وما كنــا لأمك مقتوينا *

كذا قيل ، وأقول الحــق إن اقتوى افتعل لا افعــل ، ولا يكون افعل إلا لازماً لأنه للألوان والعيوب ، وحمــل غــيرها عليهــا ، أو لأن معناه لا يجــاوز فاعله فيعم ذلك ، وكذا يقال فى افعــال بالألف ، وهو أولى ، وهــو للمبالغة فى الوصف ، وافعال بالألف أشــد منه ، لأن فيــه حرفاً زائداً عليــه وهو الألف ، وقيــل : هما ســواء ، واختلف فى أيهما الأصــل فقيل : الأصل افعالّ بالألف وهو مذهب ابن عصفور ، والخليل ، وصاحب بغية الآمال .

قال ابن عصفور : افعــل مقصــور من افعــال لطــول الكلمة ، ومعناه كمعناه ، بدليــل أنه ما من شيء يقال بالألف إلا يقــال بدونها ، لــكن قد يكثر أحدهما فى لفظ ، ويقــل الآخــر ، وكثرة افعــل كاحمر واخضر ، وكثرة افعــال كاسهاب وادهام أ . هـ .

وكون افعل مقصور من افعال هو مذهب الخليــل كما مر .

قال صاحب بغية الآمال : وهذا المثال أعنى افعللت مقصــور من افعاللت لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها ، وزعم ســيبويه أنه ليس من شيء يقال فيه افعــل إلا ويقال فيــه افعــال وبالعكس ، إلا أنه قــد تكثر إحــدى اللغتين فى الشيء ، وتقــل فى الآخر ، فيقــولون : احمر

واحمار : واصفر واصفار ، وابيض وابياض . واخضر واخضار .
واسود واسواد ، إلا أن طرح الألف من هذا أكثر . قال الله
عز وجل : (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) وقال :
(وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله) وقرأ بعضهم : (يوم
تبياض وجوه وتسواد وجوه) ، وذكر عن ابن عباس : لا تشتروا
النخل والتمر حتى يحمار ويصفار . قال الفراء : وهى لغة قضاعة
قال : وربما أخذ بعضهم من لغة بعض .

قال سيبويه : ولا يكون إلا لازماً ، لأنه ليس فى الكلام
افعاللته أ . هـ .

وصرح صاحب فتح الأقفال أنه سمع : ارقد وارعوى واقتوى
بدون ألف رابعة ، ولم يسمع بالألف ، وقد يقال بالألف قياساً وقيل :
الأصل افعل بدون ألف ، وزيدت الألف فى افعال الزيادة المعنى ، كما
أنه يجوز لمن قال بأصالة افعال بالألف أن يقول : نقصت الألف
فى افعل لينقص المعنى .

تتمة : تقدم تعريف الكلمة المتضيئة بأنها ما وضع على مثال
لم يسبق بأصل أو مثل أصل مع خلوه من زيادة لمعنى ، أو لإلحاق ،
فخرج بقولنا : غير مسبوق إلخ نحو جلبب ، فانه ملحق بدحرج ،
ففعلل من غير تضعيف أصل للمضعف ، وبقولنا : أو مثل أصل
نحو : اقعنسس فإن إحدى سينيه زيدت للإلحاق باحرنجم ،
واحرنجم من مزيد الرباعى ، وكان كالأصل لا قعنسس ، لما ألحق هو به ،
وكتجلبب فإنه للإلحاق بتسربل المزيدة تاؤه للمطاوعة ، وبقولنا : مع
خلوه إلخ أعلم وعلم ونحوهما ، فان الهمزة والتضعيف فيهما للتعدية ،
وبقولنا : أو لإلحاق نحو : جهور وكوثر وبيطر ، بزيادة الواو والياء
للإلحاق بفعلل .

تنبيهـان :

الأول : أشار الناظم الى الوزن الأول وهـو افعـال بالألف بين العين واللام ، وتشـديد اللام بقـوله أول البيت : وافعـال ، بدليـل قوله : اذا ألف فى الحشو رابعة ، ولكنه لم يشـدد اللام بل خففهـا للضرورة ، فان من الضرائر تخفيف المشـدد ، وتشديد المخفف .

وأشـار الى الوزن الثانى وهو : افعل بتشـديد اللام وعـدم الألف بقوله : أو عاريا ، ولا يقال : إن تخفيف اللام أول البيت يوهم أن الوزن افعـال بتخفيف اللام أصالة لا ضرورة ، لأنا نقـول : ليس فى الأوزان افعال بتخفيف إلا فى أوزان الأسماء ، ويجوز أن يـكون افعل أول البيت بالتشديد ، وعـدم الألف أسقطها للضرورة ، ويـدل عليها قوله : ذا ألف إلخ ، ويجـوز كونه كذلك لا للضرورة ، ولكنـه وضعه بدون ألف .

وقال بعد ذلك : سـواء كان ذا ألف إلخ أى سواء زيـدت عليه ألف أو أبقى كذلك عارياً ، كما تقول : يعرب فو بالحركات متصلة بـه الميم ، وبالحروف عارياً عنهـا ، وهذا الأوجـه أولى من الأول ، لأن الأول ربمـا أوهـم المبتـدىء أن من أوزان الأفعـال افعال بعـدم التشديد .

الثـانى : قال صـاحب التحقيق لو قال : املس واحضر ذا ألـف أو ادهم ذا ألف أى ونحـوهما مما دل على لون لكان أبين فى الدلالة على اللون ، نعم يفوته منـه ما دل على غير لون من العيب الحسى ، فعدل إلى الوزن الجامع .

الوزن الثالث : افعيَّل بزيادة همزة الوصل وياءين بين العين واللام ، أدغمت الأولى فى الثانية وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وهو من الأوزان النادرة ، بل قيل غير الثابتة ، ومثاله : اهبيخ بسكون الهاء وفتح الباء الموحدة بعدها ، وتشديد الياء المثناة تحت مفتوحة بعدها خاء معجمة ، وهو عند من أثبته بناء مقتضب ، لأنه لم يسبق بمثال هو له أصل ، أو كأصل وخلا من حروف الزيادة لمعنى ، أو إلحاق كذا يقال ، وأقول ، قد يجعل ملحقاً باحرنجم ، والياء والهمزة من حروف الزيادة للإلحاق ، ولكنه يضعفه لحوق الإدغام ، لأن الإدغام لا يلحق الملحق كما مر ، ومعناه تبختر ، على ما فسره صاحب بغية الآمال ، فسره الصبان كصاحب التحقيق ، وأبو يحيى بامتلأ الصبى وسمن ، والوصف هبيخ فى المذكر ، وهبيخة فى المؤنث على غير قياس .

وفى القاموس : الهبيخة بفتح الهاء والباء والياء المشددة : الجارية والمرضعة ، والناعمة التارة ، والهبيخ كذلك الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادى العظيم ، والنهر الكبير ، ووادٍ والغلام الناعم ، والهبيخة مشية فى تبختر وقد اهبيخ أ . هـ .

واهبيخ انتفخ وتكبر ، ولا يقلل مهبيخ ولا مهبيخة ، وسيأتى الكلام على زيادة الياء .

الوزن الرابع افتعل : بزيادة همزة الوصل والتاء ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وله معان :

منها : مطاوعة الثلاثى المفتوح والمكسور ، سواء كان علاجاً نحو جمعته فاجتمع ، أو غير علاج نحو غممته فاغتم ، أى حدثت فيه الغم ، وإنما يجىء للمطاوعة فى الأغلب فيما فاؤه لام ، أو واو أو ميم أو نون ،

نحـــو لويته ولففته ، وردعتـــه ورفعته ، ووضعته ووصلته ، ومـــددته ومطلته ، ونقلته ونفيته •

ويأتى كثيراً للمطاوعة فيما فاؤه غير تلك الحروف : كجمعت المال ، وغممت زيداً ، وشويت اللحـــم ، وعجبت الشىء ، وقد يأتى لمطاوعته أفعل كأنجرته فانتجر ، وأنصفته فانتصف ، وأشطت النـــار فاشتطت ، وأضرمتها فاضطرمت ، وأوقدتهـــا فاتقدت ، أصـــل اضطرمت اضترمت بضاد فتاء ، قلبت لكونهـــا حرف همس بعـد حرف إطبـــاق طـــاء ، وأصل اتقدت اوتقدت بكسر همزة الوصـــل ، وسكون الواو ، قلبت ياء لسكونها بعد كسرة ، وثم قلبت تاء وأدغمت فى التـــاء ، وبســـط هذا ونحوه لا محـــل له هنا •

ومن معانى افتعل : مطـــاوعة فعّل بالتشديد : كمـــطت الرمح فاعتدل ، واعتدل فى النظم منه ، أعنى من هذا النـــوع من المطاوعة ، لأنه يقال أيضاً عدلت فلاناً فاعتـــدل ، وعدلت الميزان فاعتدل ، وعدلت شيئا ما فاعتدل ، ويحتمل اعتدل فى النظم جل معـــانى افتعل أو كلهـا بتكلف فى بعضها •

ومن معانى افتعل : اتخـــاذ فاعله شيئا كاختبز ، أى أخـــذ الخبز لنفســـه ، واصطب المـاء اذا كان بمعنى اتخـــذه لنفســـه ، واستعده وأصـــله اصتب قلبت التاء طاء لـــا مر فى اضطرم ، واذبح بتشـــديد الذال أى اتخـذ ذبيحة ، وأصـــله اذ تبح ، قلبت التـــاء ذالا فأدغمت فيهـــا الذال ، وبسطته فى غير هذا ، واشتويت اللحم اتخـــذت شواه •

ومن معانى افتعل : الاختيار كانتقاه واصطفاه ، واعتماه واختاره ، وانتخبه بالخـاء المعجمة ، وانتصى بالصـــاد المهـلة أصـــل انتصى ، وانتقى واعتمى ، واختـــار انتصى ، وانتقى واعتمى بتحـــريك اليـــاء

آخراً ، واختير بتحريكها وسطاً ، قلبت ألفا لتحركهـا بعد فتحة ، وأصل اصطفى اصتطفى بتحريك اليـاء ، وبين الصاد والفاء تاء قلبت الياء ألفا لتحركها بعد فتح ، والتـاء طاء لأنهـا همسية بعد إطباقى ، ولا يقال : إن الاختيار فى الأمثلة مسـتفاد من أصـولها وموادها ، لأنا نقـول : المستفاد من أصولها وموادها كون الشيء فى نفسـه حسـناً ، واستفيد من هيئة افتعـل فى تلك الأمثـلة اختيار غـيره لـه والاطـلاع على حسـنه .

ومن معانى افتعل : موافقة الثـلاثى : ككسب واكتسب ، وكحـل واكتحل ، ورقى وارتقى ، ومثل سيبويه بقرأت واقترأت ، قال : يريدون شيئاً واحـداً كما قالوا : علاه اعتلاه ، ومثله خطف واختطف ، وجـذب واجتذب ، وحمله واحتمله ، وكون اكتسب بمعنى كسب هو ما لصاحب فتح الأقفال ، والحق أنه للمبالغة فى المعنى كما للسعد ، ويعبر عنهـا أيضاً بالتسبب والسعى كما فعل الصبان ، وبالطلب والتصرف والاجتهاد كما لصاحب التحقيق ، وكأنهم مثلوا لذلك باكتسب ، إلا إن كان صاحب فتح الأقفال مثل بـه على أن معنـاه ومعنى كسـب واحـد ، حيث لا اجتهاد ككسبت تمرة واكتسبتها إذا لم يكن فى كسبها عسر ، وهـكذا فى اختطف واحتمل ، واجتذب وارتقى ، والخطفة كأنهـا فعلة واحـدة لـا فيهـا القوة والسرعة .

قال سيبويه : وأما انتزع فإنه خطفة : كاستلب ، وأما نزع فإنـه تحويلك إياه ، وإن كان على نحـو الاستلاب ، وكـذلك قلع واقتلع ، وجذب واجتذب ، وتمثيل جمـاعة للمفتعه بمعنى فعل بنزع وانتزع ، وقلع واقتلع ، وجـذب واجتذب ، مخالف لكلام سيبويه، وممن مثـل باجتذب السعد ، وحكى الاصمعى : حمـل واحتمل .

قال الغزى قيل : ومنه نزع وانتزع ، وقلع واقتلع ، وفيـه نظر ،

لأن الانتزاع الأخذ بسرعة ، والنزع التحويل ، وكذلك القلع والاقتلاع ، والجذب والاجتذاب ، قاله ابن عصفور .

قال الناظم : ومنه اقتدر واستمع ، واقترب . قلت : يجاب بأن ما فيه خطفة واحدة للقوة والسرعة ما كان كذلك إلا باجتهاد فهو للمبالغة ، والحق أن استمع لكسب السمع فهو من باب الاجتهاد والمبالغة ، فلذا لا يقال : إذا وصل سمعه كلام للجهر به ولقربه من المتكلم ، ولم يضم اليه ليسمعه أنه استمع ، بل يقال : سمع وتسوية الصحاح بين جذب وحيد ، واجتذب واجتبذ فى المعنى دليل على صحة التمثيل باجتذب .

ومن معانى افتعل : معنى تفاعلوا نحو : اختصموا اى تخاصموا ، واشتركوا أى تشاركوا ، واجتوروا أى تجاوروا ، وازدوجوا أى تزاوجوا ، لكن قلبت التاء دالا لوقوعها بعد الراء كما بسطته فى فى محله ، ويدل على أن اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا عدم الإعلال فيهما ، مع وجود علته فيهما تبعاً لعدمه فى تجاوروا وتزاوجوا ، لما كان فى معنييهما . وبسطت ذلك فى محله ، ومن ذلك قوله تعالى : (يخصّمون) بفتح الياء وتشديد الصاد أصله يختصمون ، نقلت فتحة التاء للخاء ، وأبدلت صاداً لما مر فى اصطفى من اجتماع حرف همس وحرف إطباق ، وأدغمت فى الصاد .

ومن وزن افتعل : استكان من السكون ، أشبعت فتحة الكاف فتولدت الألف ، والأولى أن يكون استفعل من الكون ، فألفه هى واو الكون . والأشهر فى الإشباع أنه ضرورى ، وقد خرج بعض على الإشباع قوله تعالى : (فما استكانوا) ومن وزن افتعل يهدى بفتح الياء والهاء ، وتشديد الدال أصله يهتدى بسكون الهاء ، وفتح

التــاء وعدم تشديد الدال ، نقلت فتحة التـــاء للهاء ، وأبدلت دالا ، وأدغمت فى الـــدال •

ومن معانى افتعـــل : التسبب والســـعى فى الشىء ، ويعبر عنـه بالمبالغة فى المعنى وغيرها مما مـــر ، وتعبير الســـعد بزيادة المبالغــة فى المعنى مشكل ، لأن المبالغة لم توجـــد فى أصـــل افتعل حتى يزاد عليها مبالغة فى افتعل ، فإنـــه مثل باكتســـب أى اضطرب فى الكسب ، والمبالغة مدلول اكتسب لا مدلول أصـــله ، وهـــو كســـب ، فالأولى أن يقول للمبالغة فى المعنى لا لزيادة المبالغة فى المعنى •

ويجاب : بأن الإضافة للبيان ، أى لزيادة هى المبـالغة ، فالزيادة بمعنى المزيد أو بأنه من إضـــافة المصدر لمفعوله بعد حـــذف فاعله ، أى لزيادة المتكلم المبالغة على أصـــل المعنى ، أو من إضافته لفاعله ، لأن زاد يلزم ويتعـــدى ، أى ولحصـــول المبالغة أو زاد بمعنى ازداد تأويلا ، أى لازدياد المبالغة ، وأشـــار بالمثال الى قوله عـــز وجـــل : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) •

قال جار الله : فإن قلت : لـــم خصّ الخـــير بالكســـب والشر بالاكتســـاب ؟

قلت : فى الاكتساب اعتمال ، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجزبة اليـــه ، وأمارة به كانت فى تحصيله أعمل وأجـــد ، فجعلت لذلك مكتســـبة فيـــه ، ولمـــا لم يكن ذلك فى بـــاب الخـــير ، وصفت بمـــا لا دلالة فيه على الاعتمـــال والتصرف ؟ • هـ •

قال الجاربردى : فالكسب تحصـــيل الشىء على أى وجـــه كان ، والاكتســـاب المبالغة والاعتمـــال فيـــه ، ففى الآية تنبيـــه على لطف

الله تعالى بخلقه ، أثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه كان ، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه أ ٠ هـ ٠

قال اللقانى : ما لجار الله هو مبنى ما ذكره الجاربردى من تعريف الكسب والاكتساب ، والتنبيه على سر الآية ، فقول الغزى إنهما متخالفان ، وإن قول جار الله ومن تبعه لما كان إلخ أولى من قول الجاربردى سهو ، وقد يقال : لا سهو بل متخالفان ، فإن الجاربردى ذكر أن الشر يقع على مبالغة وعدمها ، وجار الله ذكر أنه يقع على مبالغة ، والجاربردى صرح بأنه لا عقاب على المعصية ، إلا أن فعلت بمبالغة ، وليس كذلك ، وجار الله ذكر أن المعصية على الإطلاق تشتهيها النفس ، وتطلمها أكثر من عمل الخير فيفيد أنه يعاقب على المعصية مطلقا ، وهو الحق إلا الصغيرة ، فانه لا يعاقب عليها من اجتنب الكبائر ، وأما من مات بالكبائر فلا صغيرة عنده إلا وقد رجعت كبيرة يعاقب بها ، كما هو مذهبنا معشر الإباضية ٠

ولكن الحق عندى أن الصغيرة لا ترجع كبيرة على الحقيقة بل الإصرار عليها يكون كبيرة ، ومن معانى افتعل الإغناء عن الثلاثى فيفيد معناه ، كالتحى أى طلعت لحيته ، واستلمت الحجر أى قبلته ، وهو افتعلت من السلمة ، ويقال أيضاً ، استلأمت الحجر بلام ساكنة بعدها همزة مفتوحة ٠

وقال بعض الكوفيين : همزته زائدة ، وأن وزنه افتعالت بسكون العين وفتح الهمزة بعدها ، ويرده إنه ليس من أبنية المزيد هذا الوزن ، بل همزته أصل ، ووزنه استفعلت فسينه زائدة من اللامة ، وهى آلة الحرب ، واستلأمت الحجر تحصنت به ، فهو فى المعنى كاللامة بجامع التحصن ٠

ومن معـانى افتعل : فعل الفـاعل بنفسـه : كادهن واكتحـل ، واضطرب قاله صاحب التحقيق والغـزى • قلت : ادهـن واكتحـل داخلان فى موافقـة الثـلاثى ، واضطرب للمبالغة والاجتهـاد ، وإنما قالا ذلك تبعاً للناظم فى شرح التسهيل ، كأنه يريد لا ثلاثى من معناه ، وقد يقال هو من قولهم ضرب إلى كذا أى مال اليه ، من معانيه معنى تفعل كابتسم واغتدى ، أى تبسم وتغدى •

ومن معانيه : معنى استفعل كارتاح واعتصم ، واختفى واحتمى ، أى طلب الراحة والعصمة والخفاء والحمى •

ومن معانيه : التقحم والتولج ، كادخلوا واتلجوا أصلهما ادتخلوا واوتلجوا ، قلبت التاء دالا ، وأدغمت فيهـا الدال ، والواو ياء لسكونها بعد همزة وصـل مكسورة ، وقلبت التاء تاء ، وأدغمت فى التاء ، وعبر عنـه بعضهم بموافقـة تفعل بتشـديد العين أى تدخلوا وتولجـوا بتشـديد الخـاء واللام •

قال صاحب التحقيق : وهذا المعنى فى تفعل أمكن من غيره ، ولذا يعبر عنه بموافقة تفعـل ، وزاد فى شرح التسهيل الناظم من معـانى افتعل قبول فاعله أصله كافتضح ، أى قبـل الفضيحة ، قلت : هـذا داخل فى مطاوعة الثلاثى •

قيل : ومن معانيـه التنقر والخطف ، ومثـل لهمـا باسـتلب ، فانظر ما مر •

تتمـة : ما مـر من أن مـراد الناظم باعتـدل افتعـل وزنـاً من الأوزان هو ما عليه أبو يحيى ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهما ، ولك أن تقول لم يرد به وزن افتعل ، وإنما أشـار الى افتعل بقـوله فى

البيت الآتى : اتصلا ، وإنما أراد باعتدلا تفسير أهبيخ ، لأن الهبيخ تستوى أعضاؤه وتعتدل وهو الظاهر لكمال الاستفادة فيهما ، أحدهما أفاد التفسير ، والآخر أفاد الوزن ، بخلاف ما إذا جعلنا اعتدل مراد به الإشارة الى افتعل ، فإنه لا يبقى لاتصلا إلا تتميم البيت وزناً وقافية ، فيكون زائداً ، والتأسيس أولى من الزيادة ، وأما جعل اتصلا خبر الخلبس وسنبس ، وألفه للاثنين أو خبر السنبس وألفه للإطلاق أو حالا منهما أو منه كذلك ففى منزلة الزيادة للتتميم لأنه يغنيه عن ذلك عطف خلبس وسنبس مع أنه الأظهر •

هذا ولو قصد باعتدلا الوزن والتفسير تصريحاً فى أحدهما واشارة فى الآخر لكان فيه نوع تورية ، سواء جعل اتصلا للوزن أو للتتميم ، وذلك أنه يحتمل اعتدل الوزن والتفسير ، فإن جعل المعنى المتبادر الوزن كانت ارادة التفسير تورية ، وان جعل المتبادر التفسير كانت إرادة الوزن تورية ، واتصلا اذا جعل للوزن مع جعل التورية فى اعتدلا للإيضاح •

الإعراب : فعل أول البيت معطوف على اعلم أو على ما أضيف اليه مع أو على انفصلا ، وهكذا ما يأتى بالعطف كل واحد معطوف على متلوه أو على ما أضيف اليه مع أو على أعلم •

وذا حال من أفعل مضاف لألف ، وفى الحشو متعلق لمحذوف نعت لألف ، أو متعلق برابعة ، أى متربعة فى الحشو لا فى الآخر ، والأول أولى •

ورابعة بالجر نعت لألف أيضا أو بالنصب حال من ضمير الاستقرار فى الحشو لا حال من الألف ، ولو وصفت لأنها مضاف إليها ، والمضاف اليه لا يأتى الحال منه إلا إن كان جزء المضاف

أو مثل جزئه ، أو كان المضـاف يصح عمله عنـد الناظم والجمهـور وهو الصحيح ، فبطل جعل صاحب التحقيق رابعـة حـال من ألف ، لأنه لم يوجـد واحد من ذلك ، اللهم إلا أن قيل بأن ذو بمعنى صاحب تعمل كالوصف ، وهو قول من أقوال •

وعاريا معطوف على ذا بالواو ، وفى بعض النسخ أو عارياً بأو ، جعل بعض الواو للتقسيم ، وأجاز أن تكون للتخيير ، وبناؤه على أن أفعل مقصـور من أفعال ، ويجـوز أن يبنيه على اتفـاق معنـاها ، بل أو على اختلافهما أى قل أفعال مريداً المبالغة ، أو أفعـل مريـداً مبالغة دونها ، ولكن فى إثبـات التخيير والتقسيم للواو بحث ذكـرته فى غير هذا ، والواضح إبقاء الواو على حالها ، ويجـوز كون عارياً حالا من محذوف أى وافعـل عارياً •

وكـذا جار ومجـرور متعلق بمحذوف خبر ، والكـاف الآخـرة حـرف خطـاب •

واهبيخ مبتدأ ، والجملة مستأنفة إن جعـل ما يأتى من الأوزان معطوفاً على اهبيخ أو كل على متلوه ، ومعترضـة إن جعـل العطف على ما قبـل اهبيخ على القـاعدة ، أو متعلق بمحذوف حال من اهبيخ متقدم هو وظرفه عليـه أو ظرفـه فقط لأن صاحب الحـال ولو كان مجروراً بالعطف حينئذ ، لكن لم يتصـل به الجـار ، وعليه بما يأتى من الأوزان كل معطوف على متلوه ، أو على متلوه ، أو على ما مـرّ •

واعتدلا معطوف على الكيفية المذكـورة ان جعل وزناً ، وإن جعـل تفسيراً الأهبيخ كان حالا منه على حـدّ ما مرّ فى قوله : مثل جـلا ، أو قدرت له أى التفسيرية فيكون على حـد ما مرّ فى قوله : أى ذملا ، والله أعلم وله الحمـد •

تدحرجـت عـذيط احلولى اسـبطرتوا

نى مع تـولى وخلبس سنبس اتصـلا

تضمن هذا البيت ثمانية أوزان إن لم نعد اتصلا ، واستغنينا عنـه باعتدلا فى البيت قبله أربعة ، وإن عددنا اتصل فى هذا البيت ولم نعد اعتدل كان فى البيت الذى قبله ثلاثة ، وفى هذا تسعة .

الوزن الأول : تفعلل ، بزيادة التاء مفتوحة أولا ، وفتح الفاء وسكون العين ، وفتح اللام الأولى ، وحروفه أصول إلا التاء ، وهـو خماسى من مزيـد الرباعى .

قال صاحب تحقيق المقال : المزيد فى الرباعى إما نون : ثالثة ، وتجتلب همزة الوصل لسكون أوله كاحرنجم وقد تقدم ، أو تاء كتدحرج وهـو الذى فى هذا البيت أولا ، أو حرف تضعيف كاقشعر وسيأتى ان شاء الله بزيادة إيضاح منى .

والظاهر أن إما واو فى كلامه لمنع الخلو ، وهى أيضا قطعاً لمنع الجمع ، فيوجب ذلك حصر مزيـد الرباعى فى تلك الثلاثة ، وهو صحيح ، وعليه السعد ، وزاد بعضهم رابعا من مزيـد الرباعى وهـو افعلل بتشديد اللام الأولى ، كاجرمز بتشديد الميم ، واخرمش كذلك .

قال السيوطى : قال أبو حيان : ويظهر لى أنـه من مزيـد الثلاثى غير الملحق وغير المماثل ؟ . هـ .

وهو أعنى الوزن الأول الذى هو تفعلل لمطاوعة الرباعى غالباً كدحرجته فتدحرج ، وسربلته فتسربل ، وتدحرجت فى البيت أصلها تاء

التأنيث الساكنة ، حكيت فى الكلمة ، المدحرج المدود ، ودحرجه فتدحرج أيضا تتابع فى حدور ، وقد تكون المطاوعة فى فعلل تقديراً كتبختر وتمسكن وتمدرع ، إذ لم يسمع بختر ومسكن ومدرع ، ولو قال الناظم : تفعللت بدل قوله تدحرجت لكان أشمل لأنه يعم تدحرج ما ألحق به مثل تجلبب أى لبس الجلباب ، وتجورب لبس الجورب ، وتفيهق أكثر فى كلامه ، وترهوك أى تبختر وتمسكن أى أظهر الذل والمسكنة ، وهذه ملحقة بتدحرج ونحوه من قولهم : تشرجف أى تهيأ للقتال ، وتجرثم سقط من علوّ ، وتجرجم وتغرغر على ما مرّ فى مثلهما ، وتدربس تقدم ، وتبرقعت الجارية إذا لبست البرقع .

والإلحاق فى تلك الكلمات بواسطة تكرير الباء ، وزيادة الواو والياء والميم لا بالتاء ، لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ، والتاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج ، والميم فى تمسكن زائدة كالتاء ، ومن قال : أصل فقد سها ، وعن بعضهم كأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل كبسمل .

قال القزوينى : شرط الملحق بالرباعى أن يتصرف تصرفه ، ويوازنه فى جميع الأحوال كجلبب يجلبب جلببة وجلباباً كدحرج يدحرج دحرجة ودحراجاً ، وان فقدت الموازنه فى بعض لم يكن ملحقاً . مثل : فاعل وافعل وفعل بتشديد العين ، فإن أوزانها كدحرج لكن لا توازنه فى مصدره .

واعلم أن نحو : تمسكن يعده من يعد مجرد الأوزانا وزنا من الأوزان ، ومن لا يعد الملحق لم يعده ، ومثله تمدْرع ، ويقال : لنحوهما تمفعل .

قال سيبويه : وهو قليل .

قال فى بغة الآمال : وقالوا أيضـاً تمندل وتمخرق وتمنطق وتمغفر وتمعثر ، وهذه ألفاظ شـاذة ، وإنما الكلام تدرع وتسـكن وتنـدل وتنطق ، والميم زائدة ، لأن تمدرع من الدرع وتمسكن من السـكون ، وهـكذا .

وأما تمعدد فالميم أصـل لقولهم معد فوزنه تفعلل ، وانما كانت شاذة لخروجها عن القياس بزيادة الميم ثانية ، وحكمها أن تـزاد أولا فى الموضـع الذى لا تزاد فيـه الواو ، لأنها صارت خلفا عنها أ . هـ

ولذلك قيل : لم تعهد زيادة الميم أولا إلا فيما ذكر ، قلت : لعـل ذلك فى غـير الأوصـاف والمصـادر ، وأسـماء المكان والزمان والآلة ونحـوها ، فإن زيادتهـا ، أولا فى ذلك مقيسة كثـيرة : كمكرم بفتح الراء وكسرها ، ومضراب ومضروب ، ومقتـل بفتح الميم أى قتـال ومقاتلة ، ومدخل بالفتح للميم والخـاء أى زمان الدخـول أو مكانـه ومفتـاح .

قال صاحب التحقيق : ولمـا ذكر فى التسهيل فوعل وفعول وفعلل ذا الزيادة ، وفيعل وفعيل وفعلى ، وأنهـا ملحقات بفعلل قال : ونزاد التـاء قبل متعدّياتها للإلحـاق بتفعلل ، وهذا كما تراه ، لأنـه جعل التـاء للإلحـاق ، ولو كانت له ما اشـترط التعدى ، لأنهـا إذ ذاك للمطاوعة والإلحـاق بغيرها وقع بغيرها ، ولو قال قبل لازمها الإلحـاق بتفعلل لكان صواباً لأنها لا فائدة (ح) إلا لالحـاق فتأمله ، وقد قال غير واحـد : إن التـاء تدخل عليها كلها أ . هـ .

قلت : وما ذكر الناظم من أن التـاء للإلحـاق مخالف لمـا مـرّ آنفـاً .

الوزن الثاني : فعيل بفتح الفاء وسكون العين بعدها ياء مفتوحة زائدة ، وهو رباعي من مزيد الثلاثى للإلحاق بالرباعى المجرد نحو : عذيط بالعين المهملة ، والذال المعجمة ، فهو عُذيوط بضم العين والياء وسكون الواو سكوناً ميتا وعِذيَوط بكسر العين وفتح الياء وسكون الواو سكونا حيا ، والمرأة عذيوط بالوجهين كذلك ، وبالتاء وهنّ صفات على غير قياس ، والقياس معذيط بضم الميم وفتح العين وسكون الذال وكسر الياء كمدحرج ، والمعذيط الذى يحدث عند اجماع ، وعبارة بعضهم الذى يسبقه الحدث عند الجماع ، قال الشاعر :

انى بليت بعُذيوط لـه بجـر
يـكاد يقتـل من ناجـاه إن كثرا

والمصدر العذيطة كالدحرجة ، والاسم العذط بفتح العين والذال مثلوة بالطاء ، ويقال فى الوصف أيضاً على غير قياس عذووط بضم العين والواو الأولى ، وعذوط بكسر العين وفتح الواو مثلوة بالطاء ، والجمع عذيوطون وعذائط وعذاويط ، وعن بعضهم : إنما يقال عيذط بالياء بعد العين وهو غريب مرادف لعذيط فى الوصف وغيره ، قال بعضهم لا يشتق عذيط ولا عيذط ، لأن العذط خلقة ، ومن وزن عذيط رهيأ العمل وشطياه بالهمز ، أى لم يحكمه قاله أبو يحيى .

وطشيأ رأيه بتقديم الطاء أفسده ورهياه وشطياً وزهياً ضعف أو توانى ، أو جعل أحد العدلين أثقل من الآخر أو اغرورقت عيناه بالدموع جهداً أو كبراً أو حمل حملا ولم يشده وهو يميل ، ورهياه حركة أو كفكاه بتشديد الفاء ورهيأ السحاب تهيأ للمطر ، ورهيأ فى أمره هم به ، ثم أمسك

عنه ، وهو يريد فعله فهو متحير متردد ، أو خلط فيه ، ورهياً عنه لم يعزم عليه ، ورهياً اضطرب ولم يثبت على رأى ، وكذلك شطياً ، وقيل : هو بمعنى لم يحكمه أو أفسده فقط ، وذلك وزن نادر .

قال الناظم فى شرح التسهيل : وفعيل مما أغفله سيبويه أ . هـ .

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : يعنى العلماء الأندلسية قولهم شطياً رأيه ورهياه لا حجة فيه على إثبات فعيل ، بل يحتمل أمرين :

أحدهما : أن تكون الياء أصلا فى بنات الأربعة لئلا يؤدى إلى بناء لم يستقر فى كلامهم وهو فعيل .

الثانى : أن يكون أصله رهيا أى بالألف زائدة ، والياء أصل فهو على وزن فعلى ، ثم أبدلت الهمزة من الألف أى فوزنه بعد الإبدال فعلأ بالهمزة بعد اللام نظراً للفظه .

وأقول : من ذلك شريف الزرع قطع ورقه إذا كثر وطال حتى يخاف فساده ، فهو من الشرف أى العلو الحسى ، وذلك الوزن كما مر ملحق بدحرج ، ويلحق به أيضاً فوعل كجورب ، وفعول كهرول ، وفعلل كجلبب ، وشملل أى أسرع ، وفيعل كبيطر ، وفعنل كقلنس ، وفعلى كسلقى زاد بعضهم عفعل كزهزق وكهلقم ، وفهعل كرهمس ، وفعلان كقطرن ، وتفعل كترمس ، وفعتل نحو كلتب ، وفعمل كجلمط ، وفعلم كغلصم ، وفنعل كسنبل ، وفمعل كزملق ، وفعلس كخلبس وسفعل كسنبس .

تممة : تزاد الياء بشرط أن يكون معهـا أكثر من أصـلين ، وأن لا تكون فى مثل سمسم ، وأن لا تتصدر قبـل أربعة أصـول فى غـير المضـارع نحو : صيرف وقضيب وحدرية بكسر فسكون أرض غليظـة قطعة فهى أصلية فى بيت وبيع ، لأن معها أصلين فقط ، وفى يؤيؤ بضـم الياء بينهما واو ساكنة مهموزة ، وآخـره واو مهمـوزة لطائر ذى مخلب يشـبه الباشق ، لأنه من باب سمسم ، وفى يستعور بفتح الياء وسكون السـين وفتح التاء ، وضم العين المهملة لتصدرها قبـل أربعة أصول ، ووزنه فعللول ، والزائد الواو وهو شجر يسـتاك بعيدانه ، قاله خـالد تبعـا للمرادى ، وذكر أنـه الصحيح ، لأن الاشتقاق لـم يـدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضـارع نحـو : يدحرج فإن ياءه زائـدة ، ولو تصدرت قبل الأربعة لدلالة الاشـتقاق كدحرج ودحرجة وداحرجاً ومـد حـرج •

وقال الجوهرى : اسم موضع عند حـرة المدينة ، وكساء يجعـل على عجز البعير ، واسم من أسماء الدواهى ، ويقال ذهب فى اليستعور أى فى الباطل حكاه خالد عن الجاربردى •

الوزن الثالث : افعوعل بزيادة همـزة الوصـل والواو السـاكنة بين العينين الزائدة إحداهما على الخلاف المفتوحتين ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحـاق ، وهو مضاعف العين ، لكن فصلت بينهمـا الواو ، والغالب فيه القصر نحـو : اعشوشب النبت طال ، وكـذا غـير النبت ، واغدودن تنعم أو لان أو حسن واسترخى أو فتر ، ونحـو : اغرورقت عيناه بالدموع كأنها غرقت فى دمعهـا ، واحضوضل ابتـل ، واخلولق السحاب استوى ، وصـار خليقاً للمطر ، واخلولق الرسـم استوى بالأرض ، واخلولق بطن الفرس املس ، اخلولق يفعـل كذا ،

وادرنقع الرجل بالقاف فر من الشـدة ، واحقوقف الرمـل أو القمـر اعـوج ، واعشوشب المكان كثر عشـبه ، واعشوشبت الأرض أنبتت العشب ، واعشوشب القـوم أصابوا عشبا .

واحلولى إذا كان بمعنى طاب وصار حلواً ، أو عظمت حـلاوته ، واقلولى زيد جـد فى السير أو رحـل أو قلق أو تجـافى أو انكمش ، واقلولى فى الجبل صعد أعلاه فأشرف ، ومثله اقلولى الطـائر وقـع أعلى الشجرة ، وادلولى مرّ سريعاً ، واخدودق الليـل أرخى سدوله ، واغدودق المطر كثر قطره .

وقـد يجىء متعـديا نحـو : احلوليته أى استحليته واسطيته قال الشـاعر :

لو كنت تعطى حـين تسـأل سامحت
لك النفس واحلولا لـكل خليـل

أجـل لا ولـكن أنت ألأم من مشـى
وأسـأل من صـماء ذات صليـل

وقال حميد بن ثور : فلما أتى علمان بعد انفصـاله عن الضرع ، واحلـولى دماثاً يرودهـا ، وهـكذا حيث كان بمعنى استفعل الـدال على الفاء الشىء بمعنى ما صيغ منـه ، ونحو : اعرورى زيـد البعير أو أى دابة أى ركبهـا ، وهو أعنى زيداً عريان ، واعرورى قبيحـاً أتاه ، وأما اعرورى بمعنى سـار فى الأرض وحـده ، فلازم .

وظاهر قول الجاربردى ، وقد جـاء فى افعوعل لفظـان متعديان نحـو : احلوليته استطيبته ، واعروريته ركبتـه عرياناً أنه لم يجىء

غيرهما فلا نسلمه ، أو أنــه لم يطلع إلا عليهما فلا غبــار ، ولا فعوعل معان منهــا المبالغة ، ومثل لها اسعد ، وصاحب التحقيق باعشوشبت الأرض كثر عشبها ، وقد مرّ أنه يقال أيضــا اعشوشب وجــد العشب وأصابه ، فهو لوجــود الشيء ، واعشوشبت الأرض أنبتت العشب ، فهو للإيجــاد .

ومثل الطبلاوى باخشوشن مبالغة فى الخشن ، ومثــل به صاحب التحقيق أيضــاً ، وباعــدودن الشـــعر أى طــال وتم ، ولان ، قــال حســان :

وقامـــت ترائبــك مغـــــدودنا
إذا ما تنـــــوء بـــــه آداهــا

واغدودن النبات اخضر حتى ضرب الى الســواد من شــدة ريه ، وجعــل سيبويه من المبالغــة احلولى الشيء أى حــلا جداً ، وجعــل منها اخلواق أن يفعــل ، واخلولج التوى وتعسر ، وجعل الجــوهرىّ احلولى بمعنى حــلا مخالف لكــلام ســيبويه ، وهى أعنى المبالغــة غالب معانى افعوعل .

ومنها الصيرورة كاحلولى اذا كان بمعنى صار حلواً ، واحقــوقف الجسم صار أحقف منحنيــاً ، واحقوقف الرمل صار أعــوج ، والحقف بكسر الحــاء وسكون القاف المعوج من الرمل ، والجمع أحقاف وحقاف وحقوف ، وجمع الجمع أحقفة وحقفة ، أو الرمــل العظيم المســتدير أو المستطيل المشرف ، واحلولى الشراب اذا كان بمعنى زادت حلاوته ليس للصيرورة كما زعم فى فتح الأفعــال وصغيره بل للمبالغة .

ومن معانيه : معنى المجرد نحو : اخلولق أن يفعـل أى خلق أن يفعل واحلولى بمعنى حلا ، واخلولج بمعنى خلج أى التـوى وتعسر ذكر الثلاثة الجوهرى ، وأصل احلولى احلولو ، تحركت الواو الآخـرة وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وقيـل : ياء ثم ألفـا وكذا ما أشبهه •

ومن معانى افعوعل : مطاوعة المجرد نحو : ثنيته فاثنونى ، ومنها قراءة (تثنون صدورهم) بفتح تاء المضـارعة وهى الأولى وسـكون الثاء المثلثة وفتح النون وسكون الواو وكسر النـون الآخـرة ، لأنهـا فى المضـارع •

واعلم أن الصيرورة وإن كانت أعم من موافقة المجـرد ترجـع الى معنى الموافقة ، لأن كل ما كان على صفة يقال فيـه صار كـذا ، واخلولق والخولج قابلان للمبالغة ، فلا يعدل عنهـا ما أمكنت ، وكـذا مطاوعة فعل فإن تثنونى قابل للمبالغة كذا قال صاحب التحقيق •

وأقول : الحـق أنه لا يقال على الحقيقة صار كذا إلا إذا كان قبل ذلك على غير تلك الصفة ، وأنه إذا قيل فى غـير ذلك صار كـذا فهو مجـاز •

ومن معانى افعوعل : موافقة معنى المجـرد مع إغنائه عنه نحو : اعروريت وادلولى أى جد فى السـير أو انطلق مستخفياً ، والذى يدل عليه كلام سيبويه أن افعوعل للمبالغة والتوكيد ، أو الإصـابة كاحلولى دماثاً يرودها أو الإغنـاء عن المجرد ، ولزم الزيادة له ، وبنـاء الفعل عليه ، قال : وربما بنى عايه الفعـل فلم يفارقه ، كمـا أنه قد يجىء الشىء على افعلت وافتعلت ونحو ذلك لا يفـارقه بمعنى قاله صاحب التحقيق •

قلت : المراد بالمبالغة والتوكيد واحد ، وبالإغناء عن المجرد ولزوم الزيادة أى زيادة الحروف ، وبناء الفعل عليه واحد ، وقد مرّ أنه يجيء افعوعل بمعنى استفعل الدال على إلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه فيتعدى لذلك .

واعلم أن جعل تلك الأمثلة ونحوها من باب افعوعل متعين ، لأنه لا تجعل من باب افعلعل لأنه وزن مفقود فى الأفعال ، ولا يقال لنا أن نقول إنها افعلعل وأنه غير مفقود ، وليس افعوعل لأنا نقول الدليل على أنها افعوعل ثبوت الواو زيادة فى نحو اعشوشب ، ولا دليل على أنها افعلعل ، والمعتل محمول على الصحيح ، والتردد دائما هو فى المعتل ، ولعل من قال : افعلعل مفقود أراد أنه مفقود فى الصحيح ، فكيف يدعى وجوده فى المعتل من غير دليل ، وذلك أن الواو تثبت فى الواوى نحو : احلولى ، وفى اليائى نحو : اثنونى ، ولو كان افعلعل لقيل اثنينى ، ولا موجب لقلب الياء الأولى واواً .

قال صاحب التحقيق : ولما عارض سيبويه هذان فى الفعل ، لم يدع أن وزن اقطوطى أى أسرع افعلعل وهو افعوعل من القطو ، أصله اقطوطو ، فقلبت الواو الآخرة ياء فقيل اقطوطى بفتح الياء بعد الطاء ، لانقلابها كذلك فى المضارع ، وهذا هو الموجب لقلب كل واو رابعة فصاعداً بدون أن يعد حرف المضارعة ، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقيل تقلب الواو أولا ألفا لا بعد قلبها ياء ، وإن لم يجعل الأئمة تلك الأمثلة من باب افعلعل بتضعيف العين واللام ، مع أن مضعفهما أوسع وأكثر مما ضعفت عينه فقط وجعلوها من باب افعوعل المضعف العين فقط ، لفقد افعلعل فى الفعل كما مرّ لما مرّ .

وجعل سيبويه اقطوطى مرة افعوعل لتكون الواو بعد الطاء زائدة فى الاسم والفعل ومرة فعلعل لكونه أوسع البابين لأن ما ضعفت عينه ولامه كصمحمح أكثر مما ضعفت عينه فقط كعثوثل كما مرّ والله أعلم .

تتمة : شرط زيادة الواو أن يكون معها أكثر من أصلين ، وأن لا تكون كلمتها من باب سمسم الرباعى المضعف على هذه الكيفية ، وأن لا تتصدر الواو نحو : جوهر وعجوز ، وافعوعل وعَزْقُوَة بفتح فسكن فضم الخشبة المعترضة على رأس الدلو ، فهى أصل فى نحو سوط ، وقول : لأن معها أصلين فقط ، وكذا فى تقول بالتشديد ونحوه ، وأصل فى نحو : وعوعة لصوت السبع ، لأنه من باب سمسم ، وفى ورَنتَل بفتح الواو والراء والتاء وسكون النون بينهما للنسر ، لأنها تصدرت قبل أربعة أصول وذلك هو الصحيح .

وزعم قوم أنها زائدة وهو ضعيف ، لأنه لا نظير له ، وكون لاميه جميعاً أصلين قول بعضهم وهو الصحيح ، وقال الناظم كالفارسى : زائدة ، فعلى كلام القولين وزنه فعنلل ، واللام على الأول أصل ، وعلى الثانى زائد .

الوزن الرابع : فعلل بزيادة همزة الوصل واللام الثانية ، وهو بلام مفتوح غير مشدد بعده لام مشدد ، وعينه مفتوحة وفاؤه ساكنة ، وهو سداسى من مزيد الرباعى للإلحاق باحرنجم ، وقيل لغير الإلحاق ، وتقدم أن ما ليس للإلحاق يقال له المقتضب ، وتقدم تعريف المقتضب نحو : اسبطرّ بتشدد الراء أى اضطجع وامتد ، واسبطرّ الشعر وغيره طل ، واسبطرت الإبل مدت أعناقها لتسرع فى سيرها ، واسبطرت البلاد استقامت ، واسبطرّ اضطجع وامتد ، وغير ذلك من معانى اسبطر .

واسبكر اعتدل أو استقام ، والمسبكر الشاب المعتدل التام ، قال الشاعر :

الى مثلها يرنو الحليم صبابة
إذا ما اسبكرت بين درع ومجول

واسبكر الشعر استرسل ، واشمعل بالشين المعجمة أسرع أو أشرف ، واشمعلت الإبل مضت وتفرقت مرحاً ، واشمعلت الغارة فى العدوّ انتشرت ، واشمعل القوم فى الطلب بادروا فيه وتفرقوا ، واشمعلت الناقة نشطت ، واشمعل الرجل خف وظرف أو طال ، واشمعل اللبن حمض •

واسمعل بالمهملة الشعر استرسل ، واسمأر الشىء بالمهملة والهمزة أى ورم ، وابذعروا أى تفرقوا أو فروا ، وابذعرت الخيل ركضت تبادر شيئاً تطلبه ، وكذلك ابدفر ونحو : اقشعر أى أخذته قشعريرة أى رعدة ، واقشعرت السنة امحلت ، واشمأز بالهمزة انقبض وجهه ، واقشعر واشمأزت القلوب ، واطرغش من مرضه برىء أو تمايل منه ، واطرغش تحرك أو قام أو مشى ، واطرغش القوم غيثوا وأخصبوا بعد الجهل ، واطرغش الفر تحرك فى الوكر •

واسمهر الأمر اشتد ، واسمهر صلب ، واسمهر اعتدل ، واسمهر قام ، واسمهر الظلام تنكر وتراكم •

واسجهر النبات طل وانبسط ، واسجهر السراب تريه ، واسجهرت الرماح أقبلت ، واسجهرت السحابة ترقرق فيها الماء •

واسمدر ضعف بصره ، واشمخر علا ، واسمهل تم طوله ، والمسمغل والمسمهل الطويل من الإبل والضامر •

واسبغل الثوب ابتل بالماء ، واسبغل الشعر ابتل بالدهن ، واسبغل الشيء اتسع .

واكفهر الرجل تجهم ، وفي الحديث : « اذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهر » أي غير منبسط ، ونحو : اطمأن وغير ذلك ، وهو أعنى ذاك الوزن الرابع بناء لازم كما في المغنى ، وشروح الألفية .

قلت : قد يجيء متعديا ، رأيت في القاموس : والشيء كرهه بنصب الشيء ، أي واشمأز الرجل الشيء بمعنى كرهه ، ورأيت التصريح به المرودانى في حاشية التصريح ، وتقدم مراراً الكلام في أنه بناء مقتضب ، أو ملحق باحرنجم ، وممن صرح باقتضابه الفارسي في إيضاحه ، ونصه .

ومما ألحقته الزيادة من الأربعة قولهم : اطمأن واقشعر واشمأز ، وهذا غير ملحق بشيء ، ألا ترى أنه ليس من الخمسة فعل كما أن احمر أي بتشديد الراء كذلك أ . ه .

قلت : بل لاحمر فعل ثلاثى وهو حمر كعلم كما مرّ ، وعدم الإلحاق ظاهر سيبويه .

قال صاحب بغية الآمال : الأصل افعلل بسكون اللام الأولى وفتح الثانية والثالثة ، فكرهوا جمع مثلين محركين ، فنقلوا فتح الثانية للأولى ، وأدغموها في الثالثة ، فأصل اقشعر اقشعرر بسكون العين وفتح الراءين ، نقلت فتحة الأولى اليها وأدغمت في الثانية ، ويدل على ذلك الرجوع اليه في نحو : اقشعررت ، وإنما أدغموها لأنها غير ملحقة بشيء ، ألا ترى أنه ليس فعل مثل اسفرجل ، حروفه أصول كلها سوى الهمزة الوصلية ، فيلحق به ذلك ، وقد جاء على الأصل

قالوا : اسمأدَدَ بالفك أى ذهب ، وقد يخفف نحـو اصطخم بتخفيف الميم ، ويقال أيضـاً بتثقيلها ، ومثله فى الاستدلال على عـدم بالإدغام الإلحـاق .

وقول صاحب التحقيق : ويـدل على عـدم الإلحـاق الإدغـام ، لأنه لو كان ملحقاً لم يدغـم ؟

قلت : مرّ الجـواب وصرح الناظم فى التسهيل باقتضابه ، ومثله صنيعه فى النظم حيث صرح به بعد ما صرح باحرنجـم ، وهـو ظاهر قوله فى الخلاصـة كذا افعلل ، إلا إن قيـل راعى وزنـه على ما صار إليه ، وما تقدم عن صاحب بغية الآمال من أن الأصـل افعلل بسكون اللام الأولـى وفتح الثانيـة والثالثـة هو الحـق ، سـواء قلنـا بالاقتضاب أو بالإلحـاق ، بدليل ظهور سكون الأولى وفتح الثانية عند اتصـال التاء ونحـوها ، وبدليـل ظهور ذلك فى اسمأدَدَ كما مرّ ، فبطـل قـول صاحب تحقيق المقـال : إن حـركة الـلام الأولى على الاقتضاب أصلية ، والسكون فى الوسـطى أصـل ، وعلى الإلحـاق بالعكس ، وقد يطـاوع فعـلل كمـا يطاوعه تفعـلل نحـو : طأمنته بالهمزة فاطمأن بالهمزة ، والأصـل اطأمن بتقـديم الهمزة على الميم فقلب قلبـاً مكانياً ، وهو مذهب سيبويه ، لأن المجـرد الـذى هـو طأمَنَ بسكون الهمزة وتقدمها الميم وخفة النون أصـل للمزيد فيه .

وقال الجرمى : طمأن هو الأصل بسكون الميم مقدمه على الهمزة ، وفتح الهمزة والنون الخفيفة ، وطأمنَ مقلوبه بسكون الهمزة وتقـدمها على الميم ، وفتح الميم وخفة النون لكثرة تصرف طمأن ، وكثرة التصرف دليل لأصالة قيـل ، والإلحـاق به نادر كأبيضض بتشـديد الضـاد الثانيـة .

الوزن الخامس : تفاعل ، بفتح التـاء والعين بزيادة هذه التـاء والألف بعد الفاء ، وهو فاعل بفتح العـين زيـدت عليـه التاء وهـو خماسى من مزيد الثلاثى لغير الإلحـاق ، وقيل للإلحـاق ، وبتفعـل بتشديد العين نحو توالى أصله توالى بفتح الياء قلبت ألفاً لتحركها بعد فتحة ، ونحو : ادارك بتشديد الدّال أصله تدارك ، سكت التاء وأبدلت دالا ، وأدغمت فى الدال وجىء بهمزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن ، وله معان أشهرها وأصلها المفاعلة بين اثنين ، أو أكثر ، ويعبر عنهـا بالاشـتراك فى الفاعلية لفظـاً ، وفيهـا وفى المفعـولية معنى ، نحـو : تضاربوا وتضاربا ، وتضارب زيد وعمرو ، فإن هذه المرفوعـات هى الفـاعل ، والمعطوف على الفاعل فاعل ، والكل ضارب ومضروب .

وعبـارة السـعد هكذا وهوى أى تفاعـل لمـا يصـدر من اثنين فصاعداً نحو : تضاربا وتضاربوا ، قوله : لمـا يصدر إلخ أى للفعـل الذى يصدر من اثنين فصاعداً من حيث إنه يصدر منهما ، فيوافق أنـه للمشاركة المذكـورة ، وبها عبر ابن الحاجب ، والمراد المشاركة على وجـه مخصوص ، بأن كان فعـل كل منهما متعلقا بالآخـر ، فيخـرج ما إذا ضربا أو ضربوا بكراً مثلا .

قال الطبلاوى : قال بعضهم : فإن قيل صدور الفعـل من الجانبين لا يتحقق فى بعض المواضع كالتداخـل ، لأن الأكثر غـير داخـل فى الأقـل .

قلنـا : ان قبول الفعل منزل منزلة نفس الفعل كما فى قوله تعالى : (وواعدنا موسى) وقولهم : عالج الطبيب المريض آ . هـ .

قال اللقانى : وعبارة السعد تصدق بنحـو : القـرب والبعد ، ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرُبَ زيد من عمرو ، وبعُدَ عنـه ، فالأولى

قول ابن الحاجب : وتفاعل المشاركة أمرين فصاعداً فى أصله ، أى فى مصدر فعله الثلاثى صريحاً ٠

قال الجاربردى : وانما قال صريحاً ، احترازا عن فاعل بفتح العين ، ولأجل أنه يتشارك فيه أمران صريحاً نقص معمولا عن فاعل بفتح العين ٠

وحاصله : أن وضع فاعل بالفتح لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره ، مع أن الغير فعل ذلك مثلا ، ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق به ، فلذلك جاء الأول زائداً على الثانى بمفعول أبداً ، فان كان تفاعل من فاعل المتعدى الى مفعول كضارب لم يتعد ، وان كان من المتعدى الى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى الى واحد ، وقد يفرق بينهما من حيث المعنى ، بأن البادى فى فاعل معلوم دون تفاعل ، ولذلك يقال أضارب زيد عمراً أم ضارب عمرو زيداً ، ولا يقال ذلك فى تضارب أ ٠ هـ كلام اللقانى ٠

قال الطبلاوى : ولعل وجه الأولوية أن فى عبارة ابن الحاجب التصريح بالمشاركة بين الاثنين فصاعداً ، وان تلك المشاركة فى أصله لا فيه ، فخرج القرب والبعد ، فان الدال على المشاركة هو لا اصله ، إذ لا أصل له ٠

قال البخارى : وقد يجاب عن أصل السؤال بأن الكلام فى الدلالة بحسب الهيئة ، فلا يرد القرب والبعد ، فإن دلالتهما على ما ذكر بحسب المادة لا الهيئة أ ٠ هـ ٠

قال ابن قاسم : لا ينبغى أن يفهم أن مراد الشيخ الاعتراض ، لأن عدم التعين فيما ذكر لا ينافى ذلك ، إذ قولنا : هذا اللفظ لهذا

المعنى لا يدل على انحصار ذلك المعنى فى ذلك اللفظ ، فكونه لما يصدر من اثنين إلخ لا يقتضى حصر ما ذكر فيه ، بل غاية ما يقتضى حصره فيما ذكره ، ولهذا يصدق قوله ، وهو لما يصدر من اثنين بنحو الضرب ، مع أنه لا يتعين فيه تضارب ، لجواز ضارب زيد عمراً فليتأمل .

قال السعد ، واللقانى ، وصاحب التحقيق وغيرهم : إن كان تفاعل مأخوذا من فاعل المتعدى الى مفعولين تعدى لواحد نحو : نازعت زيداً الحديث ، وتنازعنا الحديث ، قال الله عز وجل : (يتنازعون فيها كأساً) قال امرؤ القيس أبعده الله :

فلما تنازعنا الحديث وأسمحت

هصرت بغصن ذى شماريخ ميال

وان تعدى لواحد فتفاعل لازم كضاربت زيداً ، وتضاربنا .

قال السعد : وإنما نقص تفاعل مفعولا عن فاعل ، لأن فاعل وضع لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغير الفاعل ، وهو المفعول الصالح للمشاركة فى نحو : ضارب زيد عمراً ، ونازعته الحديث ، مع أن غير الفاعل وهو المفعول المذكور فصل ذلك الفعل بالفاعل المذكور .

قلنا : ولذلك كان فاعل دالا على المشاركة كتفاعل لكن لا صريحاً ، وتفاعل وضع لنسبة الفعل المذكور الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق ذلك الفعل بغير الفاعل وهو المفعول .

قال اللقانى : ووجه دلالة ذلك على أن تفاعل ينقص عن فاعل بمفعول أن المفعول الذى تعلق به الفعل على وجه المفعولية فى فاعل نسب إليه الفعل فى تفاعل على وجه الفاعلية ، أى والذى تعلق به الفعل

على وجه المفعولية فى فاعل قد يتعـدد كما مرّ فى نازعتـه الحـديث ، فالهاء والحديث مفعولان لنـازع ، والذى ينسب اليـه الفعل فى تفاعل أحدهما فقط ، وهو مرجـع الهاء ، ولذا نقص مفعولا وما عـدا ذلك الواحـد باق بحـاله وهو الحـديث ، فقوله : مع أن غـير الفـاعل إلخ قيد لقوله : بغير الفاعل ، فالمعنى المتعلق بغير الفاعل على وجـه أن غير الفاعل فعل ذلك الفعل أيضـاً ، فلا يرد على قوله ، لأن فاعل وضع لنسبة الفعل إلخ أنه موضوع لنسبته الى الفاعل المتعلق بغيره ، أى بغير الفاعل المذكـور ، وغيره هو المفعـول كالحديث فى نازعتـه الحديث ، لأن قوله : وضع لنسبة إلخ لا ينافى وضعه لزيادة على ذلك تأمـل .

وربما وجد فى اطلاقات الأئمة مثل ثعلب أن تفاعل لا يتعدى .

قلت : مرادهم تفاعل المأخوذ من فاعل المتعدى لواحـد ، وهـو الأكثر ، فإطلاقهم جار على الأكثر ، ومن أراد أن تفاعل مطلقاً لايتعدى سـها ، ويأتى مزيد كلام على ذلك .

ومن معانى تفاعل : مطـاوعة فاعل الموافق لأفعـل فى التعـدى ، كضاعفت الشىء فتضاعف ، وباعدته فتباعد ، وواليت الصـوم فتوالى ، وتابعته فتتابع .

ومن معانيه : تخييل اتصاف الفاعل بأصـل الفعل ، وان شئت فقل تخييل تارك الفعـل كونه فاعلا ، وان شئت فقل : إظهار الفاعل خـلاف ما هو عليه ، وعبر السعد بالتكلف نحو : تجراهل زيد ، فان الفاعـل وهو زيد خيل نفسه متصفا بالجهـل ، وهو أصـل الفعل ، فان الجهل أصل لجهل وتجـاهل أو أصـل لجهل ، والتجـاهل وتجـاهل أصـله

التجاهل ، وقد خيل زيد وهو الفاعل التارك للفعل الذى هو الجهل كونه فاعلا للجهل ، متصفاً به ، وقد أظهر الفاعل الذى هو زيد الجهل الذى هو خلاف ما هو عليه من العلم ، وأظهر الجهل من نفسه ، والحال أنه منتف عنه وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا تجاهل فى الإسلام » ونحو : تمارض أى جعل نفسه كأنه مريض ، وتعارج أى جعل نفسه كأنه أعرج ، وتعامى جعل نفسه كأنه أعمى وفعل أفعال من ذكر ، ويعبر عن ذلك أيضا بالإيهام بالمثناة تحت ، وبالتخييل وبالإيهام سماه ابن عصفور كما فى بعض الحواشى على الجاربردى •

قال فى بعض الحواشى : والإيهام أن يرى أنه فى حال ليس فيها وأنشد :

إذا تخازرت وما بى من خزر
ثم كسرت الطرف من غير عور

وبعد :

ألفيتنى ألوى بعيد المستتر
أبزى إذا بوزيت من كلب

ذكر احمل ما حملت من خير وشر ، وقوله : وما بى من خزر كاشف عن أن مراده إظهار ما ليس فيه من الخزر ، وهو ضيق العين مع صغرها ، أى ضيقت جفن عينى ، وليس فيها ضيق ولا صغر ، وعبارة الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ويجىء أى تفاعل ليدل على أن الفاعل أظهر أن المعنى الذى اشتق منه تفاعل حاصل له ، مع أنه ليس فى الحقيقة كذلك فمعنى تجاهل أنه أظهر الجهل من نفسه ، وليس بجاهل

فى الحقيقة ، ومراده بالمعنى الذى اشتق منه تفاعل هو معنى مصدر فعله المجرد ، كما يفيده قوله : فمعنى تجاهل أنه أظهر الجهل ، فإن لفظ الجهل مصدر جهل المجرد .

قلت : ومثل قوله اذا تخازرت وما بى من خزر بيت المعانى الذى هو قوله :

* تعاللت كى أشجى وما بك علة *

أى أظهرت العلة وليست فيك .

ومن معانى تفاعل : موافقة المجرد فى المعنى نحو : تواقى اذا كان بمعنى وقى ، وتعالى الله بمعنى علا ، وتعاظم بمعنى عظم ، وتوانى اذا كان بمعنى ونى ، ولا يوافق المجرد المتعدى إلا فى المعنى ، ولا يوافقه فى التعدية ، فتواقى موافق لوقى فى المعنى ، لا فى التعدى ، فهو بمعنى تحصن وتحرز .

ومن معانى تفاعل : موافقة أفعل كتساقط وأسقط ، وتفعل كتعاهد ، وتعهد ، ومطاوعة فعل كنفقت الدراهم فتنافقت ، وموافقة المجرد مع الإغناء عنه كتثاءب ، فإنه ليس منه ثلاثى ، وكذا تمارى وتوانى فى النظم ، قابل لتلك المعانى كلها خلا الآخر لا المطاوعة فاعل فقط ، كما هو ظاهر فتح الأقفال .

نعم الأقرب أنه للمطاوعة كما فى تحقيق المقال ، ونص فى الصغير على أنه يحتمل المطاوعة والاشتراك ، وما مر من أن تفاعل ينقص مفعولا عن فاعل ، سواء فيه كان للمطاوعة أو غيرها ، واذا كان فاعل لازما كان لازماً إن أمكن ذلك ، وما مرّ ظاهر فى أن لابد من مفعول فى الجملة .

الوزن السادس : تفعل بفتح الكل وتشـديد العين ، نعم العـين المدغمة ساكنة ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى لغـير إلحـاق ، والزائد فيه التـاء . واحدى العينين على الخلاف المذكـور ، وقيل للإلحـاق بتدحرج وهو الحق عندى ، وعليه أبو يحيى ولم معـان : منهـا مطاوعة فعـل بتشـديد العين وهو الأصـل الأكثر فيه نحـو : علمته فتعلم ، وأدبته فتأدب ، وكذلك عبر الشراح وغيرهم : ومثلوا وفى ذلك بحثان :

الأول : أن اضافة المطاوعة لفعل إضافة مصدر لمفعوله بعـد حذف فاعله واستتاره على الخلاف ، وهو تفعـل وفى ذلك تجـوز بإسـناد المطـاوعة لتفعل ، وإيقاعها على فعـل ، وحقيقة الإسـناد أن يقـال لمطاوعة فاعل : تفعل فاعل فعل لأن المطاوعة قبـول الأثر الناشىء من تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الإناء للانكسار الناشـىء من تعـلق فعـل الكاسر وهو الكسر بذلك الإناء فى قولك مثلا : كسرته فانكسر ، فالمطـاوع اسم فاعل هو المؤثر ، إذ هو للقابل للاثـر ، وهـو الإناء لا الانكسار ، والمطـاوع اسم مفعول هو المتكلم لا الكسر الذى هـو التأثير ، لأن المطاوعة حقيقة بين الفاعل والمفعـول ، لا بين المفعـول والفعل ، كما حقق ذلك اللقانى .

وقد يحمل قولهم : مطاوعة فعل على تلك الحقيقة الإسنادية بأن يـكون المعنى لمطاوعة تفعـل من حيث فاعله فعـل من حيث فاعله ، أى لمطاوعة فاعل تفعل فاعل فعـل ، على أنـه يمكن أيضـا أن يدعى أن ذلك الإسـناد حقيقى اصطلاحاً كما قال ابن قاسـم ، وقـد أسند الجاربردى أيضـا المطاوعة للفعل .

قال : ويجىء أى تفاعل للمطاوعة ، ومعنى كون الفعـل مطاوعاً كـونه دالا على معنى حصـل عن تعلق فعل آخـر متعد به كقولك :

باعدته فتباعد ، فقولك : تباعد عبـارة عن معنى حصـل عن تعـلق فعل متعـد وهو باعـد ، أى بهذا الذى قام به تباعـد ، وقـد يتكلم بالمطـاوع بالكسر ، وان لـم يكن مـع مطاوع بالفتح كقولك انكسر الإنـاء •

قلت : بل هو كثير ليس ذكر المطـاوع بالفتح معه أكثر •

قال عبد القاهر : معنى كون الفعل مطاوعاً أنه قبـل الفعـل ولم يمتنع ، والثـانى مطـاوع لأنــه طاوع الأول والأول مطـاوع لأنــه طـاوعه •

الثانى : قال بعض من حشى عليــه أعنى على الجاربردى قوله : ومعنى كون الفعل مطاوعا إلخ هـذا التعريف ذكـر المصنف فى شرح المفصل والضمير فى به للمعنى بتقدير مضاف ، أى بمحله أى بما قـام به ذلك المعنى كما أفـاده الشارح بقوله : أى بهـذا الذى قام بـه تباعد أى أصله وهو التبـاعد واراد بالمصنف ابن الحاجب ، وبالشارح الجاربردى وفى شرح المفصـل بعد التمثيل للمطاوع بانكسر ما لفظه . فقولك : انكسر عبارة عن معنى حصـل عن تعلق فعـل متعد وهو الكسر به أى بهذا الذى قام به أثر الكسر ، وهو الانكسار ، قال اللقـانى : وأراد بقوله : عبارة عن معنى أنه دال عليه كما لا يخفى •

البحث الثانى : تقدم تعريف المطاوعة مراراً ، وعرفهـا السـعد بحصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدى بمفعوله ، فإنك اذا قلت : كسرته فالحاصـل له الكسر •

قال اللقانى : وأراد المطاوعة المجازية ، وحصـول الأثر هو مدلول تفعل مثلا ، والفعل المتعدى هو فعل مثـلا ؛ قال : ولو أراد المطـاوعة

الحقيقية فسد التعريف ، لأن حصول الأثر للمفعول فى نفس الأمـر ، ناشئاً من تعلق الفعل المتعدى الذى هـو الفعـل الاصطلاحى الحاكى عن الفعل اللغوى ، الذى هو الإيجـاد الصادر منه ، وتفعـل وفعـل مثلا يخبران عن ذلك الحصـول ، وعن ذلك التعلق السـابق كل منهما على الفعلين المذكورين •

قال ابن قاسم : ويمكن حمل كلام الشارح يعنى السعد على هـذه الحقيقة بتكلف ، بأن يراد بحصـول الأثر حصـوله فى محله الذى هو المفعـول ، وهو المراد بقبول المفعول له ، ويراد بالفعـل فى قوله عن تعلق الفعل المتعدى الحدث ، وبتعلقه بمفعـوله وقوعه عليه ، لا مجـرد نسبة الفعـل الاصطلاحى الى المفعـول الاصطلاحى ، وقد نبه اللقانى على أن الحصول من التعلق ليس لازماً بـل غالبا يتخلف كما فى كسرته ، فلم ينكسر ، وعلمته فلم يتعلم صرح به القاضى أعنى البيضـاوى فى (وعلم آدم الأسماء كلها) ، قال : والتعلم فعـل يترتب عليـه العلم غالبـاً أ • هـ •

ويأتيك كلام الصبان إن شاء الله ، ولأجل كونه غالباً يكتفى فى الإعلام بحصـول الأثر بالإعـلام بالتأثير كقولك كسرته ، وبما قررنا ينبغى أن يفهم قول السعد ، فانك اذا قلت كسرته فالحاصل لـه الكسر على أن الحصول غالب لا واجب ، هذا ما أشاروا اليه وأوضحته وبينته ، فاصغ لمـا أقوله وهو الحـق إن شاء الله •

وهو : أن علمته فى قولك علمته فلم يتعلم ، وكسرته فى قولك كسرته فلم ينكسر ، لم يرد بهما حقيقتهما وإلا ناقضهما قولك فلم يتعلم ولـم ينكسر ، وانما المراد معنياهما المجازيان ، أى فعلت ما يؤدى الى تعلمه ولم يتعلم ، وفعلت ما يؤدى الى انكساره ولم ينكسر ، وكذا المـراد

فى كسرته فانكسر ، وعلمته فتعلم ، وإلا لم يكن للترتيب معنى كذا ظهر لى ، رأيت بعضه لابن قاسم ، فالحمد لله على موافقة عالم .

فلقائل أن يقول : إن الحصول من تعلق معنى الفعل الحقيقى لازم لا غالب ، وأنه لا حاجة الى أن يفهم قوله : فإنك اذا قلت : كسرته فالحاصل له الكسر ، على أن الحصول غالب لازم . بل يمكن فهمه على أنه لازم بناء على أن المراد قول ما ذكر على وجه الحقيقة قولا صادقاً كما هو وضع الخبر ، بقى شىء وهو أن تفعل هل هو مطاوع انفعل بمعناه المجازى أولا ؟

يكون مطاوعا له حينئذ قاله ابن قاسم ، قال الطبلاوى : والظاهر أنه مطاوع له اصطلاحا .

قال الصبان : المطاوعة قبول فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ، وإن شئت قلت : حصول الأثر من الأول للثانى مع التلاقى اشتقاقاً ، والقيد الأخير لإخراج نحو : ضربته فتألم ، وقد يتخلف معنى الثانى عن معنى الأول لتوقفه على شىء من جانب فاعل الثانى لم يحصل ، كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم ، بخلاف كسرته فلا يقال فما انكسر لعدم توقفه على شىء من المنكسر ، كذا قالوا ، وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعاً عالما هو من جانب المعلم فقط .

وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم ، لأنه (ح) مثل : أضجعته فنام مما يقتضى ترتب الثانى على الأول ، للثانى بلا مطاوعة أى مما يطلب كثيراً الأول فيه الثانى ، وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل : أضجعته فما نام ، لأن الحقيقة المنفية ليست (ح) لازمة المثبتة والإجماع ، على أن

تعلم مطاوع علم إثباتاً ونفياً ، فالوجـه أن علم لما هـو من جانب المعلم والمعلم معاً ، ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعام ، لاحتمال التجـوز بعلمته فى عالجت تعليمه ، وأنه يجـوز أن يقال كسرته فما انكسر على هـذا التجوز ، ولا وجـه لمنعه فلا فرق (ح) بين علمتـه وكسرته فى صحة المعنى المجازى فى النفى دون المعنى الحقيقى ، فاحفظه أ . ه كلام الصبان .

وهو حسن جداً وافقه ما ظهـر لى فيمـا مرّ ، وأقـول وجـه التجـوز إنه أطلق لفظ الفعـل الحقيقى وهـو الكسر مثـلا فى كسرته فانكسر أو لم ينكسر ، وأريد سببه وهو فعـل ما يكون سـبباً للكسر المذكـور ، فالمجـاز ارسالى ، أو يكون شـبه السبب المذكـور بالفعل المذكـور ، فأطلق لفظ الفعل وهو كسر عليه ، فالمجـاز استعارىّ تفهمه إن شاء الله تعالى .

ومن معـانى تفعـل التكلف : كتحلم وتشـجع ، وتسخى وتندى وتصبر ، قال صلى الله عليـه وسلم : « ومن يتصبر يصبره اللـه » قال حاتم :

تحـلم عن الأدنَيْن واسـتبق ودهـم
ولـن تسـتطيع الحـلم حتى تحـلم

أى تعاطى وتكلف من نفسه ، وحملها أن يكون حليما وشجاعاً ، وسخيا وكريما ندياً ، وصابراً ولن تستطيع الحـلم الذى هـو سجية أو كالسجية حتى تكتسبه ، بأن تحمـل نفسك عليه ، فالتكلف كما قـال الصبان معاناة الفاعل على الفعل ، أى اجتهاده فيه ليحصـل ، فتشجع مثلا معناه تكلف الشجاعة وعاناها لتحصـل فهو مجـرد عنهـا ، مريد حصـولها ، بخـلاف التكلف فى الوزن الخامس ، وهو تفاعل فان المتكلف

بكسر اللام مجرد فيه عن المتكلف بفتحها ، غير مريد حصوله ، فان تجاهل معناه أظهر الجهل ، وتكلف أن يكون على هيئة الجاهل ، مع أنه ليس بجاهل ، وأنه غير مريد حصول الجهل ، وكذلك قال الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ، والسعد فى شرح الزنجانى .

قال الجاربردى بعد ذكره ما ذكره الصبان : ولما كان هذا أى تفعل ملتبساً بتفاعل من حيث إن كل واحد منهما غير ثابت ، لمن ينسب اليه فرق بينهما ، بأن معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ، ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصيله ، بل ليظهر أنه عليه ، وأن الفاعل فى تحلم زيد يطلب أن يكون حليماً ، والفاعل فى تجاهل زيد لا يطلب أن يكون جاهلا ، وكذا ذكره اللقانى عنه فى حاشية السعد ، وهو أصل لما للصبان ، إن قال وإرادة حصول الأصل هنا أى تفعل وعدمها فى تفاعل هى الفارقة بينهما ، مع كون كل لإظهار الأصل .

قاآل ابن قاسم ، صاحب الآيات البينات : كلام الجاربردى قد يقتضى أن تفاعل مطلقاً حيث كان للتكلف ، لا يكون فاعله طالباً لأن يحصل له الفعل ، وإن نحو : تعالم زيد لا يطلب زيد فيه أن يكون عالماً ، بل يظهر العلم ، على خلاف ما هو عليه .

قلت : ومثل كلام الجاربردى قول السعد ، والفرق بين التكلف فى هذا الباب يعنى تفاعل وبينه فى باب تفعل أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه ، بأن يكون حليماً بخلاف المتجاهل ، أى فإنه لا يريد من نفسه أن يكون جاهلا ، بل يظهر أنه على الجهل ، مع أن الأمر بخلافه . واعترضه اللقانى بأن الأولى أن يقول يطلب كما قال الجاربردى . لا يريد إذ وجود الحلم غير مقدور له ،

فلا تتعلق به الارادة إلا بتأويل تعلقها بأسبابه العادية ، بخلاف الطلب فإنه متعلق بالمقدور مطلقاً ا ه .

قلت : الحق أن الإرادة منا تطلق كثيرا على ميلنا الى شيء أوجبنا إياه ، ولو كان غير مقدور لنا فهى تعلق بالمقدور وغيره .

وقلت : الأولى أن يعبر فى باب تفاعل بغير التكلف من العبارات السابقات فيه ، وأولاها التعبير بإظهار الفاعل خلاف ما هو عليه .

ومن معانى تفعل : جعل الفاعل المفعول هو أصل الفعل ، ويعبر عنه بالاتخاذ نحو : تبنى زيد الصبى أى اتخذه ابناً فالفاعل زيد ، والمفعول الصبى ، والفعل تبنى ، وأصل الفعل الابن ، ومثل السعد بتوسدته أى اتخذته وسادة ، والهاء عندى راجعة للشيء مثل الثوب والذراع وغيرهما ، لا للتراب كما قيل .

ومن تفعل : الدلالة على أن الفاعل جانب الفعل أى ترك الحدث المدلول عليه بالمجرد ، الذى هو أصل تفعل ، فالدال على المجانبة هو الهيئة فى تفعل لا المادة لأنها لا تدل على المجانبة ، بل هى التلبس بالحدث والاختلاط به ، ومثل السعد بتهجد أى جانب الهجود وهو النوم ليلا ، وكذا مثل فتح الأقفال تبعا له أو للبيضاوى ، وفيه عندى بحث لتصريح بعضهم ، بأن تهجد يكون أيضاً للسهر ، وكذا هجد الثلاثى وتصاريفهما ، فتهجد مشترك بين النوم ليلا وتركه ، فليس للدلالة بهيئته على المجانبة ، بل مادته وضعت للدلالة على المجانبة كما وضعت لفظة العين ومادتها لجرم الشمس ، والباصرة وغيرهما .

وفى القاموس بعض ذلك إذ قال : الهجود أى بالضم النوم

كالتهجد ، قال : وتهجد استيقظ كهجد ضدّ ، وأهجد نام وأنام ، قال : وهجده تهجيداً أيقظه ونومه ضد ا ه .

وهو صريح فى أنه يستعمل تهجد وهجد فى النوم ، وفى ترك النوم بعد النوم ، وما تقدم صريح فى استعمال مثل ذلك فى النوم مطلقاً وفى السهر ، قيل : النوم أو بعده ، أو مع عدم النوم أصلا ، وعلى كل حال فالأولى التمثيل بتأثم أى ترك الإثم ، وكذا تحوب وتحرج ، أى جانب الحرج ونحو ذلك دون تهجد ، فإن تهجد بحسب ما ذكرته لموافقة المجرد ، ثم رأيت السمين ذكر فى إعرابه أنه قيل : الهجود النوم ، وقيل : مشترك ، فلعل من مثل بتهجد بنى على القول بأن الهجود النوم ، فيكون تهجد بمعنى جانب النوم ، كما أن أثم بمعنى أذنب ، وتأثم بمعنى ترك الذنب وجانبه ؛ والله أعلم بما هنالك .

ومن ذلك فأخبر بها معاذ عند موته تأثما أى تركا للإثم ومجانبة له ، فإن التأثم مصدر تأثم .

ومن معانى تفعل : الدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة ، ويعبر عنها بمواصلة العمل فى مهلة ، ويعبر أيضاً عنها بالتكرار ، ومثل السعد بتجرعته أى شربته جرعة بعد جرعة ، ومثل ابن الحاجب بتفهمته ، وكذا أبو يحيى ، ومثل صاحب التحقيق به ، وبتبصرت وبتخوفت إذ قال : ومنه أو يأخذهم على تخوف .

قال الجاربردى فى شرح ابن الحاجب بعد التمثيل بتفهمته : كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شىء ، قال بعض : من حشى عليه فيه تجوز ، لأن المسألة شىء واحد ، لا يتصور التدريج فى فهمها نفسها ، وإنما هو فى مقدماته أى مقدمات الفهم ، وهى الانتقالات والأفكار الموصلة اليه ، كان يلتفت الذهن لها فى الأول ، ثم يخالط فى الثانى ،

ثم يصح له فى الثالث بالترتيب المقتضى ، لكن لما حصلت المهلة والتدريج فى طريق الفهم ، جعل كأن ذلك واقع فيه ، والى ذلك أشار الشارح يعنى الجاربردى أى تبعاً لشرح المفصل بقوله : كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شىء .

قلت : مشى على ذلك الغزى ، وعيسى الصفوى ، والحق أن المسألة تكون مركبة وهو الغالب وبسيطة فيمكن حمل المثال على المركبة ، إذ هى الغالب ، فيمكن التدريج فى فهمها بفهم أجزائها واحداً بعد واحد ، كما أشار اليه ابن قاسم ، وليس من ذلك قوله تعالى : (يتجرعه) بل للتكلف أى يتكلف جرعه .

ومن معانى تفعل : الطلب نحو تكبر اذا كان لا بمعنى طلب ، أن يكون كبيراً بذا مثل السعد ، ومنه تنجز حوائجه ومواعده ، وتنجحها أى طلب انجازها ونجاحها ، وتعظم اذا كان بمعنى طلب أن يكون عظيماً ، وتعجل أى طلب العجلة ، وتبين وتثبت أى طلب البيان والثبات ، قرىء : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وقرىء (فتثبتوا) قيل : ومنه ليس منا من لم يتغن بالقرآن .

قال صاحب التحقيق : والظاهر أنه من موافقة المجرد .

قلت : الحق أنه من موافقة فعل بالتشديد ، وهو غنى بتشديد النون ، لأنه لا يقال غنى بالتخفيف .

والجواب : بأنه أراد المجرد من التاء فقط خلاف الظاهر من اطلاقاتهم المجرد ، مع أنه يرده أيضاً تمثيله وتنظيره بتعدى وعدا ، وتحجى وحجا ، وأما قوله : وتهجد وهجد ، فهجد فيه مخفف .

قال الناصر اللقانى : ان قلت : ما الفرق بين الطلب والتكليف ؟ قلت : هو حصول أصل الفعل صورة فى التكليف دون الطلب ا ه .

فالفعل حقيقة منتف عن كل منهما ، وأما صورة فموجود فى التكليف دون الطلب ، وسواء الطلب تصريحاً أو اشارة ، ومنه تعطى وترحم أى سال العطاء والرحمة ، ويعبر عنه بسؤال أصله .

ومن معانى تفعّل : معنى فعل المشدد : كتغنى أى غنى ، وتولى أى ولى .

ومن معانيه : الصيرورة نحو : تأيمت المرأة أى صارت أيما ، وتثيبت صارت ثيباً ، وتحجّر الطين صار حجراً أو كالحجر ، وتجبن اللبن صار جبناً ، وتقيس وتنزر أى صار من قيس ، وصار من نزار ، أو صار بالانتماء اليهم كواحد منهم ، وهو الذى ذكره الناظم ، وأدرج الزمخشرى وابن عصفور باب تقيس فى التكلف ، ومن معانيه معنى المجرد : كتفكر بمعنى فكر بالتخفيف ، وتبسم أى بسم ، وتبين اذا كان بمعنى بان ، وتعجب بمعنى عجب ، وتعدى الشىء وعداه بتخفيف دال الثانى أى تجاوزه ، وتحجى بمعنى حجا أى قام .

ومنه قول ابن دريد : حيث تحجى المازمان ، وهى بفتح الحاء والجيم مشددة ، وقوله : فهن يفهن له اذا حجا ، يعنى أن حجا هذا وتحجى بمعنى ، والشاهد فى تحجى فقط ، وتهجد بمعنى هجد بالتخفيف ، وأما هجد بالتشديد فموافق للمجرد المخفف أيضاً ، وهكذا فى مثله ، وتأذى بمعنى أذى أو أذِىَ بالفتح والكسر .

ومن معانيه : معنى المجرد مع الإغناء عنه ، كتكلم وتصدر ، وتصدى وتأتى . فإنها ليس لها ثلاثيات بمعانيها .

ومن معانيه : اختصار الحكاية مغنياً عن فعل بالتشديد كتويل أى قال ياويلاه قال الشاعر :

تويــل إذ مــلأت يــدى وكانــت
يمينى لا تعــلل بالقليــل

وكان حقه أن يقول : ويل بتشديد الياء أى قال : ياويلاه ، كما يقال : أفف بتشديد الفاء أى قل أف ، لأن الأصل فى اختصار الحكاية فعل بالتشديد ، لا تفعل كما مر .

ومن معانى تفعل : التلبس بمسمى ما اشتق منه أى الاختلاط به نحو : تقمص وتعمم . وتأزر وتغرى ، أى لبس القميص والعمامة والإزار والغرو .

ومن معانيه : العمل فى مسمى ما اشتق منه نحو : تغدى وتعشى ، وتضحى وتسحر ، أى أكل فى تلك الأوقات ، أو فعل فيها فعلا غير الأكل .

ون معانى تفعل : التكثير كتعطينا أى أكثرنا العطاء .

ومن معانيه التوقع : كتخوف ، والانتظار كتغفر أى انتظر الغفران ، والختل كتغفلته وتملقته ، وتشبه الفاعل بالمتصف بأصله : كتهجر فلان أى تشبه بالمهاجرين ، ويمكن إدراجه فى التكلف .

قال الطبلاوى : ومطاوعة أفعل كأعقدته فتعقد ، وفعل كصاده فتصيد .

قلت : هو داخـل فى إطـلاق المطاوعة ، حيث أطلقهـا بعضهم ، قال : ومعنى تفاعل نحـو : تعهد بمعنى تعاهد ، ودخل فى بعض ما مرّ ، وتولى فى البيت يصلح لتلك المعانى إلا الإغنـاء عن المجـرد ، والأقرب أنه لمطاوعة فعل بالتشـديد ، أو موافقته .

تتمـة : ذكر ابن هشـام : فى آخـر الأمـور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصراً أن ثعلبا ذكر فى فصيحه ، فى باب المشـدد : فلان يتعهد صنعته ، وأن ابن درستويه قال : لا يجـوز عند ثعلب يتعاهد ، لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين أى فصاعداً ، ولا يكون متعـديا ، ويرده أنـه قـد يـكون من واحـد ويتعـدى كقـوله وهـو امرؤ القيس :

* تجـاوزت أحراسـاً اليها ومعشرا *

وأجاز الخليل يتعاهد وهو قليـل ، وأن الحـكم ابن قنبر سـأل أبا زيد عنهـا فمنعها ، وسـأل يونس فأجازها ، فجمع بينهمـا ، وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسئلوا فامتنعوا من يتعاهد ، فقال يونس : يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه ، وأن ابن عصفور نقـل عن ابن السـيد أنه قال فى قول أبى ذؤيب :

بينـا تعانقـه الكماة وروغـه
يومـا أتيـح له جـرى سـلفع

أن من رواه بجر التعانق فخطأ ، لأن تفاعـل لا يتعدى ، ثـم رد عليه بأنه كان قبـل دخـول التاء متعدياً الى اثنـين فانه يبقى بعـد دخـولها متعدياً الى واحـد نحـو : عاطيته الدراهـم ، وتعاطينـا الدراهم ، وإن كان متعـديا الى واحـد فانه يصـير قاصراً نحـو :

تضارب زيد وعمرو إلا قليلا ، نحو : جاوزت زيداً وتجاوزته ، وعانقته وتعانقته أ ٠ هـ ٠

وأنه إنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً ، وأن ابن السيد لم يخص التخطئة برواية الجسر ، ولا معنى لتخصيصها بها ، وأقول هذه التخطئة باطلة ، وتفاعل فى البيت متعد سواء جر التعانق على الإضافة أو رفع على الابتداء ، والخبر محذوف بضم القاف وفتح التاء ، لأنه مصدر مضاف لمفعوله وهو الهاء ، رافع لفاعله وهو الكماة بالرفع ، أو مضاف لفاعله وهو الهاء ناصب لمفعوله وهو الكماة بالنصب ، أو جعل تعانق فعلا مضارعا فتفتح التاء والنون جميعاً ، وتضم القاف ، لأنه مضارع حذف منه تاء المضارعة أو تاء تفاعل أو فعلا ماضياً ، فتفتح التاء والنون والقاف ٠

فعلى الفعلية مطلقاً فالهاء مفعوله ، والكماة فاعله ، وان ضمت التاء وكسرت النون وضمت القاف فهو مضارع ناصب للهاء رافع للكماة على ما ذكر ، ولا شاهد فيه لأن (ح) من باب المفاعلة ، وهو متعد قطعاً كخاصم يخاصم ، وقاتل يقاتل ، لا من باب التفاعل كتضارب يتضارب ، وتخاصم يتخاصم ، ويقاتل ويتقاتل ، هذا ما ظهر لى ٠

الوزن السبع : فعلس بزيادة السين ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى للإلحاق بالرباعى المجرد ، وهو من نادر الملحق نحو : خلبس زيد عقل عمرو ، أى خلبه أى سلبه وخدعه وفتنه ، مأخوذ من خلبه بمعنى ما ذكر ولامه مفتوحة ، ثم سكنت وزيدت فيه السين يقال : برقُ خلب بالإضافة ، وبرقُ خلب بالنعت ، والخاء مضمومة ، واللام مشددة مفتوحة ، أى مطمع فى المطر ، ولم يكن

مطـر والخلب أيضاً السحاب المطمـع ، واليـه أضيف برق ، وذلك مذهب النـاظم •

قال بعضهم : ويحتمل أن تكون السين فى خلبس أصـلا ، واللام زائداً ، فوزنه فلعـل والأصـول خلبس أى أخـذ ، وخبسـه حقـه أخـذه وظلمه ، وغشمه وهو عار هـذا الاحتمـال نادرا أيضا ملحـق بالرباعى المجـرد ، ومذهب الناظم أولى ، لأن زيـادة السـين أحق لتطرفها ، ولأنها فى موضـع الألف الزائـد من قلسى الملحق بالرباعى المجـرد ، ولأن زيادة السـين أكثر من زيادة اللام ، وظاهـر القاموس أن سينه أصلية ، لأنه أورده فى باب السـين •

قال : وخلبسـه وخلبس قلبـه فتنه وذهب به ، وظاهره أن لامه أصـل أيضـاً ، لأنـه أورده فى عين اللام ، فهـو على هـذا رباعى مجـرد كدحرج ، وزنه فعلل ، وسبب سكون اللام على مذهب الناظـم مع أنها فى الأصـل مفتوحة التخفيف ، لأنهم لمـا زادوا السـين ثقلت الكلمة ، وسكن الناظم السـين للضرورة ، فيجـوز إدغامه فى السـين بعـده ، ولم يجب لأن كل واحـد فى كلمة ، والبـاء مفتوحة ، وقـد يقال سكنت لأنه أمر ، فالبـاء مكسورة ، وأشار به الى الماضى لأنـه معلوم أن ماضى خلبس الذى هو أمر بكسر البـاء ، وسكون السـين خلبس بفتحهما كدحرج ودحرج •

الوزن الثامن : سفعل بزيادة السين ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى للإلحـاق بالرباعى المجرد ، وهو نادر الملحق نحـو : سنبس بزيـادة السـين الأولى ، وسكون النـون ، وأصـلها الفتح ، ولمـا زيـدت السين سكنت النـون لمـا مر فى خلبس ، ومعناه أسرع ، وأصـله نبس ينبس ، كضرب يضرب ، ومعناه تكلم وأسرع وتحرك ، وأكثر ما يستعمل

نبس فى النفى ، وعن ابن الناظم ، عن أبى عمرو الزاهد : السنبس السريع وسينه زائدة لسقوطها فى نبس أ ٠ هـ ٠

والسنبس صفة على غير قياس ، والياس مسنبس كمدحرج ٠

تنبيه : سكن لام خلبس ونون نبس . لأنه لو فتحتا لاجتمعت أربعة متحركات فى كلمة واحدة ، وخص التسكين بهما لأنهما ثانيتان ، كما سكن الثانى فيما ألحقا به نحو : دحرج لأنهما ملحقان بنحو : دحرج ، ولو سكن ضميرهما لفاتت موازنة دحرج ، وأما اتصل فقد تقدم الكلام عليه ، وأن أصله أو اتصل بكسر همزة الوصل وسكون الواو قلبت ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت الياء تاء ، وأدغمت فى التاء ، وقيل : قلبت أولا تاء ، وأدغمت وهو مذهب الناظم ، فليحمل عليه وهو أولى ، لأن فيه إعلالا واحداً مع الإدغام ، وعليه ابن الحاجب ، قال : لم تقلب الواو ياء مثناة تحت لأنها لو قلبت ياء لزم قلب الياء تاء فيجىء إعلالان ٠

وبحث فيه السعد بأنه لو قلبت مثناة تحتية لم يجز قلب هذه التحتية تاء ، وأجيب بأنه قد يجوز الفرق بين الياء المنقلبة عن الواو ، والمنقلبة عن الهمزة ، لأن الهمزة تقلب ياء تحية ، وتبقى الياء نحو : ايتزر ولشذ إبدال الهمزة ياء والياء تاء نحو : اتزر ، وقاسه البغداديون من ذلك اتزر ، واتمن واتهل واتكل ، من الإزار والأمانة والأهل والأكل ٠

مسألة : آخر الشطر الأول الألف المتصلة بواو توالى ، واللام أول الشطر الثانى ٠

الإعراب : تدحرجت وتوالى وما بينهما معطوفات بمحذوف على حد ما مرّ ، وقول أبى يحيى تدحرجت وما بعده الى قوله مع تولى

معطوفات إلخ ، ليس مراده دخـــول الغاية ، لأن قوله : مع ظرف متعلق بمحذوف حال من توالى ، أو منـــه ومن تدحـــرج وما بينهما ، أو من ذلك وغـــيره •

وتولى مضاف اليه ، ولو كان عدم تعرضـــه لإعراب قوله مع تولى دليـــلا على إدخـــال الغاية ، دلالة ما ، ولعـــله لم يتعرض له اعتماداً على تعرضه لمثله فيما مـــر ّ ، وخلبس وسنبس معطـــوفان على حـــد ّ ما مر ّ ، أو خلبس معطـــوف على تولى ، وسنبس على خلبس أو كلاهما على تولى ، واتصـــلا بألف الاثنين حال منهمـــا ، أو بألف الإشـــباع حـــال مع مستتره من سنبس ، وذاك على جـــواز الحـــال جملة ماضوية متصرفاً فعلهـــا مجـــرداً ، أو خلبس مبتـــدأ عطـــف عليـــه سنبس ، واتصلا بألف الاثنين خبره كما مر ّ •

واحنبطأ احونصل اسلنقى تمسكن سـ ـد
ـقى قلنســت جـوربت هروات مرتحلا

اشتمل هذا البيت على ثمانية أوزان ، بل ثمانية أمثلة مشـيراً بها الناظم الى ثمانية أوزان •

الوزن الأول : افعنلأ بزيادة همزة الوصـل أوله ، وزيـادة النون بين العين واللام ، وزيادة همزة قطـع فى آخـره بعـد اللام وهـو سداسى من مزيد الثـلاثى للإلحـاق باحرنجم من الملحـق النـادر ، هذا مذهب الناظم فى شرح التسهيل ، وقيل : غير ملحق نحـو : احبنطأ بهمز الألف همزة زائدة لسقوطها فى حبنط وحبط على غـير قياس ، لأن قياس الهمزة الزائدة أن تكون أولا أو آخراً بعد ألف ، وليس احبنطـأ كذلك •

وقيل : إن احبنطأ وزنه افعنلى مثل : اسـلنقى بالألف ، وأبدلت الألف همـزة ؛ فالهمزة بـدل من ألف الإلحـاق ، وذلك لأن افعنـلا بالهمزة بعد اللام بنـاء مفقـود ، ولم يذكر فى الصحاح احبنطأ بالهمزة بعد الطـاء ، بل ذكـر احبنطى بالألف بعد الطـاء ، وهـو المشهور ، وذكرهما فى القاموس معاً ، فاحبنطأ بالهمزة بعـد الطـاء من زيادات القاموس على الصحاح ، ذكره فى فتح الأقفال فى الصغير •

قلت : ذلك غلط عجلة ، فانهمـا جميعا مذكوران فى الصحاح ، لكن ذكر احنبطـأ بالهمزة بعد مادة حطـأ بالهمزة ، ولكن وهم فى إيراده بعد مادة خطـأ بالمهزة لأنـه يوهم أن همزته التى بعد الطاء أصـل مع أنهـا زائدة ، كمـا قال ابن برى فى حاشية الصحاح ، والحـق أن يذكره بعـد حاحا كمـا فعـل فى القاموس ، ومعنى احبنطأ بالهمزة

أو بالألف عظم بطنـــه من وجع ، يسمى الحبط بفتح الحـاء والبـاء ، وانحبـــاط بضم الحاء ومد الباء وهو التخمة ، واحبنطأ البعـير عظم بطنه لذلك ، واحبنطأ امتلأ غيظاً ، أو انتفخ بطنـه بالخـاء المعجمة ؛ وقيـل انفتحت بطنه بالحـاء المهملة متصلة بالمثنـاة فوق قبلها •

قال المازنى : سمعت أبا زيـد يقول : احبنطأ بالهمزة امتلأ بطنى ، واحبنطيت بغير همزة فسد بطنى •

قال المبرد : والذى نعرفه وعليه جملة الرواة أحبط بطن الرجـل انتفخ ، واحبنطأ انتفخ بطنه لطعـام ، أو غـيره ، واحبنطأ امتنع ، وأجـاز فيه أبو عبيدة ترك الهمزة ، ورجـل حبنطأ وحبنطأة وحبنطىء بهمز الكل ، ومحبنطىء بالهمز أو بالياء المثنـاة تحت قصير سمين عظيم البطن ، ويقال أيضـاً حبنطى بالألف ، ويقال : مثل ذلك فى المـرأة وفى الحديث : « وان مما ينبت الربيع ما يقتـل حبطـاً أو يلم » أى يقرب من ذلك •

وقيل : الحبنطأ بالهمز المتغضب ، وبتركه العظيم البطن ، وقيل هو بالهمز الملقى بنفسـه الى الأرض •

وقال الكسائى المحبنطىء بالهمز وعدمه الممتنع ، وفى المحكم وغيره المحبنطىء اللازق بالأرض ، قال بعضهم : ومن معنى عظـم البطـن قوله :

فظـل محبنطـاً ينـزو لـه جبـن
إما بحـق وإما كا موصـويا

وفى الحديث : « ان السقط يظل محبنطاً على باب الجنـة فيقال له ادخـل فيقول حتى يدخل أبواى » أى ممتلأ غيظـاً •

قال أبو عبيدة : متغضبا متغيظا ، مستبطأ لأبويه •

قلت : أو مضـــاه ممتنعا أو ملقيا بنفسه الى الأرض •

وقال أبو زيد : قلت لأعرابى ما المحبنطأ ؟

قال : المتكأكىء

قال : المتكأك •

قلت : وما المتكأكىء ؟

قال المتآزف •

قلت : وما المتآزف ؟

قال : أنت أحمق •

قلت : أراد الأعرابى بقوله : أنت أحمق التنبيه على أن معنـــاه الأحمق ، والإشـــارة الى أن أبا زيد أحمـــق حيث لم يفهم بعـــد عـــدة تفاســـير ، ففيه نوع تورية •

تنبيـــه : شرط زيادة الهمزة آخراً أن يسبقها ألف ، وأن يســـبق الألف بأكثر من أصلين كحمراء بفتح الحـــاء ، وعلبـــاء بكسر العـــين ، وقرفصاء بضم القاف ، فهمزة ماء وشـــاء أصـــل لسبق الألف بأصـــل واحـــد ، وكذا بناء وأبنـــاء ، لأن الألف سبقت بأصلين فقط ، وكـــذا نبأ بالهمزة متصـــلة بالبـــاء لعـــدم الألف •

الوزن الثانى : افونعل بهمزة الوصـــل زائدة ، ففاء فواو زائدة ، فنون زائدة ، فعين فلام ، وهو سداسى مزيـــد فيـــه الواو والنـــون

للإلحاق باحرنجم ، وهو من مزيد الثلاثى ، وهو من الملحق النادر كما المناظم فى شرح التسهيل .

وقيل : هو لغير الإلحاق نحو : حونصل الطائر ثنى عنقه وأخرج حوصلته ، وهى مستقرة الطعام منه كالكرش من غيره ، وقيل : هو مجرى الطعام كالحلقوم ، والذى فى القاموس الحوصل والحوصلاء والحوصلة ، وتشدد لامها من الطير كالمعدة للإنسان ، واحونصل ثنى عنقه وأخرج حوصلته أو الحوصلة أسفل البطن الى العانة من كل شىء ، أى وقيل الحوصلة أسفل البطن إلخ ، والحوصلة من الحوض مستقرّ الماء فى أقصاه كالحوصل ، والمحوصل والمحصوصل من يخرج أسفله من قبل سرته كالحبلى ، والحوصل شاة عظم من بطنها ما فوق سرتها ، قال : وحوصل ملأ حوصلته أ . هـ .

وقيل : لا يصح احونصل لأنه لم يسمع إلا من كتاب العين ولا يعمل بما انفرد به .

الوزن الثالث : افعنلى بزيادة همزة الوصل أولا ، والنون بين العين واللام ، والألف آخراً بعد اللام ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير الإلحاق ، وقيل : للإلحاق باحرنجم ، وهو من الملحق النادر .

قال صاحب التحقيق : والحق باحرنجم بزيادة أحد المثلين اقعنسس من القعس وهو التأخر والامتناع ، واستحنكك اسود والصحيح أن الزائد هو الثانى ، لأن التضعيف حصل بعد كمال الأصول ، ولأن النون إنما تقع فى هذا البناء بين أصلين كاحرنجم ، وفى مثل هذا الأصل فى نحو سلم خلاف فى زائده ما هو .

والحق باحرنجم بزيادة الياء أخيراً اسلنقى أبدلت الياء ألفا ،

ومعنـــاه استلقى على قفـــاه وظهره واحرنبى الديك انتفش للقتـــال ، واحبنطى بالألف ، واغرندى واسرندى ، ومعناهما الاعتـــلاء والغلبـــة والإلحـــاق ما سوى اقعنسس واسلنقى وبابهمـــا بافعنلل نادراً ، ومأول أو غير صحيح ، وسين اسلنقى ولامه وقافه هى الأصـــول ، وان لاقى استلقى فى بعض الحروف ، وألف اسلنقى ونحـــوه أصـــله ياء مفتوحة تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا •

ومن ذلك اخلنطى أى نـــام على أحـــد جنبيـــه ، واطلنقى بالألف أى نام على ظهره ، ويقال أيضا اطلنقـــأ بالهمزة كاحبنطـــأ بالهمزة ، ويقال : احرنبى الرجل إذا تهيأ للغضب والشر ، وكذا الديك إذا انتفش وبره وأراد الوثوب •

ويقال أيضـــا احرنبأ بالهمزة واجلندى الرجـــل وابلندى اشـــتد وطلب ، وابلندى صار عريضـــاً ، واباندى كثر لحمـــه ، واعلنبى الديك أو الكلب تهيأ للشر ، وكذا الهمزة ، واعرندى الرجل رفع صوته بالسب ، واعرندى واسرندى بالمهملات غلـــظ ، واعبنقى ســـاء خلقه أو صـــار داهيته •

وفى القاموس : اغرندى بالغين المعجمة عليـــه واغرنداه ، عـــلاه بالشتم والضرب والقهر ، وغلبه وذلك الوزن هو لمطـــاوعة فعلى نحو : سلقاه فاسلنقى أى اضطجع على قفاه نام أو لـــم ينـــم ، وما تقـــدم من أن ألفـــه للإلحـــاق هو ما عليـــه صاحب فتح الأقفـــال ، وأقـــول : لا يصح على الحقيقة ، وإنما يصح على التجوز ، لأنهـــا بدل من يـــاء الإلحاق نص فى شرح المفصل أن المحققين أن المزيد فيه للإلحاق الياء ، ثم قلبت ألفا لتحركها بعد فتح ، ولا يبطـــل الإلحـــاق بهذا الإبدال ، وكذا نقل ابن الحاجب عن المحققين . وما يقال : لا يجوز الإدغام ولا الانحلال

فى الملحق لوجوب كونه مثل الملحق به لفظاً قد مر ما فيه من حيث الإدغام .

وأما من حيث الإعلال فظاهر ابن الحاجب منعه فى غير الآخر ، ذكر أنه إن ألحقت حشواً متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً ، فيزول الإلحاق أو حشواً لا على غير تلك الصفة التى هى التحرك بعد فتح بقيت ، وصح الإلحاق بخلاف الآخر فإن حركته عارضة غير معتد بها فى الزنة ، أى فلا يزول عن الإلحاق بالإعلال ، وفى التسهيل يحكم للملحق بحكم مقابله غالباً .

قال الدماميني : ومن غير الغالب حبنطى ، فإن المزيد للإلحاق الياء على الصحيح ، ثم إنها لم تصح بل قلبت ألفاً ، فلم يحكم لها بحكم مقابلها وهو اللام فى سفرجل .

قال السعد : افعنلل بزيادة إحدى اللامين كاقعنسس ، وافعنلى كاسلنقى ملحقان باحرنجم . والفرق بين بابى اقعنسس واحرنجم أنه يجب فى الأول تكرير اللام كالسين فى اقعنسس تقابل لام افعنلل . وتكرير اللام يحقق كونه من الثلاثى لأن إحدى اللامين لازمة ، ويحقق كونه ملحقاً دون الثانى ، فإن الحرف الذى فيه بعد الفاء والعين كالجيم فى احرنجم أصلى ضرورة أنه رباعى ، فيعبر عنه باللام مماثلا كان أولا بخلاف الزائد ، فإنه لا يعبر عنه باللام إلا إن كان مماثلا للحرف الأصلى .

قلت : يرد عليه نحو : احبنطى واسلنقى ، فإنهما من الأول ولم تتكرر فيه اللام إلا إن أراد الوجوب غالباً أو فصيحاً ، ومذهب سيبويه أن افعنلى لا يتعدى وعليه الناظم .

وقال أبو عبيدة ، رضى الله عنه ، وأبو الفتح : قد يتعدى لقول الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني
أطرده عنى ويسرنديني

ولا يرد هذا البيت على الناظم لأنه شاذ .

قال ابن هشام : ولا ثالث لاغرندى واسرندى فى التعدى .

قال أبو حيان : لم يسمع تعدى افعنلى إلا فى هذا البيت .

قال صاحب التحقيق : القول بتعدى افعنلى منكر .

قال أبو بكر الزبيدى : أحسب البيتين مصنوعين يعنى الرجز المذكور ، وجعل كل شطر منه بيتاً مسطوراً ، ومعنى كونهما مصنوعين أنهما قالهما مولد أو عالم لشأن أراده ، أو ليثبت دعواه من تعدى افعنلى ، ويعبر أيضا عن ذلك بالوضع ، وادعاء الزبيدى أنهما مصنوعان باطل ، لأنهما نقلهما أبو عبيدة واللحيانى ، واستشهدا بهما كما أشار اليه الطبلاوى .

قال صاحب بغية الآمال : ليس كما قال الزبيدى قد ذكرهما غير واحد من أئمة اللغة ، كان دريد ، وأبى عبيد ، وكراع وابن جنى ، وذكرهما أيضا أبو على القالى عن أبى عبيدة واللحيانى أيضا .

قال اللحيانى : يقال اسرندى فلان فلاناً ، واغرنداه ، وأنشد البيتين ومعناهما واحد أعنى اسرندى واغرندى . وهو إذا غلب وعلا أ ه .

وتقدم عن القاموس أن اغرندى يتعدى بنفسه وبعلى .

الوزن الرابع : تمفعل بزيادة التـاء والميم . وهو خماسى من مزيد الثلاثى للإلحـاق بتدحرج فيما قيل ، وقيل : لغـير الإلحـاق ، وعلى القول بإلحـاقه هـو من نادر الملحـق : نحـو : تمدرع وتمسـكن وتمندل أى لبس الدرع والمنديل بفتح الميم وكسرها ، وأظهر المسكنة ، والمسكنة من السكون ، والمنديل من ندل أى سلب ، والدرع من درع أى دفـع ، وهن مطاوعات مدرع ، ومسكن ومندل مقررات ، بل سمعن شواذ وتستعمل طاوعة لهـا أيضـاً ، والأكثر تدرع وتسكن وتنـدل وهو الفصيح ، ومن ذلك تمرأى ، وفى الحديث : « لا يتمرأ احـدكم فى المـاء » وفى القاموس : الدرع من الحـديد ، والمدرعة بكسر الميم وفتح الـراء ثوب ، ولا يكون إلا من صوف ، وتمدرع لبسه ، وتمندل تمسحّ بالمنـديل ، وتمسكن صار مسكينا ا . هـ .

ومعنى تمرأى فى المـاء رأى وجهـه مثلا فى المـاء كمـا يراه فى المرآة ، وتمرأى نظر فيها ، وتقدم كلام على ذلك الوزن .

تتمـة : تزاد الميم بثلاثة شروط : أن تتصدر ويتأخر عنهـا ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم فى الاشتقاق كمسجد لموضـع السجود مطلقاً ، ومنبج بفتح الميم ، وسكون النـون وكسر البـاء وبالجيم اسم موضوع فهى أصـل فى نحـو ضرغام الأسـد ، لعـدم تصدرها وشذ نحـو : ابنم وسعدم إلا إن قيل : ميم ابنم كلمة مستقلة للمبالغة ، وفى نحـو : مهد لتأخر أصـلين فقط ، وفى نحـو : مَرزَجُوش ومَردَقوش بفتح ميمهما وسكون راءيهما وفتح زاى الأول ودال الثانى المهملة ، وضـم جيم الأول وقاف الثانى : كلمتان عجميتان فارسيتان عربتا لبقلة طيبة الرائحة ، لتأخـر أكثر من ثلاثة أصـول .

وفى مرعز بكسر الميم والعين المهملة وآخره زاى لما لان من الصوف ، وللزغب الذى تحت شعر العنز ، وتفتح الميم أيضـا وذلك للزومها فى الاشتقاق إذ قالوا : ثوب ممرعز ، ولم يقولوا مرعز بإسقاطها ، فبطل قول الناظم بزيادة ميمه ذكر ذلك ابن هشام ، وبقى عليه شرط آخـر ذكره خالد وهو أن لا تكون الكلمـة مضعفة ، أعنى أن لا تكون رباعية مؤلفة من حـرفين مكررين ، وإلا كانت أصـلا : كمرمر ومهمم وملـلم وسمسم ، لكن الآخران يحكم بأصالتها فيهما لعدم تصدرها ، ودليـل زيادة ميم ابنم ودلامص بضم الدال وكسر الميم ، وهو ملحـق بعـلابط سقوطها فى الابن والبنوة ، وفى الدلاصة والدليص ، وفيـه لغات ست : دلامص ، ودمالص ، ودلمص ، ودملص ، ودلاص ككتـاب ، ودليص كأمير وهو الشىء البراق واللين .

وقال الأخفش والمازنى إن ميمهن أصـل وان ذوات الأربع وافقت ذوات الثلاث ، والكلام على اجتماع أربع متحركات فى دلمص ، ودملص ذكرت جوابه فى النحـو اختصار أن الأصـل دلامص ودمالص خففـا بإسقاط الألف وفيه بحث هنالك .

الوزن الخامس : فعلى بزيادة الألف آخراً وهو رباعى من مزيـد الثلاثى للإلحـاق بدحرج أصله فعلى بياء مفتوحة بعـد اللام ، قلبـت ألفا لتحركها بعد فتح ، فزيدت اليه للإلحـاق ، وقلبت ألفـا نحـو سلقى ، تقول : سلقاه أى ألقـاه على قفـاه ، وأصـله سـلق بفتح اللام ، وعـدم الألف ، ولما زيدت الألف سكنت اللام للتخفيف ، وليوافق دحـرج يقال سلقه أى ألقـاه على قفاه ، ويقال سلقه وسلقاه أى آذاه بالكلام ، أو طعنه ، أو عزل اللحـم عن العظم ، وكلام الناظم محتمـل لـذلك .

قال الجرمي : سلقاه يسلقيه رماه على قفاه ، واذا أرادوا فعل الرجل بنفسه قالوا : استلقى يستلقى ، واسلنقى يسلنقى ، وأنكر هذا أبو بكر بن القوطية فى كتاب المقصور والممدود وقال : هذا القول لا يصحبه قياس ، وأظنه غلطاً من ناقله أعنى أنه لا يقال استلقى بالتاء ، والصواب ما ذكره سيبويه اسلنقى بالنون بعد اللام ، وذلك الوزن على نوعين متعد ولازم ، فالمتعدى كسلقى وقلسى ، يقال قلساه أى ألبسه قلنوسة وجعباه قلبه أو جمعه أو صرعه ، واللازم كحنطأ وعنطى بالألف تقول : حنطى زيد أى انتفخ أو أكل الحنطة حتى سمن ، وعنطى طال مطلقاً أو طالت عنقه أو حسنت .

الوزن السادس : فعنل ، بزيادة النون بين العين واللام للإلحاق بدحرج هو رباعى من مزيد الثلاثى ، وهو من الملحق النادر ، قال سيبويه : هذا فى الكلام قليل أ . ه نحو : قلنسه أى ألبسه القلنسوه ، وهى لباس الرأس ، وقلنست المرأة ابنها ألبسته قلنوسة ، وتقدم أنه يقال : قلسى كسلقى ذكرهما فى القاموس ، قيل : ويقال قلسته أيضا بتشديد اللام ، وهو يتعدى ويلزم أعنى ذلك الوزن ، فالمتعدى كقلنس وزهنع يقال : زهنع المرأة زينها وغسنب الماء ثوره ذكرهما فى القاموس واللازم كهرنقت المرأة أى بكت .

الوزن السابع : فوعل ، بزيادة الواو بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى كجوربه ألبسه الجورب ، وهو لباس الرجل ، وفى القاموس : الجورب لفافة الرجل ، وتجورب لبسه ، وجوربته ألبسته إياه نص على إلحاقه صاحب التحقيق كالسعد .

قلت : إن جعل الجورب عربياً فلا اشكال وهو ظاهر القاموس . وان قلنا عجمى عرب كما نص عليه اللقانى والطبلاوى ، فقد يبحث

فيه بأن الإلحاق فرع عن زيادة الواو فيه ، والعلم بزيادتها فرع عن الاشتقاق ، والاشتقاق يختص بالعربية ، ويجاب كما للقانى بأنه لما استعملته العرب على سند لغتهم ، أعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوها ، مما زيدت فيه الواو ، فكأنه من الجرب .

ومن ذلك حوقل الرجل أى صار شيخاً أى كبير السن وضعف ، سواء ضعف عن الجماع أم لا ، ولكن الضعف عنه من لوازم كبر السن ، والحوقل الشيخ الضعيف ، قال الراجز :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت
وبعد حيقال الرجال الموت

ويروى : وبعد حوقال ، والقياس الأول ، لأن الواو الساكنة بعد كسر تقلب ياء ، وحوقل أسرع فى المشى ، أما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فهو رباعى مجرد أصلى الواو ، لأنها فى أصله وهى واو حول ، وأصله لا حول ولا قوة إلا بالله وقد تقدم ، ويجوز أن يقال فيه حقول فالقاف والواو من قوة ، ومن ذلك الوزن المزيد الواو حولق بتقديم اللام على القاف ، أى صار داهية ، أو وجع فى حلقه وحيلق صار داهية .

وصومع الرجل إذا طول البناء أو غيره على هيئة الصومعة ، وقال الجرمى : إذا أدبر عن النساء ، وقد يستعمل فى كل مدبر ، وصومعت الشىء وقفت رأسه كرأس الصومعة ، وصومعت الشىء جمعته ، ودوقل الشىء أخذه أو أكله ، ودوقل المرأة جامعها ، ودوقلت خصياه خرجتا من خلفه وضربتا أدبار فخذيه واسترختا ، قاله فى القاموس .

تتمـه وتنبيـه : قال الصبان : الإلحـاق جعل مثال أنقص من آخر موازناً له ليصير مساوياً له فى عـدد الحروف والحركات النفسية والسكنات ، وفى التكسير والتصغير ، وغيرهما من الأحكام ، وربما اختلف المعنى بالزيادة للإلحـاق كما فى حـوقل وكوثر ، فإنهما مخالفان لمعنى حقل وكثر ، وقد لا يكون لأصل الملحق معنى كما فى كوكب وزينب ، فإنه لا معنى لككب وزنب ، وإنما كان فوعل للإلحـاق زيادة حرف فيه غير ألف ، وهـو الـواو فالألف لا تزاد للإلحـاق على ما مـر ، ويأتى ان شـاء الله .

وذلك الوزن أعنى فوعل يتعدى ويلزم كما رأيت فى الأمثلة .

الوزن الثامن : فعول بزيـادة الواو بين العـين واللام للإلحـاق بدحـرج وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : هرول أسرع فى مشيته ، أو ذهب بين العدو والمشى ، أو بعد العنق ، وجهور بتقـديم الهـاء على الواو فى كلامه رفـع صوته أى جهر به ، فالواو مزيـدة على جهـر ، وذلك الوزن يتعدى ويلزم ، فاللازم كهرول وجهـور المذكورين ، ورهوك بالكاف أى استرخت مفاصله فى المشى ، ويوافقه فى المعنى ترهوك كأنه يموج فى مشيته ؛ ورهوكوا اضطربوا .

وزعم اللقـانى وأقره ابن قاسم أن رهوك متعد لواحـد ، وليس يترهوك بالمعنى المذكـور مطاوعاً لرهوك ، حتى يلزم من لزوم ترهوك المطـاوع بكسر الواو ، تعـدى رهوك لواحـد كما فهمـه اللقـانى عن الصحاح ، بل موافق له ، نعم يقال : أمر مرهوك بفتح الواو اى ضعيف مضطرب ، وسروك أى مشى رديا وأبطى فى مشيه من عجف أو اعيـاء ، وهزورمات ، وفروزمات ، والمتعـدى نحـو هروكت الأمـر أضعفته ، وجهورت المتـاع ، وما تقدم من أن هرول مزيد فيـه للإلحـاق ، وأن الواو زائدة هو ما عليه الشراح .

بعض صرح بزيادة الواو كتصاحب فتح الأقفـال ، وبعض بهـا وبالإلحاق كصاحب التحقيق ، وأبى يحيى ، وكذا السعد فى بعض نسخ شرحه على الزنجانى .

قال اللقانى : وما أدرى ما وجـه زيادة الواو فيـه ، وإن صرح بها بعضهم إلا أنه قيل : دل الاشتقاق فى جهور ونحـوه على زيادتها ، فيحمل عليـه ما لا دليـل فيه ، فلذا قالوا : إذا صاحب ثلاثة أصـول فصاعداً غير مصدر كانت زائدة ؟ . هـ .

تتمـة : سكنت العين فى هذا الوزن الثامن ، وأصـلها التحـريك ليوافق الملحق به ، وكذا فى اوزن السادس ، وكذا جىء بالواو فى السابع ساكنة ، وكذا يقال فى زهزق وهلقم ورهمس وقطرن ، وترمس وكلهت ، وجلمط وغلصم وبيطر ، وسنبل وزملق ونحوها .

الإعـراب : اشتمل البيت على معطوفات بحذف العاطف على حدّ ما مرّ الأول فإنه ذكـر عاطفه وتاء قلنست وجوربت سـاكنة لالتأنيث فى الأصـل ، وتاء هرولت متحركة مفتوحة أو مضمومة ضميراً فى الأصل ، ومرتحـلا بكسر الحـاء حال من تاء هرولت إن قلت الأصـل ، وهرول من قولك هرولت مرتحلا أو نحو ذلك .

أما اذا جعلنا هرولت كله اسماً فمرتحـلا حال منـه أى ولفظ هرولت حال كونه مرتحـلا على سبيل المجـاز ، بل فيـه ما مـرّ فى قول مثل جلا إذا جعـل مثل حالا فانظـره ، وإن جعلنا مرتحلا بفتح الحـاء فهو مصدر ميمى بمعنى الارتحـال فيكون مصدراً أو مفعـولا به لهرولت ، على شرط ما مرّ فى قوله : علته علا ، وقوله : وبت قطعاً . فانظر ما فيها أو فى نحـوهما فهو فى مرتحـلا بفتح الحاء ويجـوز كسر التـاء فى هرولت إذا فتح الحاء ، وعلى كل حـال فقوله : مرتحلا قصـد به مع تفسير هرولت تتميم البيت .